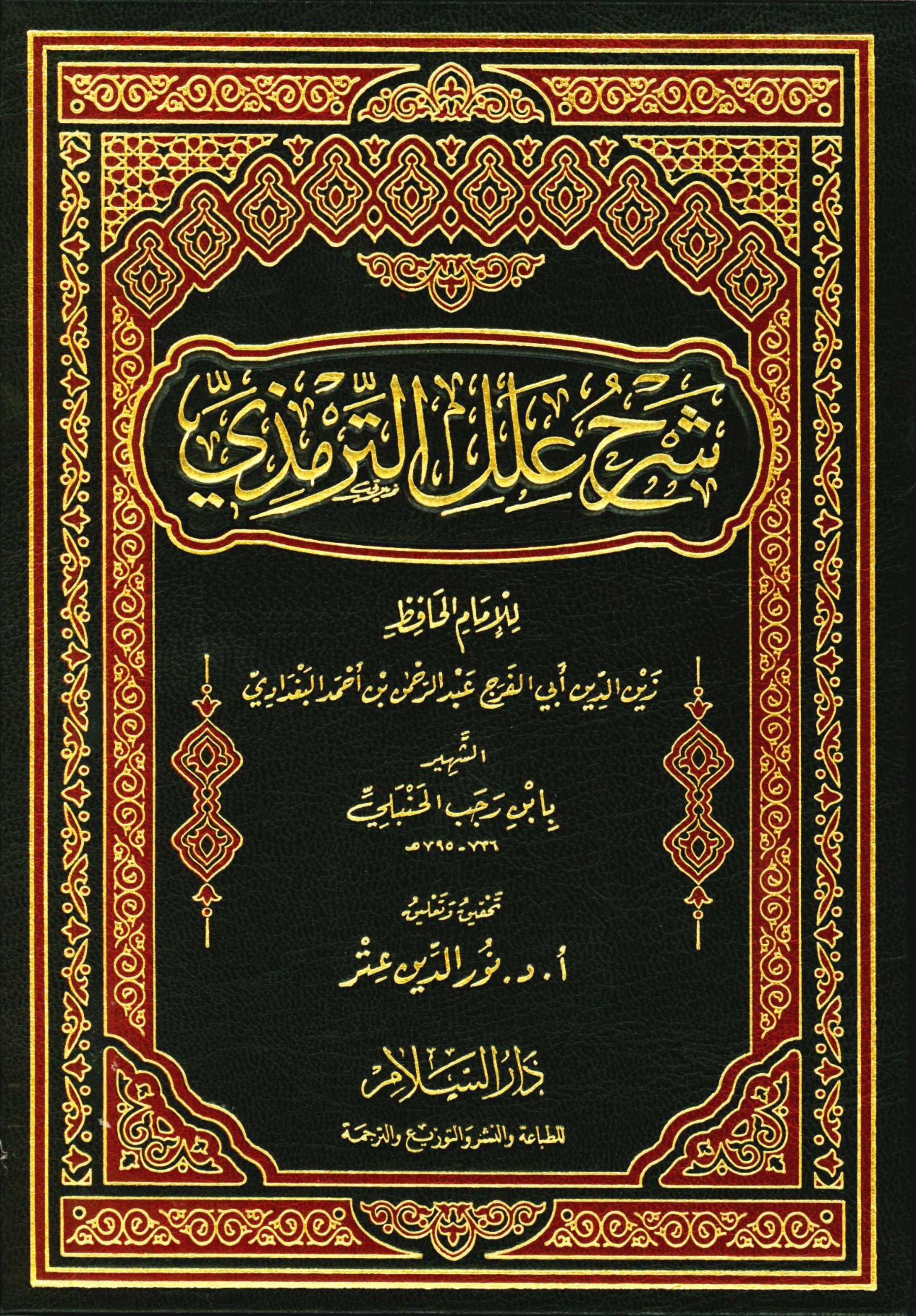

شرح علل الترمذي
للإمام الحافظ
زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي
الشهير
بابن رجب الحنبلي
٧٣٦ - ٧٩٥هـ
تحقيق وتعليق
أ. د. نور الدين عتر
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



الجزء الثاني

للإمام الحافظ

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الشهير

بابن رجب الحنبلي

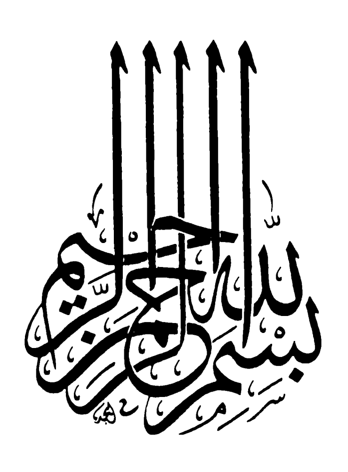
٧٣٦ - ٧٩٥ هـ

تحقيق وتعليق

أ. د. نور الدين عتر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة




شرح علل الترمذي

الطبعة الثالثة
لدار السلام وهي الثامنة

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي.
شرح علل الترمذي / تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد البغدادي [ابن رجب الحنبلي - مستعار]؛ تحقيق وتعليق نور الدين عتر. - ط ١ . - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢م .
٢ مج ؛ ٢٤سم .
تدمك ٠ ٠٢٢ ٢١٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث - سنن الترمذي .
٢ - الحديث - شرح . ٣ - الحديث علل .
أ - ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي الدمشقي ، ١٣٣٥ - ١٣٩٣ (شارح).
ب - عتر ، نور الدين (محقق ، معلق) .
ج العنوان . ٢٣٥,٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الإمام العلامة الحافظ

عبدُ الرحمن بنُ رجب

رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه(١)

(١) هذه الصحيفة إضافة ألحقناها لمناسبة تمييز قسمي كتاب الحافظ ابن رجب : قسم « شرح علل الترمذي » ، الذي جعلناه جزءاً أولَ ، وقسم أصول العلل الذي أتبعه الحافظ ابن رجب لـ« شرح علل الترمذي » ، وجعلناه جزءاً ثانياً .

ولما انتهىٰ الكلامُ علىٰ ما ذكره الحافظ أبو عيسىٰ الترمذيُّ ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب « الجامع » ، وآخره كتاب « العلل » ، أحببت أن أتبعَ كتابَ «العلل» بفوائدَ[1] أُخَر مهمةٍ ، وقواعدَ كليةٍ تكون للكتاب تتمةً ، وأردت بذلكَ تقريب علم العلل علىٰ من ينظر فيه ، فإنه علم قد هُجِرَ في هذا الزمان .

وقد ذكرنا في « كتاب العلم » أنه علم جليل ، قَلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن ، وأن بِسَاطَهُ قد طُوي منذ أزمان ، وبالله المستعان ، وعليه التُّكلان ، فإن التوفيق كلَّه بيديه ، ومرجعَ الأمور كلِّها إليه .

اعلم أن :

معرفةَ صِحَّة الحديثِ وسقمه

تحصُلُ من وجهين :

أحدُهما : معرفةُ رجالِه وثقتِهم وضعفِهم .

ومعرفةُ هذا هَيِّن ، لأن الثقاتِ والضعفاءَ قد دُوِّنوا في كثيرٍ من التصانيف ، وقد اشتَهَرَتْ بشرح أحوالهم التواليف .

والوجهُ الثاني : معرفةُ [آ ـ ٩٨] مراتبِ الثقات ، وترجيحِ بعضِهم علىٰ بعضٍ عند الاختلاف ، إما في الإسناد ، وإما في الوصلِ والإرسالِ ، وإما في الوقفِ والرَّفع ، ونحو ذلك .

---

(١) في ب « أحييت كتاب العلل بفوائد » . وهي عبارة عظيمة الوقع المناسب هنا ـ لو صحت! ـ .

وهذا هو الذي يحصُلُ من معرفته وإتقانه وكثرةِ ممارسته[١] الوقوفُ علىٰ دقائقِ عللِ الحديثِ[٢] .

---

(١) قوله « وكثرة ممارسته » ليس في ظ وب .

(٢) اقتصر الشارح ـ رحمه الله ـ علىٰ هذين الوجهين في معرفة علل الحديث .

هناك أوجه أخرىٰ في غاية الأهميَّة ، بل قد يتوقفُ عليها الانتفاعُ بهذا الوجه الثاني نفسه ، الذي نوَّه الشارح بأهميته .

قال الحاكم النيسابوري : « وإنما يُعلل الحديثُ من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديثَ المجروح ساقط واهٍ . وعلةُ الأحاديث يكثرُ في أحاديثِ الثقاتِ أنْ يحدّثوا بحديث له علة ، فيخفىٰ عليهم علمُه ، فيصيرَ الحديثُ معلولاً . والحجة فيه عندنا الحفظُ والفهم والمعرفة لا غير » . «معرفة علوم الحديث» ص١١٢ ـ ١١٣ .

وقد تتبعنا هذه الأوجهَ لاكتشاف علل الحديث في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » واستنبطنا طائفة مهمة منها من النظر في صنيع أئمة هذا الشأن ، نسردها لك فيما يأتي :

١ـ أن يجمع المحدثُ اليقظ رواياتِ الحديث الواحد ، ويوازنَ بينها سنداً ومتناً ، فيُرْشدُه اختلافُها واتفاقها علىٰ موطن العلة مع قرائنَ تنضمُ لذلك تُنبِّه العارف . وهذا الطريقُ هو الأكثرُ اتباعاً وهو أيسرها . وقد يحتاج إلىٰ جمع أحاديث الباب كله وجمع كل ما له علاقة بمضمون الحديث ، وذلك يحتاج لحفظٍ غزير سريع الاستحضار .

٢ـ موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامَّة الأسانيد ، فيتبين منه أن تسلسلَ هذا الإسناد تفرَّد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد مما ينبه إلىٰ علة خفية فيه ، وإن كانت هذه العلة يصعبُ تعيينها ، وهذا أمر لايُدْرَكُ إلا بالحفظ التامِّ والتيقظ الدقيق ، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد .

ونحن نذكر إن شاء الله [تعالىٰ] من هذا العلم كلماتٍ جامعةً مختصرةً يسهلُ بها معرفتُه وفهمُه لمن أراد اللهُ تعالىٰ[1] به ذلكَ .

ولا بدَّ في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة ، فإذا عُدِمَ المذاكَرُ به فليكثر طالبُه المطالعةَ في كلام الأئمةِ العارفين به ، كيحيىٰ القطان ، ومن تلقَّىٰ عنه ، كأحمدَ ، وابنِ المديني ، وغيرهما ، فمن رزق مطالعةَ ذلك وفهمَه وفَقُهتْ نفسُه فيه[2] ، وصارت له فيه قوةُ نفس ومَلَكةٌ صلَح له أن يتكلم فيه .

قال الحاكم أبو عبد الله[3] : « الحجة في هذا العلم عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غيرُ » .

= وهذا قد أدخله الحاكم في الشاذ الذي تعرضنا له في ص٤٥٩ ـ ٤٦١ ، ومثَّل له بحديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ في الجمع بين الصلاتين للمسافر « المعرفة » (ص١١٩ ـ ١٢٠) .

ولولا أن لما ذكرنا أثراً في إعلال الحديث لما ذكره الحاكم .

٣ـ قال الحافظُ ابن رجب الحنبلي في أواخر كتابه هذا ص٧٥٦ :

« **قاعدة مهمة** : حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديثَ بذلك . . وإنما يرجع فيه إلىٰ مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم » .

٤ـ أن ينصَّ علىٰ علة الحديث ، أو القدح فيه أنه معلل إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن ، فإنهم الأطباء الخبيرون بهذه الأمور الدقيقة . وانظر للاستزادة كتابنا (لمحات في أصول علل الحديث).

(١) في ظ « لمن أراد به ذلك » وهو سقط .

(٢) « فيه » ليس في ظ .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص١١٣ .

وذكرَ قولَ ابن مهدي : « معرفة الحديث إلهامٌ ، فلو[١] قلت [ظ ـ ١٧٢] للعالم بعلل الحديث : من أينَ قلت هذا ؟ لم يكن له حجة[٢] » .

(١) « فإذا » ظ وب . وسقط فيما يلي قوله « للعالم » من ظ .

(٢) أوردَ كلمةَ ابنِ مهدي هذه بعضُ الكاتبين العصريين إيراداً قد يُوهم أن الحكم في العلل ليس له مُسوِّغ علمي في لغة العلم . فقال ما لفظه : « ولقد تقصر عبارة العالم عن إقامة الحجة علىٰ دعواه فيما ذهب إليه ، إذ قد يصل إلىٰ اكتشاف العلة مع غموضها وخفائها بضَرْبٍ من الإلهام ، حتىٰ قال عبدُ الرحمن بن مهدي : « معرفة علل الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك » . ويرىٰ ابن مهدي أن شأن العالم في هذا شأن الصَّيرفيِّ في نقده الدراهمَ والدنانيرَ قيل له : إنك تقول للشيء هذا صحيح ، وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلكَ ؟ فقال : أرأيت لو أتيت الناقدَ فأريته دراهمك ؟ فقال هذا جيد ، وهذا بَهْرَجٌ ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلّم له الأمرَ ؟ قال : فهذا كذلك ، بطول المجالسة والخبرة والمناظرة » .

« لمحات في أصول الحديث » للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ص٢٦٦ الطبعة الأولىٰ والثانية .

فقد جعل إدراك العلة الخفية في أوّل كلامه حاصلاً « بضربٍ من الإلهام » ، ثم عطف علىٰ هذا رأيَ ابن مهدي الآخرَ وقال : « ويرىٰ ابن مهدي . . . » .

ولكن هذا ليس مقصوداً للإمام ابن مهدي ولا لغيره أبداً ، فما زالت أحكام المحدثين واضحة الحجة نيرة المحجة ، لكن لما كان شأن العلل الدقةَ والخفاء ، توقف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يُعَلُّ به الحديث . إما لعدم استحضار عبارة يعبِّرون بها ، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم . وهذا دأب كل ذي اختصاص ، أنه يحكم بخبرته التي صارت له سَجِيَّةً . لذلك عقب

=

وقد قسَمْتُه قسمين :

القسمُ الأول : في معرفةِ مراتبِ كثيرٍ من أعيان الثقات وتفاوتهم ، وحكم اختلافهم ، وقولِ مَن يُرجحُ منهم عند الاختلاف .

والقسمُ الثاني : معرفة قومٍ من الثقات لا يوجد ذكرُ كثيرٍ منهم أو أكثرِهم في كتبِ الجرح قَدْ ضُعِّفَ حديثُهم ، إما في بعضِ الأماكنِ ، أو في بعضِ الأزمانِ[١] أو عن بعض الشيوخِ دونَ بعضٍ[٢] .

* * *

= السخاوي علىٰ كلمة ابن مهدي « لم يكن له حجة! » فقال : « يعني يعبر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض » . « فتح المغيث » ص٩٨ .

(١) في الأصل « وإما في الأزمان » . والمثبت من ظ وب أولىٰ .

(٢) يأتي القسم الثاني في ص٥٥٢ .

القسم الأول

في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيانِ مراتبهم في الحفظ، وذكرِ من يرجِّح قوله منهم عند الاختلاف

أصحابُ ابن عمر(١) :

أشهرهم سالمٌ ابنُه ، ونافعٌ مولاه ، وقد اختلفا في أحاديثَ ذكرناها في باب رفع اليدين في الصلاة ، وقفها نافع ، ورفعها سالم .

وسُئِل أحمدُ إذا اختلفا فلأيهما تقضي ؟ [فـ] قال : « كلاهما ثَبْت » ولم يرَ أن يقضيَ لأحدِهما علىٰ الآخر ، نقله عنه المَرُّوذي .

ونقل عثمانُ الدارمي عن ابن مَعِينٍ نحوَه ، مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال [ب ـ ٨٠] إلىٰ قولِ نافع في حديث : « من باعَ عبداً

---

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، ولد بعد المبعث بيسير ، وحَرَصَ علىٰ تتبع سنة النبي ﷺ واتباعها حتىٰ لم يدعْ من الاستقصاء شيئاً ، وكان أحدَ المكثرين للرواية ، ومن أعلام العلم والعمل ، قال ابن شهاب الزهري : « لا تعدلنّ برأي ابن عمر ، فإنه أقام ستين سنة بعد رسول الله ﷺ، لم يخفَ عليه شيء من أمره وأمر أصحابه » .

وأخرج ابنُ سعد في «الطبقات» عن أبي جعفر محمد بن علي : « لم يكن أحد من الصحابة إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً أحذرَ أن لا يزيدَ فيه ولا يَنْقُصَ منه ، ولا . . ولا . . ، من ابن عمر » .

توفي ابن عمر آخر سنة ٧٣ . . وأخرج له الجماعة .

له مال » ، وهو وَقْفه ، وكذلك نقل غيرُه عن أحمد أنه رجَّح قولَ نافع في وقف حديث : « فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرُ » ، ورجَّح النسائيُّ والدارقطني قولَ نافع في وقف ثلاثة أحاديث : حديثِ « فيما سَقَتِ السماءُ العشر » . وحديثِ « من باع عبداً له مال » . وحديث : « تَخْرُج نار من قِبَلِ اليمن » .

وكذا حكىٰ الأثرمُ عن غير أحمدَ أنه رجح قولَ نافعٍ في هذه الأحاديث ، وفي حديث : « الناسُ كَإِبلٍ مائةٍ » أيضاً .

وذكر ابنُ عبدِ البر أنَّ الناسَ رجحوا قولَ سالمٍ في رفعها(١) .

---

(١) ورفْعُها هو الصحيح المعتمد .

وقد أخرج الحديثَ الأول « فيما سقت السماءُ العشر » البخاريُّ ج٢ ص١٢٦ ، وأبو داود ج٢ ص١٠٨ ، والترمذي ج٣ ص٣١ ، والنسائي ص٣١ وابن ماجه ص٥٨١ .

والثاني تمامه « . . . فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » ، البخاري في الشرب والمساقاة ج٣ ص١١٥ ، ومسلم ج٥ ص١٧ .

والحديث الثالث أخرجه الترمذي في الفتن ج٤ ص٤٩٨ بلفظ « ستخرج نار من حضرموت أو من قِبَل حضرموت قَبْل يوم القيامة تحشر الناسَ . قالوا يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام » . قال الترمذي : « حديث حسن غريب صحيح من حديث ابن عمر » ، وقوله : « اليمن » ليس في ظ وب .

وأخيراً حديث : « تجدون الناس كإبل مائة لا يجدُ الرجل فيها راحلةً » أخرجه مسلم في آخر كتاب الصحابة ج٧ ص١٩٢ .

وقد اعتمد الأئمة رفع هذه الأحاديث كما رأيت ، لما سبق من قاعدة زيادة الثقة في السند عند المحققين ص٤٢٦ ـ ٤٢٩ . وسالم ثقة حافظ إمام .

أصحابُ نافع[١] مولىٰ ابنِ عمر[٢] :

قد تقدم عن علي بن المديني أنه قسمهم تسع طبقات ، وذكر أن أعلاهم أيوب السَّخْتِياني ، وعبيد الله[٣] بن عمر ، ومالك ، وعمر ابن نافع .

وأن بعدهم ابن عون ، ويحيىٰ الأنصاري ، وابن جُرَيج .

وبعدهم أيوب بن موسىٰ ، وإسماعيل بن أمية .

وبعدهم موسىٰ بن عقبة .

وذكر أن أثبتَ أصحاب نافع ـ عنده ـ أيوبُ السَّخْتِياني .

وروي نحو ذلكَ عن ابن عُيينة ووُهيب .

وخالفهم في ذلك يحيىٰ بن معين ، وقال : « أثبتُ أصحاب نافع مالكٌ ، وهو أثبتُ من أيوبَ ، وعبيدِ الله بن عمر ، والليثِ بن سعد » .

وقال يحيىٰ القطان : « أثبتُ أصحاب نافع أيوبُ ، وعبيدُ الله بن عمر ، ومالكٌ . وابنُ جريج أثبت في نافع من مالك » .

وعن أحمدَ روايتان :

إحداهما : قال : « أثبتُ أصحابِ نافعٍ[٤] عبيدُ الله » . نقلها عنه المَرُّوذي وابن هانئ .

---

(١) أبو عبد الله الإمام العَلَم ، وواسطة سلسلة الذهب ، التي قال فيها البخاري : « أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر » . من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة/ع » .

(٢) قوله « مولىٰ ابن عمر » ليس في ظ وب . وانظر ما تقدم ص٤٠١ ـ ٤٠٤ .

(٣) في الأصل « عبد الله » وهو سهو قلم .

(٤) في ظ هنا « أثبتهم عندي » . وفي الثانية « أوثقهم عندي » .

والثانية : قال : « أوثقُ أصحاب نافع عندي أيوبُ ، ثم مالكٌ ، ثم عبيد الله » . نقلها ابن هانىء أيضاً ، وزاد في روايته قال : « ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي ، وموسىٰ بن عُقْبَة صالح الحديث ، وصَخْر بن جُوَيْرِية صالحٌ أيضاً » .

قال : « والعُمَرِي الصغير[١] ـ يعني عبدَ الله بن عمر ـ أحب إلي من عبد الله بن نافع » .

وقال ابن مَعين : « موسىٰ بن عُقْبَةَ ثقةٌ ، وكانوا يقولون : ليس هو في نافعٍ مثلَ مالك » .

ورُوِيَ عن يحيىٰ بن مَعِينٍ أنه لم يفضِّل من أصحاب نافع [الكبار] أحداً .

قال عثمان بن سعيد : «قلت ليحيىٰ : أيوبُ أحبُّ إليك عن نافعٍ أو عبيدُ الله ؟ قال : كلاهما ، ولم يفضِّلْ ، قلت : فمالِكٌ» أحبُّ إليك عن نافعٍ أو عبيدُ الله ؟ قال: كلاهما، ولم يفضِّلْ ، قلت : عبدُ الله العمريّ ما حالُه في نافع ؟ قال : صالح ، قلت : فالليث بن سعد كيف حديثه عن نافع ؟ قال صالح ثقة » .

ومما اختلف فيه أصحابُ نافع حديث : « من حلف فقال : إن شاء الله فلا حِنْث عليه » . رفعه أيوب ، ووقفه مالك ، وعبيد الله ، واختلف الحفاظ في الترجيح ، وأكثرهم رجَّح قولَ مالك[٢] .

---

(١) أي سِنّاً ، لكنه معروف بالمكبّر اسماً ولفظاً ، مقابل المصغَّر وهو عُبَيد الله العمري .

(٢) بل المعتمد رفع الحديث ، وسبق لنا بيان قوة ذلك في ص٤٢٣ ـ ٤٢٤ .

أصحاب عبد الله بن دينار[١] :

مولىٰ [آ ـ ٩٩] ابن عمر .

قال أبو جعفر العُقَيْلِي[٢] : « روىٰ شعبةُ ، والثوري ، ومالك ، وابن عيينة ، عن عبد الله بن دينار أحاديثَ متقاربة ، عند شعبة عنه نحو عشرين حديثاً ، وعند الثوري نحو الثلاثين حديثاً ، وعند مالك نحوها ، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً .

فأما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب » .

ثم ذكر منهم : يحيىٰ بن سعيد ، وعبدَ العزيز بن الماجشون ، وسهيلاً ، وابن عجلان ، ويزيد بن الهاد .

وهؤلاء الثلاثة[٣] رووا عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة حديثَ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة » . قال : « ولم يتابعهم أحد ممن سَمَّينا من الأثبات ، ولم يتابعْ عبدَ الله بن دينار عن أبي صالح عليه أحدٌ » .

قال : « وقد روىٰ موسىٰ بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديثَ مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم » انتهىٰ ما ذكره[٤] .

---

(١) الحافظ الفقيه « أبو عبد الرحمن المدني ، مولىٰ ابن عمر ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ـ ومائة ـ/ع » .

(٢) في كتاب « الضعفاء » ورقة ١٠٢/١ ـ ج٢ ص٢٤٧ وفيه قوله : « حلف عبد الله بن دينار أنه سمع من ابن عمر حديث النهي عن بيع الولاء » .

(٣) يعني سهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن عجلان ، ويزيد بن الهاد . كما في « الضعفاء » نفس الصفحة .

(٤) قوله « ما ذكره » ليس في ظ .

وحديث « الإيمانُ بضع وستون[١] شعبة » مخرَّج في « الصحيحين » ، خرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال ، وخرجه مسلم من طريق سهيل كلاهما عن عبد الله بن دينار به[٢] .

وقول العقيلي : « لم يتابَعْ عليه » يشبه كلام القطان وأحمد والبَرْدِيجي الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يُتَابَعْ راويه عليه فإنه يُتَوَقَّف [ب ـ ٨١] فيه ، أو يكون منكراً .

وقد سبق أيضاً كلام أحمدَ في حديث «النهي عن بيع الولاء وعن هبته[٣] » .

وقال البَرْدِيجي : « أحاديثُ عبد الله بن دينار صِحاحٌ من حديث شعبة ، ومالك ، وسفيان الثوري » ، ولم يزدْ علىٰ هذا ، ولم يذكر ابنَ عُيَيْنَةَ معهم كما ذكره العقيلي .

أصحابُ سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري[٤] :

قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : « أصحُّ الناسِ حديثاً عن سعيد

---

(١) « وسبعون » ظ وب وهو تصحيف . وسقط قوله « شعبة » من ب .

(٢) البخاري ج١ ص٧ ، ومسلم ج١ ص٤٦ ، هكذا الأكثرن علىٰ رواية « بضع وستون » .

وروي « بضع وسبعون » ، لكن الراوي تردد فيها ، لذلك لم يرتض الحافظ ابن حجر عدها من زيادة الثقة . انظر « فتح الباري » ج١ ص٣٩ ـ ٤٠ .

(٣) ص٤١٥ ـ ٤١٦ .

(٤) سعيد بن أبي سعيد كَيْسان أبو سعد المدني الحافظ ، « ثقة ، من الثالثة ، تغيَّر قبل موته بأربع سنين . وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة »، مات سنة ١٢٥ ، وحديثه في جميع « الصحاح » ، كما في « التذكرة » ص١١٧ .

المَقْبُري ليثُ بن سعد . وعُبَيدُ اللهِ [ظ ـ ١٧٣] بنُ عمر يُقَدَّمُ في سعيد » .

وقال يحيىٰ بن سعيد : « ابن عجلان لم يقف علىٰ حديث سعيد المَقْبُري ما كان عن أبيه عن أبي هريرة ، وما روىٰ هو عن أبي هريرة . أضعفهم عنه ـ يعني المَقْبُري ـ حديثاً أبو مَعْشَرٍ[١] » .

وقال عبد الله أيضاً : قال أبي : « بلغني عن يحيىٰ بن سعيد قال : لم يقف ابن عجلان علىٰ حديث سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة فترك أباه ، فكان يقول : سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة[٢] ، وأصح الناس حديثاً عن سعيد المَقْبُري ليثُ بن سعد ، يَفصِلُ ما رَوَىٰ عن أبي هريرة ، وما عن[٣] أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً » .

وقال ابن المديني : « الليث وابن أبي ذِئب ثَبْتان في حديث سعيد المَقْبُري » .

أصحاب الزُّهري[٤] :

قد سبق أنهم خمسُ طبقاتٍ[٥] ، وهم خلق كثير يطول عددهم .

واختلفوا في أثبتِهم وأوثقِهم :

---

(١) « أبو معمر » ب تصحيف . وأبو معشر هو نَجيح السِّنْدِي المَدَني .

(٢) في ب « عن أبيه عن أبي هريرة » وهو خطأ . وهذا الاختلاط ثبت عنه الإقرار به ، وزاد أنه خلط فيها أحاديث عن رجل عن أبي هريرة .

(٣) في ظ «يفصل ما روىٰ عن أبيه» وهو سقط واضح .

(٤) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري سبقت ترجمته في ص١٦٥ ـ ١٦٧ .

(٥) في ص٣٩٩ ـ ٤٠١ .

فقالت طائفة : « مالك » ، قاله أحمد في رواية ، وابن معين[(١)] . وذكر الفَلَّاس أنه لا يُختلَف في ذلك .

(و) قال أحمد في رواية ابنه عبد الله[(٢)] : « أثبتهم مالك ، ثم ابن عيينة . قال : وأكثرهم رواية عنه يونس ، وعُقيل ، ومَعْمَر ، وقال : يونس وعقيل يؤديان الألفاظ » .

وقال يحيىٰ بن إسماعيل الواسطي : سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان وذكرَ يوماً أصحابَ الزهري ، فبدأ بمالك في أولهم ، ثم ثنّىٰ بسفيانَ [بن عُيَينةَ] ، ثم ثلَّث بمَعْمَر ، وذكرَ يونس بعده .

[وقال أبو حاتم الرَّازي : « مالك أثبت أصحاب الزهري ، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكِم لمالك ، وهو أقوىٰ في الزهري من ابن عيينة ، وأقلُّ خطأ منه ، وأقوىٰ من مَعْمر وابن أبي ذئب »][(٣)] .

وقالت طائفةٌ : أثبتُهم ابن عيينة ، قاله ابن المديني ، وتناظر هو وأحمد في ذلك ، وبيَّن أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثرَ من عشرين حديثاً عن الزهري[(٤)] .

---

(١) « مقدمة الجرح والتعديل » ص١٥ ـ ١٦ .

(٢) في حوار علمي طويل مفيد بين عبد الله وأبيه الإمام أحمد ، انظره في كتاب « العلل ومعرفة الرجال » ص٣٧٠ . وقوله « أثبتهم » ليس في ظ وب .

(٣) ما بين المعقوفين مقدم في ظ وب قبل قوله « وقال يحيىٰ بن إسماعيل . . » . وانظر كلمة أبي حاتم هذه في « تقدمة الجرح والتعديل » ص١٧ ، وانظر ما سبق في ترجمة الإمام مالك ص١٨٣ .

(٤) وهذا نص المناظرة يرويها عبد الله ابن الإمام أحمد كما في كتاب «العلل ومعرفة =

وأما مالك فذكر له مسلم في كتاب « التَّمييز »[١] عن الزهري ثلاثة أوهام .

وذكر أبو بكر الخطيب له وَهَمَيْنِ عن الزهري ، وأحدهما[٢] ذكره مسلم .

وقال يحيىٰ بن سعيد : « ابن عيينة أحبُّ إلي في الزهريّ من مَعْمر » . ونقل عثمان الدَّارِميُّ عن ابن مَعِيْن عكس ذلك .

وقالت طائفة : « أثبتهم مَعْمَر وأصحهم حديثاً ، وبعده مالك » . قاله أحمد في رواية ابن هانىء عنه .

و[٣] قال ابن أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : «أثبت أصحاب الزهري مالك ، ومَعْمر ، ويونس ، كانوا عالِمِين به » .

قال : ونا إبراهيم بن المنذر قال: سمعتُ ابن عيينة يقول : « أخذ مالك ومعمر عن الزهري عَرْضاً ، وأخذتُ سماعاً ، فقال يحيىٰ بن مَعِين : لو أخذا كتاباً لكانا أثبتَ منه» يعني من ابن عيينة .

= الرجال » ج١ ص٣٧٠ . نذكرها لفائدتها الجليلة .

« سمعت أبي يقول : كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبتَ مَنْ يروي عن الزهري ، فقال علي : سفيان بن عيينة . وقلت أنا : مالك بن أنس . وقلت : مالك أقل خطأ عن الزهري ، وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري : في حديث كذا ، وحديث كذا ، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً . وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك ؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة . فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة ، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً » .

(١) ص ٢١٩ـ٢٢٠ ورقة ١٣ .

(٢) في ب « واحد فيما » . وهو تصحيف شنيع .

(٣) الواو من ظ .

قال : وسمعت يحيىٰ يقول : « ما أحدٌ أحبَّ إليَّ من سفيان ، ويونسَ ، ومعمرٍ ، وعُقَيْلٍ ـ يعني في الزهري ـ وقد كان يونس وعقيل عالِمَينِ به » . وسمعت يحيىٰ يقول : « مَعْمر أثبت في الزهري من سفيان » [آ ـ ١٠٠] .

وذكر بإسناده عن يونسَ قال : « كان عُقَيل يصحَبُ الزهري في حَضَره وسفره » .

وقال إبراهيم بن الجُنَيْد : « سُئِل يحيىٰ بن معين ـ وأنا أسمع ـ : مَنْ أثبتُ الناس في الزهري ؟ قال : مالك ، ثم مَعْمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب ، والأوزاعي ، والزُبيدي ، وابن عُيينة ، وكلُّ هؤلاء ثقات .

قيل له : أيما أثبتُ سفيان أو الأوزاعي ؟ فقال : الأوزاعي أثبت، والزُبيدي أثبت منه ـ يعني من ابن عيينة ـ. قال : ومحمد بن أبي حَفْصة ضعيف الحديث » .

قال : « وسمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول : « يونس شهد الإملاء من الزهري للسلطان ، وشعيب شَهده أيضاً ، قال : وعبد الرحمن ابن نَمِرٍ[1] عن الزهري ضعيف الحديث » .

وقال عبد الله بن الإمام أحمد [ب ـ ٨٢] عن يحيىٰ بن معين قال : « ابنُ أبي ذئب عرَضَ علىٰ الزهري ، وحديثُه عن الزهري ضعيفٌ . ثم قال : يضعِّفُونه في الزهري » .

وسُئِلَ الجُوْزَجَانيُّ : مَنِ الثبتُ في الزهري ؟ قال : «مالك مِن

(١) في ظ « نمير » .

أثبت الناس فيه ، وكذلك أبو أُوَيْس ، وكان سماعُهما من الزهري قريباً من السواء ، إذ كانا يختلفان إليه جميعاً ، ومَعْمَر ، إلا أنه يَهِم في أحاديث » .

وتختلفُ الثقات من أصحاب الزُّهري ، فإذا صحَّت الروايةُ عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه ، وكذلك شعيب ، وعقيل . ويونس بعدهم ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والليث بن سعد .

فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري .

« وسفيانُ بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قَدِم عليهم الزهري ، وإنما أقام - يعني الزهري - تلك الأيام مع بعض ملوكِ بني أمية بمكة أياماً يسيرة ، وفي حديثه - يعني ابن عيينة - عن الزهري اضطراب شديد ، وسفيان بن حسين ، وصالح بن أبي الأخضر ، وسليمان بن كثير متقاربون في الزهري - يعني في الضعف » - .

فأما ابن أبي ذئب ، فقد كان له معه صحبة ، إلا أنه يُحكىٰ عنه أنه لم يسمعْ من الزهري . ولكن عَرَض عليه » .

والزبيدي وشعيبٌ لَزِماه لزوماً طويلاً إذ كانوا معه في الشام[1] في قديم الدهر ، وعقيل قد سأله عن مسائلَ كثيرةٍ تدلُّ علىٰ خُبْرٍ به[2] ، وكذا أبو أُوَيْس قد لزمه سنة وسنتين . فما وجدتَ من حديثٍ يُحكىٰ عن الزهري ليس له أصل عند بعض[3] هؤلاء ، فَتَأَنَّ في أمره » .

---

(١) « بالشام معه » ظ وب .

(٢) « خبرته » ظ وب .

(٣) قوله « بعض » ليس في ظ وب .

وابن إسحاق رویٰ عن الزهري إلا أنه يمضغُ حديثَ الزهري بمنطقه حتیٰ يعرفَ من رسخَ في علمه أنه خلافُ روايةِ أصحابه عنه . [ظ ـ ١٧٤] .

وإبراهيم بن سعد صحيحُ الرواية عن الزهري .

وذكر قوماً رَووا عن الزهري قليلاً أشياءَ يقع في قلبِ المتوسِّع في حديث الزهري أنها غيرُ محفوظة . منهم : بُرد بن سِنان ، ورَوْح بنَ جَناح ، وغيرهما » . انتهیٰ كلام الجُوْزَجاني .

وكان الإمام أحمد سيئَ الرأي في يونسَ بن يزيد جداً ، وقدَّم عليه مَعْمراً وعُقيلاً وشعيب بن أبي حمزة .

وقال : « عُقيل وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقلُّ خطأً من يونس » .

وقال : « إسماعيل بن أمية ثَبْت في الحديث ، وهو أحبُّ إليَّ حديثاً من أيوبَ[١] بن موسیٰ ، وكان ابنَ عمه » .

وقال : « الذي صَحَّ لهُشَيْم[٢] عن الزهري أربعة أحاديث » ذكر منها حديث الإفك .

وسنذكر كلامَ أحمد في يونس في موضع آخرَ إن شاء الله تعالیٰ .

---

(١) في ظ « وهو أحب إلينا من أيوب . » .

(٢) هو هشَيْم بن بشير الواسطي ، حافظ كبير ثقة ، لكنه تلقیٰ من الزهري أحاديث لم يحفظها ، فتُكُلِّم في حديثه عن الزهري خاصة بسببها . انظر « التهذيب » ج١١ ص٦٠ .

وأما ابن إسحاق[١] وابن أخي الزهري[٢] فتكلَّم أحمدُ في حديثهما عن الزهري وليَّنه . وقال : « موسىٰ بن عقبة ما أُراه سمع من ابن شهاب ، إنما هو كتابٌ نظرَ فيه » .

وقال ابن مَعين : « الأوزاعي في الزهري ليس بذاك ، أخذ كتابَ الزهري من الزبيدي » . ذكره يعقوبُ بن شيبةَ من طريق أبي داود عنه ، ثم قال يعقوب : « الأوزاعي ثقة ثبت إلا روايتَهُ عن الزهري خاصة فإن فيها شيئاً»[٣] .

وقال يعقوب بن شيبة أيضاً : « ابن أبي ذئب ثقة ، وفي

---

(١) لعل الكلام في رواية ابن إسحاق عن الزهري جزء من الكلام في حفظه بشكل عام ، حتىٰ إنه يُحتَجُّ به في الفضائل والمغازي ويُنظر فيه في الأحكام عند كثير من المحدِّثين . وقال الحاكم: قال محمد بن يحيىٰ : « هو حسن الحديث، عنده غرائب ، وروىٰ عن الزهري فأحسن الرواية » «تهذيب» ج ص٤٦ .

(٢) ابن أخي الزهري : محمد بن عبد الله بن مُسْلم ، من أهل الصدق، وروايته عن عمه فيها مأخذ ، قال السَّاجِي : « صدوق ، تفرَّد عن عمه بأحاديثَ لم يتابعْ عليها » « التهذيب » ج٩ ص٢٨٠ .

(٣) الأوزاعي روىٰ عن الزهري ، وروىٰ عنه من شيوخه الزهري .

قال الأوزاعي : « دفع إليَّ الزهريُّ صحيفةً وقال : اروها عني » . وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين : « الأوزاعي في الزهري ليس بذاك » .

قال يعقوب : « والأوزاعي ثقة ثبت ، وفي روايته عن الزهري خاصة شيء » . « التهذيب » ج٦ ص٢٣٩ و٢٤١ . فاتَّضح من ذلك أن سبب الكلام كون الأوزاعي أخذ حديث الزهري مناولة مع الإجازة ، وقد تقرر من قبلُ حُجِّيتها وصحة الرواية بها انظر ص٢٦١ ـ ٢٦٦ . وانظر ترجمة الأوزاعي فيما سبق ص١٨٦ وإشارة في ص٣٩٩ ، وسيأتي ذكر آخر للأوزاعي .

روايته عن الزهري خاصة شيء » .

وقال أبو حاتم الرازي : « الزبيدي أثبتُ من مَعْمرٍ في الزهري خاصة لأنه سمع منه مرتين » . وقال ابن المبارك وابن مهدي في يونسَ بن يزيد [آ ـ ١٠١] : « كتابه صحيح » .

وقال نُعيم بن حَمَّاد : سمعت ابن عُيينة يقول : « كان زياد بن سعد عالماً بحديث الزهري » . وقال عبد الله بن أحمد : نا إسحاق بن موسىٰ الأنصاري ثنا الوليد بن مسلم قال : « سمعت الأوزاعي يفضِّل محمد بن الوليد الزبيدي علىٰ جميع من سمع من الزهري » .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « ابن أبي ذئب سمع من الزهري[1] ، ويزيد بن أبي حبيب لم يسمع من الزهري إنما هو كتاب » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « مَعْمَر أحبُّ إليَّ من صالح بن كيسان ـ يعني في الزهري ـ . قال : وابن جريج ليس بشيءٍ في الزهري[2] ، وابن إسحاق ليس به بأس ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري ، والماجشون ليس به بأس ، ومحمد بن أبي حفصة صُويلح ليس بالقوي ، وأسامة بن زيد [ب ـ ٨٣] في الزهري

---

(١) من قوله : « وقال أحمد. . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) قال قريش بن أنس عن ابن جريج : « ما سمعتُ من الزهري شيئاً ، إنما أعطاني الزهريُّ جزءاً فكتبتُه وأجازَهُ لي ». « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢ ص٣٥٧ ـ ٣٥٨ . وقارن بـ« التهذيب » ج٦ ص٤٠٥ ـ ٤٠٦ وهذا يوضِّحُ سببَ كلام ابن مَعِين في راوية ابن جريج عن الزهري ، وهو أنه تلقّىٰ عنه بالمناولة والإجازة . وقد سبق حكمها في ص٢٦١ ـ ٢٦٦ ، وأنها مقبولة . وانظر أيضاً بحثها في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » رقم عام ٣٣ ص١٩٢ ـ ١٩٣ .

ليس به بأس ، وابن أخي الزهري ضعيف . وزياد بن سعد في الزهري ثقة . وسليمان بن موسىٰ في الزهري ثقة » .

وقال الدَّارقطني : « أبو أويس في بعض حديثه عن الزهري شيء » .

أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير(١) :

قال إسحاق بن هانىء: قلت لأبي عبد الله يعني أحمد : « أيما أحبُّ إليك في حديث يحيىٰ بن أبي يكثير ؟ قال : هشامٌ أحب إلي ممن روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير ، قلت : فحسينٌ المعلمُ وحرب بن شداد وشيبان ؟ قال : هؤلاء ثقات . قلت له : فهَمَّامٌ ؟ قال : ليس منهم أصحُّ حديثاً ولا أحب إلي من هشام ، قلت : فأبانُ العطارُ ، قال : هو مثل هَمَّامٍ وشيبانَ » .

ونقل الأَثْرَم عن أحمدَ قال : « هشام الدَّسْتَوائيُّ أثبت في حديث يحيىٰ من مَعْمَر » .

وقال أبو زُرْعَة الدمشقيُّ : « سألت أحمدَ عن أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير ؟ فقال : هشامٌ ، قلت: ثم مَنْ ؟ قال : أبانُ ، قلت : ثم من ؟ فذكر آخر ، قلت له : فالأوزاعي ؟ قال : الأوزاعي إمام » .

وذكر أحمدُ في رواية غير واحد من أصحابه : « أن الأوزاعي كان لا يُقِيْمُ حديث يحيىٰ بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنما كان يحدِّث به من حفظه ويهم فيه ، ويروي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي قِلابة عن أبي المهاجر ، وإنما هو أبو المُهَلَّب » .

---

(١) أحد الحفاظ ، «ثقة ثبت ، لكنه يرسل ويدلس . ع» انظر ص ١٦٧ .

وقال البَرْدِيجي : « أبانُ العطارُ أمثَلُ من هَمَّامٍ . وعِكْرِمَةُ بن عمار حديثُه عن يحيىٰ بن أبي كثير مضطرب، لم يكن عنده كتاب . قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما » .

قال أبو حاتم الرازي : « سألت عليّ بن المديني مَنْ أثبتُ أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال: هشامٌ الدستوائي قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعي ، وحَجَّاجٌ الصواف ، وحسينٌ المعلم » .

ونقل إبراهيمُ بن الجنيد عن يحيىٰ بن معين قال : «ما روىٰ أيوب ـ يعني السختياني ـ عن يحيىٰ بن أبي كثير شيئاً فيه خير ، ولكنْ هشامْ الدستوائي » . يعني أنَّ هشاماً هو الثَّبْت في يحيىٰ بن أبي كثير[١] .

أصحاب هشام بن عُرْوة[٢] :

قال أحمدُ في رواية الأَثْرَم : « كأنَّ رواية أهل المدينة عنه أحسن ، أو قال : أصح ».

وقال : « كان يحيىٰ بن سعيد يرسل الأحاديثَ التي يسندونها ـ يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً ـ قال: فقلت له : هذا الاختلاف عن هشام ، منهم مَنْ يُرسِل ، ومنهم مَنْ يُسنِد عنه ، مِن قِبَلِهِ كان ؟ فقال: نعم .

وذكر أن عيسىٰ بن يونس أسندَ عنه ما [كان] يرسِلُه الناس كحديث الهدية وغيره » .

---

(١) قوله « ابن أبي كثير »ليس في ظ .

(٢) أبو المنذر القرشي ، الإمام الحافظ الحجة ، ثقة فقيه . يأتي مزيد ترجمة له إن شاء الله .

وقيل له : علي بن مُسْهِر ؟ قال : « كان علي بن مسهر [قد] ذهب بصره ، فكان يحدِّثهم من حفظه » .

وقال الأثرمُ أيضاً : قال أبو عبد الله : « ما أحسن حديثَ الكوفيين عن هشام بن عروة ، أسندوا عنه أشياء ، قال : « وما أرىٰ ذاك إلا علىٰ النَّشاط ـ يعني أن هشاماً ينشطُ تارةً فيسنِدُه ، ثم يرسله مرة[1] أخرىٰ ، قلت لأبي عبد الله : كان هشام تغيَّر ؟ قال : ما بلغَنَا عنه تغيُّر » .

وقال أبو عبد الله : « ما كان أروىٰ أبا أسامة ـ يعني[2] عن هشام ـ روىٰ عنه أحاديث [ظ ـ ١٧٥] غرائب . قال : ومالك يرسل أشياءَ كثيرة يسنِدُها غيره » .

وقال أيضاً : « ما رأيت أحداً أكثرَ روايةً عن هشام بن عروة من أبي أسامة ، ولا أحسنَ روايةً منه ، ثم ذكر حديث تَرِكة الزبير ، فقال : ما أحسن ما جاء بذلك الحديث[3] وأتمَّه ، قال : وحديث الإفك حَسَّنَه وجوَّده » .

قال الأثرمُ : قلت لأبي عبد الله : « أبو معاويةَ صحيح الحديث[4] عن هشام ؟ قال : لا ، ما هو بصحيح الحديث عنه » .

وقال الدَّارَقُطني : « أثبتُ الرواة عن هشام بن عروةَ الثوريُّ

---

(١) في ظ وب « فيسند ثم يرسل مرة » . وقوله « أخرىٰ » ليس في ظ .

(٢) قوله « يعني » ليس في ظ وب .

(٣) في ظ وب « ما بذاك الحديث » سقط منهما قوله « جاء » .

(٤) « صحيح الإسناد » ب .

ومالك ويحيىٰ القطان وابن نمير والليث بن سعد » .

وقال ابن خِرَاش في «تاريخه» : « هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه .

وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصِّحاح ، بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق ، قدم الكوفة ثلاث قدَمَات[١] :

قَدْمة [ب ـ ٨٤] كان يقول : حدثني أبي قال: سمعت عائشة .

وقدِمَ الثانيةَ فكان يقول : حدثني أبي عن عائشة [آ ـ ١٠٢] .

وقدِمَ الثالثةَ فكان يقول : أبي عن عائشة[٢] يعني لا يذكر السماع .

قال : وسمع منه بأَخَرَةٍ وكيعٌ وابن نمير ومحاضر » انتهىٰ .

وهذا مما يؤيِّدُ ما ذكره الإمام أحمدُ أن حديث أهل المدينة كمالك وغيره عنه أصح من حديث أهل العراق عنه .

وذكر العُقَيْليُّ بإسناده عن ابن لَهِيْعَة قال : « كان أبو الأسود يَعجب من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، وربما مكث سنة لا يكلمه » .

وعن ابن[٣] لهيعة عن أبي الأسود قال : « لم يكنْ عروة يرفع حديث أم زرع أن النبي ﷺ . إنما كان يقطع به الطريق » .

---

(١) أي ثلاث مرات . وفي ب « قلت قد مات » . موضع « ثلاث قدمات » وهو تحريف شنيع . وابن خِرَاشٍ متكلم فيه. وقد قطع سنده عن مالك.

(٢) قوله « وقدم الثالثة . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٣) قوله « ويعجب » إلىٰ هنا سقط من ب .

قال العُقَيلي : « لم يأت بحديث أم زَرْعٍ غيرُ هشام ، وأبو الأسود يتيم عروة أوثق من هشام[١] » .

وقال ابن أبي خَيْثَمَة : ثنا موسىٰ بن إسماعيل ثنا العَوَّام بن أبي العَوَّام الأعلم ، قال: كنت مع الزهري فقال : « أنا أعلمُ بعروة من هشام » .

---

(١) قال يعقوب بن شيبة : « هشام بن عروة ثقة ثبت لم ينكر عليه شيء ، إلا بعد ما صار إلىٰ العراق ، فإنه انبسط في الرواية فأنكرَ ذلك عليه أهلُ بلده ، فإنه كان لا يحدث عن أبيه إلا ما سمعه منه ، ثم تَسَهَّل فكان يرسل عن أبيه » . « تذكرة الحفاظ » ص١٤٤ ـ ١٤٥ ، و« التهذيب » ج١١ ص٥٠ ، وهذا النصُّ مفيدٌ جداً في بيان ما طُعِنَ به علىٰ هشام . وسيأتي تفسيره للحافظ ابن رجب إن شاء الله تعالىٰ ص٦٠٤ .

علىٰ أن هشاماً احتاط فكان يقول : أبي عن فلان، ولم يقل: حدثني، ولا عن .

وأما كلام أبي الأسود يتيم عروة فناقله هو ابن لَهِيْعَة ، وهو ضعيف سيىء الحفظ ، ولعل غاية ما كان منه إنكاره عليه رفعَ حديث أم زرع الطويل كما في رواية أخرىٰ أوردها الحافظُ ابن حجر في « التهذيب » ج١١ ص٥١ .

والحديث روى عن عروة موقوفاً علىٰ عائشة أنها حدثت به النبي ﷺ فأقرّه وقال في خاتمته : « كنت لكِ كأبي زرع لأمِّ زرع » . هكذا أخرجه البخاري ج٧ ص٢٧ ، ـ ٢٨ ومسلم ج٧ ص١٣٩ ـ ١٤٠ ، وأخرجه النسائي وغيره عن عروة كله مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ . انظر « فتح الباري » ج٩ ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

ومن دِقَّة هشام وتحرِّيه أنه مع كثرة روايته عن أبيه فقد حدث بهذا عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة .

ويأتي لذلك مزيد بيان لمناسبة ذكره فيمن ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ص٦٠٤ ـ ٦٠٥ . وانظر تعليقنا لزاماً .

قال: ورأيت في كتاب علي بن المديني[١] قال: قال يحيىٰ بن سعيد: « رأيتُ مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة؟ فقال: أما ما حَدَّث به وهو عندنا فهو ـ أي كأنه صححه ـ، وما حدث به بعدما خرج من عندنا ـ فكأنه يوهنه ـ ».

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيىٰ بن مَعِين قال: « حديث معمر عن هشام بن عروة مضطرب كثير الأوهام ».

قال القاضي إسماعيل المالكي: «بلغني عن علي بن المديني أن يحيىٰ القطان كان يضعِّف أشياء حَدَّث بها هشام بن عروة في آخر عمره لاضطراب حفظه بعدما أسنَّ والله أعلم. وسمعت عليّ بن نصر وغيره يذكرون نحو هذا عن يحيىٰ[٢] (بن سعيد) ».

أصحاب ابنِ جُرَيْج[٣]:

قال يحيىٰ بن معين: قال لي المُعَلَّىٰ الرازي: « قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبتَ من حَجَّاج بن محمد ».

---

(١) هو « كتاب العلل ».

(٢) الأئمة علىٰ توثيق هشام بإطلاق، لم يتكلم أحد في حديثه آخر عمره، لذلك تعقب الحافظ ابن حجر كلام القطان هذا فقال: « ولم نر له في ذلك سلفاً ». « التهذيب » ج١١ ص٥١ وانظر ما يأتي تعليقاً: ٦٠٤ ـ ٦٠٥. وما سبق.

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، المكي، الحافظ، العابد، فقيه الحرم، ثقة فاضل، أدرك صغار الصحابة ولم يحفظ عنهم، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين/ع.

قال يحيىٰ : « وكنت أتعجَّبُ منه ، فلما تبينتُ ذلك إذا هو كما قال : كان أثبتَهم في ابن جريج » .

وقد قوّىٰ أحمدُ رواية يحيىٰ بن سعيد[١] عنه ، وضعَّف رواية أبي عاصم عنه . قال الأثرمُ : قال أبو عبد الله : «كان يحيىٰ بن سعيد يقول[٢] : « كان ابن جريج يحدثهم بما لا يحفظ ، يشير إلىٰ أنه كان يحدث من كتبِ غيره ، قال : وما كنا نحن نسمعُ من ابن جريج إلا مِنْ حِفْظِه ، قال : فقال له إنسانٌ : فلعل ابن جريج حدثكم شيئاً حَفِظَه من كتب الناس » .

ثم قال أبو عبد الله : « كان ابن جريج يحدِّثهم من كتب الناس سماعَ أبي عاصم ، وذكر غيره ، قال : إلا أيامَ الحَجِّ فإنه كان يُخْرِجُ كتاب المناسك فيحدثُهم به من كتابه » .

ونقل ابن أبي مريم عن يحيىٰ بن مَعِين ، قال : « عبدُ المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد ثقة ، وكان أعلمَ الناس بحديث ابن جُريج » .

ونقل عبدُ الله بن أحمد الدورقي عن ابن مَعِين قال : « عبد الله بن وَهْب ليس بذاك في ابن جريج ، كان يُسْتَصْغَرُ » . يعني أنه[٣] سمع منه وهو صغير .

وقال الحسن بن محمدبن الصَّبّاح : « سُئِلَ يحيىٰ بنُ معين عن حجاج بن محمد وأبي عاصم : أيهما أحبُّ إليك في ابن جريج ؟ قال : حجاج » .

---

(١) وهو الأنصاري .

(٢) هذا القطان، في ظ « قال يحيىٰ بن سعيد » .

(٣) « لأنه » ظ .

و[١] قال مسلمٌ في كتاب « التَّمييز » : « عبدُ الرزاق وهشامُ بن سليمان أكبرُ في ابن جريج من ابن عُيينة » .

وعبد الله بن فَرُّوخ: قال الجُوْزَجاني : يروي عن ابن جريج عن عطاءٍ غيرَ حديثٍ لم نجده عند الناس ، أحاديثه معضلة ، ووثقه غيرُه ، وأثنىٰ عليه ابنُ أبي مريم ثناءً عظيماً » .

أصحاب عمْرو بن دِينار :[٢]

قال أحمد في رواية الأثرم : « أعلمُ الناس بعمرو بن دينار ابن عُيينةَ ، ما أعلمُ أحداً أعلمَ به من ابن عيينة ، قيل له : كان ابنُ عيينة صغيراً! قال : وإن كان صغيراً فقد يكون صغيراً كيِّساً » .

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي : « سفيان أثبتُ الناس في عمرو بن دينار وأحسنُه حديثاً » .

و[١] قال عباسٌ الدُّورِيُّ : « سألت يحيىٰ بن معين عن حديث شعبة عن عمرو بن دينار ، والثوري عن عَمْرِو بنِ دينار ، وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ؟ قال : سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار ، وهو أعلم بعمرو بن دينار من حماد بن زيد » .

ونقل عثمان [آ ـ ١٠٣] الدارمي عن ابن مَعِين أن ابن عُيينة أعلم بعمرو بن دينار[٣] من (سفيان) الثوري وحماد بن زيد ، قيل [ب ـ

---

(١) الواو زيادة من ظ . وانظر «تقدمة الجرح والتعديل » ص٣٦ .

(٢) الحافظ الإمام الفقيه عالم الحرم ، « ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ـ ومائة ـ/ع » .

(٣) قوله « من حماد بن زيد » إلىٰ هنا سقط من ظ .

٨٥] (له) : فشعبة ؟ قال : وأي شيء روىٰ عنه شعبة ؟ إنما روىٰ عنه نحواً من مائة حديث » .

وقال ابن المديني : « ابن جُرَيج وابن عُيينة من أعلمِ الناس بعمرو بن دينار » .

وقال أيضاً : « ابن عُيينة أعلم بعمرٍو من حماد بن زيد » .

وقال أبو حاتم : « ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة[(١)] » .

وقيل لابن عيينة في حديث لعمرو بن دينار : اختلفَ فيه ابنُ جريج وهُشيم ؟ فقال ابن عيينة : « أنا أحفظ لهذا منهما » .

وقال الدَّارَقُطْنيُّ : « أرفع الرواة عن عمرو بن دينار : ابن جريج وابن عيينة وشعبة وحماد بن زيد » .

وذكر مسلمٌ في كتاب « التَّمييز »[(٢)] : « أن حماد بن سلمة يخطىء في روايته عن عمرو بن دينار كثيراً » .

* * *

---

(١) « شعيب » ب تصحيف . وانظر «تقدمة الجرح والتعديل » ص٥٢ . وبقية كلام أبي حاتم هناك : « وكان ابن عيينة إماماً ثقة » .

(٢) ص٢١٨ وكلام مسلم جاء في جملة رواة وهذا لفظه :

« وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، ويونس ، وداود بن أبي هند ، والجُرَيْري ، ويحيىٰ بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم ، فإنه يخطىء في حديثهم » .

ذِكْرُ أهل البصرة :

أصحاب الحسن بن أبي الحسن رضي الله عنه[١] :

ذكرَ ابن البرَّاء في «تاريخه» [ظ ـ ١٧٦] عن علي بن المديني : « يونسُ أثبت في الحسن من ابن عوف، ويزيدُ بن إبراهيم ثبت في الحسن ، وابن سيرين وهشام عن الحسن عامتها تدور علىٰ حَوْشب »، يعني هشام بن حسَّان .

وروىٰ صالح بن أحمد عن علي بن المديني : سمعت عرعرة بن البِرِنْد[٢] قال : قال لي عباد بن منصور : « ما رأيت هشام بن حسان عند الحسن قط » . قال : « وسألت جرير بن حازم ؟ فقال : قاعدتُ

---

(١) الحسن البصري الإمام شيخ الإسلام رأس الطبقة الثالثة ، اسم أبيه يسار . قال ابن سعد « كان جامعاً عالماً رفيعاً ثقة حجة مأموناً ، عابداً ناسكاً كثير العلم. . . » . وقال في «التقريب» : «كان يرسل كثيراً ويدلس ، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين» .

قال نور الدين : ما وقع من وصف هذا الإمام بالتدليس قد تطاول به بعض العصريين علىٰ هذا الإمام ، وهو إنما كان إرسالاً . لأنه ما كان يقصد الإيهام في الرواية . قال الحاكم في « المعرفة » ص١٠٤ : « ففي هؤلاءالأئمة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم ، غير أني لم أذكرهم ، فإن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلىٰ الله عز وجل ، فكانوا يقولون : « قال فلان » لبعض الصحابة : فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة » .

(٢) « البريد » ب ، وهو تصحيف لا ينبغي أن يقع من حَدِيثِيٍّ ، لأن العلماء نبهوا عليه في علوم الحديث . وفي المشتبه أيضاً .

الحسنَ سبعَ سنين ما رأيت هشاماً عنده قط ، فقلت له : يا أبا النضر قد حَدَّثَنا عن الحسن بأشياء ، ورويناها عنه ، فعمن تُراه أخذها ؟ قال : أُراه أخذها عن حَوْشب[١] » .

وقال يعقوب بن سفيان : قال ابن المديني : « أصحاب الحسن : حفصٌ المِنْقَري ، ثم قتادة ، وحفص فوقَه ، ثم قتادةُ بعدَهُ ، و[٢]يونس وزياد الأعلم . وكان حفص في الحسن مثل ابن جريج في عطاء ، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك ، ويزيد بن إبراهيم ، وقُرَّة : طبقة ، وأبو الأشهب ، وجرير بن حازم : طبقة ، وأبو حرة ، وهشام بن حسان في الحسن[٣] طبقة ، وسلام بن مسكين ، والسِّرِيّ بن يحيىٰ طبقة ، وأبو هلال فوقَ مبارك ، ومبارك أحبُّ إليَّ من الربيع » يعني ابن صَبيح .

وقال أحمد : « ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس ، ولا أسند عن الحسن من قتادة » .

---

(١) قال ابن عيينة في هشام بن حسَّان : « كان أعلم الناس بحديث الحسن ، وكان حماد بن سلمة لا يختار عليه أحداً في حديث ابن سيرين » . « التذكرة » ص١٦٣ . وفي « التقريب » : «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين . وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل كان يرسل عنهما » .

قلت : تكلَّم غيرُ واحد في حديث هشام عن الحسن « التهذيب » (ج١١ ص٣٤ ـ ٣٥) والظاهر أنه تلقىٰ علم الحسن بواسطة عنه ، وعني بتحصيله حتىٰ تمكَّن فيه ، ثم رواه عن الحسن مرسلاً ، أي بإسقاط الواسطة بينه وبين الحسن .

(٢) الواو ليست في ظ .

(٣) « في الحسن » ليس في ظ ، و« الحسن » ليس في ب ، وقوله « طبقة » إلىٰ « يحيىٰ » مكشوط في نسخة الأصل ، اعتمدنا فيه علىٰ النسختين ظ وب .

وقال حرب : « سُئِل أحمدُ عن أصحاب الحسن ؟ فقال : لا يَعدل أحدٌ يونسَ ، قال : وأيوب ، وابن عون ، وهشام هؤلاء أصحاب محمد» يعني ابن سيرين .

وقال عثمان بن سعيد الدارميُّ : قلت ليحيىٰ بن مَعِين : « فيونس ابن عُبَيْد أحبُّ إليك في الحسن أو حُمَيد ؟ قال : كلاهما . قال عثمان : يونس أكبر بكثير . قلت ليحيىٰ : « فحميد أحب إليك فيه أو حبيب بن الشهيد ؟ قال : كلاهما » . قال عثمان : وحبيب أحب إلينا . قال: قلت : سلاَّم بن مسكين ؟ قال : ثقة ، قلت : سلام أحب إليك في الحسن أو المبارك ؟ قال : سلام » .

أصحاب محمد بن سِيرِين رحمه الله تعالىٰ[1] :

قال ابنُ المديني : «أحاديث هشام بن حسان عن محمدٍ صحاح».

قال : ونسختُ من كتاب : « ليس أحدٌ أثبتَ في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا ، وإذا اختلفا فأيوب أثبت ، وهشام[2] أثبت من خالد الحذّاء في ابن سيرين ، وكلهم ثبت ، وكذلك سلمة بن علقمة وعاصمٌ الأحول ، وليس في القوم مثلُ أيوب وابن عون . وهشامٌ الدَّسْتَوائي ثبت » .

وقال ابنُ أبي خيثمة : سمعتُ يحيىٰ بنَ معين يقول : « إذا اختلفَ ابن عون وأيوب في الحديث فأيوب أثبت منه » .

---

(١) هو الإمام الرباني الفقيه الثقة ، ذو الأثر البالغ في تحرير أصول الحديث في عصره ، « كان لا يرىٰ الرواية بالمعنىٰ ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومائة/ع » .

(٢) « وأيوب » نسخة بهامش الأصل . والمثبت موافق لـ« علل ابن المديني » ص٦٨ . وقوله في صدر الكلام : « قال ونسخت » القائل هو ابن البراء ، الراوي عن ابن المديني ، يقول هذا فيما نسخَه من كتاب ابن المديني من غيرِ سماع .

وقال البَرْديجي : « أحاديث هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أكثرها صحاح ، غير أن هشام بن حسان دون أيوب ويونس وابن عون. وسلمةُ بن علقمة وعوفٌ عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فيها صحاح وفيها منكرة ومعلولة . وعوفٌ صدوق ، ويزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة صحيح إذا لم يكن الحديث منكراً أو مضطرباً أو معلولاً » انتهىٰ .

وقد تكلَّمَ قومٌ في رواية هشام بن حسان عن[1] محمد بن سيرين :

قال ابن مَعِين : زعمَ معاذ بن معاذ قال : « كان شعبةُ يتَّقي حديث هشام بن حسان عن عطاء ومحمد والحسن » .

وقال وهيب : « سألني سفيان أن أُفيدَه عن هشام بن حسان ؟ قلت : لا أستحِلُّه ، فأَفدته عن أيوب عن محمد ، فسأل عنها هشاماً » .

قال المروذي[2] : سألت أبا عبد الله عن هشام بن حسان ؟ فقال : « أيوب وابن عون أحبُّ إليَّ» وحسَّن أمر هشام ، وقال : قد روىٰ أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم [آ ـ ١٠٤] أن يقصروا بالحديث ويوقفوه».

وقال عثمان الدارمي : قلت ليحيىٰ : « هشام أحب إليك في ابن سيرين أو يزيد بن إبراهيم ؟ قال كلاهما ثبتان[3] » .

قال عثمان : وسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول : « يزيد بن إبراهيم أثبت عندنا من هشام بن حسان » .

---

(١) « عنه » ظ . وسقط من ب قوله « عن محمد » إلىٰ قوله فيما يلي « حسان » .

(٢) « الماوردي » ب .

(٣) « ثقتان » ظ وب .

قال عثمان : « وسألت يحيىٰ عن يحيىٰ[١] بن عتيق ؟ قال : ثقة، قلت : هو أحب إليك في ابن سيرين أو هشام بن حسان ؟

فقال : ثقة وثقة . ـ قال عثمان : يحيىٰ خير ـ قلت : هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم ؟ قال : هشام أحب إلي ، قلت : فيزيد بن إبراهيم أحب إليك أو جعفر بن حَيَّان؟ قال : يزيد أحب إلي . قلت : داود أحب إليك أو خالد الحَذَّاء ؟ قال : داود أحب إلي » .

وقال الدَّارقطني : « أثبتُ أصحاب ابن سيرين أيوبُ وابن عون وسلمة بن علقمة ويونس بن عبيد » .

أصحاب ثابت البُناني[٢] :

وفيهم كثرة ، وهم ثلاث طبقات :

الطبقة الأولىٰ : الثقات :

كشعبة ، وحماد بن زيد ، وسليمان بن المغيرة ، وحماد بن سلمة ، ومعمر . وأثبتُ هؤلاء كلهم في ثابت حماد بن سلمة ، كذا قال أحمد

---

(١) « عثمان » ب. وفي ظ « وسألت يحيىٰ بن عتيق » ، وهو سقط ، وقد كتب في الحاشية : « لعله عن يحيىٰ بن عتيق » . فتنبه الحافظ ابن زريق لعلة الأصل الذي ينسخ عنه .

(٢) ثابت بن أسلم البُناني ، بضم الباء الموحدة ، أبو محمد البصري ، الإمام الحجة القدوة الناسك ، ثقة حافظ ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ـ ومائة ـ وله ست وثمانون/ع .

في رواية ابن هانىء : « ما أحد روىٰ عن ثابت أثبتَ من حماد بن سلمة » .

وقال ابن مَعِين : « حماد بن سلمة أثبتُ الناس في ثابت البناني » .

وقال أيضاً : « حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت ، ومن خالفَ حمادَ بن سلمة في ثابت فالقولُ قول حماد » .

وقال ابن المديني : « لم يكن في أصحاب ثابت أثبتُ من حماد بن سلمة ، ثم من بعده سليمان بن المغيرة ، ثم من بعده حماد بن زيد ، وهي صحاح » يعني أحاديث هؤلاء الثلاثة عن ثابت .

وقال أبو حاتم الرازي : « حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحبُّ إليَّ من هَمَّام ، وهو أحفظُ الناس ، وأعلم بحديثهما ، بَيَّنَ خطأ الناس » . يعني أن من خالف حماداً في حديث ثابت وعلي بن زيد قُدِّم قول حمادٍ عليه ، وحُكِمَ بالخطأ علىٰ مخالفه .

وحكىٰ مسلمٌ في كتاب « التمييز »[١] : « إجماعَ أهل المعرفة علىٰ أن حماد بن سلمة أثبتُ الناس في ثابت » ، وحكىٰ ذلك عن يحيىٰ القطان وابن معين وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة .

وقال الدَّارَقُطني : « حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت » .

قال ابن المديني : «روىٰ حميد عن ثابت شيئاً ، وأما جعفر ـ يعني ابن سليمان ـ فأَكْثَرَ عن ثابت ، وكَتَبَ مراسيل ، وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ : « ليسأل أحدكم ربه حتىٰ يسأله شِسْعَ نعله والملح[٢] » .

---

(١) ص٢٦ ورقة ١٤=٢١٧ ، وانظر نصه في أطروحتنا ص٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات ، مرسلاً ، وموصولاً . انظر للتوسع « فيض القدير » ج٥ ص٣٥٣ ـ ٣٥٤ . وذكره ابن المديني في « علله » ص٧٧ معلقاً . =

قال علي : « وفي أحاديث مَعْمَر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة »، وذكر علي أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش[١] .

وقال العُقَيلي : « أنكرهم رواية [ظ ـ ١٧٧] عن ثابتٍ معمرٌ » .

وذكر ابنُ أبي خيثمة عن [يحيىٰ] بن مَعِين قال : « حديث معمر عن ثابت مضطربٌ كثير الأوهام » .

الطبقة الثانية : الشيوخ :

مثل الحَكَم بن عطية ، وقد ذكر أحمدُ الحكمَ بن عطية فقال : « هؤلاء الشيوخ يخطئون علىٰ ثابت » ، وذكر للحكم بن عطية[٢] عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير .

وقال أيضاً[٣] : « سهيل بن أبي حزم يروي عن ثابت منكرات » .

وقال في عمارة بن زاذان : « يروي عن ثابت أحاديث مناكير ، ثم قال : هؤلاء الشيوخ رووا عن ثابت ، وكان ثابت[٤] جُلّ حديثه عن أنس ، فَحملوا أحاديثه[٥] عن أنس ، قال : ويوسف بن عَبْدة يروي عن حميد وثابت أحاديث مناكير بالتوهُّم ، ليس هي عندي من حديث حميد ولا ثابت » انتهىٰ .

ومنهم حماد بن يحيىٰ الأبَحّ : له أوهام عن ثابت ، منها حديثه عنه عن أنس مرفوعاً حديث : « مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر » .

---

(١) « العلل » لابن المديني ص٧٧ ، لكن فيه : « إنما هذا حديث أبان بن أبي عياش عن أنس » .

(٢) قوله « فقال. . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٣) قوله « أيضاً » زيادة من ظ .

(٤) قوله « وكان ثابت » سقط من ظ .

(٥) أي جعلوا أحاديث ثابت عن أنس كلها ، وكثير منها ليس عن أنس .

والصواب عن ثابت عن الحسن مرسلاً ، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب « الأمثال »[(١)] .

الطبقة الثالثة : الضُّعفاء والمتروكون :

وفيهم كَثْرَةٌ ، كيوسفَ بن عطية الصَّفَّار .

قال ابن هانىءٍ : قال أحمد : « كان حماد[(٢)] ثَبْتاً في حديث ثابت [ـ ٨٧] البُنَاني ، وبعده سليمان بن المغيرة ، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس ، [آ ـ ١٠٥] وكل شيء لثابت روي عنه يقولون : ثابت عن أنس » .

وقال أحمد في رواية أبي طالب : « أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس ، يحيلون عليهما » .

ومراد أحمد بهذا كثرةُ من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة ، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاءِ أهل البصرة ، وسيىءِ الحفظِ والمجهولين منهم ، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب فوقعت المنكرات في حديثه ، وإنما أُتِيَ من جهة من روىٰ عنه من هؤلاء[(٣)] ، ذكر هذا المعنىٰ ابن عدي وغيره .

---

(١) ج٥ ص١٥٢ ولفظه بتمامه : « مَثَلُ أمتي مَثَلُ المطر ، لا يُدرَىٰ أوله خير أم آخره » . قال الترمذي : « حسن غريب من هذا الوجه ، قال : وروي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يثبِّتُ حماد بن يحيىٰ الأبح . . » .

قلت : والحديث له شواهد عن عدد من الصحابة كما في « المقاصد الحسنة » ص٣٧٥ ، و« كشف الخفاء » ج٢ ص١٩٧ .

(٢) « حمد » ب ، وهو تصحيف .

(٣) في ظ موضع هذه الجملة « وإنما أتي من جهتهم » .

ولما اشتَهَرَت رواية ابن المنكدر عن جابر ورواية ثابت عن أنس صار كلُّ ضعيف وسيىءِ الحفظِ إذا روىٰ حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي ﷺ ، وإن رواه عن ثابت جعله عن أنس عن النبي ﷺ ، هذا معنىٰ كلام الإمام أحمد رحمه الله ورضي الله عنه والله أعلم[١] .

أصحاب قَتادةَ بنِ دِعامة السَّدُوسي[٢] :

قال إبراهيم بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن مَعِين : « سعيد بن أبي عَرُوبة أثبت الناس في قتادة » .

وقال ابن أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « أثبت الناس في قتادة ابنُ أبي عَرُوبة » .

وسمعته يقول : « هَمّام[٣] في قتادة أحبُّ إليَّ من أبي عَوَانة » .

وسُئِل يحيىٰ بن معين عن أبانَ وهَمّامٍ : أيهما أحبُّ إليك ؟ فقال : « كان يحيىٰ القطان يروي عن أبانَ وكان أحبَّ إليه ، وأما همّام فهو أحبُّ إليَّ » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « إذا خالف أبو عوانةَ وأبانُ العطار[٤] سعيداً أعجبني ذاك ، يعني حديثهما ، قال : لأنه يكون

(١) قوله «رحمه الله ورضي عنه» من ظ . وقوله « والله أعلم » من ب .

(٢) أبو الخطاب البصري ، الحافظ العلامة ، أحفظ أهل البصرة سبق ص١٦٤ .

(٣) هذا همّام بن يحيىٰ العَوْذي . انظر « التهذيب » : ١١ : ٦٩ .

(٤) في ظ وب « وأبان القطان » . وفي هامش ظ بخط ابن زريق : « صوابه العطار » .

مما قد حفظاه » .

قال أحمد : قال عَفَّان : قال أبو عَوَانة : « كان قتادة يقول [لي] : لا تكتبْ عني شيئاً ، فسمعتُ منه وحفظتُ ، ثم نسيتُ بعدُ ، فجلست إلىٰ سعيدٍ ، فجعل يحدِّث عن قتادة بما أعرف» أو نحو هذا .

وقال إسحاق بن هانىء : سألت أبا عبد الله قلت : أيما أحبُّ إليك في حديث قتادة : سعيد بن أبي عَرُوبة أو هَمَّام أو شعبة أو الدَّسْتَوائي[1] ؟ فسمعته يقول : « قال عبدُ الرحمن بن مهدي : سعيدٌ عندي في الصدق مثل قتادة ، وشعبة ثَبْت ، ثم هَمّام » . قلت : والدَّسْتَوائي ؟ قال : « والدَّسْتوائي أيضاً » .

وقال عثمان بن سعيد : قلت ليحيىٰ بن معين : « شعبةُ أحب إليك في قتادةَ أو هشامٌ ؟ قال : كلاهما » .

قال عثمان بن سعيد : « هشام في قتادة أكبر[2] من شعبة » .

وقال البَرْدِيجي : « شعبة وهشام الدَّسْتَوائي وسعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن أنس صحيح ، فإذا ورد عليك حديثٌ لسعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً ، وخالفه هشام وشعبة ، حُكِمَ لشعبة وهشام علىٰ سعيد ، وإذا روىٰ حماد بن سلمة وهَمّام وأبان

---

(١) في ب : « سعيد بن أبي عروة أو هشام أو الدستوائي » . وفيه سقط وتحريف .

(٢) في الأصل : « أكثر » والمثبت من ظ وب . وقد قال شعبة بنحو ذلك ولفظه : « كان هشام أحفظ مني عن قتادة » وقال شعبة أيضاً : « كان أعلم بحديث قتادة مني » « التهذيب » ج١١ ص٤٤ .

ونحوهم من الشيوخ عن قتادة عن أنس[١] عن النبي ﷺ وخالف سعيد أو هشام أو شعبة ـ فإن القول قول هشام[١] وسعيد وشعبة علىٰ الانفراد . فإذا اتفق هؤلاء الأولون وهم هَمَّام وأبان وحماد[١] علىٰ حديثٍ مرفوع وخالفهم شعبة وهشام وسعيد ، أو شعبة وحده أو هشام وحده[٢] أو سعيد وحده ـ تُوقّف عن الحديث ، لأن هؤلاء الثلاثة : شعبة وسعيد وهشام[٣] أثبتُ من هَمّام وأبان وحماد » .

قلت : مرادُه أن الحفاظَ من أصحاب قتادة ثلاثةٌ[٤] : شعبة وسعيد وهشام ، والشيوخ من أصحابه مثل حَمّاد بن سلمة وهَمّام وأبان ونحوهم .

فأما الحفاظ الثلاثة : فإذا روىٰ سعيد حديثاً عن قتادة وخالفه فيه شعبة وهشام فالقول قولهما ، وسيأتي فيما بعد قوله : « إن القول قول رجلين من الثلاثة من غير تعيين » ، وقوله أيضاً : « إنه إذا روىٰ هشام وسعيد بن أبي عَرُوبة[٥] شيئاً وخالفهما شعبة فالقول قولهما » .

وأما إذا اختلف الثلاثة فسيأتي قوله : « إنه يُتوقَّف عن الحديث » .

---

(١) قوله « عن أنس » و« هشام و » و« وهم همام وأبان وحماد » سقط من ب .
(٢) قوله « أو هشام وحده » سقط من ب .
(٣) قوله « شعبة وسعيد وهشام » سقط من ب ، وبيض موضعه في ظ .
(٤) قوله : « الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة » سقط من ب ووقع في ظ هكذا : « إن اختلاف الحفاظ من أصحاب قتادة مثل شعبة . . » .
(٥) « ابن أبي عروبة » ليس في ظ وب .

وإن خالف هشام شعبة ، فقد حَكَىٰ فيما بعدُ فيه قولين : أحدهما : القول قول شعبة ، والثاني : التوقّف .

وأما الشيوخ : فإذا روىٰ أحدُهم حديثاً ، وخالفه واحد من الحفاظ الثلاثة ، فالقول قول ذلك الحافظ ، فإذا اتَّفق الشيوخ الثلاثة علىٰ حديث ، وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم [ب ـ ٨٨] توقف عن الحديث .

ففرَّقَ بين أن ينفردَ شيخٌ بحديث يخالفه فيه حافظٌ فإنه حَكَمَ بأن القول قولُ الحافظ ، وبَيْنَ أن [ظ ـ ١٧٨] يجتمع الشيوخ على حديث ويخالفهم الحفاظ أو بعضهم ، فقال : يُتوقَّف فيه .

وهذا بخلاف قول أحمد : إنه إذا اختلف [آ ـ ١٠٦] سعيد بن أبي عروبة مع أبي عَوانة وأبان إنه يعجبه قول الشيخين كما سبق عنه .

وقال[١] البَرْدِيجيُّ أيضاً : « أصحُّ الناس رواية عن قتادة شعبة ، كان يوقّف قتادة علىٰ الحديث » .

قلت : كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة ، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه : ثنا ، ويسأله عن سماعه .

فأما حفظ[٢] حديثه فقد تقدم عن أحمد وغيره أن سعيد بن أبي عروبة أحفظ له ، ولَكنّ ظاهرَ كلام البَرْدِيجي خلاف هذا ، وأن شعبة أثبت في قتادة ، وسيأتي من كلامه ما يبينه .

ثم قال البَرْدِيجي : « فإذا أردتَ أن تعلم صحيح حديث قتادة

---

(١) في ظ وب « ثم قال » .

(٢) في ظ « فاحفظ » وهو سهو سقطت به « ما » .

فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي ، فإذا اتفقوا فهو صحيح ، وإذا خالف هشامٌ شعبة فالقولُ قول شعبة . وقال بعضهم: يتوقَّف عنه ، وإذا اتَّفق هشام وسعيد بن أبي عَرُوبة من رواية أهل الثَّبْت[١] عنهما وخالفهما شعبةُ كان القولُ (قولَ هشام وسعيد ، غير[٢]) أن شعبة من أثبت الناس في قتادة ، ولا يلتفت (إلىٰ رواية الفرد عن شعبة[٣]) ممن ليسَ له حفظ ولا تقدُّم في الحديث (من أهل الإتقان)» .

وقال البَرْدِيجي أيضاً : « أحاديث »[٤]) شعبةَ عن قتادةَ عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح ، وكذلك سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي ، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة علىٰ الحديث فهو صحيح ، وإذا اختلفوا في حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة فإذا اختلف الثلاثة تُوقِّف عن الحديث، وإن انفرد واحد من الثلاثة في حديث نُظِرَ فيه ، فإن كان لا يُعْرَفُ متنُ الحديث إلا من طريق الذي رواه ـ كان منكراً .

وأما أحاديث قتادة التي يرويها[٤] الشيوخ مثل حماد بن سلمة ، وهَمّام[٥] ، وأبان[٦] ، والأوزاعي ، فينظر في الحديث : فإن

---

(١) « التثبت » ظ وب ، ووقع في ب من قوله « قول شعبة » إلىٰ هنا بياض واضطراب .

(٢) بياض في ظ وب مواضع ما بين القوسين .

(٣) كذا في الأصل . وفي ظ وب « الذي يرويه » .

(٤) هنا في ب بياض واضطراب .

(٥) همام هنا هو « همام بن يحيىٰ بن دينار العَوْذي » . . . « ثقة ربما وهم » ويأتي ذكره أيضاً .

(٦) أبان هذا ليس ابن أبي عياش السابق ص٩٧ بل هو « أبان بن يزيد =

كان[١] الحديث يُحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ ، وعن أنس بن مالك من وجهٍ آخر لم يُدْفَعْ ، وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي ﷺ، ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرتُ لك كان منكراً » انتهىٰ .

وقد سبق[٢] ذكرُ ذلك في الكلام علىٰ المنكر ، وما فيه من اختلاف الحفاظ في ذلك .

وقال ابن مَعِين : قال شعبة : « هشام الدَّسْتوائي أعلم بقتادة وأكثر مجالسة له مني » .

قال أحمد في رواية حرب : « أصحابُ قتادة : شعبة وسعيد وهشام إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء ، كان سعيد يكتب كل شيء . قال أحمد : وقال عفان ـ وذكر حديثاً ـ فقال : أصاب هَمّام وأخطأ هشام وسعيد » .

وذكر مسلم في كتاب « التمييز »[٣] : « أنَّ حماد بن سلمة عندهم يخطىء في حديث قتادة كثيراً » . وقال الدارقطني في « العلل » : « مَعْمَر سيىء الحفظ لحديث[٤] قتادةَ والأعمش » .

= العطارالبصري ، أبو يزيد ، ثقة ، له أفراد ، من السابعة ، مات في حدود الستين ـ ومائة ـ ، خ م د ت س » . وانظر للرمز بـ خ أو خت في التهذيب : ١ : ١٠١ .

(١) « كان » سقط من ب .

(٢) « سبق » ليس في ظ وب . وانظر ص٤٥١ ـ ٤٥٢ .

(٣) في أواخر القطعة المحفوظة في الظاهرية ورقة ١٤ وجه ٢ ص٢٦= ٢١٨ من المطبوع وقد سبق ذكر نص كلام مسلم تعليقاً في ص٤٩٤ . وهذه طبقة ثالثة من أصحاب قتادة .

(٤) « الحديث » ب ، وهو سهو ، وبيض فيها موضع قوله : « الحفظ » .

وقال ابن أبي خَيْثمة: سمعت يحيىٰ بن مَعِين[١] يقول: قال مَعْمَر: « جلستُ إلىٰ قتادةَ وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيدَ[٢] ».

ونقل الأثرمُ عن أحمد قال: « عمرو بن الحارث روىٰ عن قتادة مناكير ».

وقال في جرير[٣] بن حازم: « كان يحدِّث بالتوهم أشياء عن قتادة يُسندها بواطيلَ[٤] ».

وكذلك ضعَّف يحيىٰ وغيرُه حديثَ جرير عن قتادة خاصة.

وسليمان التيمي ـ قال الأثرم ـ[٥]: «حديثه عن قتادة مضطرب».

وفي تاريخ الغَلَابي[٦]: « يزيد بن إبراهيم عن قتادة: ليس بذاك » والظاهر أنه حكاه عن ابن مَعِين.

---

(١) بيض موضع « ابن معين » في ظ وب. ولفظ « يقول » من ظ.

(٢) « الأسانيد » سقط من ظ وبيض له في ب.

(٣) قوله « مناكير وقال في جرير » بياض في ظ وب، لكن في ظ: « وجرير بن حازم كان... ».

(٤) قوله « يسندها بواطيل » بياض في ظ وب.

(٥) بياض في ب، وسقط إلىٰ آخر العبارة من ظ.

(٦) الغَلَابي: نسبةٌ لجماعة من الرواة والعلماء كما بين الحافظ ابن حجر في « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » ص١٠٣٥.

والغَلَابي المذكور هنا بتخفيف اللام كما ضبطه الحافظ في « التبصير »، وهو المفضَّل بن غسان الغَلَابي تلميذ يحيىٰ بن مَعِين، كما يظهر من « التهذيب » ج١١ ص٢٨١، ومن « المجروحين » لابن حبان ج٢١ ص٧٦ و١١٧ طبع حلب. وقال الخطيب: « كان ثقة ». انظر « تاريخ بغداد » ج١٣ ص١٢٤.

أصحاب أيوبَ السَّخْتِياني[(١)] :

قال الإمام أحمد : « ما عندي أعلمُ بحديث أيوبَ من حماد بن زيد ، وقد أخطأ في غيرِ شيء » .

وقال ابن مَعينٍ : «ليس أحدٌ أثبتَ في أيوب من حماد بن زيد» .

وقال : سليمان بن حرب وحماد بن زيد في أيوب أكثرُ من[(٢)] [آ ـ ١٠٧] كل من روىٰ عن أيوب[(٣)] .

وقال ابن مَعِين : « إذا اختلف إسماعيلُ بن عُلَيَّة وحماد بن زيد في أيوب كان القولُ قولَ حماد ، قيل ليحيىٰ : فإن خالفه سفيان الثوري قال : فالقول قول حماد بن زيد في أيوب . [ب ـ ٨٩] قال يحيىٰ : ومَنْ خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله » .

وهذا القول اختيار ابن عدي وغيره .

وقال النسائي[(٤)] : « أثبتُ أصحاب أيوب حماد بن زيد ، وبعده عبد الوارث وابنَ عُلَيَّة » .

ورجحتْ طائفةٌ ابنَ عُلَيَّة علىٰ حماد :

قال البَرْديجي : « ابنُ علية أثبت مَنْ روىٰ عن أيوب .

وقال بعضهم : حماد بن زيد ، قال : ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية ، ورفعه حماد ، وهو حديث أيوب عن ابن سيرين

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٦٨ .

(٢) في ظ « حماد بن زيد في أيوب أكبر » وعليه يكون الكلام من قول سليمان لا ابن معين . يؤيده أن سليمان سمع من حماد لا من أيوب .

(٣) من قوله « وقال : سليمان » إلىٰ هنا سقط من ب . وفيها اضطراب .

(٤) « طبقات النسائي » برواية ابن التمّار : ١٣٠ .

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ليس أحدٌ منكم ينجيه عملُه! قالوا : ولا أنت ؟! قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدَني الله برحمة منه وفضل[١] » انتهىٰ .

وليس وَقْفُ هذا الحديث[٢] مما يضره ، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً ولا يرفعها ، والناس كلهم يخالفونهُ ويرفعونها .

قلت : وقد اختلفا أيضاً في أحاديث أُخر ، منها حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر : « أن عمر قبَّلَ الحجَر »[٣] كذا[٤] رواه حماد بن زيد عن أيوب . ورواه ابن عُلَيَّة عن أيوب قال : نبِّئتُ[٥] أنَّ عمر قبَّل الحجر » .

وذكر شعيبُ بن حرب حمادَ بن زيد وابنَ عُلَيَّة ، فقَدَّم ابنَ عُلَيَّة ، وقال[٦] : « هو أثبتهم في الحديث » .

---

(١) الحديث متفق عليه : البخاري في الرقاق (القصد والمداومة علىٰ العمل) من طرق عن عائشة وأبي هريرة ج ٨ ص٩٨ ـ ٩٩ ، ومسلم في صفة الجنة من طرق عن أبي هريرة ، وجابر ، وعائشة ج٨ ص١٣٩ ـ ١٤١ .

(٢) قوله « الحديث » زيادة في ظ .

(٣) متفق عليه : البخاري ج٢ ص١٥١ ، ومسلم ج٤ ص٦٦ ـ ٦٧ من طرق عديدة . ولفظه عنده من طريق حماد : « أن عمر قبل الحجر ، وقال : إني لأقبلك ، وإني لأعلم أنك حجر ، ولكني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك .

(٤) قوله « كذا » سقط من ب .

(٥) قوله « قال : نبئت » بياض في ب ووقع في ظ مكان قوله « عن أيوب. . . » الخ : « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قبل الحجر » .

(٦) بياض في ظ وب موضع « فقدم ابن علية وقال » .

وقال غُنْدَر : « نشأتُ في (الحديث يوم نشأت وليس)[١] أحد يُقدَّم في الحديث علىٰ إسماعيل ابن عُلَيَّة[٢] .

(وقال عيسىٰ بن يونس : « إسماعيل[١]) أثبت عندنا من حماد ، وحماد ،[٣] وأبي عوانة» ، وسمىٰ قوماً . خرَّج ذلك كلَّه يعقوب بن شيبة .

وقال : أخبرني الهيثم بن خالد قال : « اجتمع حفاظُ أهل البصرة ، فقال أهل الكوفة لأهل البصرة : نَحُّوا عنا إسماعيل ، وهاتوا من شئتم » .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي : « كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب ، وكان يهاب أو يتهيَّب إسماعيل ابن عُلَيَّة إذا خالفه » .

(و)قال يزيد بن الهيثم : سمعت يحيىٰ بن مَعِين سئل عن أحاديث أيوب : اختلافِ ابن عُلَيَّة وحماد بن زيد؟ فقال: «إن أيوب كان يحفظ ، [ظ ـ ١٧] وربما نسي الشيء » انتهىٰ . فنسب الاختلاف إلىٰ أيوب .

وقال أحمدُ في رواية الميموني : « عبدُ الوارث قد غَلِطَ في غير شيء، روىٰ عن أيوبَ[٤] أحاديث لم يروها أحدٌ من أصحابه » . وهو عنده مع هذا ثَبْت ضابط .

---

(١) بياض في ظ وب .

(٢) زاد هنا في ظ « أحد » ، ولا معنىٰ لهذه الكلمة هنا .

(٣) « من حماد ، وحماد » يعني حماد بن زيد وحماد بن سلمة .

(٤) في ب « عن أبي أيوب » وهو خطأ .

وقال الأثرم عن أحمد : « جَرير بن حازم يروي عن أيوبَ عجائب » .

وذكر القواريري عن يحيىٰ بن سعيد : أنه كان يثبِّت عبدَ الوارث ، وإذا خالفه أحد من أصحابه يقول : ما قال عبد الوارث . انتهىٰ .

ولم يكتب عبدُ الوارث ولا ابن عُلَيَّة حديثَ أيوب حتىٰ مات أيوب .

وأما حماد بن زيد ، وكان ضريراً[1] ، وكان يحفظ ، ولم يكن عنده كتاب لأيوب بالكلية .

ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين قال : « عبد الوارث مثل حماد ، قال : وهو أحب إليَّ في أيوب من الثقفي وابن عيينة » .

أصحاب شعبة[2] :

قال أحمدُ في رواية ابن هانىء : « ما في أصحاب شعبة[3] أقلُّ خطأً من محمد بن جعفر ، ولا يقاس بيحيىٰ بن سعيد[4] في العلم أحد » .

وقال صالح بن أحمد : ثنا علي بن المديني قال : ذكرت (ليحيىٰ أصحاب)[5] شعبة فقال : « أنا لا أسمي لك أحداً ، كان عامتهم يمليها عليهم (رجل إلا خالداً)[5] ومعاذاً ، فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ، (ومعاذ ناحية)[5] فكتب[6] كل واحد منهما بحفظه .

---

(١) قارن بما سبق في ترجمته ص١٨٩ ـ ١٩٢ .

(٢) شعبة بن الحجاج سبقت ترجمته في ص١٧٢ .

(٣) من « قال أحمد » إلىٰ هنا سقط من ب وسقط إلىٰ قوله « وقال صالح » من ظ .

(٤) « بيحيىٰ بن معين » ب وهو تصحيف .

(٥) مواضع بين القوسين بياض في ظ وب .

(٦) « يكتب » ظ وب . وفي ظ « يكتب كل واحد منهما ما يحفظه » .

وأما أنا فكنت لا (أكتب حتىٰ أجيء إلىٰ البيت)[١] » .

قال ابن أبي حاتم[٢] : ثنا أحمد بن منصور المَرْوزي سمعت سلمة بن سليمان يقول : قال عبد الله بن المبارك : « إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدَرٍ[٣] [آ ـ ١٠٨] حَكَمٌ فيما بينهم » .

وذكر ابن خِرَاش عن الفَلَّاس قال : « كان يحيىٰ وعبد الرحمن ومعاذ وخالد وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلىٰ كتاب غُنْدَر فحكم عليهم » .

وقال العِجلي : « غُنْدَر من أثبت الناس في حديث شُعبة » .

وقال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « لم أرَ في أصحاب شعبة أحسنَ حديثاً من أبي الوليد[٤] ، قيل له : « من كان أحبَّ إليك أبو داود أو بَهْز ؟ قال : أبو داود ثقة ، وكان بَهْزٌ أتقنَ منه في كل شيء » .

---

(١) قوله : « أكتب حتىٰ أجيء إلىٰ البيت » بياض في ظ وب .

(٢) في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٧١ وفيه « نا أحمد بن منصور بن راشد المروزي . . » وسقط قوله « ثنا » من ظ وب .

(٣) غُنْدَر : بضم الغين المعجمة وسكون النون لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ، الذي سبق في أول الترجمة . وسبب تلقيبه بهذا أن ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري ، فأنكروه عليه وشغّبوا ، وأكثر محمد بن جعفر الشغب عليه ، فقال له ابن جريج : اسكت يا غُنْدر! . وأهل الحجاز يسمون المشغب غُنْدَراً . ابن الصلاح ٣٠٦ .

(٤) الطَّيالِسي : هشام بن عبد الملك ، ثقة ثبت حافظ . مات سنة ٢٢٧/ع .

وقال عثمان بن سعيد : « سألت يحيىٰ بن مَعِين عن أصحاب شعبة ؟ قلت : يحيىٰ القطان أحبّ إليك في شعبة أو يزيدُ بن زُرَيع ؟ قال : ثقتان ، قلت : فغُنْدَر أحب إليك أو محمد بن أبي عَدي ؟ [ب ـ ٩٠] قال : ثقتان ، قلت : فأبو داود أحب إليك أو حَرَمي ؟ قال : أبو داود أحب إلي . قلت : فأبو داود أحب إليك فيه أو ابن مهدي ؟ قال : أبو داود أعلم به » .

قال عثمان : « عبد الرحمن بن مهدي أحب إلينا في كل شيء ، وأبو داود أكثر رواية عن شعبة » .

قال : « وسألت يحيىٰ عن أبي عامر العَقَدي ؟ قال : ثقة ، قلت فشَبَابه ؟ قال : ثقة ، قلت : فمعاذٌ أثبتُ في شعبة أو غُنْدَرٌ ؟ قال : ثقة وثقة[١] » .

وقال أبو مسعود بن الفرات : « ما رأيتُ أحداً أكبرَ في شعبة من أبي داود » . وقال أحمد : « مسكين بن بُكَيْر يخطىء عن شعبة » .

وقال ابن عدي : « أصحاب شعبة : معاذ بن معاذ ، وخالد بن الحارث ، ويحيىٰ القطان ، وغُنْدَر ، وأبو داود خامسهم » .

ونقل ابن البَرّاء[٢] عن ابن المديني قال : « عبد الصَّمد في شعبة ثبت » .

---

(١) في ظ « ثقة ثقة » ، وهو سهو من الناسخ عن واو العطف .

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن البرّاء تلميذ ابن المديني وراوية « علله » ثقة ، مات سنة ٢٩١ . وثقه الخطيب في « تاريخه » ج١ ص٢٨١ ، ٢٨٢ ، وذكره الذهبي في « التذكرة » ص٦٥٩ . وقوله « ابن » سقط من ب .

أصحاب مَعْمَرِ بنِ راشدٍ[١] :

قال أحمد في رواية إبراهيم الحربي : « إذا اختلَف أصحاب مَعْمَر في شيء فالقول قول ابن المبارك » .

وقال ابن عسكر : سمعت (أحمدَ بن حنبل يقول)[٢] : « إذا اختلف أصحاب مَعْمَر فالحديث لعبد الرزاق » .

قال (يعقوبُ بن شيبة)[٢] : « عبد الرزاق متثبت في معمر ، جيد الإتقان » .

وسنذكر فيما بعد إن شاء الله أنَّ من سمع[٣] باليمن منه فهو أصحّ ممن سمع منه بالبصرة .

وقال ابن مَعِين : « أبو سفيان المَعْمَري : محمد بن حميد صاحب مَعْمَر ثقة ، وعبد الرزاق أحب إليَّ منه » .

قال الدارقطني : « أثبت أصحاب مَعْمَر : هشام بن يوسف وابن المبارك » .

---

(١) الحافظ الحجة ، عالم اليمن . أبو عروة الأزدي ، مولاهم ، « ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حَدَّث به بالبصرة ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ـ ومائة ـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة/ع » .

من كتبه : « الجامع » ، وهو من مصادر عبد الرزاق في « مصنفه » . وسيأتي له ذكر أيضاً .

(٢) بين الأقواس بياض في ظ وب .

(٣) قوله « فيما بعد » إلىٰ هنا بياض في ب . وقوله : « فيما بعد إن شاء الله » ليس في ظ .

أصحاب حَمّاد بن سَلَمة[١] :

قال عبد الله بن أحمد : سمعت يحيىٰ بن مَعين يقول : « من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعَفَّان بن مسلم » .

وقال النسائي : « أثبتُ أصحاب حماد بن سلمة : ابن مهدي وابن المبارك وعبد الوهَّاب الثقفي » .

ذكر أهل الكوفة :

أصحاب عامرِ بنِ شَرَاحِيْلَ الشَّعْبيِّ[٢] :

قال إسحاق بن هانىء : قلت لأبي عبد الله يعني أحمد : « من أحب إليك من أصحاب الشعبي[٣] ؟ قال : إسماعيل أحبهم إليَّ وأحسنهم حديثاً ، قلت : أيما أحب إليك بيان أو فِرَاس ؟ قال : ما فيهما إلا ثقة .

(قلت : أيما أحب إليك زكريا أو فراس قال : ما فيهما إلا ثقة)[٤] ،

---

(١) سبقت ترجمته في ص١١٨ تعليقاً ، وتوسع فيه الحافظ ابن رجب في ص١٢٧ ـ ١٢٩ .

(٢) الإمام الشعبي : « أبو عمرو، ثقة مشهور ، فقيه ، فاضل ، من الثالثة ، مات بعد المائة ، وله نحو من الثمانين/ع» وقال العجلي : « مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً » « تذكرة الحفاظ » ص٧٩ـ٨٠ ووقع في ظ و ب « عامر بن شرحبيل » وهو تصحيف ، الصواب « شراحيل » .

(٣) في ب « يعني من أصحاب الشعبي » بزيادة « يعني » .

(٤) بين القوسين سقط من ب .

وزكريا حسن الحديث »[١] .

وقال عبد الله بن أحمد[٢] : قال أبي : « أصحُّ الناس حديثاً عن الشَّعْبي إسماعيل بن أبي خالد ، قلت : فزكريا وفِرَاس وابن أبي السَّفَر[٣] ؟ قال : ابن أبي خالد يشربُ العلمَ شرباً ، ابن أبي خالد أحفظهم . وقال : ابن أبي السَّفَر وزكريا كلاهما كانا يختلفان إلىٰ الشَّعْبي جميعاً » .

وحكىٰ عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن معِين قال : « إسماعيل بن أبي خالد أحب إليَّ في الشَّعبي من الشيباني[٤] ، وإسماعيل أعلم بالشَّعبي من ابن عون[٥] . قيل له : فراس أحب إليك أو بيان ؟ (قال : كلاهما ثقة)[٦] .

وقال ابن المديني : سألت يحيىٰ بن سعيد عن زكريا عن الشَّعْبي ؟ (فقال : «ليس هو عندي مثلَ إسماعيل)[٦] وليس به بأس » .

---

(١) قوله زكريا هو ابن أبي الزائدة الثقة ، وفراس هو ابن يحيىٰ الهَمْداني الثقة . وزيادة قوله في زكريا « حسن الحديث » يشير إلىٰ ترجيحه .

(٢) في كتاب « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص٩٩ ، وقارن بـ٢٣٩ .

(٣) هو عبد الله بن أبي السَّفَر ثقة .

(٤) الشيباني : سليمان بن أبي سليمان ، أبو إسحاق الكوفي ، ثقة .

(٥) ابن عون : عبد الله بن عون الثقة الحافظ .

(٦) بياض في ظ وب ، إلا قوله « مثل إسماعيل » فقد ثبت في ظ!! .

أصحاب أبي إسحاق السَّبِيعي :

واسمه عمرو بن عبد الله[١] .

قد ذكر الترمذي في كتابه هذا أن الثوري وشعبة أحفظ [آ ـ ١٠٩ ، ظ ـ ١٨٠] وأثبت من جميع من روىٰ عن أبي إسحاق .

وقال ابن المديني : سمعت معاذ بن معاذ ـ وقيل له : أي أصحاب أبي إسحاق أثبت ؟ ـ قال : شعبة وسفيان» ، ثم سكت .

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن مَعِين يقول : « أثبتُ أصحاب أبي إسحاق الثوريُّ وشعبة، وهما أثبت من زهير[٢] وإسرائيل[٣] ، وهما قرينان » .

قال : وسمعت ابن مَعِين يقول : «لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث أبي إسحاق من الثوري » .

وقال عثمان الدَّارِمي : « سألت يحيىٰ : شعبةُ أحب إليك في أبي إسحاقَ أو سفيانُ ؟ قال : سفيان » .

وقال أبو زُرْعَة : « أثبتُ أصحاب أبي إسحاق الثوريُّ وشعبةُ وإسرائيلُ . وشعبةُ أحبُّ إليَّ من إسرائيل » .

---

(١) أبو إسحاق السَّبِيعي عمرو بن عبد الله الهَمْداني ، الكوفي ، الحافظ المكثر ، التابعي « ثقة ، عابد ، من الثالثة ، اختلط بآخرة . مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك/ع » .

(٢) زهير، هو زهير بن معاوية ، كما سيأتي ذكره وهو « ثقة ثبت ، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخرة/ع » .

(٣) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي . كنيته أبو يوسف : « ثقة ، تُكُلِّم فيه بلا حجة ، من السابعة . مات سنة ستين ـ ومائة ـ وقيل : بعدها/ع » .

وقال أبو حاتم الرازي[١] : « سفيان أتقنُ أصحاب أبي إسحاق ، وهو أحفظُ من شعبة ، وإذا اختلف الثوريُّ وشعبة فالثوري » .

وقال أبو عثمان البَرْذَعِيُّ : سمعت أبا زُرْعة يقول : سمعت ابن نُمَير يقول : « سماع يونس وزكريا وزهيرٍ من أبي إسحاق بعد الاختلاط » .

وقال أبو زُرْعة : « إذا فات شعبة وسفيان فزهير [ب ـ ٩١] خلف ، ثم زائدة[٢] » .

وقال البَرْدِيْجي : « حديث أبي إسحاق من حديث شعبة وسفيان الثوري إذا اتفقا لم يختلفا صحيح . فإذا اختلفا كان القولُ قولَ سفيان لأنه أحفظ الرجلين » .

وقد رُوِيَ عن أحمد أنه **يقدِّم قولَ شعبة في أبي إسحاق** .

قال الميموني : قلت لأبي عبد الله : « مَنْ أكبر في أبي إسحاق ؟ قال : ما أجد[٣] في نفسي أكبرَ من شعبة [فيه] ثم الثوري ، قال : وشعبة أقدمُ سماعاً من سفيان ، قلت : وكان أبو إسحاق قد تأخر ، قال : إي والله! هؤلاء الصِّغار زهير وإسرائيل يزيدون[٤] في الإسناد وفي الكلام » .

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٦٦ .
(٢) « زائدة بن قُدامة الثقفي ، أبو الصَّلْت الكوفي ، ثقة ثبت ، صاحب سنَّة ، من السابعة ، مات سنة ستين ـ ومائة ـ وقيل : بعدها ع » .
(٣) « ما أحدث » ب . وهو تصحيف .
(٤) قوله « وإسرائيل يزيدون » بياض في ب ، وبيض في ظ موضع « يزيدون » فقط .

ونقل جماعةٌ عن أحمدَ **تقديمَ شَرِيك علىٰ إسرائيل في أبي إسحاق**[١] ، وقال : « إنه أضبط عنه وأقدم سماعاً » ، قال : « ويُخْتَلَفُ[٢] علىٰ إسرائيل في حديث أبي إسحاق » ، وقدَّم شريكاً في أبي إسحاق علىٰ يونس وأبي الأحوص أيضاً[٣] .

وقال في زهير وإسرائيل[٤] وزكريا : « ليس حديثُهم بالقوي عن أبي إسحاق » .

وقال : « إذا اختلف زكريا وإسرائيل في أبي إسحاق فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق[٥] من إسرائيل ، ثم قال : ما أقربَهما » .

ونقل الأثرم عن أحمد قال : « ما أقربَ حديثَ زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق ، ولكن سماعه عندي مع هؤلاء الذين سمعوا بآخرة » .

---

(١) في ب « تقديم أبي إسحاق » وهو سقط واضح .

(٢) في ظ « ويختلفون » . وبيّض في ب لقوله « ويختلف علىٰ إسرائيل » .

(٣) أبو الأحوص : « سلاَّم بن سُلَيْم ، الحنفي مولاهم ، الكوفي ، ثقة ، متقن ، من السابعة . مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ ع » . وقوله : « أيضاً » ليس في ظ .

(٤) هكذا قَدَّرنا قراءةَ النسخة الأصل ، حيث وقع في المصورة في موضع « زهير وإسرائيل » بياض لم يظهر منه إلا طيف ضئيل جداً لبعض حروف ، وفي ظ بياض تام ، وسقط من ب من قوله « يونس » إلىٰ « وزكريا » ووقع فيها مكانه : « وقدم شريكاً في أبي إسحاق علىٰ ثور وزكريا . . . » .

(٥) قوله : « في أبي إسحاق » ليس في ظ .

قال : وضَعَّفَ حديثَ يونس بن أبي إسحاق عن أبيه وقال : «حديثُ إسرائيل أحبُّ إليَّ منه » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ قال : « شَرِيكٌ أحَبُّ إليَّ في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدَم » .

ونقل الدُّوري عنه قال : « زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريبٌ من السَّواء ، سمعوا منه بآخِرَة ، إنما صحب أبا إسحاق سفيان وشعبة » .

وقال العجليُّ : « رواية زكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق قريبٌ من السَّواء ، قال : ويقال : إن شَريكاً أقدم سماعاً منهم » .

وقال ابن المديني : « الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق » .

وذكر عثمان بن سعيد عن ابن مَعِين قال : « شريكٌ أحبُّ إليَّ في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدم ، قيل له : أبو الأحوص أحبُّ إليك فيه أو أبو بكر بن عَيَّاش ؟ قال : ما أقربَهما » .

ونقل يزيدُ بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين قال : «شعبةُ وسفيان في أبي إسحاق جميعاً واحدٌ »، يعني[1] لا يرجّح أحدهما علىٰ الآخر .

قال : « وزهيرٌ وإسرائيلُ وشريكٌ وأبو عَوانة في أبي إسحاق واحد ، وإسرائيل أقدم من عيسىٰ ليس به بأس » .

وقد رَجَّحتْ طائفةٌ إسرائيلَ في أبي إسحاق خاصةً علىٰ الثوري وشعبة ، منهم ابن مهدي ، ورُوي عن[2] شعبةَ أنه كان يقول في

---

(١) قوله « يعني » ليس في ظ .

(٢) في ظ « وذكر عن » وبيض موضعها في ب .

أحاديث أبي إسحاق : « سَلُوا عنها إسرائيل ؟ فإنه[١] أثبت فيها مني » .

وقد سبق ذكر هذا مستوفىٰ أيضاً [آ ـ ١١٠] في أول الكتاب[٢] في الكلام علىٰ حديثِ ابنِ مسعود في الاستنجاء بالحجرين وإلقاء الرَّوْثة[٣] .

---

(١) قوله « إسرائيل ، فإنه » بيض موضعه في ب .

(٢) قوله « في أول الكتاب » ليس في ظ وبيض مكانه في ب .

(٣) أخرجه الترمذي ج١ ص٢٥ ـ ٢٨ : حدثنا هنَّاد وقتيبةُ قالا: حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عُبيدة عن عبد الله قال : «خرجَ النبيُّ ﷺ لحاجته . . » إلىٰ آخر الحديث .

وهذا الإسناد منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمعْ من عبد الله بن مسعود كما ذكره الترمذي نفسه .

وأخرجه البخاري ج١ ص٣٩ ، والنسائي ج١ ص٣٩ ـ ٤٠ من طريق أبي نعيم، وابن ماجه ج١ ص١٣٢ بـ« حاشية السندي » من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان كلاهما ـ أي كلٌّ من أبي نعيم ويحيىٰ بن سعيد القطان ـ عن زهير عن أبي إسحاق وقال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : « أتىٰ النبيُّ ﷺ الغائطَ فأمرني أن آتِيَهُ بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين ، والتَمَسْتُ الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقىٰ الروثة وقال : « هذا رِكْسٌ » . انتهىٰ ، والسياق للبخاري .

وقد يشكل قول أبي إسحاق هنا : « ليس أبو عبيدة. . . » مع ثبوت حديثه عنه ؟!

= والجواب عن ذلك أن مرادَه بهذه الكلمة : « ليس أبو عبيدة ذكره » أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن » . انظر « فتح الباري » فقد توسع في الكلام علىٰ الحديث ج١ ص١٨١ ـ ١٨٢ وعنه باختصار شديد السيوطي في « حاشيته علىٰ النسائي » ، وكذا السندي في « حاشيته علىٰ النسائي » وابن ماجه الصفحات السابقة .

وقد تكلَّم الترمذي علىٰ اختلاف الرواة في الحديث ، وذكر طرق الحديث وقال : « هذا حديث فيه اضطراب » .

ثم بيَّن رأيَ إمامِهِ البخاري ورأيَه في هذا الاختلاف فقال :

« سألت عبدَ الله بن عبد الرحمن ـ يعني الدَّارميَّ المترجم في ص٢٢٨ ـ: أيُّ الرواياتِ في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصحُّ ؟ فلم يقض فيه بشيء ؟

وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا ؟ فلم يقض فيه بشيء . وكأنه رأىٰ حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله : أشْبَهَ ، ووضعه في كتاب « الجامع » .

قال أبو عيسىٰ : وأصحُّ شيء في هذا عندي حديث إسرائيلَ وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء . وتابعه علىٰ ذلك قيس بن الربيع .

قال أبو عيسىٰ : وسمعت أبا موسىٰ محمد بن المثنىٰ يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : « ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لِما اتكلت به علىٰ إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أتم » .

قال أبو عيسىٰ : وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك ، لأن سماعه منه بآخرة .

=

وفي كتاب النكاح في الكلام علىٰ حديث النكاح بلا ولي[١] .

أصحاب إبراهيم بن يزيد النَّخَعيِّ[٢] :

= قال : وسمعتُ أحمدَ بن الحسن الترمذي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول : « إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهِما إلا حديث أبي إسحاق . وأبو إسحاق اسمه : عمرو بن عبد الله السَّبِيعي الهمْداني . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه . ولا يعرف اسمه » انتهىٰ .

فقد رأىٰ الترمذي معارضة رواية إسرائيل عن أبي إسحاق لرواية زهير عن أبي إسحاق ، لكون إسرائيل أرجح .

وهذا الرجحان صواب ، لكن لا معارضة بين الروايتين . والجمع بينهما ظاهر السبيل ، وهو ما دَلَّت عليه الرواياتُ أن هذا الحديثَ كان عند أبي إسحاقَ من عِدَّة أوجهٍ عن عبد الله بن مسعود . وإليه تشير عبارته في رواية زهير : « ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن » ، فالحديثُ مُعَلَّلٌ بعلةٍ غيرِ قادحةٍ في السند .

وقد توسَّع الحافظُ ابن حجر في بيان طرقِ الحديث والترجيح بينها وتوصَّل به التحقيق إلىٰ صحةِ ما ذهب إليه البخاري في بحثٍ طويل محقق قيِّم عقده في كتابه « هدي الساري مقدمة فتح الباري » في الفصل الثامن في الأحاديث التي انتقدها الدارقطني : الحديث الأول من كتاب الطهارة . لا نطيلُ بسرده ، فانظره لزاماً .

(١) « بغير ولي » ظ وب .

والحديث سبق تخريجه وبحثه في ص٣٠٧ وفي ص٤٢٦ .

(٢) إبراهيم بن يزيد النَّخَعي : أبو عمران الكوفي فقيه العراق : « ثقة ، إلا أنه كان يرسل كثيراً ، من الخامسة، مات سنة ست وتسعين ، وهو ابن خمسين ، أو نحوها/ع » .

ذكر عليٌّ بن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « ما أحدٌ أثبتَ عن مجاهد وإبراهيم من منصور[١] ، فقلت ليحيىٰ : منصور أحسن حديثاً عن مجاهد من ابن أبي نَجِيح ؟ قال : نعم وأثبت ، وقال : منصور أثبت الناس » .

وقال أحمد : حدثني يحيىٰ قال : قال سفيان : « كنتُ إذا حدثتُ الأعمشَ[٢] عن بعض أصحابِ إبراهيمَ، قال : فإذا قلتُ : منصور، سكتَ » .

وقال ابن المديني عن يحيىٰ عن سفيان قال : « كنتُ لا أحدث الأعمشَ عن أحدٍ إلا رَدَّه ، فإذا قلتُ : منصور ، سكت » .

وذكرَ ابنُ أبي خَيْثَمة عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « لم يكنْ أحدٌ أعلمَ بحديثِ منصور من سفيان[٣] الثوري » .

ورجحتْ طائفةٌ الأعمشَ علىٰ منصورٍ في حفظِ إسناد حديث النَّخَعِي :

قال وكيع : « الأعمشُ أحفظُ لإسنادِ إبراهيمَ من منصور » .

وقد ذكره الترمذيُّ في «باب التشديد في البول» من كتاب الطهارة ، واستدلَّ به علىٰ ترجيح قول الأعمش في حديث ابن عباس في القبرين : سمعت مجاهداً يحدِّث عن طاوسٍ عن ابن عباس .

---

(١) هو منصور بن المعتمر ، تأتي ترجمته ، وطبقات رواته ص٥٣٦ .
(٢) « عن الأعمش » ظ . وقد ضرب في الأصل علىٰ « عن » وهو الصواب .
(٣) « من الثوري » ظ وب .

وأما منصور فرواه [ب ـ ٩٢] عن مجاهد عن ابن عباس[1] .

وكذلك ذكره أيضاً في كتاب الصيام في «باب صيام العَشْر» ، واستدل [ظ ـ ١٨١] به علىٰ ترجيحِ روايةِ الأعمشِ عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عائشة : « ما رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صائماً في

---

(١) لفظ الحديث عن ابن عباس أن النبيَّ ﷺ مرَّ بقبرين فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبيرٍ . بلىٰ ، كان أحدُهما لا يستتر من بوله ، وأما الآخرُ فكان يمشي بالنميمة » .

أخرجه البخاري علىٰ الوجهين (باب من الكبائر ألا يستتر من بوله) والباب الذي يليه ج١ ص٤٩ ، ومسلم من طريق الأعمش ج١ ص١٦٦ ، وكذا الترمذي من طريق الأعمش أيضاً ج١ ص١٠٢ ـ ١٠٣ واللفظ المذكور للبخاري .

وقد أشارَ الترمذيُّ إلىٰ رواية منصور ورجَّح رواية الأعمش ، فقال : « وروىٰ منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس ، ولم يذكر فيه « عن طاوسٍ » . ورواية الأعمش أصح » .

وأجاب الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص٢٢٠ بصحة الطريقين ، وأن مجاهداً سمعه علىٰ الوجهين : سمعه من طاوس عن ابن عباس وسمعه من ابن عباس . ويتأيد هذا كما ذكر بعضهم بأنه رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» رقم ٢٦٤٦ عن شعبةَ بمثل رواية منصور .

وقد عرفتَ اتجاهَ الحافظِ ابنِ رجب في هذا .

وعليه نقول : إن البخاري أخرج الحديث علىٰ الوجهين إشارة إلىٰ أنه لا مطعن علىٰ الحديث بسبب هذا الاختلاف ، وخصوصاً أن الحديث كيفما دار دارَ علىٰ ثقة ، كما ذكر القسطلاني في « إرشاد الساري » ج١ ص٣٧٥ .

العَشْر قط » علىٰ قول منصور ، فإنه أرسله[١] .

ورجحتْ طائفةٌ الحَكَم[٢] : قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي : « من أثبتُ الناس في إبراهيم ؟ قال : « الحَكَمُ ، ثم منصور » .

وقال أيضاً : قلت لأبي : أي أصحاب إبراهيم أحب إليك ؟ قال : «الحَكَم ثم منصور ، ما أقربهما ، ثم قال : كانوا[٣] يرونَ أن عامة حديث أبي معشر إنما هو عن حماد ـ يعني (ابنَ أبي سليمان) .

وقال[٤] حَرْب عن أحمد : « كان يحيىٰ بن سعيد يقدِّم منصوراً والحَكَم علىٰ الأعمش »[٥] .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٣ ص١٢٩ ـ ١٣٠ ، وأبو داود من طريق الأعمش (فطر العشر) ج٢ ص٣٢٥ ، وابن ماجه ص ٥٥١ من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بنحوه . فوافق حديث الأعمش .

وهذا الإسناد عند ابن ماجه لم يذكره الترمذي .

قال الترمذي : « وقد اختلفوا علىٰ منصور في هذا الحديث ورواية الأعمش أصح وأوصل إسناداً » .

ثم ذكر قول وكيع : « الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور » .

(٢) هو «الحَكَم بن عُتَيْبَة بالمثناة ثم الموحدة ، مصغراً : ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلَّس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائة ـ أو بعدها وله نيف وستون/ع » .

(٣) من قوله « وقال أيضاً » إلىٰ هنا بياض في ب ، وبيض في ظ موضع : « أقربهما ثم قال كانوا » .

(٤) « ابن أبي سليمان وقال » ليس في ب ، وبيض في ظ موضع : « ابن أبي سليمان » .

(٥) « والحكم علىٰ الأعمش » ليس في ب ، وبيض موضعه في ظ .

وقال ابن المديني : قلت ليحيىٰ بن سعيد : « أيُّ أصحاب إبراهيم أحب إليك ؟ قال[١] : الحَكَم ومنصور ، قلت : أيهما أحب إليك ؟ قال : ما أقربَهما » .

وقال عثمان الدَّارميُّ : قلت ليحيىٰ بن مَعِين : « الحكم أحب إليك[٢] في إبراهيم أو فُضَيْل بن عمرو ؟ قال : الحكم أعلم » .

أصحاب الأعمش :

وهو سليمان بن مِهْرَانَ الكاهِلي[٣] .

قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ : سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول : « لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث الأعمش من سفيان الثوري » .

قال: وسمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول : « أبو معاوية[٤] كنا إذا ذاكرناه حديثَ الأعمش فكأنّا لم نسمع الحديث» ، يشير إلىٰ كثرة حديثه وَسَعَةِ حفظه .

---

(١) في ظ : « أي أصحاب أثبت ؟ قال » وهو سقط وتحريف . وفي ب بياض .

(٢) قوله « قال ما أقربهما » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٣) كنيته أبو محمد ، وهو كوفي ، إمام شهير : « ثقة حافظ ، عارف بالقراءات ، ورع ، لكنه يدلس ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ، أو ثمان ـ وأربعين ومائة ـ وكان مولده أول سنة إحدىٰ وستين/ع » .

(٤) أبو معاوية هو : « محمد بن خازم ، بمعجمتين ، أبو معاوية ، الضرير ، الكوفي ، عمي وهو صغير ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يَهِمُ في حديث غيره ، من أكابر التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ، وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء/ع ».

قال ابن أبي حاتم(١) : ثنا أحمد بن سِنَان الواسطي سمعتُ عبدَ الرحمن بن مهدي يقول : « ما رأيتُ سفيان لشيء(٢) من حديثه أحفظَ منه لحديث الأعمش » .

قال : وثنا أبي نا أبو بكر الأَعْيَن قال: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وقلت له : « من أحبّ الناس إليك في حديث الأعمش ؟ ـ قال : سفيان ، قلت : شعبة !، قال : سفيان » .

ثنا محمد بن إبراهيم أنا عمرو بن علي قال : سمعت أبا معاوية يقول : « كان سفيان يأتيني ههنا فيذاكرني بحديث الأعمش [فـ] ـما رأيتُ أحداً أعلمَ بحديث الأعمش منه » .

وقال علي : قال يحيىٰ بن سعيد :« سماعي من سفيان عن الأعمش أحبُّ إلي من سماعي من الأعمش » .

قال ابن أبي حَاتِم(٣) : وسمعت أبي يقول : «أحفظُ أصحابِ الأعمش الثوري » .

وقال يعقوب بن شَيْبَة : « سفيان الثوري وأبو معاوية مقدَّمان في الأعمش علىٰ جميع من روىٰ عن الأعمش » .

وذَكَرَ عن علي بن المَدِيني قال : « كان أبو معاوية حسنَ(٤) الحديث عن الأعمش حافظاً عنه »(٤) .

---

(١) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٦٣ .
(٢) « بشيء » ب ، وهو تصحيف .
(٣) المرجع السابق ص٦٤ .
(٤) قوله « حسن » بيض موضعه في ب . و« عنه » ليس في ب .

وذَكَرَ بإسناده [آ ـ ١١١] عن جَرير بن عبد الحميد قال[١] : أبو معاوية حَفِظَ حديثَ الأعمش ، ونحن أخذناها من الرِّقاع[٢] » .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه[٣] : قال أبو معاوية : « كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنتُ أمليها عليهم »[٤] .

قال أبي : « أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش . قلت له : مثل سفيان ؟ قال : لا ، سفيان في طبقة أخرىٰ ، مع أن أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش » .

وقال عبد الله أيضاً[٥] : قال أبي في أصحاب الأعمش : « سفيان أحبهم إليَّ ، ثم أبو معاوية في الكثرة والعلم بالأعمش » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « سفيان أحبُّ

---

(١) في ب « وذكر عن علي بن المديني عن جَرير قال » . وبيض في ظ موضع « بن عبد الحميد » .

(٢) « من الرقاع » ليس في ب ، وبيض موضعه في ظ . وهذا من تقديمهم الحفظ علىٰ الكتابة ، فتَنَبَّهْ .

(٣) هنا حذف معلوم من طريقة المحدثين في الكتابة : والتقدير : قال : قال أبو معاوية . وانظر الشطر الأول من هذا النقل في « العلل ومعرفة الرجال » بنحوه ج١ ص١٧٩ ، والشطر الثاني في ص٣٨٨ . في ضمن كلمة في الموازنة بين أبي معاوية وبين شعبة ، وتفضيل شعبة .

(٤) قوله : « الأعمش » إلىٰ هنا بيض موضعه في ظ . وسقط من ب إلا « عليهم » .

(٥) في « العلل » ج١ ص٣٧٠ بنحوه ، في ضمن سؤالات من عبد الله لأبيه وهو حوار علمي قيم جداً ، في أثبت أصحاب الزهري .

إليَّ في الأعمش من شُعبة . قال : وأبو عَوَانة[١] أحبُّ إليَّ فيه من عبد الواحد[٢] . وأبو شهاب[٣] أحب إليَّ من أبي بكر بن عَيَّاش في كل شيء» يعني في الأعمش وغيره .

وقال : « وأبو بكر وأبو الأحْوَص ما أقربَهما ، وقُطْبة[٤] وحفص ثقتان » .

وقال حرب عن أحمد : « أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير » .

[وقيل لأحمد : أبو معاوية فوق شعبة ـ يعني في الأعمش ؟ ـ .

قال : « أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش . وشعبة صاحب حديثٍ يؤدي الألفاظ والأخبار ، وأبو معاوية عن عن » .

---

(١) أبو عوانة هو وضاح بن عبد الله اليشكري الثقة الشهير ، وتأتي له ترجمة .

(٢) هو« عبد الواحد بن زياد العبدي ، مولاهم ، البصري ، ثقة ، ـ لكن ـ في حديثه عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ع » .

(٣) أبو شهاب هذا هو « عبد ربه بن نافع الكناني ، الحنَّاط : بمهملة ونون ، نزيل المدائن ، أبو شهاب الأصغر ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وسبعين ـ ومائة ـ/خ م د س ق » .

(٤) هو : « قُطْبة بن عبد العزيز بن سِياه ، بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة ، الأسدي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة/ م عه » كذا في « التقريب » ، لكن الأكثر علىٰ توثيقه كما يُستَدَل من « التهذيب » ، وقال الترمذي : « هو ثقة عند أهل الحديث » انظر « التهذيب » ج٢ ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

وقيل له : « وبعد أبي معاوية شعبة أثبت ؟ » قال : « شعبة أثبت في كل شيء ، وقد غلطَ شعبةُ في بعض ما روىٰ عن الأعمش وكان زائدة من أصحِّ الناس حديثاً عن الأعمش ، [ب ـ ٩٣] ما خلا الثوريَّ » .

قال : « وجرير لم يكن بالضابط عن الأعمش » .

وقال : « أبو معاوية عنده أحاديث يقلبها عن الأعمش »] .

وقال أبو بكر الخلاَّل : « أحمدُ لا يعبأ بمن خالفَ أبا معاوية في حديث الأعمش إلا أن يكون الثوريَّ » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « عبيد الله بن موسىٰ ، ومُحاضِرٌ(١) ومِنْدلٌ(٢) وأبو معاوية ، ووَكيع ، وابن نُمَير(٣) ، ويحيىٰ بن عيسىٰ(٤) ، كلٌّ هؤلاء ثقة في الأعمش » .

---

(١) هو محاضر بن المُوَرِّع الكوفي : « صدوق له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين/ خت م د س » .

(٢) مِنْدل مثلث الميم ساكن الثاني ، ابن علي العَنَزي ، أبو عبد الله الكوفي ، ويقال : اسمه عَمرو ، ومندل لقب . ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومائة ، ومات سنة سبع أو ثمان وستين/ د ق » .

(٣) ابن نُمَير هو : « عبد الله بن نمير الهمْداني ، أبو هشام ، الكوفي ، ثقة ، صاحب حديث ، من أهل السنة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ـ ومائة ـ وله أربع وثمانون/ع » .

(٤) هو « يحيىٰ بن عيسىٰ التميمي ، النهشلي ، الفاخوري ، الجرّار ، الكوفي ، نزيل الرملة ، صدوق يخطىء ، ورمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدىٰ ومائتين/ بخ م د ت ق » .

[قال :] « وقد تُكُلِّم في روايةِ وكيعٍ عن الأعمش بشيءٍ دَفَعَه عيسىٰ بنُ يونس :

حدثني أحمد بن داود الحُدَّاني[١] قال : قيل لعيسىٰ بن يونس - وأنا أسمع -: إن وكيعاً سمع من الأعمش وهو صغير! قال : لا تقولوا[٢] ذاك ، إنه كان ينتقيها ويعرفها ، أو قال : ينقِّيها » .

قال ابنُ أبي حاتم[٣] : ثنا محمد بن سعيد المقرىء قال : « سُئل عبد الرحمن مَن أثبتُ في الأعمش بعد الثوري ؟ قال : ما أعْدِل بوَكيع أحداً . قال له رجل : يقولون[٤] : أبو معاوية ؟ قال : فنفر من ذلك . وقال : أبو معاوية عنده كذا وكذا وهماً » .

وأما حفص بن غياث : فقد كان أحمد وغيره يَتَكلَّمون في حديثه ، لأن حفظه كان فيه شيء[٥] ، وقدَّمه غيرُهم .

قال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود : « كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدِّم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غيرَ حفص بن غياث » .

---

(١) في ب « الحدامي » .

(٢) « فقال : لا تقولون ذاك » ظ وب ، وليس فيهما « أو قال ينقيها » .

(٣) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣٠ . وبيض في ظ وب موضع قوله : « عبد الرحمن مَن أثبت » . ووقع في ظ « محمد بن سعيد المَقْبُري » وهو تصحيف .

(٤) « قال له رجل يقولون » ليس في ب . وفي ظ : « قيل له : أبو معاوية ؟ » .

(٥) تغيَّر حفظُ حفص بن غياث قليلاً في الآخر ، كما ذكر في « التقريب » . وهذا لا ينافي تقديمه في حديثه عن الأعمش خاصة ، لما يأتي من وصف يحيىٰ بن سعيد لكتاب حفص عن الأعمش . وهذه الخصوصية بالأعمش تشير إليها عباراتهم ، كقولهم « أوثق أصحاب الأعمش » وانظر « تهذيب التهذيب » ج٢ ص٤١٦ و« الميزان » ج١ ص٥٦٧ .

قال أبو داود : « سمعت عيسىٰ بن شاذان يقدِّم حفصاً ، وكان بعضُهم يقدِّم أبا معاوية » .

وقال ابن خِراش : بلغني عن علي بن المديني قال : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : « أوثقُ أصحاب الأعمش حفص بن غياث ، قال علي : فأنكرتُ [ظ ـ ١٨٢] ذلك ، ثم قدمتُ الكوفةَ بآخرة ، فأخرجَ إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش ، فجعلت أترحَّم علىٰ يحيىٰ ، وقلت لعمر : سمعت يحَيىٰ يقول : حفص أوثق أصحاب الأعمش ، ولم أعلم حتىٰ رأيتُ كتابَه » .

وروىٰ محمد بن عبد الرحيم البزَّار عن علي بن المديني قال : « كان يحيىٰ يقول : حفص ثبت » . ثم ذكر معنىٰ حكاية ابن خِراش . وهذه أصح ، وتلك منقطعة .

وقال ابن مَعِين : « حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد ، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس » .

وقال الدَّارَقُطْني : « أرفعُ الرواة عن الأعمش : الثوريُّ ، وأبو معاويةَ ، ووكيعُ ، ويحيىٰ القطانُ ، وابن فُضَيلٍ[1] ، وقد غلط عليه في شيء » .

وقال ابنُ عمَّار : قال أبو معاوية : « كان أهل خُراسان يجيئون إلىٰ الأعمش ليسمعوا منه فلا يقدرون ، فكانوا يجيئون يسمعون من شعبة عن الأعمش ، فكان شعبة لا يحدِّثهم حتىٰ يُقعِدَني معه فيقول :

---

(١) هو « محمد بن فضيل بن غَزْوَان الضبي ، مولاهم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف ، رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ـ ومائة ـ/ع » .

يا أبا معاوية أليس هو كذا وكذا ؟ فإن قلتُ : نعم، حَدَّثَهم[(١)] » .

قال ابنُ عمار : « إنما يراد من هذا أن أبا معاوية كان أثبتَ في الأعمش من شعبة[(٢)] » .

وسُئِل أحمد بن الحسن السُّكري الحافظ : من أحبُّ إليك في أصحاب الأعمش[(٣)] ؟

قال : « أبو معاوية أعرفُ به ، وأما مَعْمَر في الأعمش فهو سيىءُ الحفظ جدًّا[(٤)] . كذا ذكره [آ ـ ١١٢] ابن مَعِين والأثرم والدَّارقطني .

وقال ابن عَسْكَر: سمعتُ أحمد يقول : « أحاديثُ مَعْمر عن الأعمش التي يغلط فيها ليس هو من عبد الرزاق ، إنما هو من مَعْمَر » ، يعني الغَلَط[(٥)] .

أصحاب منصور بن المُعْتَمِر[(٦)] .

قال عثمان بن سعيد : قلت ليحيىٰ بن معِين : « جَرِيرٌ أحبّ إليك

---

(١) بيض موضع « حدثهم » في ظ وب .

(٢) بيض موضع « من شعبة » في ب .

(٣) كذا في الأصل علىٰ تأويل « في » بمعنىٰ من . وفي ظ وب « في الأعمش » .

(٤) بياض في ظ وب موضع « فهو سيىء الحفظ جداً » .

(٥) هذه فائدة مهمة جداً في فن العلل ؛ لأن ظاهر السند الصحة ، بل هو مسلسل بالحفاظ .

(٦) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي ، أبو عَتَّاب ، الإمام ، الحافظ الحجة ، العابد الورع أحد الأعلام : « ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة/ع » . وانظر ما يأتي : أنه إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب

في منصور أم شَرِيكٌ ؟ قال : جَرير أعلم به . قلت : فشَرِيك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص ؟ قال : شَرِيك أعلمُ به .

قال عثمان : وأُراه[(١)] قال : «وكم روى[(١)] أبو الأحوص عن منصور » .

وروىٰ أبو يعلىٰ المُوْصِلي عن يحيىٰ بن مَعِين معناه، إلا أنه قال : « أحبّ إلي » بدل [قوله :] « أعلم به » . وكذا روىٰ يزيدُ بن الهيثم عن يحيىٰ[(٢)] ، وليس في روايتهما التخصيصُ بمنصور ، وكذا قال أبو حاتم : « شَرِيكٌ أحبُّ إليَّ من أبي الأَحْوَص » انتهىٰ .

ومَعْمَر في منصور كأنه ليس بالقوي ، فإن مَعْمَراً روىٰ عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر : « أن [ب ـ ٩٤] النبيَّ ﷺ كان إذا سجد جافىٰ[(٣)] » ، ورواه سفيان عن منصور عن إبراهيم مرسلاً .

---

(١) « وازه » ب ، تصحيف! وفي ظ « وكم يروي » .

(٢) « عن يحيىٰ » ليس في ظ .

(٣) الحديث بتمامه عن جابر « أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافىٰ ، حتىٰ يُرىٰ بياض إبطيه »، أحمد في « المسند » ج٣ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

وهو متفق عليه من حديث عبد الله ابن بُحَيْنَةَ « أن النبي ﷺ كان إذا صلّىٰ فَرَّج بين يديه حتىٰ يبدَو بياض إبطيه » . البخاري ج١ ص١٥٧ ـ ١٥٨ . ومسلم ج٢ ص٥٣ . وأخرجه عن ميمونة مسلم ، وأبو داود (صفة السجود) ج١ ص٢٣٦ والنسائي ج٢ ص٢١٣ وابن ماجه ص٢٨٥ .

وانظر « فتح الباري » ج٢ ١٩٩ ـ ٢٠٠ و« جامع الأصول » ج٥ ص٣٧١ وما بعد . وانظر التعليقة الآتية لِزَاماً .

والصحيحُ عند أحمدَ وابن مَعِين قولُ سفيان في هذا ، وحديث مَعْمَر عندهما[١] خطأ .

وقال الدَّارَقُطني : « أثبتُ أصحاب منصور : الثوري ، وشعبة ، وجَرِير الضبِّي » .

أصحاب سفيان بن سعيد الثَّوري[٢] :

قال ابن أبي خَيْثَمة[٣] : سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين ـ وسُئِل عن أصحاب الثوري : أيهم أثبت ؟ـ قال : «هم خمسة : يحيىٰ بن سعيد ، ووكيع بن الجرَّاح ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو نُعيمٍ الفضلُ بن دُكَين . فأما الفِرْيابي[٤] ، وأبو حُذيفة[٥] ،

---

(١) « عندهم » ظ وب . قلت : لم أجد من حَكَم علىٰ معمر أنه في منصور ليس بالقوي سوىٰ ما ذُكِرَ هنا . وهذا لا يدُلُّ علىٰ ما ذُكر ، لأن خطأ الثقة في الشيء القليل اليسير لا يزيل ثقته فلينظر . ويمكن أن يُوَفَّقَ بأن هذا تضعيفٌ نسْبيٌ ، ويكثر التوثيق والتضعيف النِّسْبيّان في الموازنات .

(٢) زاد في ب « رحمه الله » . وقد سبقت ترجمة سفيان الثوري ص١٧٧ .

(٣) « ابن أبي خيثم » ب وهو تصحيف وقد تكرر في هذه النسخة .

(٤) الفِرْيابي : محمد بن يوسف كان ملازماً للثوري : «ثقة فاضل ، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان ، وهو مقدَّم فيه مع ذلك عندهم علىٰ عبد الرزاق ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ـ ومائتين ـ/ع » . « تقريب » ، وانظر «التهذيب» ج٩ ص٥٣٥ .

(٥) أبو حذيفة هو موسىٰ بن مسعود النَّهْدي : « صدوق سيىء الحفظ ، وكان

=

وقَبِيصَةُ[١]، وعُبَيْد الله[٢]، وأبو عاصم[٣]، وأبو أحمد الزُبيري[٤]،

= يصحّف، من صغار التاسعة، مات سنة عشرين ـ ومائتين ـ أو بعدها، وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات/خ د ت ق» «تقريب» وانظر التهذيب ج١٠ ص٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(١) قبيصَةُ بن عُقبة السَّوائي: المعتمد فيه عندي قول ابن معين: «هو ثقة إلا في حديث الثوري». ووثقه الذهبي أيضاً روىٰ له الجماعة، «المغني في الضعفاء» رقم ٥٠٢٦ . وانظر «التهذيب» ج٢ ص٣٤٨ ففيه تفصيل بيان ضعف روايته عن الثوري .

(٢) عبيد الله بن موسىٰ العبسي: «ثقة، كان يتشيع، من التاسعة، قال أبو حاتم: «كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعَيم، واستصغر في سفيان الثوري». مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائتين ـ علىٰ الصحيح/ع». «تقريب». وقال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً». «تهذيب» ج٧ ص١٥٣ .

(٣) هو أبو عاصم النبيل: الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشيباني: «ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ـ ومائتين ـ أو بعدها/ع».

قلت: وثَّقوه بإطلاق، لم يتكلم أحدٌ في حديثه عن سفيان بشيء وقال الذهبي: «أجمعوا علىٰ توثيق أبي عاصم». وقال عمر بن شبة: «والله ما رأيت مثله».

(٤) هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عُمر بن درهم الأسدي: «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين/ع» «تقريب». وقد توسَّط ابن حجر في عبارته مع مراعاة تقديم الجرح، علىٰ ما ورد من تعديله في حديث سفيان. انظر التفصيل في «الميزان» ج٣ ص٥٩٥ ـ ٥٩٦، و«التهذيب» ج٩ ص٢٥٥ .

وعبد الرزاق[١] ، وطبقتهم ، فهم كلُّهم في سفيان بعضهم قريبٌ من بعض ، وهم ثقاتٌ كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة » .

وقال عثمانُ بن سعيد : سألت يحيىٰ[٢] بن مَعِين عن أصحاب سفيان ، قلت : يحيىٰ[٣] أحبُّ إليك في سفيانَ أو عبدُ الرحمن[٤] . قال : « يحيىٰ » .

قلت : « فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع ؟ » قال : « وكيع » .

قلت : « فوكيع أحب إليك أو أبو نُعَيم ؟ » قال : « وكيع[٥] » . قلت : « فالأشجعي ؟ » . قال : « صالح ثقة » .

قلت : « فمعاوية بن هشام ؟ » قال : « صالح وليس بذاك » .

قلت : « فالزبيري ؟ » ـ يعني أبا أحمد ـ قال : « ليس به بأس » .

قلت : « فأبو إسحاق الفَزاري[٦] ؟ » قال : « ثقة ثقة » .

---

(١) عبد الرزاق بن هَمَّام ، الحافظ الإمام الشهير ، يأتي . لم يذكروا في ترجمته نقداً لحديثه عن سفيان ، إلا حديثاً ذكره في « التهذيب » ج٦ ص٣١٥ وقال : « وهو مما وهم فيه عن الثوري » . وانظر ما تقدم في ترجمة الفريابي ص٥٣٨ .

(٢) بيض في ب موضع « سألت يحيىٰ » وموضع « في سفيان أو عبد الرحمن » .

(٣) قوله « يحيىٰ » سقط من ظ .

(٤) في ظ : « قال عبد الرحمن » ؟ .

(٥) قوله « قلت فوكيع » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٦) هو الإمام إبراهيم بن محمد بن الحارث « ثقة حافظ ، له تصانيف ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ع » .

قلت: « فأبو داود الحَفَريّ »[١] قال: « ثقة ».

قلت: « فيحيىٰ بن يمان؟ ». قال: « أرجو أن يكون صدوقاً ».

قلت: « فكيف هو في حديثه؟ » قال: « ليس[٢] بالقوي ».

قلت: « فعبيد الله؟ ». قال: « ثقة، ما أقربه من ابن اليمان ».

قلت: « فقَبيصَة؟ » قال: « مثل عبيد الله ».

قلت: « فالفِرْيَابي؟ » قال: « مثلهم ».

قلت: « فعبد الرزاق عن سفيان؟ » قال: « مثلهم ».

قلت: « فأبو حُذيفة؟ » قال: « مثلهم ».

قلت: « ما حال المُؤَمَّل[٣] في سفيان؟ » قال: « هو ثقة ».

قلت: « هو أحب إليك أو عبيد الله؟ » فلم يفضل أحدَهما علىٰ الآخر.

قلت: « ابن المبارك أعجب إليك أو وكيع؟ » فلم يفضل.

قلت: « يحيىٰ بن آدم ما حاله في سفيان؟ » قال: « ثقة ».

وقال أبو حاتم الرازي[٤]: سألت عليَّ بن المديني: من أوثق

---

(١) هو عمر بن سعد بن عبيد: « ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين/ م عه ».

(٢) في ظ « ليس هو بالقوي ».

(٣) هو المُؤَمَّل بن إسماعيل « صدوق سيىء الحفظ، من صغار التاسعة، مات سنة ست ومائتين/ خت قد ت س ق ».

(٤) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٥٣.

أصحاب الثوري ؟ . قال : يحيىٰ القطان وعبد الرحمن بن مهدي .

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه[١] قال : « عبد الرحمن بن مهدي أقلُّ سَقَطاً من وكيع في سفيان ، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان . وكان عبد الرحمن يجيء[٢] بها علىٰ ألفاظها » .

قيل له : « فأبو نُعَيم ؟ » . قال : « أين يقع أبو نُعَيم من هؤلاء » .

وقال عبد الله بن أحمد[٣] : سمعتُ أبي يقول : « خالف وكيعٌ ابنَ مهدي في نحو من ستين حديثاً من حديث سفيان » . ثم سمعتُ أبي يقول بعد ذلك : «هي أكثرُ من ستين وأكثرُ من ستين وأكثرُ من ستين» . قال : وكان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثرَ إصابة[٤] من وكيع ، يعني في حديث سفيان خاصة .

وقال حرب عن أحمد : « ليس من أصحاب سفيان[٥] أعلىٰ من يحيىٰ » . وقال : « ما أثبتَ أبا نُعَيم وأَكْيَسَهُ! ولا نقدِّمه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) قوله « عبد الرحمن » ليس في ظ . وفي ب « وكان يجيء يأتي بها » وهو من فساد قراءة الأصل .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٤٠ ، وفيه تكرار « أكثر من ستين » ثلاث مرات متعاطفة . كما هنا . وقد سقطت الثالثة من ظ . وتصحفت في ب أكثر إلىٰ أكبر في المرة الثانية . وسقط من ب قوله « خالف » إلىٰ « يقول » .

(٤) في ظ « أكبر » . تصحيف . وبيض موضع « إصابة » فيها وفي ب .

(٥) قوله « أصحاب سفيان » بيض موضعه في ب .

علىٰ ابن مهدي[(١)] » .

[قلت لأحمد : « أيهما [ظ ـ ١٨٣] أثبت : يحيىٰ بن سعيد أو عبد الرحمن بن مهدي ؟ » .

قال : « كانا ثبتاً[(٢)] ، ولكن عبد الرحمن أعلم بعلم الثوري » .

قلت : « أيهما أثبت : عبد الرحمن أو أبو نُعَيم ؟ » . قال : « ما منهما إلا ثبت »] .

وقال ابنُ [آ ـ ١١٣] أبي حاتم[(٣)] : قيل لأبي : « قال يحيىٰ بن مَعِين : وكيعٌ أحب إليَّ في سفيان من ابن مهدي ، فأيهما أحب إليك ؟ . قال : عبد الرحمن ثبت ، ووكيع ثقة » .

وهذا الكلام يدُل علىٰ ترجيحِ عبدِ الرحمن عند أبي حاتم .

وقال إسحاقُ بن هانىء : قلت لأبي عبد الله : « أيما أثبتُ في سفيان الثوري : أبو نُعَيم أو وكيع ؟ » قال : « لا يُقاس بوكيع » .

قلت أنا له : « في الصَّلاح[(٤)] لا يُقاس بوكيع ، فأيَّما أصحُّ حديثاً ؟ » فقال : « أبو نُعَيم أصَحُّ حديثاً » .

ثم ابتدأ فذكرَ الفِرْيابي فقال : « ما رأيتُ أكثرَ خطأً في الثوري من الفِرْيابي »

وقال العِجْلي : قال لي بعض البغداديين : « أخطأ الفِرْيابي في

---

(١) بيض في ظ وب موضع « مهدي » . وفي ب « ولا نقدمه عن ابن » .
(٢) كذا في ب ، وبيض في ظ موضع « قال كانا » .
(٣) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣١ .
(٤) « في الصلا » ظ وب بسقوط حرف الحاء . وفوق الصلا ضبة في ظ .

خمسين ومائة حديث من حديث سفيان» [ب ـ ٩٥] .

وضَعَّف ابنُ مَعِين قَبيصة في سفيان .

وقال في محمد بن عُبيد الطَّنافِسي : « هو كثير الخطأ عن سفيان الثوري » .

وأما أبو حذيفة فضعَّفه جماعة في سفيان .

قال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه[1] : « قَبيصةُ أثبتُ حديثاً في سفيان من أبي حُذيفة ، أبو حُذيفة شبه لا شيء » .

وقال الجُوْزَجاني: سمعتُ أحمدَ يقول: «كأنَّ سفيانَ الذي يحدث عنه أبو حُذيفة ليس هو سفيانَ الثوريَّ الذي يحدِّث عنه الناس» .

قال العُقيلي[2] : « جاء عن سفيان بأحاديثَ بواطيلَ لم يحدِّث بها عن سفيان غيرُه » .

وقال ابن مَعِين : « أبو داود الحَفَري ، والفِرْيابي ، وقَبيصَة ، وأبو حُذيفة ، حديثُهم بعضه قريبٌ من بعض في الضَّعْف » .

وضَعَّفَ أحمدُ سماعَ عبدِ الرزاق من سفيان بمكةَ ، دون ما سمع منه باليمن .

وقال العِجْلي : « الفِرْيابي ، ويحيىٰ بن آدم ، وأبو أحمد الزبيري ، وقَبيصةُ بن عُقبة ، ومعاوية بن هشام ، ثقات ، وهم في

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ج١ ص١٢٤ ولفظه : « قبيصة أثبت منه جداً ـ يعني في حديث سفيان . . » .

(٢) لم نجد هذه العبارة في « الضعفاء » للعقيلي في ترجمة أبي حذيفة ورقة ٢١٤ = ج٤ص١٦٧ وتأمل قول المعلق: «احتج به . . البخاري في صحيحه» مع ما سبق ص٥٣٩ .

الرواية عن سفيان قريبٌ بع٣ضهم من بعض . وأبو نُعَيم ، ووكيعٌ ، وعبيد الله الأشجعي ، ويحيىٰ القطان ، وابن مهدي ، وأبو داود الحَفَري أثبت في سفيان من الفِرْيابي وأصحابه » يعني الذين سمَّاهم معه .

ذكر أهل الشام ومِصْرَ :

أصحاب مَكْحُولٍ[1] :

قال أبو زُرْعَة الدمشقي[2] : قلتُ لعبد الرحمن بن إبراهيم ـ يعني دُحَيْماً ـ[3] وسألته عن ثابت بن ثوبان[4] والعلاءِ بن الحارث : « أيهما أثبت ؟ » قال : « العلاء أفقه حديثاً ، وثابت بن ثوبان[5] قليل الحديث » .

---

(١) مكحولٌ الدمشقي أبو عبد الله بن أبي مسلم ، الفقيه الحافظ ، « ثقة كثير الإرسال ، مشهور ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومائة/ ر م عه » .

وانظر له منقبة هامة في كتاب « الرحلة في طلب الحديث » ص١٩٨ و١٩٩ .

(٢) أبو زرعة الدمشقي هو عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري ، الثقة الحافظ المصنِّف توفي سنة ٢٨١هـ . وهو غير أبي زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم المترجم في ص٢٢١ ـ ٢٢٤ ، فتنبه .

(٣) دُحَيم : بدال مضمومة مهملة وحاء مهملة مفتوحة مصغر . هو لقب عبد الرحمن بن إبراهيم العثماني الدمشقي ، الثقة الحافظ المتقن ، المتوفىٰ سنة ٢٤٥هـ روىٰ له/ خ د س ق .

(٤) قوله « وسألته » وقوله « ابن ثوبان » ليسا في ب .

(٥) بيض في ظ وب موضع « وثابت بن ثوبان » .

قلت له : إن أبا مُسْهِر قال : « أَنبَلُ أصحاب مكحول ثابت بن ثوبان ، والعلاء بن الحارث » ، وأعَذْتُ عليه تَقَدُّمَ سنٍّ ثابت بن ثوبان ولُقِيَّه سعيد بن المسيّب فلم يدفعه عن ثقةٍ وتَقَدُّمٍ ، وقدَّم العلاءَ بن الحارث عليه لفقهه .

قلتُ له :« فيزيدُ بن يزيد بن جابر فوقَ العلاء بن الحارث ؟ » قال : « نعم » .

قلت : « فسليمان بن موسىٰ فوق يزيد ؟ » قال : «نعم» .

قلت : « وهو المقدَّم من أصحاب مكحول ؟ » قال : « نعم » .

قلت: «فَمَنْ بعدَ[١] العلاء بن الحارث ؟ قال : « زيد بن واقد» .

قلت : « فعبدُ الرحمن بن يزيد بن جابر ؟ » قال : « بعدَه » .

قلت : « فما تقول في أبي مُعَيْدٍ[٢] حفصِ بن غيلان ؟ » قال : « ثقة » .

قلت : « فما تقول في الوَضِين بن عطاء ؟ » . قال : « ثقة » .

قلت: «فأين هو من أبي مُعَيْد[٢]؟» قال : «فوقه ، لِسِنِّه ولُقِيِّه» .

قلت : « فَمَنْ بَعْدَ عبدِ الرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول ؟ » قال : « الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز » .

قلتُ له[٣] : « سعيدٌ أكثرُ مجالسةً لمكحول من الأوزاعي » .

---

(١) في ظ وب « فمن بعده العلاء بن الحارث » . والمثبت من الأصل أولىٰ .

(٢) « أبي معبد » ب . وهو تصحيف .

(٣) « له » ليس في ظ وب .

قال : « ذاكَ بيِّنٌ في حديثه ، كان الأوزاعيُّ ربما غاب » .

قال أبو زُرْعَة : « وكنتُ أرىٰ أبا مُسْهِر يقدِّم كلَّ التقديم من أصحاب مكحول ثلاثةً[(١)] : سليمانَ بن موسىٰ ، ويزيدَ بن يزيد بن جابر ، والعلاءَ بن الحارث .

وثنا أبو مُسْهِر أن سعيدَ بن عبد العزيز حَدَّثه « أن كتاب مكحول في الحج أخذه [آ ـ ١١٤] من العلاء بن الحارث » .

وذكر أبو زُرْعَة أسماءَ جماعةٍ من الرواة عن مكحول سأل عنهم ، منهم : محمدُ بن راشد الذي يقال له : المكحولي ، وذكر أنه سأل دحيماً عنه فقال : ثقة ، وكان يميل إلىٰ[(٢)] هوىً ، وقدَّم سعيدَ بن بشير عليه .

[و] قال أبو زُرْعَة : « أعلمُ أهلِ دمشقَ بحديثِ مكحولٍ وأجمعُهُ لأصحابه الهيثم بن حُمَيْد ويحيىٰ بن حمزة[(٣)] » .

وقال الإمامُ أحمد : « يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبد الرحمن بن جابر ، قال[(٤)] : وعبد الرحمن أقدم موتاً وأثبت منه إن شاء الله تعالىٰ » .

---

(١) في ظ وب « ثم يليه » موضع « ثلاثة » . وكأنه من تحريف أصلهما .

(٢) « وكان إلىٰ » ظ وب ، ليس فيهما « يميل » وضبب فوق « إلىٰ » في ظ .

(٣) « يحيىٰ بن ضمرة » ظ وب . وهو تصحيف .

(٤) في ظ عبد الرحمن بن يزيد . . » وليس « بن جابر قال » في ب

أصحاب الأوزاعي[(١)] :

قال أبو زُرْعَة الدمشقي : سألت أبا مُسْهِر الدمشقي[(٢)] : مَنْ أنْبَلُ[(٣)] أصحاب الأوزاعي؟ قال : « هِقْلٌ[(٤)] وابن سَماعة[(٥)] بعده » .

وقال إبراهيم (بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن)[(٦)] مَعِين : قلت لأبي مُسْهِر : ابنُ سماعة عَرَض علىٰ الأوزاعي ؟ قال : « أحسن أحواله إن كان عرض» ، ثم قال : قال لي أبو مسهر : «لم يكن ههنا بدمشق أثبتُ في [ب ـ ٩٦] الأوزاعي من هِقْل » .

وقال : « سُئِل يحيىٰ عن عبد الحميد بن أبي العشرين ؟ فقال : ليس به بأس » .

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٨٦ ـ ١٨٩ ، وانظر ص٣٤٩ و٣٩٩ .

(٢) أبو مُسْهر الدمشقي هو « عبد الأعلىٰ بن مُسْهر ، الغساني ، ثقة فاضل ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثماني عشرة ـ ومائتين ـ وله ثمان وسبعون سنة/ع » .

(٣) « أثبت » ب . وبيض في ظ موضع « من أنبل أصحاب » .

(٤) « هِقْل : بكسر أوله وسكون القاف ، ثم لام ، ابن زياد السَّكْسَكي ، بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة ، الدمشقي ، نزيل بيروت . قيل: هقل لقب ، واسمه محمد أو عبد الله . وكان كاتبَ الأوزاعي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ أو بعدها/ م عه » .

(٥) ابن سَماعة : هو إسماعيل بن عبد الله بن سَماعة العدوي ، مولىٰ آل عمر . أصله من الرملة « وقد يُنسَبُ إلىٰ جده ، ثقة ، قديم الموت ، من الثامنة/ د ت س » .

(٦) سقط من ب ، وبيض في ظ موضع « بن الجنيد عن » .

ورَوَىٰ من وجه آخر عن أبي مُسهر قال: « أثبتُ مَن صَحِبَ الأوزاعيَّ وسمع منه: يزيد بن السِّمْط، وسلمة بن العَيَّار، وأصح وأحفظ ».

وعن هشام بن عمار: « أوثق أصحاب الأوزاعي عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ».

قال أبو زُرْعَة الدمشقي: حدثني أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي مروان بن محمد: « إذا كتبتَ حديثَ الأوزاعيِّ عن الوليد بن مسلم فما تبالي مَنْ فاتَك ».

[قال:] وحدثنا أبو مُسْهِر قال: قيل للأوزاعي: « ابن السَّفْر يحدِّث عنك؟ ». قال: « وكيف ولم يجالسني؟! ».

[و] ابن السفر هو يوسف وهو ضعيف[1]

وقال مُهَنَّا: قلت لأحمدَ: « أيما أثبت الوليد بن مسلم أو القُرْقُساني[2]، يعني محمد بن مصعب؟ » قال: « الوليد، كان القُرْقُساني[1] صغيراً في الأوزاعي ».

وقال النسائي: « أثبتُ أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك، قال: والوليد بن مَزِيْد[3] أحبّ إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطىء ولا يدلس ».

[وقال الحاكم: «أثبتُ أصحابِ الأوزاعي أبو إسحاق الفَزاري»].

---

(١) وهو كاتب للأوزاعي، فالظاهر أنه حدث بأشياء نسخها لم يسمعها من الأوزاعي، فأنكر عليه.

(٢) ضبط في « الخلاصة » بضم القافين. وفي ب « الفرقساني »، بالفاء، وهو تصحيف. وقال في « التقريب »: « صدوق كثير الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين/ ت ق ».

(٣) في ب « يزيد » تصحيف. والمثبت موافق لـ« طبقات النسائي رواية ابن التمّار »: ١٣٠ آخر « الضعفاء » للنسائي.

أصحابُ بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجِّ :

أحد علماءِ المدينة ، نَزَلَ مصر[١] .

قال الأثرمُ [ظ ـ ١٨٤] : سمعت أبا عبد الله يقول : « لا أعلم أحداً أحسنَ حديثاً عن بكير بن عبد الله من لَيْث بن سعد » .

وقال : « هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث ومن ابن لَهِيْعَة » .

قلت له : « ومِنَ ابن عَجْلان ؟ » قال : « وكم يروي ابن عَجْلان عن بُكير ؟ ما أيسرَها ؟ » . قلت : « إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول : مناولة ، أعني ليثَ بن سعد ؟ » فقال : « ما أدري أي شيء هذا» ، وأنكر قوله ، وقال : « أي شيء يُنْكَر[٢] من حديث لَيْثٍ ، ولَيثٌ حَسَنُ الحديثِ صحِيْحُه » .

أصحاب يزيد بن أبي حَبِيْب[٣] :

قال عبدُ الله بن أحمد: سُئِلَ أبي عن حَيْوَةَ بن شُرَيْحٍ وسعيدِ[٤]

---

(١) « مولىٰ بني مخزوم ، أبو عبد الله ، أو أبو يوسف ، المدني ، نزيل مصر ، ثقة . من الخامسة ، مات سنة عشرين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ع » .

(٢) « نقل من حديث ليث ليث » . ب . وفيه تصحيف لقوله « ينكر » .

(٣) الإمام الحافظ ، «أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، ثقة ، فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ـ ومائة ـ وقد قارب الثمانين/ع » .

(٤) في ب وشعبة . وهو تصحيف . وسقط من ب باقي العبارة حتىٰ « فقال » . وبيض في ظ موضع « ويحيىٰ بن أيوب » . =

ابن أبي أيوبَ ويحيىٰ بن أيوب ؟

فقال : « حَيْوَةُ أعلىٰ القوم ثقة ، وسعيدُ بن أبي أيوبَ ليس به بأسٌ ، ويحيىٰ بنُ أيوبَ[1] دونهم في الحديث ، وكان سيىءَ الحفظ ، وهو دون هؤلاء ، وحَيْوَة بنُ شُرَيْحٍ أعلاهم » .

* * *

(١) قوله « ليس » إلىٰ هنا سقط من ب وبيض مكانه في ظ .

القسم الثاني

في ذكر قوم من الثقات لا يُذكر أكثرُهم غالباً في أكثر كتب الجرح ، وقد ضُعِّفَ حديثُهم : إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ[1]

فهذا القسم تحتَه ثلاثة أنواع كما ذكرنا :

النوع الأول

مَن ضُعِّف حديثُه في بعض الأوقات دون بعض

وهؤلاء هم الثقات الذين خلّطوا في آخر عمرهم ، وهم متفاوتون

---

(١) هذا القسم مهم جداً ، يكشف دقة بحث المحدثين في تاريخ الرواة وأحوالهم ، حتىٰ ميّزوا أحاديثَ الراوي الواحد بعضَها عن بعض . وأعطَوْا كلاًّ منها حكمَه الملائم وَفْقَ الميزان العلمي .

وقد وفّىٰ الحافظُ ابن رجب البحث حقه بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطولة ، فعرض لأقسام لم تتعرض لها، فقسم المختلط إلىٰ ثلاثة أنواع :

النوع الأول : من ضُعِّف حديثُه في بعض الأزمان دون بعض ، وهذا هو المعروف في مصادر علوم الحديث بعنوان : « من اختلطَ في آخر عمره من الثقات » .

النوع الثاني: من ضُعِّفَ حديثُه في بعضِ الأماكن دون بعض : (ص٦٠٢).

النوع الثالث: من ضُعِّفَ حديثُه عن بعض الشيوخ دون بعض: (ص٦٢١).

أمّا حكم النوع الأول : فقد أوضحَتْهُ مصادرُ علوم الحديث ، وهو حكم =

. . . .

= قائم علىٰ الدقة المنهجيّة والحيطة البالغة . فقد قرر المحدثون حكم من اختلط في آخر عمره من الثقات علىٰ التفصيل :

فما سُمِعَ منهم قبل الاختلاط يُقبل ويُحتجّ به .

وأما ما سُمع بعد الاختلاط فلا يُحتجُّ به .

بقي ما إذا أَشكلَ أمره فلم يُدْرَ هل أُخذَ عن المختلطِ قبلَ الاختلاط أو بعده ، فهذا يُرَدُّ أيضاً ولا يُقبل . « علوم الحديث » ص٣٥٢ و« الاغتباط » ص٣ . وبعض نسخه الخطية عنوانه « الاحتياط » ، وهو أولىٰ .

ويتميز ذلك بالراوي عنه ، حسبما يقرره علمُ التاريخ في بيان وقت سماعه منه .

ومن القرائن التي تتميز بها الرواية قبل الاختلاط : أن يكون الحديث من رواية الكبار من أصحاب الراوي المختلِط ، أي الذين عُلِم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر ، وإن لم يُنص علىٰ تاريخ سماعهم .

وقد وجدناهم يصرِّحون بصحة رواية هؤلاء مطلقاً .

مثل : عطاء بن السائب : قال الخطيب في « الكفاية » ص١٣٧ : « قد اختلط في آخر عمره ، فاحتجَّ أهل العلم برواية الأكابر عنه ، مثل سفيان الثوري ، وشعبة ، لأن سماعهم منه كان في الصِّحَّة ، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً » .

ومثل سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري : قيل : إنه اختلط قبل وفاته بأربع سنين ، فأخرج له البخاري من حديث مالك ، وإسماعيل بن أبي أمية ، وعبيد الله بن عمر العمري ، وغيرهم من الكبار ، كما في « هدي الساري » .

قال العلامة التهانوي في « إنهاء السكن » ص٩٨ : « قلت: فرواية الكبار من أصحاب المختلط محمولة علىٰ الصحة » .

وأما حكم النوعين الباقيين الثاني والثالث :

. . . .

= فنقول تطبيقاً للأصل الذي عرفناه فيمن خلط في آخر عمره :

إن من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعض يُنْظَر فيه :

فما سُمع منه في الأماكن التي لم يخلط فيها قُبِلَ ، وما لم يكن كذلك أو جُهِلَ أمره لا يُقبل .

ومن القرائن التي يتميز بها : أن يكون رواةُ الحديث عن الشيخ متعددون من غير البلد الذي وقع فيه التخليط .

أو يرويهَ عنه راو ليس له رِحلة إلىٰ البلد الذي وقع فيه التخليط .

وأما من خلط في بعض الشيوخ دون بعض : فسبيلُ الباحث فيه إحصاء مَنْ خلَطَ في روايته عنهم ، ممن لم يخلِط ، فما كان عمن لم يخلط في الرواية عنهم قبِل ، وإلا فهو مردود .

بقي نوع رابع : واقع في كلامهم لم يذكره الحافظُ ابن رجب رحمه الله تعالىٰ ، وهو نوع : من ضُعِّفَ في بعض الموضوعات دون بعض .

ويقع ذلك في الرواة الذين تخصَّصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع مُعيَّن من أبواب الحديث ، أو العلوم الأخرىٰ ، ثم تعرضوا لغير ما تخصصوا به .

وذلك كمن يتخصص بالقراءة دون السنن : مثل عاصم بن أبي النَّجود إمام القراءة المشهور ، الذي يروي عنه حَفْص ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوق ، له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في « الصحيحين » مقرون ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ـ ومائة ـ/ع » .

أو كمن يتخصَّص في السيرة أو التاريخ : مثل محمد بن إسحاق صاحب « المغازي » . قال ابن حجر : « إمام المغازي ، صدوق ، يدلِّس ، ورُمي بالتشيع والقَدَر ، مات سنة خمسين ومائة ، ويقال بعدها/ خت م عه » .

ومثل سيف بن عمر التميمي : « ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ/ ت » .

في تخليطهم [آ ـ ١١٥] فمنهم من خَلَّط[1] تخليطاً فاحشاً ، ومنهم من خلَّط تخليطاً يسيراً .

ومن أعيان هؤلاء :

عطاء بن السائب[2] :

الثقفي الكوفي ، يُكْنىٰ أبا زيد .

= أو كمن يتخصَّص في الفقه وروايته عن إمام المذهب : كما وقع لبعض رجال الترمذي الذين عَوَّل عليهم في نقل المذاهب الفقهية ، وهو دون درجة الثقة في الحديث ، كما بيَّناه في كتابنا « الإمام الترمذي » ، وأشرنا إليه في مطلع هذا الكتاب .

وهذا نوع عزيز أورد الشارح جملة منهم في ضمن قومٍ حديثُهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف : ص٦٥٨ ـ ٦٦١ فانظرهم .

وأما من روىٰ له الشيخان أو أحدهما ممن تُكُلِّم فيه بالاختلاط مما قد يُسْتَشْكل ، فقد قال فيه ابن الصَّلاح في « علوم الحديث » ص٣٥٧ : « واعلم أن مَنْ كان من هذا القبيل محتجاً به في «الصحيحين» أو أحدهما فإنا نعرف علىٰ الجملة أن ذلك مما تميَّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط » .

وهذا جواب سديد أيَّده العلماء وقرَّروه في مصنَّفاتهم ، يشهدُ له إجماعُ العلماء علىٰ تلقي أحاديث الكتابين بالقَبول . انظر تأييدهم في « شرح الألفية » ج٤ ص١٦١ ، و« الاغتباط » ص٣ ، و« فتح المغيث » ص٤٨٦ ، و« التدريب » ص٥٢٨ ، وغيرها .

(١) قوله : « فمنهم من خلط » سقط من ب .

(٢) « عطاء بن السائب ، أبو محمد ، ويقال أبو السَّائب ، الثقفي ، الكوفي ، صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة » .

كذا في « التقريب » : « صدوق اختلط » . والأولىٰ والله أعلم أنه « ثقة

ذكر الترمذيُّ في باب كراهية التَّزَعْفُر والخَلُوق[١] للرجالِ من كتاب الأدب من « جامعه » هذا[٢] ، قال : «يقال : إن عطاء بن السائب كان في آخر عُمُره قد ساءَ حفظُه » .

وذَكَر عن علي بن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « من سَمِعَ مِن عطاءِ بنِ السائبِ قديماً فسماعُه صحيحٌ ، وسماعُ شعبةَ وسفيانَ من عطاء بن السائب صحيحٌ إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان ، قال شعبةُ : سمعتهما منه بآخرة » .

وذكر العُقَيلي[٣] من طريق عمرٍو الفلاَّس عن يحيىٰ بن سعيد قال : «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديث عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم » [ثم] قلت ليحيىٰ : « ما حدَّث سفيان وشعبة صحيح هو ؟ » . قال : « نعم ، إلا حديثين كان شعبةُ يقول : سمعتهما بآخرة » .

ومن طريق علي قال : « كان يحيىٰ بن سعيد لا يروي من حديث

= اختلط » ، لِما نصَّ عليه الأئمةُ من توثيقه قبل الاختلاط .

روىٰ له البخاريُّ حديثاً واحداً في سورة الكوثر ، قرنه بأبي بشر جعفر بن أبي وحشيَّة ، أحد الأثبات ، كما في « هدي الساري » ، ورمز له في المغني «عه م (متابعة). والرمز م سهو كما حققنا في التعليق عليه، وروىٰ له الأربعة .

(١) « والخلوف » ب تصحيف .

(٢) ج٥ ص١٢٢ . والكلام عن الترمذي إلىٰ آخر قول شعبة .

(٣) في « الضعفاء » ورقة ١٦= ٣/ ٣٩٩ .

عطاء بن السائب إلا عن شعبةَ وسفيانَ » .

ومن طريق أبي النعمان عن يحيىٰ بن سعيد القطان قال : « عطاء بن السائب تغيَّر حفظُه بَعْدُ ، وحمادٌ ـ يعني ابنَ زيد ـ سمع منه قبل أن يتغير » .

ذكر من سمع منه قبل أن[١] يتغيَّر :

سفيانُ وشعبةُ . وقد [ب ـ ٩٧] تقدم أن يحيىٰ بن سعيد نقل عن شعبة (أنه سمع منه حديثين)[٢] بعد أن تغير .

ومنهم : حماد بن زيد : كما ذكرناه عن يحيىٰ وحكاه البخاري عن علي[٣] .

ومنهم : حماد بن سلمة ، نقله ابن (الجنيد عن ابن مَعِين)[٢] ، ونقل عبد الله بن الدَّورَقي عن ابن مَعِين قال : « حديث سفيانَ وشعبةَ وحمادِ بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم » .

وقال ابنُ أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ يقول : « شعبةُ وسفيانُ وحماد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم » .

ونقل ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد : « أن أبا عَوانة وحماد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط وبعده ، وكانا لا يَفْصلان هذا من هذا » . خرَّجه العُقَيْلي[٤] .

---

(١) قوله « قبل أن » بيض موضعه في ب . وتصحف فيها « يتغير » هكذا « نغير » .
(٢) بين الأقواس بيض له في ظ وب .
(٣) قوله « ومنهم حماد » إلىٰ هنا ليس في ظ وب .
(٤) « الضعفاء » ورقة ١٦٩ = ٣/ ٤٠٠ ، وانظر « التهذيب » ج٧ ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، وفيه تصريح الحافظ ابن حجر بأن سماع حماد وأبي عوانة من عطاء « في جملة ما يدخل في الاختلاط » .

ومنهم : سفيانُ بن عُيينة ، روىٰ الحُميدي عن سفيان قال : « كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ، ثم قدم علينا قَدْمَةً فسمعتُه يحدِّث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه ، فاتَّقيتُه واعتزلتُه » .

قال أبو داود : قال أحمد : « سماع ابن عُيينة مقاربٌ ـ يعني من عطاء بن السائب ـ سمع بالكوفة » .

ومنهم : هشام الدَّسْتَوائي : ذكره أبو داود عن بعضهم ولم يُسَمِّه .

وممن سمعَ منه بآخرة بعد اضطرابه : جَرِير ، قاله أحمد ويحيىٰ .

ومنهم : خالد بن عبد الله ، قاله أحمد وعلي .

ومنهم : ابن عُلَيَّة ، وعليُّ بن عاصم ، قاله أحمد .

ومنهم : محمد بن فُضَيل[1] ، قاله يحيىٰ .

ومنهم : وُهَيب ، وعبد الوارث ، ذكره أبو داود وغيره .

ومنهم : هُشَيم ، ذكره العجلي وغيره .

وقد اختلفوا في ضابط مَن سمع منه قديماً ، ومَن سمع منه بآخرة :

فمنهم من قال : « من سمع منه بالكوفة فسماعُه صحيح ، ومن سمع منه بالبصرة فسماعُه ضعيف » . كذا نقله أبو داود عن أحمد .

ومنهم من قال : « دخل عطاء البصرة مرَّتين فمن سمعَ منه في المرة الأولىٰ فسماعُه صحيحٌ ، ومنهم الحمّادان والدَّستوائي ، ومن سمع منه في القَدْمة الثانية فسماعُه ضعيفٌ ، منهم وُهَيب وإسماعيل ابن

(١) « فضل » ب ، وهو تصحيف .

عُلَيَّة وعبد الوارث » نقله أبو داود عن غير أحمد ، وقاله أيضاً النسائي في «سُننه» إلا أنه لم يسم .

ومنهم من قال : « إن حدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد ، وإن حدَّث عن جماعة فحديثه ضعيف » .

روىٰ العُقيلي[1] بإسناده عن ابن عُلَيَّة قال : قال لي شعبةُ : « ما حدَّثك عطاءُ بن السائب عن رجاله : عن زاذان[2] وميسرة وأبي البَخْتَري فلا تكتبْهُ ، وما [آ ـ ١١٦] حدثك عن رجل بعَيْنه[3] فاكْتُبْهُ » .

ومن طريق علي بن المديني عن ابن عُلَيَّة قال : « قَدِمَ علينا عطاء بن السائب البصرة فكنا نسأله ؟ قال : فكان يتوهَّم ، قال : فيقول له : مَنْ ؟ فيقول : أشياخنا : ميسرة وزاذان وفلان وفلان » .

ومن طريق أبي بكر بن أبي[4] الأسود [ظ ـ ١٨٥] سمعت ابن عُلَيَّة قال : «كان عطاء بن السائب إذا سُئِل عن الشيء ؟ قال : كان أصحابُنا يقولون ، فيقال[5] له : مَن ؟ فيسكتُ ساعةً ثم يقول : أبو البَخْتَري وزاذان وميسرة» .

---

(١) في « الضعفاء » ورقة ١٦٩/ ٢= ٣/ ٣٩٨ .
(٢) في ظ « عطاء بن السائب عن زاذان » وفي ب « عطاء عن زاذان » .
(٣) قوله « حدثك عن رجل بعينه » بياض في ظ . وبيض في ب بدءاً من « تكتبه » .
(٤) قوله « أبي » سقط من ظ وب ، والمثبت من الأصل موافق لـ« الضعفاء » .
(٥) في الأصل وب « ويقال » والمثبت من ظ موافق لـ« الضعفاء » .

قال : «فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهُّم فلم أَحْمِلْ منها شيئاً » .

ومنهم من قال : «إذا حدَّث عن أبيه فهو صحيح ، وإذا حدَّث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغيير فهو مضطرب » :

قال أبو داود : سمعت أحمد قال : « كان فلان ـ بعض المحدِّثين سماه أحمد ـ عند عطاء بن السائب وكان إذا حدث عن أبيه أحاديثَه المشهورة كتبها ، وإذا حدث بأحاديث ميسرة وزاذان يعني والشيوخ[١] ، يعني لا يكتب . يعني حين أُنكِرَ عطاءٌ » .

واتفقوا علىٰ أن سفيان وشعبة أصح حديثاً عنه من غيرهما :

قال أبو داود : قلت لأحمد : « يشاكل أحدٌ سفيانَ وشعبةَ في عطاء ؟ قال : لا ، قلَّ ما يختلف عنه سفيان وشعبة » .

وقال أحمد بن أبي يحيىٰ عن بن مَعِين : « جميع من روىٰ عن عطاء بن السائب روىٰ عنه في الاختلاط إلا شعبةَ وسفيانَ » .

وقال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيىٰ [ب ـ ٩٨] بن مَعِين يقول : « كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شعبةَ وسفيانَ[٢] » .

---

(١) « يعني الشيوخ » ظ وب ، بلا عطف . وكلمة « يعني التالية » ليس في ب . ومعنىٰ « أُنكِر » تغير حفظه .

(٢) هذا الحصر في شعبة وسفيان فيه نظرٌ لما عَرفتَ من قبلُ ، ولعل المرادَ الأصح الأكمل . .

ومنهم : حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَمي الكوفي[١] :

يُكْنىٰ أبا الهُذَيل ، أحد الثقاتِ الأعيان المحتجِّ بهم في « الصَّحيحين » :

قال ابن مَعِين : « اختلط بأخَرَة » .

قال أبو حاتم الرازي[٢] : « في آخر عمره ساء حفظُه » .

قال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « ما روىٰ هُشيم وسفيان عن حُصين صحيح ، ثم إنه اختلط » .

وقال أيضاً يزيد : قلت ليحيىٰ بن معين : « عطاء بن السائب وحصين اختلطا ؟ قال : نعم ، قلت : مَنْ أصحهم سماعاً ؟ قال سفيان أصحهم ـ يعني الثوري ـ وهشيم في حصين ، قلت : فجَرِير ، فكأنه لم يلتفت إليه » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « هُشَيم لا يكاد يسقط عليه شيء

---

(١) « أبو الهذيل ، ثقة ، تغير حفظه في الآخر ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، وله ثلاث وتسعون/ع » .

قال نور الدين : حصين من القدماء السابقين لأهل طبقتهم في السماع ، وله حادثة طريفة أوردها الخطيب في كتاب « الرحلة » ص١٧٣ ـ ١٧٥ . وذكرها الحافظ في ترجمته في « التهذيب » ج٢ ص٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

وأما الخلاف فيه ، فكأنما هو في درجة تغير حفظه ، هل بلغ درجة الخلط أو لا ؟ . وعلىٰ هذا نستطيع أن نعتبر كلام ابن المديني مفسراً لقول من قال في حصين : « اختلط بآخرة » ، يفسره بأنه تغيَّر حفظه فنزل عن الثقة من الدرجة الأولىٰ ، لكن لم يضعف ، والله أعلم .

(٢) في «الجرح والتعديل» ج١/ ٢/ ص١٩٣ ، ولفظه : « حصين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث ، وفي آخر عمره ساء حفظه ، صدوق » .

من حديث حصين، ولا يكاد يدلِّس عن حُصَين » .

وقد خَرَّجَا في « الصحيحين » حديث حصين بن عبد الرحمن من رواية جماعة من[١] أصحابه : منهم شعبة ، وسفيان ، وخالد الواسطي ، وعَبْثَر بن القاسم ، وهُشَيم ، وأبو عَوَانة ، ومحمدبن فُضَيل[٢] .

وخَرَّجَ البخاري حديثه أيضاً من رواية زائدة ، وحصين بن نمَير ، وسليمان بن كثير العَبْدي ، وعبد العزيز بن مسلم[٣]، وعبد العزيز العَمِّي[٤] ، وأبي بكربن عَيَّاش ، وأبي كُدينَة[٥] .

وخرجه مسلم أيضاً من رواية أبي الأحوص سلّام بن سُلَيم ، وزياد البكّائي ، وابن إدريس ، وعباد بن العوَّام .

وقد أنكرَ ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط ، قالوا : « ولكن ساء حفظه »، كما قاله أبو حاتم .

---

(١) قوله « من » ليس في ب .

(٢) « محمد بن فضل » ب .

(٣) في ظ « عبد الرحمن بن مسلم » وهو تصحيف ، ليس في رواة البخاري عبد الرحمن بن مسلم . وعبد العزيز بن مسلم هذا هو القَسْملي « ثقة ، عابد ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ـ ومائة ـ/خ م د س ت » .

(٤) عبد العزيز هذا هو ابن عبد الصمد العَمِّي ، وهو غير سابقه القَسْملي ، فتنبه ، والعمي هذا « ثقة حافظ ، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ـ ومائة ـ ، ويقال بعد ذلك/ع » .

(٥) في ب « وأبي كديثة » وهو تصحيف ، واسم أبي كُدَيْنة : يحيىٰ بن المهلب البَجَلي « صدوق ، من السابعة/خ ت س » .

قال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه : سمعت يزيدَ بن هارون يقول : « طلبتُ الحديثَ وحصين حي بالمَبَارِك[١] يُقرأ عليه ، وكان قد نَسِي » .

وقال الحسنُ : قلت لعلي بن المديني : « حصين » ؟ قال : « حصين حديثه واحد وهو صحيح » .

قلت[٢] : « فاختلط ؟ » قال : « لا ، ساءَ حفظُه ، وهو علىٰ ذاك ثقة » . قال الحسنُ[٣] وسمعت يزيد يقول : « اختلط » .

وقد ذكر العُقيلي وابن عدي حصينَ بن عبد الرحمن هذا في كتابيهما ، وقال ابن عدي[٤] : « أرجو أنه لا بأس به » .

وذكره البخاري أيضاً في كتاب [آ ـ ١١٧] « الضعفاء » ، وذكر حكاية أحمد[٥] عن يزيد بن هارون المتقدمة .

ومنهم : سعيد بن إياس الجُرَيْري البصري[٦] :

---

(١) في ظ وب « بالمنازل » والكلمة من أصلها ليست في « الضعفاء » للعقيلي ورقة ٦١ وجه ١=ج١ص٣١٤ .

(٢) « قال » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) في الأصل « الحسين » والمثبت من ظ وب و« الضعفاء » للعقيلي وقد أخرج هذا الحوار كله بين الحسن وعلي بن المديني .

(٤) « ابن عدي » ليس في ظ وب وانظر « الكامل » لابن عدي ورقة ١٠٣/١= ٨٠٥ . و« الضعفاء » للعقيلي ورقة ٦١/ ١= ١/ ٣١٤ .

(٥) « حكاية عن أحمد. . . » ظ .

(٦) « ثقة، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ـ ومائة ـ/ع » . والجُرَيري : بضم الجيم . ووقع في ب « الحريري » بالحاء المهملة في كل الترجمة ، وهو تصحيف .

يُكَنىٰ أبا مسعود ، أحد الثقات الأعيان ، اختلط بآخرة ، فكان يُلَقَّنُ فيتلقَّن ، وقد حَدَّث عنه الأئمةُ[(١)] بالكثير قبل الاختلاط ، وحديثه مخَرَّجٌ في « الصحيحين » من رواية جماعة عنه .

وقد سمع منه قوم بعد الاختلاط :

منهم: عيسىٰ بن يونس ، قاله يحيىٰ بن مَعِين وغيره[(٢)] ، وامتنع عيسىٰ أن يحدث عنه ، حيث نهاه يحيىٰ بن سعيد أن يحدث عنه .

قال ابن مَعِين : « وسمع يزيد بن هارون من الجُرَيري وهو مختلط » .

وذكر الفلاَّس عن يحيىٰ القطان قال : « أتيت الجُرَيْري فسمعته يقول : ثنا عبد الله بن بُرَيْدة عن عبد الله بن عمرو قال : « بين كل أذانين صلاة » . فلما خرجتُ قال لي رجل : إنما هو عن عبد الله بن مُغَفَّل ، فرجعتُ إليه فقلت له، فقال : عن عبد الله بن مُغَفَّل »[(٣)] .

---

(١) « الأئمة عنه » ظ وسقط « عنه » من ب . وفي ظ « قبل اختلاطه » .

(٢) « وغيره » ليس في ظ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الأذان (باب كم بين الأذان والإقامة) ج١ ص١٢٣ من طريق الجريري عن ابن بريدة عن عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ ٱلْمُزَنِيِّ أن رسول الله ﷺ قال : « بين كل أذانين صلاة ـ ثلاثاً ـ لمن شاء » . ثم أخرجه (باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء) مِن طريق كَهْمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة إلىٰ آخره . وهذه متابعة من كهمسٍ لسعيد بن إياس .

وأخرجه مسلم ج٢ ص٢١٢ من طريق سعيد بن إياس ، ومن طريق كَهْمَس=

وممن سمع منه بعد الاختلاط : محمد بن أبي عدي ، وكان يقول : « لا أكْذِبُ الله[١] ، ما سمعتُ من الجريري إلا بعدما اختلط » .

وممن سمع منه قبلَ أن يختلط: الثوريُّ وابنُ عُلَيَّة وبشر بن المفَضَّل .

وكان ابنُ عُليّة ينكر أن يكون الجريري اختلط .

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي قال : « سألت يحيىٰ عن الجريري أكان اختلط ؟ قال : « لا ، كَبِر الشيخُ فرَقَّ » .

ومنهم : سعيد بن أبي عَرُوبَة[٢]

واسمه[٣] مِهْران البصري ، يُكْنَىٰ أبا النضْر ، أحد الحفاظ الأعلام ، اخْتَلط في آخر عمره .

وقد أكثر الأئمةُ السماع منه قبل الاختلاط :

منهم : يزيد بن زُرَيع ، قاله الإمام أحمد .

وقال ابن مَعِين : « يزيد بن [ب ـ ٩٩] هارون صحيح السماع

= عن عبد الله بن بريدة ، فهذه المتابعة من كَهْمَس أخرجها مسلم أيضاً .

لكن لفظ الحديث عند مسلم من طريق سعيد : « قال في الرابعة لمن شاء » .

وانظر لمزيد من المتابعات والفائدة « فتح الباري » ج٢ ص٧٢ .

(١) لفظ الجلالة ليس في ب .

(٢) «ثقة» حافظ، له تصانيف ـ لكنه ـ كثير التدليس، واختلط . وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل سبع وخمسين ـ ومائة ـ/ع .

(٣) أي اسم أبي عروبة : مِهْران .

منه ، قال : وأثبت الناس سماعاً منه عَبْدة[١] بن أبي سليمان » .

وقال ابن عدي[٢] : « أثبتُ الناس عنه[٣] يزيد بن زُرَيْعٍ ، وخالد بن الحارث ، ويحيىٰ بن سعيد » .

وقال أحمد : « سماع محمد بن بشر وعَبْدة[٤] منه جَيِّد ومحمد بن بكر البُرْساني ، قال : وسماع عيسىٰ يعني ابن يونس منه جيد ، سمع منه بالكوفة » .

وقال في السَّهمي[٥] : « هو فوق هؤلاء ، ـ يعني فوق محمد بن بكر وغيره في سماعه من سعيد ـ قال : ورَوْح حديثُه عنه[٦] صالح » .

قيل لأحمد : فَالخَفَّاف[٧] ؟ قال : «ما أقربَه منهم ، إلا أنه كان

---

(١) « منه » ليس في ظ وب . وتصحف « عبدة » في ب إلىٰ « عنده » . وقوله « ابن أبي سليمان » كذا في الأصول . وفي « التقريب » و« التهذيب » : عبدة بن سليمان ، وهو الكلابي ثقة ثبت .

(٢) في « الكامل » ورقة ١٨١/ ١ = ١٢٣٣

(٣) « عنه » ليس في ظ وب .

(٤) « وغيره » ب ، وهو تصحيف .

(٥) السَّهْمي هو عبد الله بن بَكْر ، ثقة حافظ ، مات سنة ثمان ومائتين/ع .

(٦) « وروح سماعه عنه. . . » ظ وب .

ورَوْح هو ابن عُبادة القيسي : « ثقة ، فاضل ، له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومائتين/ع » . قال رَوْح : « سمعتُ عن سعيد قبل الاختلاط ، ثم غبتُ وقدِمتُ ، فقيل لي : إنه اختلط » . «التهذيب» ج٣ ص٢٩٥ .

(٧) الخفَّاف : «عبد الوهاب بن عطاء : أبو نصر العجلي. . صدوق ربما أخطأ ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس ، يقال : دلسه عن ثور ، من التاسعة ، مات سنة أربع ، ويقال سنة ست ومائتين/ عخ م عه » .

قال محمد بن سعد : « لزم سعيدَ بن أبي عَروبة ، وعرف بصحبته ، وكَتَبَ كتبَه. . . » « تهذيب » ج٦ ص٤٥١ . =

عالماً بسعيد » . قيل له : يقولون سماع خالد[(١)] منه بعد الاختلاط ؟ قال : « لا أدري » .

وأما مَنْ سمع منه بعد الاختلاط فجماعة [ظ ١٨٦] .

منهم : محمد بن جعفر غُنْدَر : نهىٰ عبدُ الرحمن بن مهدي أن يُكتَبَ حديثه عن سعيد بن أبي عَرُوبة وقال : « إنه سمِعَ منه بعد[(٢)] الاختلاط » .

وأنكرَ ذلك عمرو الفلاّس ، وقال : سمعت غُنْدَراً يقول : « ما أتيتُ شعبةَ حتىٰ فَرَغْتُ من سعيد » ، يعني أنه سمع منه قديماً[(٣)] .

ومنهم : أبو نعيم الفضل بن دُكين . قال : « كتبت عن سعيد بن أبي عَرُوبة حديثين ، ثم اختلط ، فقمتُ وتركته » .

ومنهم : ابن أبي عدي[(٤)] : قال أحمد[(٥)] عن يحيىٰ بن سعيد : « جاء ابن أبي عدي إلىٰ ابن أبي عَروبة بآخرة» يعني وهو مختلط .

وقال العِجْلي : « روىٰ عن[(٦)] ابن أبي عروبة في الاختلاط: يزيدُ بن هارون ، وابنُ المبارك ، وابن أبي عدي ، كلُّ ما روىٰ عنه

---

(١) هو « خالد بن الحارث الهُجَيْمي ، أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة ست وثمانين ومائة ، ومولده سنة عشرين/ع » .

(٢) « بعد » سقط من ظ .

(٣) والظاهر أنه سمع بعد الاختلاط حيث إن الحافظ ابن حجر ذكر في « التهذيب » ج٤ ص٦٥ ، كلام ابن مهدي فقط .

(٤) ابن أبي عدي هو « محمد بن إبراهيم بن أبي عدي ، أبو عمرو ، البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ـ ومائة ـ علىٰ الصحيح/ع » .

(٥) في « العلل » ج١ ص١٠٨ .

(٦) قوله في السطر السابق : « ابن أبي عروبة » إلىٰ هنا سقط من ب . وانظر ما يأتي ، فسينقد ابن رجب ذكرَ يزيدَ هنا . ويزيدُ بن هارون ثقة متقن ، مات ٢٠٦/ع . =

مثل هؤلاء الصغار فهو مختلطٌ ، إنما الصحيحُ حديثُ حماد بن سلمة ، وابن عُلَيَّة ، وعبد الأعلىٰ عنه ، والثوري وشعبة صحيح » .

وقال أحمد : « شعيب بن إسحاق سمع من سعيد بآخر رَمق » .

وحكىٰ يزيد بن الهيثم عن ابن مَعِين : أن يزيد سمع من ابن أبي عَرُوبة بالكوفة قبل أن يُنْكَر ، وقد روىٰ عن يزيد[١] ما يشهد لذلك ، وأنه رآه بعدَ الاختلاط [آ ـ ١١٨] فأنكره ، وهذا يدُل علىٰ أنه لم يسمع منه حينئذٍ .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « سماع يزيد بن هارون من ابن أبي عَرُوبة في الصحة إلا ثلاثةَ أحاديث أو أربعة » .

قال عبد الله : قلت لأبي : « أيما أحب إليك في سعيد : الخَفَّافُ ، أو أسباطُ بن محمد ؟ قال : أسباطٌ أحبُّ إلي لأنه سمع بالكوفة ، قلت : أيما أحب إليك : الخَفَّاف أو أبو قَطَن[٢] في سعيد ؟ قال : الخَفَّاف أقدم سماعاً من أبي قَطَن » .

ومما أُنْكِرَ علىٰ سعيد في حال اختلاطه أنه روىٰ عن قتادة عن أنس أنه قال : « الأُذُنان من الرأس »[٣] . أنكره يحيىٰ القطان .

---

(١) « عن سعيد » ظ وب ، وضبب علىٰ « سعيد » في ظ إشارة لإشكالها .

(٢) أبو قطن هو : «عمرو بن الهيثم بن قَطَن ، القُطَعي، ثقة من صغار التاسعة ، مات علىٰ رأس المائتين/ بخ م عه » .

(٣) الحديث رواه عدد كثير من الصحابة ، غير أنس ، منهم : أبو أمامة ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن زيد ، وأبو موسىٰ ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة . انظره في « الترمذي » ١ ص٥٣ ، وأبي داود ج١ ص٣٧ ، وابن ماجه ج١ ص١٥٢ ، والدارقطني ج١ ص٩٧ ـ ١٠٥ .

ولم يخل شيء من طرق الحديث من قدح ، حتىٰ ضعَّفه ابنُ الصلاح في =

ونقل الأثرمُ عن أحمدَ أنه ذكر سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عَرُوبة فضعَّفه وقال : «كذا كذا حديثاً خطأ »[١] .

قال : « وروايات عَبَّاد بن العوَّام عن سعيد بن أبي عَرُوبة مضطربة » .

قيل لأحمد : روىٰ الكوفيون عن سعيد غيرَ شيءٍ خلاف ما روىٰ عنه البصريون ؟ قال : « هذا من حفظ سعيد ، كان يحدث من حفظه » .

قال محمد بن عبد الله بن نُمَير في عبد الوهَّاب الخَفَّاف : « كان أصحاب الحديث يقولون : إنه سمع منه[٢] بآخرة ، كان شبه المتروك ، ووكيع سمع من سعيد بآخرة ، وأبو نُعَيم سمع من سعيد بآخرة[٣] ، وزعم أبو أسامة أنه كتب عن سعيد بالكوفة » .

وقال ابن عمار الموصلي : « سمع وكيعٌ والمعافىٰ بن عمران من سعيد بعد الاختلاط ، قال : وليست روايتهما عنه بشيء » .

= « علوم الحديث » ص٣٠ ، وجعله مثالاً للحديث الضعيف الذي لا يرقىٰ بتعدد السند إلىٰ الحسن ، لتقاعد الجابر عن ذلك .

لكن تقويته بكثرة طرقه هنا ظاهرة ، لذلك جعله ابن القطَّان من الحسن أو الصحيح . انظر التفصيل في « نصب الراية » ج١ ص١٨ ـ ٢٠ ، و« فيض القدير » ج٣ ص١٧٣ ، و« شرح العزيزي » ج٢ ص١٢٨ .

ومعنىٰ الحديث أن الأذنان تتبعان الرأس في المسح ، فلا يجب مسحهما ، بل يُسن .

(١) « كذا وكذا حديث أخطأ » ب .

(٢) « من سعيد » ظ وب . والمعنىٰ واحد .

(٣) قوله : « كان شبه المتروك . . . » إلىٰ هنا ليس في ظ وب .

وقال جعفر الطَّيالسي : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « قلت لعبد الوهَّاب : سمعت من سعيد في الاختلاط ؟ قال : سمعتُ منه في الاختلاط وغيرِ الاختلاط ، فليس أميز بين هذا وهذا » .

ومنهم : عبدُ الرَّحمن بن عبد الله بن عُتْبَة :

ابن مسعود المسعودي الكوفي(١) اختلط بآخرة .

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : « كلُّ من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نُعَيم .

وأما يزيدُ بن هارون وحجَّاج(٢) ومن سمع منه ببغداد [ب ـ ١٠٠] في الاختلاط إلا من سمع منه بالكوفة » .

يعني أن سماع من سمع منه بالكوفة صحيح ، ومن سمع منه ببغداد كيزيدَ بن هارون وحَجَّاج فهو بعد الاختلاط .

قال عبد الله أيضاً: قال أبي: «سماع وكيع والمسعودي(٣) بالكوفة

---

(١) المسعودي : « صدوق اختلط قبل موته ، من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة ، وقيل : خمس وستين/ خت عه .

(٢) هو « حَجَّاج بن نُصَير الفَساطيطي ، بفتح الفاء ، القيسي ، أبو محمد البصري ، ضعيف ، كان يقبل التلقين ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ـ ومائتين ـ/ ت » .

(٣) كذا في الأصل « سماع وكيع والمسعودي » بواو العطف . وفي ب « سماع وكيع من المسعودي » والمعنىٰ يقتضيه . وفي ظ « سماع المسعودي »وفيه سَقط ظاهر .

قديماً ، وأبو نُعَيم أيضاً ، وإنما اختلطَ المسعوديُّ ببغداد ، ومَنْ سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد » ، انتهىٰ .

وممن كتب عنه قبل أن يختلط سَلْمُ بنُ قُتَيبةَ ، وكتبَ عنه أبو داود بعد الاختلاط .

ونقل حَنْبل عن أحمد قال : « سماع عاصم بن علي ، وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط » .

وذكر معاذُ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفةَ مرتين ، وهو صحيح . قال : « ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة وهو صحيح ، ثم لقيته ببغدادَ مرة أخرىٰ سنةً أخرىٰ سنة إحدىٰ وستين وقد أنكروه » .

وقال محمدُ بن عبد الله بن نُمَيْر : « المسعودي كان ثقة ، اختلط بآخرة ، سمع منه[1] عبد الرحمن بن مهدي ويزيدُ بن هارون أحاديثَ مختلطة ، وما روىٰ عنه[2] الشيوخ هو مستقيم » .

وليحيىٰ بن مَعِين في المسعودي تفصيلٌ آخر : ذكر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن [يحيىٰ] بن معين قال : « المسعودي ثقة ، وكان يغلط فيما يحدِّث عن عاصم بن بَهْدلة وسلمةَ -يعني ابن كُهَيْل -، وكان صحيح الرواية فيما يحدِّث عن القاسم ومَعْن » .

ونقل الغَلاَبي عن ابن مَعِين نحوه أيضاً[3] .

---

(١) « من » ب ، وهو تصحيف .
(٢) « عنه » ليس في ظ وب .
(٣) فقد جعل ابنُ معين المسعودي اختلطَ في بعضِ الشيوخِ دونَ بعض .

ومنهم : عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفي البصري[١] :

أحد الحفاظ المشهورين ، تغير حفظه في آخر عمره واختلط .

قال عقبة بن مكرَم : « كان عبد الوهَّاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .

وقال أبو داود : « جَرير بن حازم وعبد الوهَّاب الثقفي تغيَّرا [آ ـ ١١٩] فحُجِبَ الناسُ عنهما » .

ومنهم : سفيانُ بن عُيَيْنَة[٢] :

قال ابن عَمَّار الموصلي عن يحيىٰ القطان : « أشهد أن ابن عيينة

---

(١) « ثقة ، تغير قبل موته بثلاث سنين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ـ ومائة ـ عن نحو من ثمانين سنة/ ع »

قال نور الدين : لم يُحَدِّثْ بعدَ تغيره ، فلا إشكال في روايته .

(٢) «سفيان بن عيينة بن أبي عمران : ميمون الهلالي ، أبو محمد ، الكوفي ، ثم المكي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام حجة ، إلا أنه تغير حفظُه بآخرة ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ـ ومائة ـ ، وله إحدىٰ وتسعون سنة/ ع » . كذا في « التقريب»! « تغير حفظُه » فتنبه .

وقد نازع الذهبيُّ في دعوىٰ اختلاط سفيان بن عيينة بحجَّة قوية ، فقال في كتابه « المغني في الضعفاء » رقم ٢٤٨٥ : « قلت : سمع منه فيها ـ يعني سنة سبع وتسعين ـ محمد بن عاصم الثقفي . فأما سنة ثمان وتسعين فلم يلقه أحد فيها ، لأنه فيها توفي ، قبل مجيء الحاج بأربعة أشهر .

وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان ، فإنه مات في صفر سنة ثمان ، وقت مجيء الحاج وإخبارهم ، فمتىٰ شهد علىٰ سفيان بأنه اختلط ؟! ، أو لعله علم=

اختلطَ سنة سبع وتسعين ، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء » .

ومنهم : صالحُ بنُ نَبْهانَ مولىٰ التَّوْأَمَة[١] :

[ظ ـ ١٨٧] اختلط بآخرة ، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح ، قاله الإمام[٢] أحمد وغيره .

وممن سمعَ منه قديماً ابن أبي ذئب ، قاله ابن مَعِين .

قال : « وسماع الثوري منه بعد أن خَرِف»[٣] .

قال أحمد : « روىٰ عنه أكابر أهل المدينة ، قال : وقول مالك[٤] : ليس بثقة ، لأنه إنما أدركه وقد كبر[٥] واختلط »[٦] .

= ذلك في وسط السنة ، مع أن القطان متعنِّت جداً ، وابن عيينة ثقة مطلقاً » .

قال نور الدين : وهذا مثال جيد لموانع قبول الجرح .

(١) « صدوق ، اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه ، كابن أبي ذِئب وابن جريج ، من الرابعة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ـ ومائة ـ . وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له/ د ت ق » .

قلت : لكن في « المغني » رقم ٢٨٤٧ . « قال البخاري : ابن أبي ذئب سمع منه أخيراً ، له عنه مناكير » انتهىٰ . لكن الأكثر علىٰ أنه سمع منه قبل الاختلاط : انظر « التهذيب » ج٤ ص٤٠٦ . فالظاهر أن المنكر حصل من صالح نفسه ، للكلام في ضبطه .

(٢) « الإمام » ليس في ظ وب . وفي ب « قال أحمد » وهو تصحيف .

(٣) « بعدما خرف » ظ وب .

(٤) « مالك بن أنس » ظ .

(٥) وقد كبر . سقط من ظ وب

(٦) نقول : وهذا مثال آخر لموانع قبول الجرح .

وقال البخاري : « موسىٰ بن عقبة سمع من صالح قديماً » ، نقله عنه الترمذي في « علله » .

وذكر ابنُ حبان[١] أن حديث صالح اختلط قديمُه بحديثِه ولم يتميَّز .

ومنهم : أبانُ بن صَمْعَةَ[٢] :

ذكر يحيىٰ وابن مهدي وأحمد وغيرهم أنه اختلط بآخرة .

وذكر ابن عدي أنه مع ذلك لم يجد له حديثاً منكراً .

ومنهم : محمد بن الفَضْل السَّدوسِي[٣] .

أبو النعمان ، ولقبه عَارِم ، أحد الثقات المتَّفق علىٰ تخريج

---

(١) في « المجروحين » ج١ ص٣٦١ . وفيه تنبيه علىٰ مهمةٍ دقيقة ، ولفظه : « تغيَّر في سنة خمس وعشرين ومائة ، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ، ولم يتميَّز ، فاستحق الترك » انتهىٰ . قلنا : لكن إذا أمكن التمييزُ فإنه يعملُ بما حَدَّث به قبل اختلاطه ، كما نقله ابن حِبَّان نفسُه عن ابن مَعِين ، واعتمده .

(٢) ثقة ، كما قال الذهبي في « المغني » رقم٧ ، تغير بأَخَرَةٍ . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . له حديث واحد عند مسلم في الأدب متابعة .بخ م س ق .

قال ابن عدي ج١/ ٣٨٣ : « إنما عِيْبَ عليه الاختلاط لما كبر ، ولم ينسب إلىٰ الضعف لأن ما يرويه مستقيم » وانظر « التهذيب » ج١ ص٩٥ .

(٣) « ثقة ، ثبت ، تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين/ع » . وكان من أخشع الناس في صلاته ، كما ذكر العقيلي من كلامهم عنه : ٤/ ١٢٢ .

=

حديثهم[١] ، اختلط في آخر عمره .

قال العُقيلي[٢] : « سمع منه عليُّ بن عبد العزيز البَغَوي بعد اختلاطه » .

ومما روى في اختلاطه عن حماد بن سلمة عن حُميد عن أنس أن النبي ﷺ قال : « اتقوا النار ولو بشِقِّ تمرة » ورواه قبل اختلاطه عن حميد عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً ، وكذا رواه عَفَّان عن حماد بن سلمة ، وهو الصواب[٣] .

= قال الدارقطني : « ما ظهر له بعد اختلاطه حديث ، وهو ثقة » . وهذا توثيق مطلق لِعَارِم .

وقد اعتمد الذهبي في « الميزان » ج٤ ص٨ توثيقَ الدارقطني ، ورد ادعاءَ ابن حبان المبالغَ في اختلاطه فقال الذهبي ـ بعد أن ذكر توثيق الدارقطني ـ ما لفظه :

« قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله . فأين هذا القول من قول ابن حبان الخَسَّاف المتهور في عارِم ؛ فقال : « اختلط في آخر عمره وتغير ، حتىٰ كان لا يدري ما يحدث به ، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ، فيجب التَّنَكُّبُ عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعرف هذا من هذا تُرِك الكل ، ولا يُحْتَجُّ بشيء منها ؟! » . قلت : ولم يقدِرْ ابنُ حبان أن يسوقَ له حديثاً منكراً ، فأينَ ما زعم ؟ » . انتهىٰ كلام الذهبي .

(١) « حديثه » ظ وب .

(٢) في « الضعفاء » ورقة ١٩٥ وجه ٢= ج٤ ص١٢١ ولفظه عن أبي داود : « أن عَارِماً أنكر سنة ثلاث عشرة ، ثم راجعه عقلُه ، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة . قال أبو جعفر : وعلي بن عبد العزيز سمع منه سنة سبع عشرة ومائتين » .

(٣) الحديث أخرجه من حديث أنس الطبراني في «الأوسط»، والضياء في «المختارة»، كما رمز في «الجامع الصغير». وهو مخرَّج في « الصحيحين» من حديث عدي بن =

ومنهم : أبو قِلابَةَ الرَّقَاشِي عبدُ الملك بن مُحَمد(١) :

كان ابن خُزيمة يقول : « ثنا أبو قِلابة بالبَصرة قبل أن يختلط ويخرج إلىٰ بغداد » .

قلت : وهو مع هذا كثير الوَهَم قَبْلَ اختلاطه أيضاً .

ويلتَحِقُ بهؤلاءِ من أُضِرَّ في آخر عُمُره

وكان(٢) **لا يحفظ جيداً ، فحدَّث مِنْ حفظه . أو كان يُلقَّنُ فيَتَلقَّن .**

وقد ذكر أبو خَيْثَمة : **أن يزيدَ بن هارون**(٣) :

= حاتم ، في حديث طويل ، وفيه زيادة : « فمن لم يجد فبكلمة طيبة » .

والحديث رواه عدد كثير من الصحابة حتىٰ حكم الإمام السيوطي بأنه متواتر . انظر « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص٨٦ .

(١) « يكنىٰ أبا محمد ، وأبو قِلابة لقب . صدوق يخطىء ، تغير حفظه لما سكن بغداد ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وسبعين ومائتين ، وله ست وثمانون سنة/ ق » . الرَّقَاشي : بفتح الراء وتخفيف القاف ثم معجمة .

(٢) « فكان » ب! .

(٣) « أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، وقد قارب التسعين/ع » .

وأما ما ذكره أبو خيثمة فلا يُخِلُّ بثقة يزيد ، والرجل كان من أهل الحفظ ، فيعينه هذا التقليب من جاريته علىٰ التذكر . وراجع ما سبق في ص٢٤٥ ـ ٢٤٨ فيمن نظر في كتابه فتذكر . وقد ذكر هناك كلمة أبي خيثمة .

وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » : « قلت : كان المتقدمون يتحرَّزون عن الشيء اليسير من التساهل ، لأن هذا يلزم منه اعتماده علىٰ جاريته ، وليس عندها من الإتقان ما يميِّز بعض الأجزاء من بعض ، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل ، وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التليين ، وقد احتجَّ به الجماعة كلهم » .

كان يُعاب عليه أنه لما أُضِرَّ كان يأمرُ جاريةً له أن تُلقِّنَه الأحاديث من كتابه فيحدث بها . [ب ـ ١٠١] وقد سبق ذكر ذلك .

فمنهم : عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام[1] الصَّنعاني[2] :

أحدُ أئمةِ الحديثِ المشهورين ، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث ، حتىٰ قيل : إنه لم يُرْحَلْ إلىٰ أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحِل إلىٰ عبد الرزاق .

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانىء : « عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث مَن سمع منه وقد ذهبَ بصَرُه ، كان يُلَقَّن أحاديث

---

(١) « ابن همام » ليس في ب . وفيها « الصفاني » وهو تصحيف .

(٢) عبد الرزاق من الأئمة الحفاظ الثقات : « ثقة حافظ ، مصنِّف ، شهير ، عمي في آخر عمره فتغير ، وكان يتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدىٰ عشرة ـ ومائتين ـ وله خمس وثمانون سنة/ع » .

من كتبه : « المصنف » ، وهو جامع كبير طبع في ١١ مجلداً ، و« التفسير » ، مخطوط في مجلدين .

وأما اختلاطه فضابطه عام مائتين ، فمن سَمِعَ منه قبل المائتين فسماعه صحيح . وقد احتجَّ به الشيخان في جملةٍ مِنْ حديثِ مَنْ سمع منه قبل الاختلاط ، كما في « هدي الساري » .

وهذا التوقيت خاص بما سمع من عبد الرزاق من غيرِ كُتبه ، أما ما كان في كتبه فهو صحيح عنه ، كما تدُل عليه عباراتهم .

وقد جانب الصوابَ ، وجانفَ التوفيقَ بعضُ من نصبَ نفسَه محدِّثاً من العصريين حيث ضعَّف حديثَ عبد الرزاق في « المصنف » ج٤ ص٢٦٠ ـ ٢٦١ :

=

باطلةً ، وقد حَدَّث عن الزهري أحاديث[١] كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر ، جاؤوا بخلافها » .

ونقل الأثرمُ عنه معنىٰ ذلك .

= « أن عمر جمع الصحابة في رمضان علىٰ أُبيّ بن كعب علىٰ تميم الداري علىٰ إحدىٰ وعشرين ركعة » . فضعّفَ المعاصرُ المشار إليه هذا الحديث قائلاً : « إن عبد الرزاق اختلط في آخر عُمُره حتىٰ كان يُلقّن فيَتَلَقّن . ولا ندري هذا الحديث رواه عبد الرزاق قبل الاختلاط أو بعده ، فيكون الحديث ضعيفاً » .

انتهىٰ كلامه بنصه .

وقد أجبنا في كتابنا « هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة » ص٩٤ علىٰ هذا الزعم ونسوقه فيما يأتي بتصرف يسير جداً فنقول :

« وهذا الحكم حكم جائر ، أبطلَ فيه صاحبُه أحاديث جامعٍ عظيمٍ من جوامع السنة ، وضَحَّىٰ به في سبيل فكرته التي يصِرُّ عليها أن الزيادة علىٰ ثمان ركعات في التراويح بدعة!! .

ولكن العلماء الذي علموا حال عبد الرزاق واختلاطَه بيَّنوا أن ما دخله الاختلاط من حديثه هو ما يحدِّث به من حفظه بعد المائتين ، أما حديثه قبل سنة مائتين ، وكذلك حديثه المدَوَّن في كتبه المعتبرة ـ وعلىٰ رأسها « المصنف » ـ فلا يزال حُجَّة في روايتها ، لأنها صنفت قبل اختلاط مؤلفها الإمام ، ونقلها عنه الأئمة ، فاختلاطه إنما يضر بما سُمع منه بعد المائتين من غير كتبه ، أما الكتاب فلا تختلط سطوره باختلاط صاحبه بعد تأليفه ، كما أنها لا تموت بموته » .

وهذه عبارات أئمة الحديث في كلام الحافظ ابن رجب ظاهرة الدلالة علىٰ ذلك ، حيث يجد القارىء فيها الكلام في اختلاط عبد الرزاق فيما ليس في كتبه .

(١) في ظ « حدث بأحاديث » . وليس في ظ « عن الزهري » وفي ب « حدث عن أحاديث » ؟! .

وقال في النيسابوري يعني محمد بن يحيىٰ الذُّهْلِيّ : « قدم علىٰ عبد الرزاق مرتين ، إحداهما بعد ما عمي » .

وذكر الأثرم أيضاً أن أحمد ذُكِرَ له حديث : « النارُ جُبار »[1]

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٨٩١ من طريق عبد الرزاق . وأخرجه أبو داود ج٤ ص١٩٧ عن عبد الرزاق وعبد الملك الصنعاني كلاهما عن معمر عن همّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : «النار جُبار» . .

قال الخَطَّابي في « معالم السنن » ج٤ ص٤٠ ـ ٤١ : « لم أزلْ أسمع أصحاب الحديث يقولون : غلط فيه عبد الرزاق ، إنما هو « البئر جبار » حتىٰ وجدته لأبي داود عن عبد الملك الصنعاني عن مَعْمَر ، فدل علىٰ أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق .

ومن قال : هو تصحيفُ « البئر » احتجَّ في ذلك بأن أهل اليمن يسمون النار يكسرون النون منها ، فسمعه بعضهم علىٰ الإمالة فكتبه بالياء ، ثم نقله الرواة مصحفاً .

قلت : إن صحَّ الحديثُ علىٰ ما روىٰ فإنه مُتأوّل علىٰ النار يوقدها الرجل في ملكه لأربٍ له فيها ، فتطيرُ بها الريح فتشعلها في بناء أو متاع لغيره من حيثُ لا يملك ردها ، فيكون هدراً غير مضمون عليه . والله أعلم » . انتهىٰ كلام الخَطَّابي ، وفيما ذكره من دعوىٰ التصحيف بُعْدٌ . والله أعلم .

وأصل الحديث معروف عن أبي هريرة من وجه آخر بلفظ : « البئر جبار » . . أخرجه الستة . انظر تخريجه في « نصب الراية » ج٤ ص٣٨٧ .

والبئر جبار : أي لا ضمان فيها ، وهو أن يحفر بئراً في مِلك نفسه فيتردَّىٰ فيها إنسان ، فإنه هَدْرٌ لا ضمان عليه فيه . « وقد يتأول أيضاً علىٰ البئر أن تكون بالبوادي يحفرها الإنسان فيحييها بالحفر والإنباط فيتردىٰ فيها إنسان فيكون هدراً » . « معالم السنن » ج٤ ص٤٠ .

فقال : «هذا باطل ، ليس من هذا شيء . ثم قال : ومن يحدث به عن عبد الرزاق»[١] ؟ قلت : حدثني [به] أحمد بن شَبُّويَهْ ، قال : « هؤلاء سمعوا بعدما عَمِي ، كان يُلقَّن فَلُقِّنَهُ ، وليس هو في كتابه ، وقد أسندوا عنه أحاديثَ ليست في كُتبه كان يُلَقَّنُها بعد ما عمي » .

قال أبو عبد الله : « حكوا عنه[٢] عن الحُلواني أحاديث أسندها » .

وقد ذكر غيرُ واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت ، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَها بعد أن عَمي[٣] ، كما قاله الإمام أحمد ، والله أعلم ؛ وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه .

وقال النسائي : « عبد الرزاق ما حُدِّث عنه بآخرة ففيه نظر » .

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيىٰ بن مَعِين قيل له : تحفظُ عن عبد الرزاق عن مَعْمَر عن أبي إسحاقَ عن عاصم بن ضَمْرَة [آ ـ ١٢٠] عن علي عن النبي ﷺ « أنه مسح علىٰ الجبائر »[٤]؟ فقال يحيىٰ : « باطل ، ما حَدَّثَ به مَعْمَر قط » .

---

(١) « ومن حدث عن عبد الرزاق » ب .

(٢) « عنه » ليس في ظ وب .

(٣) « بعد ما عمي » ظ وب .

(٤) الحديث معروف من رواية عمرو بن خالد ، كما سيأتي في كلام الحافظ=

ثم قال يحيىٰ : « عليه مائة بَدَنَة مقلَّدة مجلَّلة إن كان مَعْمَر حدث بهذا قط ، هذا باطل ، ولو حَدَّث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم ، مَنْ حَدَّثَ بهذا عن عبد الرزاق ؟ قالوا : فلان ، وفي بعض النسخ قالوا : محمد بن يحيىٰ ، قال : لا والله ما حدَّث به معمر ، وعليه حجة من ههنا إلىٰ مكة إن كان مَعمَر يحدث بهذا » .

قال عبد الله بن أحمد : « هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عن النبي ﷺ ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً » .

قال عبد الله : وسمعت يحيىٰ يقول : «ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه ، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه » .

وذكر بعضهم أن سماع الدَّبَرِي من عبد الرزاق بآخرة .

قال إبراهيم الحربي : « مات عبد الرزاق وللدَّبَرِي ست سنين أو سبع سنين » .

= ابن رجب ، أخرجه ابن ماجه ص٢١٥ عن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عمرو بن خالد .

وعمرو بن خالد ، لا يساوي شيئاً ، كما سيذكر الحَافظُ ابن رجب عن عبد الله ابن الإمام أحمد .

وقال الذهبي : « ق/عمرو بن خالد القرشي الواسطي ، عن زيد بن علي عن آبائه ؛ كذبه أحمد والدارقطني . وقال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث ، ثم تحول إلىٰ واسط » .

« المغني » برقم ٤٦٤٩ ، وانظر « نصب الراية » ج١ ص١٨٦ ـ ١٨٧ .

ومنهم : أبو حمزة السُّكَّري[(١)] واسمه محمد بن ميمون[(٢)] :

ثقة مشهور ، من أهل مَرْوَ .

قال أحمد في رواية ابن هانىء : « كان قد ذهب بصره ، وكان ابن شقيق[(٣)] قد كتب عنه وهو بصير ، قال : وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره » .

وقال النسائي في « سننه » في أبي حمزة[(٤)] : « هو مَرْوَزِي لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره . فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد » .

ومنهم : علي بن مُسْهِر[(٥)] :

(١) « السكري » ليس في ظ و وتصحَّف « محمد » في ظ إلىٰ نصر ! ! .

(٢) أحد الأئمة ، كان مجاب الدعوة ، « ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ـ ومائة ـ/ع » .

احتج به الأئمة كلهم، والمعتمد فيه ما قاله النسائي. وقوله هذا دليل على اعتبار المحدثين له في بحث أحاديثه كما لا يخفى.

(٣) ابن شقيق هو « علي بن الحسن بن شقيق ، أبو عبد الرحمن المَرْوزي ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس عشرة ـ ومائتين ـ وقيل: قبل ذلك/ع » .

(٤) قوله « في أبي حمزة » ليس في ظ وب .

(٥) « علي بن مُسْهِر ، بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء ، القرشي ، الكوفي ، قاضي الموصل ، ثقة ، له غرائب بعد أن أضر ، من الثامنة . مات سنة تسع وثماني ـ ومائة ـ/ع » .

أحد الثقات المشهورين . قال أحمد في رواية الأثرم : « كان ذهب بصره فكان[١] يحدثهم من حفظه » ، وأَنْكَرَ عليه حديثَه عن هشام عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله ﷺ إذا سمع المؤذنَ قال : وأنا » . وقال : « إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل[٢] » .

وعلي بن مُسْهِر له مفاريد ، ومنها في حديث : « إذا شرب الكلبُ في إناء أحدكم فَليُرِقْه » وقد خَرَّجَه مسلم[٣] .

---

(١) « وكان » ظ .

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة (باب ما يقول إذا سمع المؤذن) ج١ ص١٤٥ من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا سمعَ المؤذنَ يتشهد قال : « وأنا وأنا » . وسكت عليه أبو داود .

والحديث مشهور من رواية سعد بن أبي وقاص أخرجه مسلم ج٢ ص٥ ، وأبو داود الموضع السابق ، والترمذي ج١ ص٤١١ ـ ٤١٢ ، والنسائي ج٢ ص٢٦ وابن ماجه (ما يقول إذا أذن المؤذن) أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، رضيتُ باللهِ ربّاً وبمحمدٍ رسولاً وبالإسلامِ ديناً غُفر له » .

(٣) « صحيح مسلم » ج١ ص١٦١ . وأصل الحديث متفق عليه بلفظ « فليغسله سبعاً » البخاري ج١ ص٤١ ، ومسلم الموضع السابق . لا تعرف زيادة « فليرقه » في الحديث بوجه من الوجوه عن النبي ﷺ إلا عن علي بن مُسْهِر ، لكن لها شواهد موقوفة عن الصحابة ، كما نقل الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص١٩٣ . وكأن ابن مسهر رواها على المعنى المفهوم من الأمر بالغسل ، والله أعلم .

وذكر الأثرمُ أيضاً عن أحمدَ أنه أنكر حديثاً [فـ] ـقيل له : رواه علي بن مُسْهِر! فقال : « إن علي بن مُسْهِر كانت كتبه قد ذهبت ، فكتبَ بعدُ ، فإن كان روىٰ [ظ ـ ١٨٨] هذا[١] غيرُه وإلا [ب ـ ١٠٢] فليس بشيء يعتمد » .

ويلتَحقُ بهؤلاء مَن احترقتْ كتُبُه فحَدَّثَ من حِفْظِهِ فوَهِم

كما قاله غيرُ واحد في ابن لَهِيعَة ، وقد سبق ذكرُ ذلك[٢] .

وكان أحمد يضعِّف حديث المتأخرين عنه .

وقال : « قتيبة ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري آخرُ مَنْ سمعَ منه » نقله عنه الأثرم .

وقال أبو حاتم الرازي : « مروان بن محمد تأخَّر سماعُه من ابن لَهِيْعَة فهو يحدث عنه » يعني بمناكير .

ومن هذا النوع أيضاً قومٌ ثقات لهم كتابٌ صحيح ، وفي حفظهم بعضُ شيءٍ .

فكانوا يحدِّثون من حفظهم أحياناً فيغلَطُون، ويحدِّثون أحياناً من كتبِهِم[٣] فيضبطون .

---

(١) قوله « هذا » ليس في ظ .

(٢) ص١٣٦ ـ ١٣٩

(٣) « كتابهم » ظ وب وفي ب « فيصيبون » موضع « فيضبطون » .

فمنهم : عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام :

وقد تقدم[١] أنه لما كان بصيراً ويحدِّث من كتابه كان حديثه[٢] جيداً ، ولما حدَّث من حفظه خلط .

قال أحمد في رواية الأثرم في حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ رأىٰ علىٰ عُمر ثوباً جديداً[٣] ، فقال : « هذا كان يحدِّث به من حفظه ، ولم يكن في الكتب » .

وقد تقدم ذكر هذا الحديث في كتاب اللباس .

وقال يحيىٰ بن مَعِين : « ما كتبتُ عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله[٤] » .

---

(١) ص٥٧٧ مع تعليق محقق فانظره .

(٢) « كان كتابه » ظ ، وهو سبق قلم .

(٣) أخرجه ابن ماجه أول اللباس ص١١٧٨ بالسند المذكور عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأىٰ علىٰ عمر رضي الله عنه قميصاً أبيضَ ، فقال : « ثوبك هذا غسيل أم جديد ؟ » قال : لا ، بل غسيل . قال : « اَلْبَسْ جديداً ، وعِشْ حميداً ، ومُتْ شهيداً » وانظر « الأذكار » للإمام النووي ص١٧ فقد خَرَّجَه بنحوه وعزاه لابن السني أيضاً .

وقد رمز له الترمذي في (باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً) ج٤ ص٢٣٩ ، فقال : « وفي الباب عن عمر ، وابن عمر » .

(٤) « كله » ليس في ظ .

ومما أنكِرَ علىٰ عبد الرزاق حديثه عن مَعْمَر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخير »[١]، أنكره أحمدُ ومحمد بن يحيىٰ . وقال : « لم يكن في أصل عبد الرزاق » ، وذكر الدارقطني أن الصواب إرساله .

وقال الدارقطني : « عبد الرزاق يخطىء عن مَعْمَر في أحاديث لم تكن في الكتاب » .

ومنهم : الدَّرَاوَرْدِيُّ عبدُ العزيز بنُ محمد[٢] :

أحدُ علماء [أهل] المدينة وثقاتِهم :

قال الأثرم: قال أبو عبد الله : « الدَّرَاوَرْدِيُّ إذا حدث من حفظه

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الجهاد ج٤ ٢٨ ، وفي الأنبياء ج٤ ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، ومسلم ج٦ ص٣١ ـ ٣٢ من طرق عن ابن عمر ، وعروةَ البارِقِيِّ ، وجَرِير بن عبد الله وأنس بن مالك . وإنما وقع الكلامُ بصورة خاصة في السند الذي ذكره الشارح رحمه الله ، بل إن الحديث من المتواتر رواه عشرون صحابياً . انظر الكلام عليه في « فتح الباري » ج٦ ص٣٧ ، و« نظم المتناثر » ص٩٣ .

(٢) « أبو محمد الجهني ، مولاهم ، المدني ، صدوق ، كان يحدِّث من كتب غيره فيخطىء . قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ـ ومائة ـ/ ع » .

كذا في « التقريب » وقول الحافظ ابن حجر : « يحدث من كتب غيره فيخطىء » يشير إليه قول الإمام أحمد : « إن كان في كتابه » .

فليس بشيء » أو نحو هذا ، فقيل له[١] : في تصنيفه ؟ قال : « ليس الشأن في تصنيفه ، إن كان في أصل كتابه ، وإلا فلا شيء ، كان يحدِّثُ بأحاديث ليس لها أصل في كتابه » .

قال : « ويقولون : إن حديثَ هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُسْتَعْذَب له الماء[٢] »

---

(١) قوله « له » ليس في ظ وب .

(٢) أخرجه أبو داود في آخر الأشربة ج٣ ص٣٤٠ وسكت عليه هو والمنذري في « تهذيب السنن » ج٥ ص٢٨٨ . ولفظ الحديث بتمامه « كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا » والسقيا : بضم المهملة وبالقاف بعدها تحتانية . قال قتيبة : هي عين بينها وبين المدينة يومان . كذا رواه عنه أبو داود بعد سياق الحديث .

قال الحافظ في « الفتح » في (باب استعذاب الماء) ج١٠ ص٥٩ « بسند جيد » وصححه الحاكم .

قال الحافظ : « وفي قصة أبي الهيثم بن التَّيِّهان.. أن امرأته قالت للنبي ﷺ ـ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم ـ : ذهب يستعذب لنا من الماء ، وهو عند مسلم كما سأبينه بعدُ .

وذكر الواقدي من حديث سَلمىٰ امرأة أبي رافع : كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يَسْتَعْذِبُ له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنسٍ ، ثم كان أنس وهند وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلىٰ بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رباح الأسود عبده يستقي له من بئر غَرْس مرة ، ومن بيوت السقيا مرة .

قال ابن بطال : « استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترفُّه المذموم، بخلاف تطييب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك ، لما فيه =

ليس له أصل في كتابه[١] » . انتهىٰ .

وقد تقدم عن ابن مَعِين أنه قال في حديثه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « تقتل عماراً الفئة الباغية »[٢] : إنه لم يكن في كتابه أيضاً .

وقال يحيىٰ بن مَعِين : « الدَّرَاوَرْدِي ما روىٰ من كتابه فهو أثبت من [آ ـ ١٢١] حفظه » .

ومنهم : هَمَّام بن يحيىٰ العَوْذِي البصري[٣] :

أحد الثقات المشهورين :

قال يزيد بن زُرَيْع وعبد الرحمن بن مهدي : « كتابه صحيح ، وحفظه ليس بشيء ، وكان يحيىٰ بن سعيد لا يرضىٰ كتابه ولا حفظه ، ثم بعد ذلك قدم معاذ بن هشام فرآه يحيىٰ يوافق هَمَّاماً في أشياء ، فكان يحيىٰ يقول بعد ذلك : كيف قال هَمَّام ؟ » .

= من السَّرَف . وأما شرب الماء الحلو وطلبه فمباح ، فقد فعله الصالحون ، وليس في شربِ الماءِ الملحِ فضيلةٌ » . « فتح الباري » ج١٠ ص٥٩ ـ ٦٠ .

(١) قوله « وإلا فلا شيء » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٢) سبق تخريجه موسعاً ، وأنه متواتر ص٢٨٩ ـ ٢٩٠ . إنما الكلام في خصوص هذا السند .

(٣) « أبو عبد الله أو أبو بكر، البصري ، ثقة ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ـ ومائة ـ/ع » . حديثه بأخرة أصح مما سُمِع منه قديماً فهو عكس مَن اختلط بأخرة ، هو قد تَمَتَّن بآخرة ، احتج به الجماعة .

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي قال : « قال عَفَّان : ثنا يوماً هَمَّام فقلت له : إن يزيدَ بنَ زُرَيْع حدثنا عن سعيد عن قتادة ذكر خلاف ذلك الحديث ، قال : فذهب فنظر في الكتاب ثم جاء فقال : يا عَفَّان ألا تراني أخطىء وأنا لا[1] أعلم » .

قال عَفَّان : « وكان هَمَّام إذا حَدَّثنا بقرب عهده بالكتاب فَقَلَّ ما كان يخطىء » .

قال عبد الله : وقال أبي : « ومن سمع من هَمَّام بآخرة فهو أجود ، لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمانة[2] ، فكان يقرب عهده بالكتاب فقل ما كان يخطىء! » .

ومنهم : شَرِيكُ بن عبد الله النَّخَعِي قاضي الكوفة[3] :

قال يعقوب بن شيبة وغيره : « كتبه صحاح ، وحفظه فيه اضطراب » .

وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ : « شَرِيك كتبه صحاح[4] ، فمن سَمعَ منه من كُتبه فهو صحيح ، قال : ولم يسمعْ من شَرِيك من كتابه إلا إسحاق الأزرق » .

وقد قيل : إن أصوله كان فيها الخطأ ، فذكر محمد بن يحيىٰ

(١) « ولا أعلم » ظ . بدون « أنا » .
(٢) زمِنَ زَمانة : مرض مرضاً يدوم طويلاً ، وضعف بكبر سن ومطاولة عِلَّة .
(٣) سبقت ترجمته في ص١١٧ .
(٤) قوله : « وحفظه » إلىٰ هنا سقط من ظ وب .

ابن سعيد القطان عن أبيه قال : [ب ـ ١٠٣] « نظرتُ في أصول[١] شَرِيك فإذا الخطأ في أصوله » .

وفرَّق آخرون بين ما حَدَّثَ به في آخر عُمُره بعد ولايته القضاء ، فضَعَّفوه ، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث ، وبين ما حدَّث به قَبْلَ ذلك فصحَّحوه :

قال أحمد في رواية الأكرم، وذكر سماع أبي نعيم من شريك فقال: «سماع قديم». وجعل [أحمد] يصححه[٢] .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : قال لي حَجَّاج بن محمد : « كتبتُ عن شَرِيك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم ، قبل القضاء » يعني قبل أن يلي القضاء .

قال أبو حاتم[٣] : « حَدَّثَ شريك من حفظه بآخرة ـ وكان قد ساء حفظه ـ عن عاصم الأحول عن الشَّعبي عن ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فغلط فيه ، ورواه جماعة ولم يذكروا صائماً محرماً ، إنما قالوا : احتجم وأعطىٰ الحجَّام[٤] أَجْرَهُ[٥] » .

---

(١) « كتب » ظ وب .

(٢) «تصحيحة» ب. وهو تصحيف.

(٣) في « علل الحديث » ج١ ص٢٣٠ . وفيه تقديم وتأخير في سياقه هنا .

(٤) « الحاجم » ظ وب .

(٥) الحديث روي من طرق عن ابن عباس : فأخرجه البخاري في الصوم (باب الحجامة والقيء للصائم) ج٣ ص٣٣ من طريق وهيب عن أيوب=

وأنكرَ ذلك يحيىٰ القطان : قال عبدُ الجَبَّار بن محمد الخَطَّابي : قلت ليحيىٰ بن سعيد : « زعموا أن شَرِيكاً إنما خلط بآخرة قال : ما زال مخلطاً »، وبكل حال فهو سيىءُ الحفظ كثيرُ الوَهَم .

= عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » . والترمذي ج٣ ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، من طريق عبد الوارث بن سعيد ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس. . . ، ومن طريق يزيد بن أبي زياد عن مِقْسم عن ابن عباس ، ولفظهما : « وهو محرم صائم » .

وأخرجه البخاري أيضاً من طريق عبد الوارث كذلك ، بلفظ « وهو صائم » .

وأخرجه مسلم في الحج ج٤ ص٢٢ من طريق سفيان بن عُيينة عن عَمرو عن طاوسٍ وعطاء عن ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم. . . » هكذا ، لم يذكر فيه « صائم » .

قال الحافظ ابن حجر : « والحديث صحيح لا مرية فيه » وتوسَّع في تحقيق ذلك انظر «الفتح» ج٤ ص١٢٧ ـ ١٢٨ .

وكأن كلام أبي حاتم في خصوص رواية عاصم الأحول والله أعلم .

وقد تابع شَريكاً عن عاصم مَعْمَر في « المسند » رقم ٣٤٥٧ وهذا سند صحيح ، فانتفىٰ الطعنُ عن شريك في هذا .

وقد عزي هذا لـ« المصنَّف » لكن لم نجده فيه ج٤ ص٢٠٩ ـ ٢١٤ .

وأما حديث ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطىٰ الحجَّام أجرَه » فهو مروي من طرق صحيحة ، انظر « المسند » برقم ٣٠٧٨ و٣٠٨٥ و٣٢٨٤ و٣٢٨٦ .

ولا تعارض ، لأنه يكون من تعدد الواقعة .

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري : « أخطأ شَرِيك في أربعمئة حديث » .

ومنهم : حَمّاد بن أبي سليمان[(١)] :

فقيه الكوفة ، وشيخُ أبي حنيفة :

قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : « حماد مقارِبُ الحديث ما روىٰ عنه سفيان ، وشعبة ، والقدماء . قال : وهشام الدَّسْتوائي سمع منه قديماً ، سماعه صالح ، ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط » .

ونقل الأثرمُ عن أحمد قال : « رواية القدماء عن حماد مقاربة : شعبة[(٢)] ، والثوري ، وهشام الدَّستَوائي . وأما غيرُهم فقد جاؤوا عنه بأعاجيب . قلت له : حَجَّاج وحماد بن سلمة ؟ قال : حماد علىٰ ذاك » ، أي لا بأس به .

قال : « وقد سقط فيه غيرُ واحد مثل محمد بن جابر »، وأشار بيده فظننت أنه سلمةُ الأحمر . قال الأثرمُ : ولعله قد عنىٰ غيرَه .

قوله : « سقط فيه » يعني رووا عنه ما لا يُرْتضىٰ .

ونقل أبو داود عن أحمد قال : « ما روىٰ سفيانُ وشعبةُ عن حماد

---

(١) هو حماد بن مسلم الأشعري ، مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي ، تابعي كبير ، فقيه ، وثقه ابن معين وغيره كثير من الأئمة ، تُكُلِّمَ فيه بأوهام وقعت له ، قال الذهبي في الكاشف : «ثقة إمام مجتهد» مات سنة عشرين ومائة أو قبلها، أخرج له الستة : البخاري تعليقاً وفي « الأدب » ، ومسلم في « الصحيح » ، وأصحاب « السنن الأربعة » .

(٢) « متقاربة والثوري » ب ، ليس فيها « شعبة » .

عن إبراهيم أحبُّ إليَّ من رواية [ظ ـ ١٨٩] مغيرةَ عن إبراهيم ، إلا أن في حديث الآخرين عن حماد تخليطاً » .

ومنهم : حَفْصُ بن غِيَاث[1] :

النَّخَعيّ ، أبو عمر ، قاضي الكوفة .

قال أبو زُرْعَة : « ساءَ حِفْظُه بعد ما استُقْضِي ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح ، وإلا فهو كذا وكذا » .

---

(١) الحافظ المكثر ، « ثقة ، فقيه ، تغيَّر حفظُه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ـ ومائة ـ وقد قارب الثمانين/ع » .

قال نورُ الدين : ما ذكرَهُ الشارحُ ابن رجب والحافظُ ابن حَجَر رحمهما الله تعالىٰ لم يؤد ـ فيما نُرىٰ ـ إلىٰ ضعفِ حديث حفص ، وقد أبان ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه « هدي الساري مقدمة فتح الباري » فقال ما نصه :

« من الأئمة الأثبات ، أجمعوا علىٰ توثيقه والاحتجاج به ، إلا أنه في الآخر ساء حفظه ، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه .

قال أبو زُرْعة : وقال ابن المديني : كان يحيىٰ بن سعيد القطان يقول : حفص أوثقُ أصحابِ الأعمش .

قال : فكنتُ أنكرُ ذلك ، فلما قدمتُ الكوفةَ بآخرة أخرجَ إليّ ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحّم علىٰ القطان » .

قلت ـ القائل ابن حجر ـ : « اعتمدَ البخاري علىٰ حفص هذا في حديث الأعمش ، لأنه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمشُ بالسماع وبين ما دلّسه ، نبَّه علىٰ ذلك أبو الفضل بن طاهر » انتهىٰ .

وقول ابن حجر هنا : « إلا أنه في الآخر ساء حفظه » أي قليلاً كما يدل عليه كلامه التالي ، وكلامه في « التقريب » .

وقال ابن المديني : « حفص ثبت » . قيل له : « إنه يهم » قال : « كتابه صحيح » .

وقال يعقوبُ بن شَيْبة : « هو ثقة ثبت[١] [آ ـ ١٢٢] إذا حَدَّث من كتابه . ويُتَّقىٰ بعضُ حفظه » .

وقد تكلَّم في حفظه غير واحد ، منهم الإمام أحمد .

وقال[٢] داود بن رُشَيْد : « كان كثيرَ الغلط » . وذكر ذلك لمحمد بن عَمَّار فقال : « لا ، ولكن كان[٣] لا يحفظ حسناً ، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان ـ أي[٤] يقوم به حسناً ـ » .

وقد رُوي عن ابن مَعِين : « إن حفصاً لم يكن يحدِّث إلا من حفظه ببغداد والكوفة ، ولم يخرج كتاباً ، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه » .

ومنهم : شَبيب بن سَعيد الحَبَطِيّ[٥] البصري :

أبو أحمد بن شبِيب[٦] ، خرَّج حديثه البخاري .

---

(١) من قوله « فهو صالح » إلىٰ هنا في نسخة الأصل مطموس ، اعتمدنا فيه علىٰ النسختين ظ وب .

(٢) « وقال » ليس في ظ وب ، وعلق في هامش ظ « لَعله وقال » . فأصاب .

(٣) « كان » ليس في ظ وب ، وليست « ولكن » التالية في ظ .

(٤) « أبي » ب ، تصحيف .

(٥) « شيت بن سعيد الحنظلي » ب ، وهو تصحيف .

(٦) « لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب . من صغار =

قال علي بن المديني : « ثقة ، كان من أصحاب يونس بن يزيد ، كان يختلف في تجارةٍ إلىٰ مصر ، وكتابه كتابٌ صحيح . وقد كتبتها عن ابنه أحمد[1] » .

قال ابن عدي[2] : «له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد ، [3] وهي أحاديثُ مستقيمة . وروىٰ[4] عنه ابن وهب أحاديث مناكير ، فلعل شبيباً حدَّث بمصر في تجارته إليها ، كتب عنه ابن وهب من حفظه ، فيغلَطُ ويهم » .

ومنهم : إبراهيم بن سَعْد الزُّهْري[5] :

أحد الأعيان الثقات المتَّفقِ علىٰ تخريجِ حديثهم[6] . قال أحمد : « كان [ب ـ ١٠٤] يحدث من حفظه فيخطىء ، وفي كتابه الصواب » .

وقد تكلَّم فيه يحيىٰ القطان ، روىٰ من حفظه أحاديث أُنْكِرَت

= الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ـ ومائة ـ/ خ خد س » .

إذا حَدَّث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر ، لأنه يجوِّد عنه . أخرج البخاري له من رواية ابنه عنه ، كما في « هدي الساري » .

(١) « وقد كتبها عن أبيه أحمد » ب! تصحيف .

(٢) « الكامل » ورقة ١٩٥/ ٢= ١٣٤٦ و١٣٤٧ بمعنىٰ كلامه هنا .

(٣) « عن أبيه أحمد » ب تصحيف . وقوله « قال ابن عدي » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٤) « ويروي » ظ وب .

(٥) « إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري ، أبو إسحاق المدَني ، نزيل بغداد . ثقة ، حجة ، تُكُلِّم فيه بلا قادح ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ـ ومائة ـ/ع » .

(٦) « حديثه » ظ وب .

عليه : منها : روىٰ عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ قال : « الأئمة من قريش[١] » .

وسُئِلَ أحمدُ عنه فقال : « ليس هذا في كتب إبراهيم ، لا ينبغي أن يكون له أصل » .

ومنهم : سليمانُ بن داودَ أبو داود الطَّيالِسيُّ البصري[٢] :

حدث من حفظه فوهِمَ ، وكان حفظه كثيراً جداً ، يقال : إنه حدث من حفظه بأصبهانَ بأربعينَ ألف حديث ، فأخطأ فيها في مواضع وليس ذلك بعجيبٍ منه . ويقال : إنه أخطأ في ألفِ حديث .

ومن جملة ما أخطأ فيه أنه روىٰ عن شعبة عن سعيد[٣] بن قَطَن

---

(١) أخرجه من طريق سعد بن إبراهيم أبو داود الطيالسي في « مسنده » برقم ٩٢٦ و٢١٣٣ وانظر « منحة المعبود » ج٢ ص١٦٣ .

وأخرجه من غير طريقه أحمد والنسائي والضياء المقدسي عن أنس . « كشف الخفاء » ج١ ص٢٧١ ، و« المسند » ج٣ ص١٢٩ و١٨٣ وج٤ ص٤٢١ . وانظر « فيض القدير » ج٣ ص١٨٩ ـ ١٩٠ .

وأصل الحديث متواتر ، رواه عدد كثير من الصحابة ، جمع الحافظ ابن حجر طرقه في « جزء » عن أربعين صحابياً . « نظم المتناثر » ص١٠٣ .

(٢) محدث حافظ شهير « ثقة ، حافظ ، غلط في أحاديث ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين/ خت م عه » .

والظاهر أن ادعاء الغلط عليه بألف حديث فيه مبالغة ، كما يشير له كلام الشارح رحمه الله . ينسب له مسند، وليس مِن جمعه انظر ص ٤٠ .

(٣) قوله « وليس ذلك بعجيب » إلىٰ هنا كشط معظمه من النسخة الأصل .

عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً : « من لم يرحمْ صغيرَنا فليس منا[١] » .

ويقال : إنه نظرَ في كتابه فلم يجدْه ، وقد ذكرنا هذا الحديث والاختلاف فيه في كتاب البر والصلة .

ومنهم : يُونسُ بن يزيدَ الأَيْلي صاحبُ الزُّهْري[٢] :

(١) أخرجه الترمذي ج٤ ص٣٢١ ـ ٣٢٢ بنحوه من طرق أخرىٰ صحح بعضها ، وأبو داود (باب الرحمة) ج٤ ص٢٨٦ عن ابن عامر عن عبد الله بن عمرو ، والبخاري في « الأدب المفرد » ج١ ص٤٥٩ نسخة الشرح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : « ليس منا من لم يرحمْ صغيرنا ويعرفْ حَقَّ كبيرنا » وصححه الحاكم ج٤ ص١٧٨ ووافقه الذهبي . وانظر « فيض القدير » ج٦ ص٢٤٤ .

(٢) « أبو يزيد ، مولىٰ آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ . من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ـ ومائة ـ علىٰ الصحيح ، وقيل سنة ستين/ع » .

وهذا الذي ذكره من الوهم والخطأ لا يُخرِجُه عن ثقته ، قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » :

« قلت : وثَّقه الجمهورُ مطلقاً ، وإنما ضَعَّفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانَه أو يحدِّث من حفظه ، فإذا حدَّث من كتابه فهو حجة . قال ابن البَرْقي : سمعتُ ابنَ المديني يقول : «أثبتُ الناس في الزهري مالك ، وابن عُيينة ، ومَعْمَر ، وزياد بن سعد ، ويونس من كتابه» .

وقد وثَّقه أحمدُ مطلقاً ، وابن مَعِين ، والعِجْلي ، والنسائي ، ويعقوب بن شيبة ، والجمهور . واحتَّج به الجماعة » .

قال أحمد : « إذا حَدَّثَ من حفظه يخطىء » .

[و] قال أبو عثمان البَرْذَعِيُّ : « سألت أبا زُرْعَة عن يونسَ في غير الزهري ؟ » قال : « ليس بالحافظ » .

قال : وقال لي أبو حاتم وكان شاهداً : سمعت عليَّ بن محمد الطَّنافِسِي يذكر عن وكيع ، قال : « لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهدَ علىٰ أن يقيم حديثاً ، فلم يقدِرْ عليه » .

قال أبو زُرْعَة : « كان صاحبَ كتاب ، فإذا حَدَّثَ[1] من حفظِه لم يكن عنده شيء » .

وكذا قال ابن المبارك وابن مهدي في يونس : « إن كتابه صحيح » .

[و] قال ابن مهدي : « لم أكتبْ حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك ، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه[2] من كتابه » .

ومنهم : عبدُ الصَّمَد بن حَسَّان[3] :

ذكر البخاري في « تاريخه » : « أنه يهِمُ من حفظه ، قال : وأصله صحيح » .

---

(١) « أخذ » ظ « أخذ في » ب وفي هامشها « لعله حدث من » .

(٢) « عنه » ليس في ظ .

(٣) صدوق إن شاء الله ، لم يصح أن أحمد تركه ، وقال البخاري « مقارب » . انظر « ميزان الاعتدال » ج٢ ص٦٢٠ .

وقد ذكر أحمدُ : أن **أبا عَوَانة**[١] كان يحدِّثُ من حفظِه فيخطىء .

وكذلك يحيىٰ بن أيوبَ المِصْري[٢] :

قال أحمد : « كان إذا حَدَّثَ من حفظه يخطىء ، وإذا حدَّث من كتابه فليس به بأس » .

وقد حَدَّثَ يحيىٰ من حفظه عن يحيىٰ بن سعيد عن عَمْرَة عن عائشة في قراءة النبي ﷺ في الوتر[٣] . فقال أحمد :

---

(١) أبو عَوَانة : « وَضَّاح بتشديد المعجمة ثم مهملة ، ابن عبد الله اليَشْكري ، بالمعجمة ، الواسطي ، البزَّاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ، ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ـ ومائة ـ/ع » .

وتوثيقه بإطلاق هو عُمدة الجماهير ، وقد اعتمده الأئمة كلهم . لكن حديثه من كتابه أصح ، وكلامهم فيه غايته أن يكون في حديثه عن قتادة .

قال الذهبي في « المغني » رقم ٦٨٣٨ : « ثقة حجة ، ولا سيما إذا حدث من كتابه ، وروىٰ حنبل عن علي قال : « هو في قتادة ضعيف ، لأنه ذهب كتابه » .

(٢) هو الغافقي ، أبو العباس ، التحقيق فيه عندنا أنه ثقة ، ربما وهم . وقال ابن عدي : ٢٦٧٣ : « ولا أرىٰ في حديثه إذا روىٰ عنه ثقة ، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً » . « من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ـ ومائة ـ /ع » .

(٣) الحديث أنه ﷺ كان يقرأ في الأولىٰ بـ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، وفي الثانية بـ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ، وفي الثالثة بـ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوذتين . أخرجه أبو داود ج٢ ص٦٣ والترمذي ج٢ ص٣٢٦ وقال : « حسن غريب » وابن ماجه ص٣٧١ كلهم من طريق خُصَيف عن عبد العزيز بن جُرَيج عن عائشة .

=

«مَنْ يَحتَمِل[١] هذا» ؟ يعني أنه خطأ فاحش .

وقال أبو زُرْعة في : **سُوَيْد بن سعيد**[٢] :

« أما كتبه فصحاح ، كنتُ أتتبع أصولَه وأكتبُ منها ، فأما إذا حدَّث من حفظه فلا » .

وقال البخاري : « **أبو أُوَيْس المدني**[٣] : ما روىٰ من أصل كتابه فهو أصح » .

= وخالف يحيىٰ بن أيوب فرواه عن يحيىٰ بن سعيد عن عَمرة ، أخرجه الدارقطني في « سننه » ٢ ص٣٤ ـ ٣٥ ، لذلك تكلَّم فيه الإمام أحمد . لكن صححه من هذا الطريق ابن حبان : « الإحسان » ج٦ ص١٨٨ و« موارد الظمآن » ص١٧٥ والحاكم في « المستدرك » ج١ ص٣٠٥ وقال : «صحيحٌ علىٰ شرطهما» ، ووافقه الذهبي . وذلك لثقة يحيىٰ بن أيوب ، كما بيناه.

(١) « تحمل » ب ، تصحيف .

(٢) هو سُوَيد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الأصل ، ثم الحَدَثاني ، أبو محمد ، شيخُ مسلمٍ ، محدث نبيل ، له مناكير ، « صدوق في نفسه ، رُمي بالتدليس، إلا أنه عَمِي فصار يَتَلقَّن ما ليس من حديثه ، . . . ، مات سنة أربعين ـ ومائتين ـ وله مائة سنة/ م ق » . أخذ عنه مسلم قبل أن يعمى ويتلقن، وروى له لعلو سنده، والذي له أصل من رواية غيره. نكت ابن حجر: ج١ ص ٤١١ .

(٣) أبو أُوَيْس المدني هو « عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو أُوَيْس المدني ، قريب مالك ، وصهره ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ـ ومائة ـ/ م عه » .

أخرج له مسلم متابعة ، كما ذكر الذهبي في « المغني » رقم ٣٢٣٠ .

وقال ابن المبارك في : **إبراهيم بن طَهْمان**[١] ،
وأبي حمزة السُّكَّرِي[٢] : « كانا صحيحي الكتب » .
وهذا يدلُّ علىٰ أن حِفظَهما كان فيه شيءٌ عنده .

* * *

(١) « إبراهيم بن طهمان الخراساني ، أبو سعيد ، سكن نيسابور ، ثم مكة ، ثقة ـ مشهور ـ يُغْرِب ، وتُكلمَ فيه للإرجاء ، ويقال رجع عنه . من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ـ ومائة ـ/ع » .

(٢) سبقت ترجمته في ص٥٨٢ .

النوعُ الثاني
مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكنِ دونَ بعض

وهو علىٰ ثلاثة أضرب :

أحدها : من حَدَّثَ في مكان لم يكنْ معه فيه [آ ـ ١٢٣] كتبُه فخلط ، وحدَّث في مكانٍ آخر من كتبه فضبَطَ ، أو من سمعَ في مكانٍ من شيخ فلم يضبِطْ عنه ، وسمعَ منه في موضعٍ آخر فضبطَ[١] .

فمنهم : مَعْمَر بن راشد[٢] :

حديثُه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد .

قال أحمد في رواية الأثرم : « حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان يتعاهد كتبَه وينظرُ ـ يعني باليمن ـ ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة » .

وقال يعقوب بن شيبة : « سماع أهل البصرة من مَعْمَر حين قدِمَ عليهم فيه اضطراب ، لأن كتبَه لم تكنْ معه » .

---

(١) **الثاني** : مَن حدَّث عن أهل مِصرٍ فحفظ، وحدَّث عن غيرهم فلم يحفظ ص٦٠٩ .

الثالث : مَن حدَّث عنه أهلُ مِصرٍ فحفظوا، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه ص٦١٤ .

(٢) الثقة الحافظ ، سبقت ترجمته في ص٥١٦ .

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة : حديث : « أن النبي ﷺ كوىٰ أسعدَ بن زُرارة من الشَّوكة[1] » .

رواه باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمامةَ بنِ سهلٍ مرسلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهري [ب ـ ١٠٥] عن أنسٍ ، والصواب المرسل[2] .

ومنه : حديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة »[3] .

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً ، [ظ ـ ١٩٠] .

---

(١) « من السوكه » ب ، « في الشوكة » ظ ، وكلاهما تصحيف .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في الطب (الرخصة في ذلك) ـ يعني الكي ـ ج٤ ص٣٩٠ من طريق مَعْمَر عن الزهري عن أنس . وقال : « حسن غريب » .

أما حديثه المرسل فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج١٠ ص٤٠٧ .

والمراد بالشَّوكة : حمرة تعلو الوجه والجسد . « النهاية » .

(٣) لفظ الحديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة ؛ لا يجدُ الرجل فيها راحلةً » .

أخرجه مسلم بنحوه بالسند الأول في آخر المناقب ج٧ ص١٩٢ ، والترمذي واللفظ له ج٥ ص١٥٣ ، وأحمد برقم ٤٥١٦ كلهم من طريق مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه . وأورد له الترمذيُّ متابعةً من طريق سفيانَ بن عُيينة عن الزهري به .

ومعنىٰ الحديث : أن الزاهد في الدنيا الكاملَ في الزهد فيها والرغبةِ في الآخرةِ قليلٌ جداً ، كقِلَّة الراحلة في الإبل . والراحلةُ هي الإبل التي تُسْتَعْمل لحمل الأثقال وقطعِ مسافات الأسفار بها .

وقال القرطبي : « ويقعُ لي أنَّ الذي يناسبُ التمثيلَ بالراحلةِ إنما هو الرجلُ الكريم الجَوَادُ الذي يتحمَّل أثقالَ الناس بما يتكلَّف من القيام بحقوقهم، والغرامات عنهم، وكشف كُرَبهم، فهذا هو القليلُ الوجودِ». المفهم: ٦/ ٥٠٧ .

ورواه بالبصرة مرة كذلك ، ومرة عن الزهري عن ابن المسيّب[١] عن أبي هريرة .

ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن غيلانَ أسلم وتحته عَشْرُ نسوة . . . » الحديث[٢] .

قال أحمدُ في رواية ابنه صالح : « مَعْمَر أخطأ بالبصرة في إسنادِ حديث غيلان ، ورجعَ باليمن فجعله منقطعاً » .

ومنهم : هِشام بن عُرْوَة[٣] :

وقد سبقَ قول الإمام أحمد : « كأنَّ روايةَ أهل المدينة عنه

---

(١) « عن سعيد بن المسيب » ظ . وهو هو .

(٢) سبق تخريجه بتحقيق ضاف في بيان صحته ونقد إعلاله ص٣١٣ ـ ٣١٧ .

(٣) هشام بن عُرْوة بن الزبير بن العوّام الأسدي الثقة الحافظ ، مُجمع علىٰ تثبته ، فقيه مجتهد ، « من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ـ ومائة ـ وله سبع وثمانون سنة/ع » .

وقد ذكر في « هدي الساري » عن حديثه في العراق أنه كبر فتغيَّر حفظُه ، فتغير حديثُ مَنْ سمع منه في قدمته الثالثة إلىٰ العراق . فإنَّه انبسط في الرواية عن أبيه . وقد سبق لنا بيان ما فيه في ص٤٩٠ .

وأما أنه انبسط في الرواية فقد فُسِّر ذلك كما في « هدي السَّاري » بأنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه ، لذلك قال الحافظ ابن حجر « ربما دلس » .

وفي هذا التفسير نظر ، والأولىٰ تفسير الحافظ ابن رجب الذي يأتيك ، ويظهر أن الحاكم هو الذي وصف هشاماً بالتدليس، وقد تعقَّبه الحافظ العلائي =

أحسن ، أو قال : أصح » .

وقال يعقوب بن شيبة : « هشام مع تَثَبُّتِه ربما جاء عنه بعض الاختلاف .

وذلك فيما حَدَّث بالعراق خاصة ، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ، ويرسِلُه أحياناً ، لا أنه يقلب إسنادَه ، كأنه علىٰ ما تَذَكَّر من حفظه . يقول عن أبيه عن النبي ﷺ ، ويقول عن أبيه عن عائشةَ عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنَدَه ، وإذا هابه أرسَلَه » .

وهذا فيما نُرىٰ[1] أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجعَ[2] إليها . والله أعلم .

ومنهم : عبدُ الرَّحمَن بن أبي الزِّنَاد[3] :

وقد وثَّقه قوم ، وضعَّفه آخرون ، منهم يحيىٰ بن مَعِين .

= بأنَّ ما ذكره لهشام لا يصلح لأن يُحكَم عليه بالتدليس بسببه . قال العلائي : « في جعل هشام بمجرد هذا مدلِّساً نظر ، ولم أر من وصفه به » . « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » ص١١١ ، ط. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. وانظر لزاماً ما سبق بيانه ص٤٨٧ ـ ٤٩٠ .

(١) « مما نرىٰ » ظ ، و« فيما يرىٰ » ب .

(٢) « فرجع » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) « مولىٰ قريش ، صدوق ، تغير حِفْظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً ، من السابعة ، وَلِيَ خَراجَ المدينة فَحُمِد . مات سنة أربع وسبعين ـ ومئة ـ وله أربع وسبعون سنة/ خت م عه » .

رمز في « التهذيب » ج٦ ص١٧٠ « مق » أي أخرج له مسلم في « مقدمة صحيحه » وقال في ص١٧٣ : « وقال التِّرمذي والعِجْلي : ثقة ، وصحح الترمذي عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : « ثقة حافظ » .

وقال يعقوب بن شيبة: «سمعت علي بن المديني يضعف ماحدَّث به ابنُ أبي الزِّناد بالعراق[١] ، ويصحِّحُ ما حدَّث به بالمدينة » .

قال : وسمعتُ ابن المديني يقول : « ما روىٰ سليمان الهاشمي عنه فهي حِسَانٌ ، نظرتُ فيها فإذا هي مقارِبة »، وجعل عليٌّ يستحسنها .

ومنهم : يزيدُ بن هارون[٢] :

قال صالحُ بن أحمد : قال أبي : « يزيدُ بن هارون مَنْ سمعَ منه بواسط هو أصحُّ ممن سمع منه ببغداد ، لأنه كان بواسط يلَقَّنُ فيرجع إلىٰ ما في الكتب » .

ومنهم : عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصنعاني :

وقد تقدَّم ذكره[٣] . قال أحمد في راوية الأثرم : « سماعُ عبد الرزاق بمكةَ من سفيان مضطربٌ جداً ، روىٰ عنه[٤] عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري . وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح » .

قال أبو عبد الله أحمد[٥] : « قال عبدُ الرزاق : كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده ـ وأنا أنظر ـ يعني عن سفيانَ باليمن ـ قال

---

(١) « بالعْراق » سقط من ظ وب .

(٢) سبقت ترجمته ـ تعليقاً ـ ، وإزالة هذه الشبهة عن ثقته ص٥٧٦ .

(٣) في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ وقوله « ذكره » ليس في ظ وب .

(٤) « عنه » سقط من ظ وب .

(٥) « أحمد » ليس في ظ وب . انظر ص٢٥٢ .

عبد الرزاق قال سفيان : ايتوني برجلٍ خفيفِ اليد ، فجاؤوه بالقاضي ، وكان ثَمَّ جماعةٌ يسمعون لا ينظرونَ في الكتاب . قال عبد الرزاق : وكنت أنا أنظر ، فإذا قاموا ختم القاضي الكتابَ » .

قال أبو عبد الله : « لا أعلمُ أني رأيتُ ثَمَّ خطأً إلا في حديثِ بشير بن سلمان عن سَيّار ، قال : أظن أني رأيتُه عن سَيّار عن أبي حمزة ، فأُراهم أرادوا عن سَيّار أبي حمزة ، فغلطوا فكتبوا عن سيار عن أبي حمزة » .

هذا كلُّه كلام أحمدَ [آ ـ ١٢٤] رحمه الله ليبيِّن به صحةَ سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان ، وضبطَ[1] الكتاب الذي كتب هناك عنه .

وذُكِرَ لأحمد حديثُ عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت : « أُهْدِيَ للنبيِّ ﷺ وَشِيقَةُ لَحْمٍ وهو مُحْرِمٌ فلم يأكُلْه[2] » ، فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً . وقال : « هذا سماعُ مكةَ » .

---

(١) « وضبطه » ظ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج٤ ص٤٢٧ . وأخرجه أحمد ج٦ ص٤٠ من وجه آخر عن سفيان عن عبد الكريم عن قيس بن مسلم الجَدَلي عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة : « أُهدي للنبي ﷺ وَشِيقَةُ ظَبيٍ وهو مُحْرِمٌ فردَّها » . قال سفيان : الوَشِيقَةُ ما طُبِخَ وقُدِّد . انتهىٰ .

فقد خالف عبدُ الرزاق في سند الحديث فأسقطَ عبدَ الكريم الواسطةَ بين سفيان الثوري وبين قيس بن مسلم ، وقال : « وشيقة لَحْم » موضع « وشيقة ظبي » لذلك قال الإمام أحمد : «هذا سماع مكة» .

ومنهم : عُبَيْد الله بن عُمر العُمري[1] :

ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً .

ومنهم : الوليدُ بن مُسْلم[2] الدمشقي[3] :

صاحب الأوزاعي ، ظاهر كلام [الإمام] أحمد أنه إذا[4] حَدَّث بغير دمشق ففي حديثه شيءٌ .

قال أبو داود : « سمعتُ أبا عبد الله سُئِل عن حديث الأوزاعي

---

(١) العمري ، المدني ، أبو عثمان ، الحافظ الجليل ، من رجال أصح الأسانيد في الدنيا ، وأحد الفقهاء السبعة

« ثقة ، ثبت ، قدَّمه أحمدُ بن صالح علىٰ: مالك في نافع ، وقدَّمه ابنُ مَعِين في القاسم عن عائشة، علىٰ: الزهري عن عروة عنها . من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ـ ومائة ـ/ع » .

وما نقله الحافظُ ابن رجب من قول يعقوب بن شيبة يخالف إطباق أئمة الفن علىٰ توثيقه بإطلاق ، مما زخرت به المراجع . انظر «التهذيب» ج٧ ص٣٨ ـ ٤٠ و «تذكرة الحفاظ » ص١٦٠ ـ ١٦١ .

(٢) القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، محدِّث مكثرٌ حافظ ، « ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية » ، ويدلس عن ضعفاء ، لا سيَّما في الأوزاعي ، فإذا قال ثنا الأوزاعي فهو ثقة . « من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ـ ومائة ـ/ع » .

(٣) « الدمشقي » ليس في ظ وب .

(٤) «إذا» ليس في ظ وب . وقال الإمام أحمد كما في « التهذيب » ج١١ ص١٥٢ : « ليس أحد أروىٰ عن الشاميين من إسماعيل بن عَيَّاش والوليد » . فتأمل .

عن عطاء عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ : « عليكم[١] بالباءة » ؟ قال : هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي ، لأنه حدَّث به الوليدُ بحمصَ ، ليس هو عند أهل دمشق » .

وتكلم أحمدُ أيضاً فيما حدث به الوليد من حفظه بمكةَ .

ومنهم : **المسعودي** : وقد [ب ـ ١٠٦] سَبَقَ[٢] قول أحمد فيه : « إن من سمع منه بالكوفة فسماعُه صحيح ، ومن سمع منه ببغدادَ فسماعُه مختلط » .

الضَّربُ الثاني

من حَدَّث عن أهل مصرٍ أو إقليم فحفظَ حديثَهم وحدَّث عن غيرِهم فلم يحفظْ

فمنهم[٣] : إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ الحِمصي أبو عُتْبة[٤] :

إذا حَدَّث عن الشاميين فحديثُه عنهم جيد[٥] وإذا حدَّث عن غيرِهم فحديثُه مضطرب ، هذا مضمونُ ما قاله الأئمة فيه ، منهم أحمد ، ويحيىٰ ، والبخاري ، وأبو زُرْعَة .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٣ ص٣٩٢ ، والنسائي ج٤ ص١٤١ كلاهما من حديث ابن مسعود ، وقوله « عليكم » سقط من ب .

(٢) في ص٥٧٠ .

(٣) في الأصل « منهم » الفاء من ظ وب .

(٤) « صدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخَلِّط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وثمانين ـ ومائة ـ ، وله بضع وسبعون سنة/ ي عه » .

(٥) قوله « فحديثُه عنهم جيِّد » سقط من ب ، وثبت فيها موضعه « فحديثهم »! .

وقد ذكر الترمذي ذلك [أيضاً] في كتاب الوصايا في باب ما جاء « لا وصيةَ لوارثٍ »[١] . وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنىٰ ، وذكرنا كلامَهم في إسماعيلَ بن عياش وبقيةَ بن الوليد في ترجيحِ أحدِهما علىٰ الآخر بما فيه كفاية .

ومنهم : بَقِيَّةُ بنُ الوليد الحِمْصي أبو يُحْمِد[٢] :

وهو مع كثرة رواياته عن المجهولين الغرائبَ والمناكير فإنه إذا

---

(١) « جامع الترمذي » ج٤ ص٤٣٣ ـ ٤٣٤ . وهذا كلام الترمذي نسوقه لك بلفظه لأهميته وفيه الموازنة التي ذكرها الحافظُ ابن رجب ، قال الترمذي : « ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرَّد به ، لأنه روىٰ عنهم مناكير . وروايته عن أهل الشام أصح . هكذا قال محمد بن إسماعيل .

قال : سمعت أحمد بن الحسن يقول: قال أحمد بن حنبل : «إسماعيل بن عياش أصلح حديثاً من بقية ، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات » .

وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : سمعت زكريا بن عدي يقول : قال أبو إسحاق الفَزَاري : « خذوا عن بقيةَ ما حدَّث عن الثقات ، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدَّث عن الثقات ولا عن غير الثقات » . انتهىٰ كلام الترمذي .

قلت : ومما يرجح بقيةَ بن الوليد رواية حديثه في « الصحيحين » و« السنن » ، أما إسماعيل بن عياش فلم يرو له الشيخان وإن كانا في روايتهما عن بقية أخذا بالحيطة ، كما سنشير في ترجمته فيما يلي :

(٢) أبو يُحْمِد بضم الياء المثناة من تحتُ وسكون الحاء المهملة وكسر الميم . ووقع في ظ وب « أبو محمد » وهو تصحيف .

وبقية بن الوليد من الحفاظ المكثرين ، يروي عمن دَبَّ ودَرَج ، وله =

حَدَّثَ عن الثقات المعروفين ولم يُدَلِّس فإنما يكونُ حديثُه جَيِّداً عن أهل الشام كَبُحَيْر بن سعد[١] ، ومحمد بن زياد ، وغيرهما .

وأما رواياته عن أهل الحجاز وأهلِ العراق فكثيرةُ المخالفة لروايات الثقات ، كذا ذكره ابنُ عدي وغيرُه[٢] . وذكر سعيد البَرْذَعِيُّ قال : قال لي أبو زُرْعَة في حديث أخطأ فيه بقيةُ عن المسعودي : « إذا نقل بقيةُ حديثَ الكوفةِ إلىٰ حِمْصَ[٣] [ظ ـ ١٩١] يكون هكذا » .

ومنهم : مَعْمَر بن راشد أيضاً[٤] :

= غرائبُ أيضاً تُسْتَنْكر عن الثقات لكثرة حديثه ، كما في « المغني » رقم ٩٤٤ . وهو كثير التدليس عن الضعفاء كما سبق في ص٦٦ ـ ٦٧ . رویٰ له البخاري تعليقاً ، ومسلم متابعة كما ذكر الذهبي ، وأخرج له بقية الستة أيضاً .

(١) « أسعد » ب ، وهو تحريف .

(٢) « الكامل » ورقة ٤٣/ ٢= ٥١٢ وفيه إشارة إلىٰ ما ذكره الشارح ولا سيما حديث بَحِير : ٥١١ ، ومحمد بن زياد : ٥٠٨ . وفي مخطوطة «الكامل» خَرْم .

(٣) « حفص » ب ، وهو تحريف .

(٤) تقدمت ترجمته في ص٥١٦ و٥٣٧ و٦٠٢ . وسيأتي أيضاً .

وكلام يحيىٰ بن مَعِين في حديث معمر عن العراقيين ورد هنا بلفظ « فَخَفْه إلا عن الزهري وابن طاوس » وفي « التهذيب » ج١٠ ص٢٤٤ فخالفه إلا عن الزهري. . . . وفي « هدي الساري » : « خالفه أهل الكوفة وأهل البصرة » وهي تفسر « فخالفه » ، وأنه يضعَّف حيث يخالِف .

وروي عنه قول آخر في « التهذيب » ج١٠ ص٢٤٥ ولفظه : قال يحيىٰ : « وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النَّجُود وهشام بن عروة وهذا الضَّرْب=

كان[١] يُضعَّفُ حديثُه عن أهل العراق خاصة .

قال ابن أبي[٢] خيثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « إذا حدَّثكَ مَعْمَر عن العراقيين فَخَفْهُ[٣] إلا عن الزهري ، وابن طاوسٍ ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً »[٤] .

ومنهم : فَرَج بن فَضالة ، حمصي[٥] :

قال إسحاق بن هانىء : سئل عنه أبو عبد الله يعني أحمد ؟ فقال : « أما ما روىٰ عن الشاميين فصالحُ الحديث ، وأما ما روىٰ عن يحيىٰ بن سعيد فمضطرب » .

قلت : ومما أُنكرَ من حديثه عن يحيىٰ بن سعيد حديث : « إذا

= مضطربٌ كثير الأوهام » . فقد اختلف كلام ابن مَعِين في هذا ، ويُخشىٰ أن يكون إطلاقُ عبارة تضعيفه عن العراقيين اشتبهتْ علىٰ من رواها في تضعيفِ حديثِ أهل العراق عنه في قَدمته الثالثة إليهم . لذلك نرىٰ الأخذَ بمراعاةِ ألا يخالف مَعْمر في خصوص مشايخه الذين ذكروا والله تعالىٰ أعلم .

(١) « كان » ليس في ظ .

(٢) قوله « أبي » سقط من ب .

(٣) « فخذه » ب ، وهو تحريف عكس المعنىٰ .

(٤) هذه الفقرة من قوله « ومنهم معمر » إلىٰ هنا مؤخرة في ظ وب إلىٰ ما بعد ترجمة خالد القَطَواني ، وبعدها زيادة كلام البخاري في ابن عيينة الذي ستجده .

(٥) « ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ/ د ت ق » . قوله « بن فضالة » سقط من ب .

عملت أمتي خمسَ عشرةَ خصلةً حَلَّ بها البلاءُ » ، وقد خَرَّجَه الترمذيُّ في كتاب الفتن[١] ، وسبقَ الكلامُ عليه .

---

(١) ج٤ ص٤٩٤ . ولفظه عنده هكذا .

«حدثنا صالحُ بن عبد الله الترمذي حدثنا الفَرَج بن فَضَالة أبو فضالة الشامي عن يحيىٰ بن سعيد عن محمدِ بن عمر بن علي عن عليٍّ بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا فعلتْ أمَّتي خمسَ عشْرةَ خصلةً حَلَّ بها البلاءُ!

فقيل : وما هن يا رسول الله ؟

قال : « إذا كان المغنم دُوَلاً ، والأمانةُ مغنماً ، والزكاةُ مَغْرماً ، وأطاع الرجلُ زوجتَه ، وعقَّ أمَّه ، وبرَّ صديقه ، وجفا أباه ، وارتفعت الأصواتُ في المساجد ، وكان زعيمُ القوم أرذلَهم ، وأُكْرِمَ الرجلُ مخافةَ شره ، وشُرِبت الخمور ، ولُبِسَ الحرير ، واتُّخِذت القَينَاتُ والمعازفُ ، ولعنَ آخِرُ هذه الأمةِ أوَّلَها ، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراءَ أو خسفاً أو مسخاً » .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث غريبٌ لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري غيرَ الفَرَج بن فَضَالة ، والفَرجُ بن فضالة قد تكلَّم فيه بعض أهل الحديث وضعَّفه من قِبَلِ حفظه . وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة » .

فقد أشار الترمذي إلىٰ ضَعْف الحديث ، بأن بيّن تفرد فرج بن فضالة به ، ثم بيّن ضعف الفرج علىٰ طريقته ، بأن ذكر أن بعض أهل الحديث تكلم في حفظه، ولم يتعقب ذلك النقل .

ومنهم : خالد بن مَخْلدٍ القَطَواني[١] :

ذكر الغَلاَبي في « تاريخه » قال : « القَطَواني يؤخذ عنه مشيخةُ المدينة ، وابنُ بلال فقط » . يريد سليمانَ بن بلال .

ويعني بهذا[٢] أنه لا يُؤخذ عنه إلا حديثُه عن أهل المدينة ، وسليمان بن بلال منهم ، لكنه أفردَه بالذكر .

[وقال الإمام أحمد : « كان **ابن عُيينة**[٣] حافظاً ، إلا أنه في حديث الكوفيين له غَلط كثير »] :

الضَّربُ الثالث

مَنْ حَدَّثَ عنه أهلُ مصرٍ أو إقليم فحفظوا حديثَه وحدَّث عنه [آ ـ ١٢٥] غيرُهم فلم يُقِيمُوا حديثَه

فمنهم : زهيرُ بن محمد الخُراساني[٤] :

ثم المكي ، يكنىٰ أبا المنذر ، ثقة ، متَّفق علىٰ تخريج حديثه ،

---

(١) « القَطَواني بفتح القاف والطاء ، أبو الهيثم البَجَلي ، مولاهم ، الكوفي ، صدوق ، يتشيع ، وله أفراد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائتين ـ وقيل بعدها/ خ م كد ت س ق » .

(٢) « ومعنىٰ هذا » ظ وب .

(٣) ابن عيينة هو سفيان سبقت ترجمته ص٥٧٢ . ولم يذكروا في حديثه عن الكوفيين شيئاً بل هو عندهم ثقة بإطلاق ، كما قال في « الميزان » ج٢ ص١٧١ « ثقة مطلقاً » .

(٤) زهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر الخراساني ، قال الذهبي في « المغني »

=

مع أن بعضهم ضعّفه .

وفَصْلُ الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديثَ مستقيمة ، وما خُرِّجَ عنه في « الصحيح » فمن رواياتهم عنه .

وأهلُ الشام يروون عنه[١] رواياتٍ منكرةً ، وقد بلغ (الإمامُ) أحمد بروايات الشاميين عنه إلىٰ أبلغَ[٢] من الإنكار ، قال أحمد في رواية [الأثرم : « الشاميون يروون عنه أحاديثَ مناكير ، ثم قال : تُرىٰ[٣] هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا » .

ثم قال : «أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صِحاح ، وأما أحاديث أبي حفص التِّنِّيسي عنه فتلك بواطيلُ موضوعة» ، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله[٤] »] .

= رقم ٢٢١٨ : « ثقة ، له غرائب » . وقال في « التقريب » : «سكن الشام ، ثم الحجاز ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعِّفَ بسببها ، . . وقال أبو حاتم : حَدَّث بالشام من حِفْظِه فكثُر غلطه ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين ـ ومائة ـ/ ع .

وانظر ما سبق في ص٢٨ .

(١) قوله « أحاديث مستقيمة » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٢) « إذا بلغ » ب ، تصحيف .

(٣) « يروي » ب .

(٤) أي أن الأثرم شكَّ في لفظ أحمد في قوله « موضوعة » . لكن لم يشك في كلمة « بواطيل » أن الإمام أحمد قالها . وما بين المعقوفتين بيض له في الأصل .

وقال البخاري[١] في زهير : « روىٰ عنه ابن مهدي ، والعَقَدي ، وموسىٰ بن مسعود . روىٰ[٢] عنه أهلُ الشام أحاديث مناكير » .

قال أحمدُ : « كأنَّ الذي روىٰ عنه أهلُ الشام زهيرٌ آخر » .

وقال البخاري أيضاً[٣] : « روىٰ عنه الوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة مناكير عن ابن المنكدر ، وهشام بن عروة ، وأبي حازم .

قال أحمد : كأنَّ الذي روىٰ عنه أهل الشام زهير آخر فقَلَبوا اسمه» .

[وقال أبو حاتم : « في حفظه سوء، وكان حديثُه بالشام أنكرَ من حديثه بالعراق لسوء حفظه ، فما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط ، وما حدث من كتبه فهو صالح »] .

قال ابن عدي[٤] : « لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ،

---

(١) في « التاريخ الكبير » ج٢/ ١/ ص٣٩١ ، وانظر « الضعفاء » للبخاري ص٤٧ وفيه قوله : « روىٰ عنه أهل الشام أحاديث مناكير » .
وقال الترمذيُّ في آخر « العلل الكبير » : « سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمدَ بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد ، وقال : يروون عنه مناكير » . قال أبو عيسىٰ : « زهير بن محمد منكر الحديث » انتهىٰ .

(٢) في ظ وب « وروىٰ » . والمثبت من الأصل بدون واو موافق لـ« التاريخ الكبير » .

(٣) لم نجد هذا في « التاريخ الكبير » في الموضع السابق ، بل وجدنا قول الإمام أحمد التالي . لكن ذكره عنه الترمذي في آخر « علله الكبير » مع كلمة الإمام أحمد نقلها عنه البخاري .

(٤) في « الكامل » ورقة ١٤٩/ ٢ = ١٠٧٨ ذكر جملة أحاديث أُنكرت علىٰ زهير ، ثم قال ما لفظه : « وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ، ورواية الشاميين عنه أصحُّ [كذا ؟] من رواية غيرهم ، وله غير هذه الأحاديث ، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ، . . . إلخ .

فإنه إذا حَدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شِبه المستقيم ، وأرجو أنه لا بأس به » انتهىٰ .

وقد خَرَّجَ له الترمذيُّ من رواية الشاميين عنه غيرَ حديث :

كحديث : « كان النبيُّ ﷺ يسلِّم تسليمةً واحدة[1] » .

وحديثِ : « قرأ النبيُّ ﷺ علىٰ أصحابه سورةَ الرحمن . . . » الحديث[2] .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٢ ص٩٠ ـ ٩١ من رواية أبي حفص التِّنِّيسي عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يسلِّم في الصلاة تسليمةً واحدة تِلقاءَ وجهه ، يميل إلىٰ الشِّقِّ الأيمن شيئاً » .

ثم ذكر الترمذي كلام البخاري وأحمد في رواية أهل الشام عن زهير .

هذا وكل أحاديث التسليمة الواحدة ضعيفة . قال النووي في « شرح مسلم » ج٥ ص٨٣ فيمن قال بسنية تسليمة واحدة : « وتعلقوا بأحاديث ضعيفة ، لا تقاوم هذه الأحاديثَ الصحيحة ـ يعني المثبتةَ للتسليمتين ـ ، ولو ثبت شيء منها حُمل علىٰ أنه فعلَ ذلك لبيان جوازِ الاقتصار علىٰ تسليمةٍ واحدة » انتهىٰ .

وانظر أحاديث التسليمة الواحدة والكلام عليها في « نصب الراية » ج١ ص٤٣٣ ـ ٤٣٥ و« الدراية » ج١ ص١٥٩ وإعلام الأنام ح١ ص٥٦٢ ـ ٥٦٣ .

(٢) أخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال : خرجَ رسولُ اللهِ علىٰ أصحابه فقرأ عليهم سورةَ الرحمن من أولها إلىٰ آخرها ، فسكتوا ، فقال : « لقد قرأتها علىٰ الجنِّ ليلةَ الجن فكانوا أحسنَ مردوداً منكم ، كنت كلما أتيتُ علىٰ قوله :

=

والحاكم يخرِّج من روايات الشاميين عنه كثيراً ، كالوليد بن مسلم ، وعَمرو بن أبي سلمة ، ثم يقول : « صحيح علىٰ شرطهما » . ليس كما قال[(١)] .

ومنهم : محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ذِئْب[(٢)] :

= ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ قالوا : لا بشيء من نِعَمِكَ ربَّنا نكذب ، فلك الحمد » .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد » . ثم ذكر الترمذي كلام الإمام أحمد في رواية الشاميين عن زهير ، كأنه رجل آخر . . . ، وكلام البخاري أيضاً .

والحديث أخرجه البزار من طريقين عن الوليد بن مسلم بهذا السند ثم قال : « لا نعرفه يُروىٰ إلا من هذا الوجه » انظر « تفسير ابن كثير » أول تفسير سورة الرحمن ج٧ ص٤٦٣ .

وأخرج له الطبري شاهداً من حديث ابن عمر بنحو حديث الترمذي هنا ، وخرَّجه الحافظ ابن كثير أيضاً من رواية الحافظ البزار .

(١) لأنه لا يكفي مجردُ تخريج الشيخين عن الراوي حتىٰ يكون علىٰ شرطهما ، بل لا بد مع ذلك من مراعاة حاله فيمن يروي عنه ، كما نبهنا عليه في رواية سماك عن عكرمة في كتابنا « الإمام الترمذي » ص١١٩ و٢٥١ .

(٢) « القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، ثقة ، فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ـ ومائة ـ وقيل سنة تسع/ع » .

ولم نجد لغير مسلم كلاماً في سماع العراقين من ابن أبي ذئب ، بل قال في « هدي الساري » ج٢ ص١٦١ ـ ١٦٢ . « احتج به الجماعة » هكذا بإطلاق العبارة .

نعم قد تكلموا في حديثه عن الزهري ، وضعَّفه غيرُ واحد ، مما يثبت ذلك . انظر « هدي الساري » ، و« التهذيب » ج٩ ص٣٠٣ ـ ٣٠٧ .

=

المدني ، الفقيه ، الإمام الرباني .

ذكر مسلم في كتاب « التمييز » أن سماعَ الحجازيين منه ـ يعني أنه صحيح ـ قال : « وفي حديث العراقِيّين عنه وَهَم كثير ، قال : ولعله كان يُلَقَّنُ فيتَلَقَّنُ » يعني بالعراق .

وذَكَرَ أن ذِكْرَ الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر إنما[1] رواه عن ابن أبي ذئب: ابنُ أبي بُكير . قال : «وسماعه منه بالعراق فيما نُرىٰ ، وأما ابن أبي فُدَيْك فلم يذكر عنه السِّعاية ، وهو سماع الحجازيين »[2] .

---

(١) « إنما » ليس في ب .

(٢) الحديث لفظه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شِقْصاً له من عبدٍ ، أو شِرْكاً ـ أو قال: نصيباً ـ وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق ، وإلا فقد عَتَقَ منه ما عَتَق » . قال: لا أدري قوله: « عتق منه ما عتق » قول من نافع ، أو في الحديث عن النبي ﷺ .

متفق عليه هكذا وهذا سياق البخاري في الشركة (باب تقويم الأشياء بين الشركاء) ج٣ ص١٣٩ ، ومسلم ج٥ ص٩٥ ـ ٩٦ .

وأخرجه البخاري أيضاً في الشركة (باب الشركة في الرقيق) ج٣ ص١٤١ ، وفي العتق (باب إذا أعتق عبداً بين اثنين) من عدة أوجه ج٣ ص١٤٤ ـ ١٤٥ و(باب كراهية التطاول علىٰ الرقيق) ج٣ ص١٥٠ .

وكذا أخرجه بقية الستة وليس عندهم ذكر الاستسعاء ، انظر « نصب الراية » ج٣ ص٢٨٣ وانظر تفصيل رواياته في « جامع الأصول » ج٨ ص٦٥ ـ ٦٨ .

وطريقُ ابن أبي ذئب هي في « الصحيحين » من رواية ابن أبي فُدَيْك عنه =

ومنهم أيوبُ بن عُتْبَة اليمامي(١) :

ذكر أبو عثمان البَرْذَعي عن أبي زُرْعَة قال : « حديثُ أهلِ العراق عن أيوبَ بن عُتبةَ ضعيفٌ ، ويقال : حديثه باليمامة صحيح » .

* * *

= أسندها مسلم ج٥ ص٩٥ وعلقها البخاري ج٣ ص١٤٥ . وأما رواية ابن أبي بُكَيْر عنه فأخرجها مسلم في « التمييز » ورقة ٧ وجه ٢ و٨ وجه ١= ص١٩٠ ـ ١٩١ من المطبوع كما يشير له كلام الشارح .

وابن أبي بُكَيْر هو يحيىٰ بن نَسْر ، ثقة ، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين/ع .

وذكر الاستسعاء في الحديث قد جاء من حديثِ أبي هريرة ، واعتمده الشيخان كما سبق لنا بيانه في ص٤٢٢ ـ ٤٢٣ . فيكون ذكر الاستسعاء في حديث ابن عمر مدرجاً .

(١) « أبو يحيىٰ ، القاضي ، من بني قيس بن ثعلبة ، ضعيف، من السادسة ، مات سنة ستين ومائة ق » . « تقريب » . « ضعفوه لكثرة مناكيره » « المغني » رقم ٨٢١ .

اليمامي بالميم . وفي ب ونسخة السفاقسي من «المغني»: « اليماني » بالنون .

وهكذا ضُعِّف بإطلاق دون تمييز بين مكان ومكان وقد قوىٰ حديثَه باليمامة غيرُ واحد ، وذلك لأنه حيث حَدَّث في غيرها لم تكن كتبه معه . انظر « التهذيب » ج١ ص٤٠٨ ـ ٤١٠ .

النوع الثالث

قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعضِ الشيوخ فيه ضَعْفٌ بخلافِ حديثهم عن بقيةِ شيوخهم

وهؤلاء جماعة كثيرون :

فمنهم : حَمّاد بن سلمة البصري[1] رضي الله عنه :

قد ذكرنا فيما تقدَّم أنه أثبتُ الناسِ حديثاً عن ثابت .

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جُدْعان هو حافظ له ، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضاً .

قال يعقوبُ بن شيبة : « حَمّاد بن سَلمة ثقة ، في حديثه اضطرابٌ شديد ، إلا عن شيوخ ، فإنه حسن الحديث عنهم ، متقنٌ لحديثهم ، مقدَّم علىٰ غيره فيهم ، منهم : ثابتٌ البُنَاني ، وعمار بن أبي عمار ، وغيرهما » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « لا أعلمُ أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد بن سلمة ، سمع منه قديماً ، يروي أشياءَ مرةً يرفعُها ومرة يوقِفُها . قال : وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً » .

وقال في رواية [ظ ـ ١٩٢] أبي الحارث : « ما أحسن ما روىٰ حماد عن حميد » .

---

(١) سبقت ترجمته ص١١٨ و١٢٧ ـ ١٢٩ .

وقال في رواية أبي طالب : « حماد بن سلمة أعلمُ الناس بحديث حُميد وأصح حديثاً » .

وقال أيضاً في روايته : «حماد بن سلمة أثبتُ[١] الناس في حُميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناسَ في حديثه» يعني في حديث حُميد.

وقال أحمدُ في رواية علي بن سعيد : « محمد بن زياد صاحب أبي هريرة ثقة ، وأجادَ حماد بن سلمة الروايةَ عنه » .

«وأما سماعه من[٢] أيوبَ فسمعَ منه قديماً قبل حماد بن زيد ثم تركه ، وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه ، وكان حمادُ بن زيد أعلمَ بحديث أيوبَ من حماد بن سلمة » قاله الإمام أحمدُ أيضاً .

وقال في رواية حنبل : « حماد بن سلمة يسند عن [آ ـ ١٢٦] أيوبَ أحاديثَ لا يسندها الناسُ عنه » .

وأما الشيوخُ الذين [ب ـ ١٠٨] تُكُلِّم في رواية حماد عنهم :

فمنهم : قيسُ بن سعد . قال أحمد : «ضاعَ كتابُه عنه ، فكان يحدِّث من حفظه فيخطىء » .

وضَعَّفَ يحيىٰ بن سعيد القطانُ رواياتِ حماد بن سلمة عن قيس بن سعد وروایاتِه عن زياد الأعلم .

قال البيهقي : « حماد ساءَ حفظُه في آخر عمره ، فالحفاظ لا يحتجُّون بما يخالف فيه ، ويجتنبون ما تفرَّد به عن قيس خاصة » .

وقد ذكرنا في الزكاة حديثَ حماد عن قيس عن أبي بكر بن حزم في فرائض الصدقة .

---

(١) « أتقن » ب .
(٢) « عن » ظ . والمثبت أولىٰ .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « حماد بن سلمة إذا روىٰ عن الصغار أخطأ »، وأشارَ إلىٰ روايته عن داودَ[١] بن أبي هند .

وقال مسلمٌ في كتاب « التمييز »[٢] : « اجتماعُ أهلِ الحديث من علمائهم علىٰ أن أثبتَ الناس في ثابت حمادُ بن سلمة ، كذلك قال يحيىٰ القطان ، ويحيىٰ بن مَعِين ، وأحمدُ بن حنبل ، وغيرُهم من أهل المعرفة .

وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حَدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ، وداود بن أبي هند ، والجُريري ، ويحيىٰ بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً ، وغير حماد في هؤلاء أثبتُ عندَهم ، كحماد بن زيد ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زُرَيع » انتهىٰ .

ومع هذا فقد خَرَّج مسلمٌ في « صحيحه » لحماد بن سلمةَ عن أيوبَ، وقتادة ، وداود بن أبي هند ، والجُريري ، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري ، ولم يخرِّج حديثَه عن عمرو بن دينار ، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيرُه من الثقات ، ووافقوه عليه ، لم يخرِّج له عن أحدٍ منهم شيئاً تفرَّد به عنه . والله أعلم .

وقد قيل : إن من سمعَ من حماد تصانيفَه فليس حديثُه بذاك ومن سمع منه[٣] النسخَ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعُه جيد .

قال جعفر الطَّيالِسِيُّ عن يحيىٰ بن مَعِين : « مَنْ سمع مِن حماد بن

---

(١) « داود » ليس في ظ وب .

(٢) ص٢٦ ورقة١٤ وجه٢= ٢١٧ـ٢١٨ .

(٣) في الأصل « عنه » ، والمثبت من ظ وب أولىٰ .

سلمة الأصنافَ ففيها اختلافٌ[١] ، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح » .

ومنهم : جَرِير بن حازم البصري[٢] :

ثقة متفق علىٰ تخريج حديثه ، وقد تغيَّر قبلَ موته بسنةٍ ، لكن قال ابنُ مهدي : « حَجَبَه أولادُه فلم يُسْمَعْ منه في اختلاطه شيءٌ ، ولكن يُضَعَّف في حديثه عن قتادة » .

وقال أحمد : « كان يحدِّث بالتوهم أشياءَ عن قتادة يسنِدُها بواطيلَ[٣] » .

وقال أيضاً : « كأن حديثَه عن قتادة غيرُ حديث الناس ، يسند أشياءَ ويوقف أشياء » .

وقال عبد الله بن أحمد عن يحيىٰ بن مَعِين : « ليس به بأس» ، قال عبد الله : فقلت له : يحدِّث عن قتادة عن أنسٍ بأحاديثَ مناكير ، فقال : « ليس بشيءٍ وهو عن قتادة ضعيفٌ » .

وقد أنكر عليه أحمد ، ويحيىٰ ، وغيرُهما من الأئمة أحاديثَ

---

(١) « الاختلاف » ظ وب ومناسبته للغرض ، ظاهرة، والمراد بالأصناف الكتب التي صنَّفها حماد بن سلمة ، ومنها كتابه « الجامع » .

(٢) «أبو النضر والد وهب ، ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حَدَّث من حفظه ، وهو من السادسة ، مات سنة سبعين ـ ومائة ـ بعد ما اختلط ، لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه/ع » .

(٣) « يسندها أبو الطفيل » ظ ، وهو تصحيف غريب ، ولا سيما من الحافظ ابن زريق .

متعدِّدة يرويها[1] عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها .

فمنها : حديثه بهذا الإسناد في الذي توضأ وترك على قدمه لُمْعَةً لم يصبها الماء[2] .

---

(١) « يرونها » ب تصحيف .

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة (باب تفريق الوضوء) ج١ ص٤٤ ـ ٤٥ من حديث ابن وَهْب عن جرير بن حازم أنه سمعَ قتادةَ بن دِعامة ثنا أنس بن مالك أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وقد توضأ وتركَ على قدميه مثل موضع الظُّفُر ، فقال له رسول الله ﷺ : « ارجعْ فأحسنْ وُضوءَك » .

قال أبو داود : وهذا الحديثُ ليس بمعروف عن جَرير بن حازم ، ولم يروه إلا ابنُ وهب ، وقد رُوِي عن مَعْقِل بن عُبيدِ الله الجَزَري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر ، عن النبيِّ ﷺ نحوُه قال : « ارجعْ فأحسنْ وضوءَك » . انتهى .

قلنا : وهذا أخرجهُ ابن ماجه ج١ ص٢١٨ من طريق ابن لَهِيْعَة عن أبي الزبير . . . ثم قال أبو داود : « حَدَّثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا حماد أخبرنا يونس وحميد عن الحسن عن النبي ﷺ ، بمعنى قتادة » . انتهى .

وهذا شاهدٌ لحديث جرِير مرسل . وحديثُ جابر أخرجه مسلم ج١ ص١٤٨ من طريق الحسن بن محمد بن أعين ثنا مَعْقِل . . . وهذه متابعة تامة لابن لَهيعةَ ، فعُرِفَ الحديث بهذا اللفظ من أكثر من وجه إلا قتادة عن أنس .

وأما لفظ اللُّمْعَة الذي ذكره الحافظ ابن رجب فأخرجه أبو داود من حديث آخر قال :

حدثنا حَيْوَةُ بن شريح ، ثنا بقية عن بَحِير ـ هو ابن سَعْد ـ عن =

ومنها : حديثه في قَبِيعَةِ سيفِ النبي ﷺ أنها كانت من فِضَّة[١] .

ومنها : حديثه في الحِجَامة في الأَخْدَعَيْنِ والكاهِلِ[٢] .

= خالد عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « أن النبيَّ ﷺ رأىٰ رجلاً يصلي وفي ظهر قَدَمِهِ لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماءُ ، فأمره النبي ﷺ أن يعيدَ الوضوءَ والصَّلاةَ » .

(١) أخرجه أبو داود في الجهاد ج٣ ص٣٠ من هذا الوجه عن أنس قال : « كانت قَبيعَة سيف رسول الله ﷺ فضة » .

ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن ، ومن طريق يحيىٰ بن كثير العنبري عن عثمانَ بن سعد كلاهما عن أنس .

قال أبو داود : « أقوىٰ هذه الأحاديث حديثُ سعيد بن أبي الحسن ، والباقية ضعاف » . انتهىٰ .

قَبِيْعَة السيف : ما علىٰ مَقْبِضه من فضة أو حديد . والحديث استثناء مما ورد من تحريم استعمال الفضة .

(٢) أخرجه أبو داود في الطب ج٤ ص٤ ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا جَرِير ـ يعني ابن حازم ـ ثنا قتادة عن أنس . . والترمذي ج٤ص٣٩٠ حَدَّثنا عبد القدوس بن محمد حدثنا عَمرو بن عاصم حدثنا هَمَّام وجَرِير بن حازم قالا : حدثنا قتادةُ عن أنس قال : « كان رسولُ الله ﷺ يحتَجِمُ في الأخدعين والكاهل، وكان يحتجِمُ لسبعَ عشرةَ وتسعَ عشرةَ وإحدىٰ وعشرين »

قال أبو عيسىٰ : « وهذا حديث حسن غريب » . انتهىٰ .

فقد وجدتْ المتابعةُ هنا لجرير تابعَهُ هَمَّامٌ كما رأيت .

الأخدعان : عِرْقان في جانبي العنق .

الكاهل : الحارك ، وهو ما بين الكتفين .

ومنها : حديثه : « كانتْ قراءةُ النبيِّ ﷺ مَدّاً »[١] .

ومنها : حديثُه في صفة النبيِّ ﷺ : « أنه كان ضَخْم الكفين والقدمين[٢] » .

ولكن هذان الحديثان خُرِّجا في « الصحيح » ، وقد تابعه عليهما عَمرو[٣] بن عاصم وغيرُه[٤] .

وقد ذكر ابن عدي[٥] لجرير أحاديثَ أخرَ عن قتادةَ عن أنس ذكرَ أنه لا يُتَابَعُ عليها .

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن (باب مد القراءة) ج٦ ص١٩٥ من طريق جرير المذكور ، ثم أخرجَ له متابعةً من طريق هَمَّام عن قتادة فزال عنه ما يُخشىٰ من الوَهَم ، وأخرجه أبو داود (باب استحباب الترتيل في القراءة) ج٢ ص٧٣ ، والترمذي في « الشمائل » ص١٩٧ ، والنسائي ج٢ ص١٧٩ .

(٢) أخرجه البخاري في اللباس (باب الجعد) ج٧ ص١٦٣ ، ولفظه « كان النبيُّ ﷺ ضَخْمَ اليَدين والقَدَمين ، حَسَنَ الوجه ، لم أرَ بعدَه ولا قَبْلَهُ مثلَه ، وكان بَسِطَ الكفين » .

ثم أخرجَ في الباب ما يشهد له .

(٣) « عمر » ظ وب ، والمثبت هو الصواب .

(٤) وهذه المتابعة قد وُجِدَتْ في الأحاديث السابقة أيضاً أو وُجدَ نحوُها من شاهد للحديث ، مما يكشف لك فضلَ الأئمة الستة علىٰ غيرهم ، وخصوصاً الشيخين ، في مثل هذه المواضع الزلقة .

(٥) « الكامل » ورقة ١/٥١ و٢/٥٢= ٥٥٠ و٥٥٤ . وقال : « قال ابن عدي : جَرِير بن حازم له أحاديثُ كثيرةٌ عن مشايخه ، وهو مستقيمُ الحديث ، صالح فيه ، إلا روايتَهُ عن قتادة ، فإنه يروي أشياءَ عن قتادةَ لا يرويها غيرُه ، وجَرِيرٌ عندي من ثقات المسلمين حَدَّث عنه الأئمة . . » .

وحديثُه عن أيوبَ السَّخْتياني : قال أحمد : « جَرِيرُ بن حازم يروي عن أيوبَ عجائبَ[١] » .

وحديثه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري[١] : قال مسلمٌ في كتاب « التمييز »[٢] : « لم يمعنْ في الرواية عنه إنما روىٰ من حديثه [ب ـ ١٠٩] نزراً يسيراً لا يكاد يأتي بها علىٰ التقويم [آ ـ ١٢٧] والاستقامة » .

وأنكرَ حديثَه عن يحيىٰ عن عَمْرة عن عائشةَ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالقضاء لما أفطرت في صيام التطوع[٣] ، وكذلك

---

(١) لم يذكروا شيئاً في حديثه عن أيوبَ ولا عن يحيىٰ بن سعيد ، ولعلَّ ما ذكره الإمام أحمد ومسلم هو فرعٌ لما أنكر علىٰ جَرِير بصفة عامة مما لا ينزل به عن الاحتجاج ، سوىٰ الكلام في حديثه عن قتادة خاصة .

قوله « الأنصاري » ليس في ظ .

(٢) ورقة ١٤ وجه٢ ص٢١٧ من المطبوع . ولفظه « لم يعن في الرواية. . » والمثبت أولى .

(٣) أخرجه من طريق جرير مسلمٌ في « التمييز » ورقة١٤ وجه١ و٢ . ص٢١٦ ، ٢١٧ من المطبوع .

والمشهور رواية الحديث عن عروةَ عن عائشةَ قالت : « كنت أنا وحفصةُ صائمتين ، فعُرِضَ طعامٌ اشتهيناه فأكلنا منه ، فجاءَ رسولُ اللهِ ﷺ فبدَرتني إليه حفصةُ ـ وكانت ابنةَ أبيها ـ فقالت : يا رسول الله إنا كنا صائمتين فعرضَ لنا طعامٌ اشتهيناه فأكلنا منه ؟ . قال : « اقضيا يوماً آخر مكانَه » أخرجه أبو داود ج٢ ص٣٣١ والترمذي واللفظ له ج٣ ص١١٢ .

وقد اختُلِف في إسناده فرواه كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري موصولاً ، وروي مرسلاً ، وبيَّن ذلك الترمذيُّ فقال :

« قال أبو عيسىٰ : « وروىٰ صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديثَ عن الزهري عن عروة عن عائشة مثلَ هذا » يعني موصولاً .

ثم قال : « ورواه مالك بن أنس ومَعْمَر وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد =

أنكره الإمام أحمد ، والنسائيُّ وغيرُهما . وقد ذكرنا هذا الحديثَ في كتاب الصيام .

وروىٰ جَرِير بن حازِم عن ثابت عن أنس حديثَ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تَرَوني[1] » ، فبلغ ذلك حمَّادَ بن زيد فأنكره وقال : « إنما سمعه من حَجَّاج الصَّوَّاف عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلسِ ثابت ، فظنَّ أنه سمعه من ثابت » .

ومنهم : محمد بن عَجْلان :

في رواياته عن سعيد المَقْبُري ، وقد سبق حكايتُها من قَبْلُ[2] .

= وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً . . . » يعني منقطعاً بين الزهري وعائشة .

وقد صحَّح الحديثَ ابنُ حبان ج٨ ص٢٨٤ وتوسَّع الزَّيْلَعِيُّ في سرد طرقه في « نصب الراية » ٢ ص٤٦٦ ـ ٤٦٧ ، وذكر له شواهد كثيرة تدل علىٰ تقويته .

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه . البخاري في الأذان (باب متىٰ يقوم الناس إذا رأوا الإمام) ج١ ص١٢٥ ـ ١٢٦ ومسلم ج٢ ص١٠١ .

وما ذكر الحافظُ ابنُ رجب من وهم جَرِير أخرجه الإمام أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص٢٤٣ ، والترمذي في أبواب الجمعة (باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر) ج٢ ص٣٩٥ عن الإمام البخاري .

وذكر ذلك الترمذي لمناسبة بيانه أن جرير بن حازم « ربما يهم في الشيء وهو صدوق » .

(٢) ص١٢٣ ـ ١٢٥ .

ومنهم : عاصم بن بَهْدَلة :

وهو عاصم[(١)] بن أبي النَّجُود الكوفي [ظ ـ ١٩٣] القارىء[(٢)] ، كان حفظُه سيِّئاً ، وحديثه خاصة عن زِرٍّ ، وأبي وائل مضطرب ، كان يحدِّث بالحديث تارةً عن زِر ، وتارة عن أبي وائل .

قال حنبل بن إسحاق : نا مُسَدَّد نا أبو زيد الواسطي عن حَمَّاد بن سَلَمة قال : « كان عاصم يحدِّثنا بالحديثِ الغداةَ عن زر ، وبالعشي عن أبي وائل » .

قال العِجْلي : « عاصم ثقة في الحديث ، لكن يُختَلَفُ عليه في حديث زر وأبي وائل[(٣)] » .

ومنهم هشامُ بن حَسَّان[(٤)] :

قال يعقوب بن شيبة : « هو يُعَدُّ في أصحابِ ابن سيرين ومن

---

(١) قوله « عاصم » زيادة من ظ .
(٢) سبقت ترجمته في ص١٤١ ـ ١٤٣ .
(٣) « عن أبي وائل » ظ ، تصحيف .
(٤) هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسِي بقاف ودال مضمومتين ، أبو عبد الله البصري ، ثقة مشهور « وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ـ ومائة ـ/ع » .
وقال ابن مَعِين : « يُتَّقىٰ حديثه عن عكرمة ، وعن عطاء ، وعن الحسن البصري » .
فهذا ما تكلم عليه من رواية هشام ، ففي كلام يعقوب بن شيبة توسّع .
قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ج٢ ص١٦٩ : « قلت :
=

العلماء به ، وليس يُعَدُّ من المتثبتين في غيرِ ابن سيرين » .

ومنهم : سليمان التَّيمي[(١)] :

أحد أعيان الأئمة البصريين :

قال أبو بكر الأثرم في كتاب «الناسخ والمنسوخ» : « كان التيمي من الثقات ، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة » .

وقال أيضاً : « لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة » ، وذكر له أحاديث وَهِمَ فيها عن قتادة :

= احتجَّ به الأئمة ، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً .

وأما حديثه عن عكرمة فأخرجَ البخاري منه يسيراً تُوبع في بعضه .

وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة . وقد قال عبد الله بن أحمد : « ما كاد ينكر عليه أحدٌ شيئاً إلا وجدتُ غيرَه قد حدَّث به ، إما أيوب ، وإما عوف » .

« قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ : فهذا يؤيد ما قررناه في علومِ الحديث أن الصحيح علىٰ قسمين والله أعلم » .

قال نور الدين : وقد قوَّىٰ الذهبيُّ هشامَ بن حَسَّان في روايته عن الحسن ، وروىٰ ما يثبته فيه جداً . وتصرف الأئمة يؤيده .

ومرادُ الحافظ ابن حجر أن الصحيح علىٰ قسمين : أي صحيح لذاته ، وصحيح لغيره . انظر « شرح النخبة » ص٥٤ـ٥٥ و٦٢ ، وغيره من المراجع .

(١) « سليمان بن طَرْخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم فنسب إليهم ، ثقة ، عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ـ ومائة ـ وهو ابن سبع وتسعين/ع » .

هو عندهم ثقة بإطلاق ، لم يتكلموا في حديثه عن أحد ، سوىٰ ما قيل في إرساله ، انظر « التهذيب » ج٤ ص٢٠١ ـ ٢٠٣ و« الميزان » ص٢١٢ .

منها : حديثه عن قتادةَ عن يونسَ بن جُبير عن حِطَّان عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ « إنما جُعِلَ الإمام ليؤتمَّ به » قال فيه : « وإذا قرأَ فأنصِتُوا »[1] ولم يذكر هذه اللفظةَ أحدٌ من أصحاب قتادة الحفاظ .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ عن أنس أن النبي ﷺ « أوصىٰ عند موته بالصلاة وما ملكتْ أيمانُكم » . وإنما رواه قتادةُ عن أبي الخليل عن سفينةَ عن النبي ﷺ[2] قال[3] : « وهذا خطأ فاحش » .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ عن يونس بن جُبَير عن رجل من

---

(١) أخرجه مسلم في باب التشهد ج٢ ص١٥ ، وأبو داود ج١ ص١٦٥ ، وابن ماجه ج١ ص٢٧٦ . وأخرجه أيضاً من طريق آخر من حديث أبي هريرة أبو داود وابن ماجه في الموضعين السابقين والنسائي ج٢ ص١٤١ ـ ١٤٢ .

وانظر الجواب عن انتقاد صحة هذه الرواية بتوسّع في « نصب الراية » ج٢ ص١٦ ـ ١٧ . وأصل الحديث متفق عليه من غير هذا الوجه : البخاري ج١ ص١٣٥ ـ ١٣٦ ومسلم ج٢ ص١٨ ـ ٢٠ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في أول الوصايا ص٩٠٠ ـ ٩٠١ من طريق سليمان عن قتادةَ عن أنس بن مالك قال : « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حَضَرَتْهُ الوفاة وهو يُغَرغِر بنفسه : الصلاةَ وما ملكت أيمانكم » .

وقد حَسَّنه البوصيري في « الزوائد » كما في « حاشية السندي » ج٢ ص١٥٥ : « لقُصُورِ أحمدَ بن المقدام عن درجة أهل الضبط، وباقي رجاله علىٰ شرط الشيخين » .

وأخرجه أبو داود في الأدب ج٤ ص٣٣٩ ـ ٣٤٠ عن علي ، وابن ماجه عن علي أيضاً الموضع السابق ، وعن سلمة ص٥١٩ .

(٣) أي الأثرم . ومن هنا إلىٰ صلىٰ الله عليه سقط من ب .

أصحاب النبي ﷺ « أنه صعِد أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فاهتزَّ الجبلُ . . » الحديث[١] . وإنما رواه قتادةُ عن أنس .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ أن أبا رافع حدَّثه . ولم يسمعْ قتادةُ من أبي رافع شيئاً . وقد ذكر الأثرمُ في « العِلَل » أنه عرض هذا الكلام كلَّه علىٰ أحمد ؟ قال : فقال أحمد : « هذا اضطراب » . هكذا حفظت .

وحديث سليمان التيمي في «الإنصات إذا قرأ الإمام» خَرَّجَه مسلم

---

(١) بقية الحديث : « فَرَجَف بهم ، فقال ﷺ : « اثبُتْ أُحُدُ ، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان » . أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ ج٥ ص٩ ، وأبو داود في السنة ج٤ ص٢١٢ ، والترمذي ج٥ ص٦٢٤ ، كلهم من رواية قتادةَ عن أنس . وعزاه في « الفتح » لمسلم من غير هذا الوجه .

وقال الرازي في « العلل » ج٢ ص٣٧٩ ـ ٣٨٠ : « سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عن حديثٍ رواه سعيدُ بن أبي عَرُوبة وعمران القطان عن قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ كان علىٰ أُحُدٍ فرجَفَ بهم ، فقال النبي ﷺ : اثبُتْ أُحُدُ ، فإن عليك نبيٌّ وصِدّيق وشهيدان » .

فقال أبي : « قد خالفَهما سليمان التيمي ، رواه ابنه عنه عن قتادةَ عن غالب عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ » .

قال أبي : « هذا أشبه بالصواب ، وإن كان سعيد حافظاً ، إلا أن يكون عند قتادة الإسنادان جميعاً » .

قال أبو زُرْعَة : « سعيد بن أبي عَرُوبة أحفظ من التيمي » .

قلت : « فذاك الصحيح ؟ » قال : « أجل » انتهىٰ .

وقوله «فإن عليك» كذا في النسخة، والصواب «فإنما عليك».

في « صحيحه »[1] ، وقد أنكرَ هذه الزيادةَ غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظ كما ذكرناه في موضعه من كتاب الصلاة .

وحديث سليمان عن قتادة أن أبا رافع حدثه ، قد خَرَّجَه البخاريُّ في « صحيحه » ، وهو في حديث : « إنَّ الله كتبَ كتاباً، فهو عنده، إنّ رحمتي سبقتْ غضبي »[2] .

وكان شعبةُ ينكر سماعَ قتادة من أبي رافع .

وقال أحمد : « لم يسمعْ قتادةُ من أبي رافع » . نقله عنه الأثرم .

ومنهم : جَعْفَرُ بن بُرْقَان الجَزَرِي[3] :

---

(١) « في صحيحه » ليس في ب . وسبق لنا تخريجه في ص٦٣٢ ، كما سبق لنا الإشارة إلىٰ دفع الطعن عن الحديث ، والإحالة إلىٰ المراجع للتوسع .

(٢) البخاري في أول بدء الخلق عن أبي هريرة ج٤ ص١٠٦ وفي التوحيد ج٩ ص١٢٠ ـ ١٢١ و١٢٥ و١٣٥ و١٥٩ في كلها عن أبي هريرة ، وفي الموضع الأخير من حديث سليمان التيمي ثنا قتادة أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة . ومسلم عن أبي هريرة من غير طريق التيمي ج٨ ص٩٥ ـ ٩٦ .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١٣ ص٤٠٥ ثبوت التصريح بالسماع والتحديث من قتادةَ لأبي رافع ، ولأبي رافع من أبي هريرة . وهو صريحُ نصِّ السند في « البخاري » ، في الموضع الأخير . فثبت اتصال السند ، وزال النقد عنه .

(٣) « الكلابي ، أبو عبد الله ، الرَّقِّي ، صدوق ، يهم في حديث الزهري ، من السابعة ، مات سنة خمسين ـ ومائة ـ ، وقيل بعدها/ بخ م عه» : كذا في « التقريب » .

قلت : بل هو ثقة في غير الزهري ، ووثَّقه جمهور الأئمة ، كما يعرف من « التهذيب » ج٢ ص٨٤ ـ ٨٦ .

ثقة مشهور ، لكنَّ حديثه عن الزهريِّ خاصةً[١] مضطرب .

قال عبدُ الله بن أحمد : سألت أبي عن جعفرِ بن بُرْقان ؟ قال : « إذا حَدَّث عن غير الزهري فلا بأس » . ثم قال : «في حديث الزهري يخطىء » .

وقال الميمونيُّ عن أحمد : « جعفر بن بُرْقان ضابطٌ لحديث[٢] ميمون ، وحديثِ يزيد بن الأصم . وهو في حديث الزهريِّ يضطرب ويختلف فيه » .

وقال ابن مَعِين : « هو ضعيف في الزهري » .

وقال يحيىٰ مرةً : « ليس هو في حديث الزهري بشيءٍ » .

ونقل إبراهيمُ بن الجنيد [ب ـ ١١٠] عن ابن مَعِين قال : « جعفر بن بُرْقان ثقة فيما روىٰ [آ ـ ١٢٨] عن غير الزهري ، وأما ما روىٰ عن الزهري فهو فيه ضعيفٌ ، وكان أُميّاً لا يكتب ، وليس هو مستقيمَ الحديث عن الزهري ، وهو في غيرِ الزهري أصحُّ حديثاً » .

وقال يعقوبُ بن شيبةَ : قلتُ لابن مَعِين : « أما روايته عن الزهري فليست مستقيمة ؟ قال : نعم » .

وقال ابن نُمَير : « هو ثقة ، أحاديثه عن الزهري مضطربة » .

قال البرقاني : « سألتُ الدَّارَقُطني ـ وأبو الحسين[٣] بن مظفر حاضر ـ عن جعفر بن بُرْقان ؟ فقالا[٤] جميعاً : قال أحمد بن

---

(١) قوله « خاصة » ليس في ظ وب .

(٢) « الحديث » ظ ، وعليها ضبة ، لإشكال « ال » هنا .

(٣) « وأبو الحسن » ظ وب .

(٤) « قالا » ظ .

حنبل : « يؤخذ من حديثه ما كان[١] عن غير الزهري ، فأما عنه فلا ، قلتُ : قد لقِيَه ، فما بلاؤه[١] ؟ قال : رُبَّما حدَّث الثقة عن ابن برقان عن الزهري ، ويحدِّثه الآخر عن ابن بُرقان عن رجلٍ عن الزهري ، أو يقول : بلغني عن الزهري ، قال : فأما حديثه عن ميمونِ بن مِهْران ويزيد بن الأصمِّ فثابتٌ صحيح » .

وقال ابن عَدِي[٢] : « هو ضعيفٌ في الزهري خاصة ، وكان أُميّاً ، ويقيم روايته عن غير الزهري ، وثبَّتوه في ميمون بن مِهران وغيره » .

وكذا قال العُقَيْلي[٣] : « هو ضعيفٌ في روايته عن الزهري » ، وذَكَرَ له حديثَهُ عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ « أنه نهىٰ

(١) قوله « ما كان » وقوله « فما بلاؤه » ليسا في ظ .

(٢) « الكامل » ورقة٥٤/ ٢ = ٥٦٤ ولفظه : « وجعفر بن برقان هذا مشهور معروف في الثقات ، وقد روىٰ عنه الناس : الثوريُّ ، فمن دون ، وله نسخ يرويها عن ميمون بن مهران والزهري وغيرهما ، وهو ضعيف في الزهري خاصة ، وكان أُميّاً ، ويقيم روايته عن غيرِ الزهري ، وثبَّتوه في ميمون بن مهران وغيره . وأحاديثه مستقيمة حسنة » .

(٣) « الضعفاء » ورقة٣٣/ ٢ = ١٨٤١ . ولفظ الحديث عنده بسنده عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه « نهىٰ رسول الله ﷺ عن لبستين : الصَّمَّاء وأن يلتَحِف الرجلُ في الثوب الواحد يرفع جانبيه علىٰ منكبيه وليس عليه ثوبٌ غيره ، وأن يحتَبيَ الرجلُ في الثوب الواحد ليس بين فَرْجه وبين السماء شيء ـ يعني سِتْراً ـ . ونهانا رسول الله ﷺ عن نكاحين : أن تُزوَّج المرأة علىٰ عمتها ، =

عن لبستين وبيعتين ونكاحين وعن مطعمين » ، وذكرَ الجلوسَ علىٰ مائدةٍ يُشرب عليها الخمرُ ، وأن يأكلَ الرجلُ وهو منبطحٌ علىٰ وجهه » .

(و) قال : لا يُتَابَعُ عليه من حديث الزهري .

وأما الكلامُ[1] فيُروىٰ من غيرِ حديثِ الزهري بأسانيدَ صالحةٍ ما خلا الجلوسَ علىٰ مائدةٍ يُشرب عليها الخمر ، فالرواية فيها لِيْن .

= ولا علىٰ خالتها . ونهانا رسولُ الله ﷺ عن مَطْعَمين : الجلوسِ علىٰ مائدةٍ يُشرَب عليها الخمر ، وأن يأكلَ الرجلُ وهو منبطحٌ علىٰ وجهه . ونهانا رسول الله ﷺ عن بيعتين : بيع المنابَذة ، والملامسة ، وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » . لا يُتابع عليه » انتهىٰ بلفظه من « الضعفاء » للعقيلي .

وقوله « الصماء وأن يلتحف » ، سهو . الصواب : « الصماء : أن يلتحف . . . » ، وأخرجه أبو داود في الأطعمة ج٣ ص٣٤٩ وابن ماجه ص١١١٨ من طريق كثير بن هشام به ، فذكرا منه النهي « عن المطعمين . . . » . وقال أبو داود بعد تخريجه : « هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري ، وهو منكر : حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء ثنا أبي ثنا جعفر أنه بلغه عن الزهري بهذا الحديث » انتهىٰ . ورمز في « الجامع الصغير » لصحته ، وضعَّفه المُناوي ج٦ ص٣١٢ وللحديث أصول تشهد لصحة معناه منها : حديثُ أبي هريرة : « نهىٰ النبي ﷺ عن بَيْعتين : عن اللِّماس والنِّباذ . وأن يشتملَ الصماء ، وأن يَحتبيَ الرجلُ في الثوب الواحد » أخرجه البخاري في الصلاة (باب ما يستر من العورة) ج١ ص٧٨ . ومنها حديث جابر وفيه النهي عن الجلوس علىٰ مائدة الخمر ، أخرجه أحمد وحسَّنه الترمذي في الأدب (باب٤٣) ج ٥ ص ١١٣ . وغير ذلك من شواهد لا نطيل بها .

(١) أي متن الحديث .

وقال مسلمٌ في كتاب« التمييز »[١] : « جعفر بن بُرْقان أعلم الناس بميمون بن مهران ويزيد بن الأصم ، فأما روايته عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيفُ الركنِ رديءُ الضبطِ في الرواية [ظ ـ ١٩٤] عنهم » .

قلتُ : لا يَبعُد أن يكون حديثُه عن أهل الجزيرة خاصةً محفوظاً ، بخلاف حديثه عن غيرهم ، وتحقيق هذا يحتاج إلىٰ سَبْر أحاديثه عن غير الجَزَرِيين[٢] : كعكرمة ، ونافع[٣] .

ومنهم : مَعْقِل بن عُبَيد الله الجَزَري[٤] :

ثقة ، كان أحمدُ يضعِّفُ حديثَه عن أبي الزبير خاصة ، ويقول : «يشبهُ حديثُه حديثَ ابن لَهِيْعَةَ» ، ومن أراد حقيقة الوقوف علىٰ ذلك فلينظر إلىٰ أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لَهِيْعَة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها مَعْقِل سواء .

---

(١) ورقة١٤ وجه٢ ص٢٦ = ٢١٨ .

(٢) « الحرمين » ب ، وهو تصحيف .

(٣) وقد وجدنا ما يغني عن ذلك من حكم أئمة الجرح والتعديل والعلم بالرجال ، فقد أطلقوا توثيقه في غير الزهري ، إلا ما جاء عن النسائي ، قال : « ليس بالقوي في الزهري ، وفي غيره لا بأس به » . فنزل به عن درجة ثقة ، وقال ابن خُزيمة لما سئل عنه وعن أبي بكر الهذلي : « لا يُحتَجُّ بواحد منهما إذا انفرد » . « التهذيب » ج٢ ص٨٥ و« الميزان » ج١ ص٤٠٣ . والنسائي متشدد ، وابن خزيمة لعله تأثر به هنا ، ولم يأتيا بتفسير لما خالف عبارات الأئمة سواهما .

(٤) مَعْقِل بن عبيد الله الجَزَري ، أبو عبد الله العَبْسي ـ مولاهم ـ صدوق مشهور كما قال الذهبي في « المغني » رقم ٦٣٤٨ من الثامنة ، مات سنة ست وستين ومئة/ م د س. وكلام ابن رجب يفيد وصف معقِلٍ بالتدليس، فلينظر .

ومما أُنكر علىٰ مَعْقِل بهذا الإسنادِ حديثُ الذي توضأ وترك لُمْعَة لم يصبها الماء[١] ، وحديثُ النهي عن ثمن السِّنَّور[٢] ، وقد خرَّجهما مسلم في « صحيحه » .

[وكذلك حديث : « لا يقيمَنَّ أحدكم أخاه يومَ الجمعة ثم يخالفُ إلىٰ مقعده[٣] »] .

ومنهم : المُغِيرة بن مُسْلِمٍ[٤] :

أحاديثه عن أبي الزبير خاصةً مُسْتَنْكَرة .

قال إبراهيم بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن مَعِين ـ وسُئِل عن المغيرة بن مسلم ـ ؟ فقال : « ما أنكرَ حديثَه عن أبي الزبير ! » .

وقال النسائي في كتابه : « عنده عن أبي الزبير غيرُ حديثٍ منكَر » ، وخَرَّجَ حديثه عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : « إذا استهلَّ

---

(١) أخرجه مسلم ج١ ص١٤٨ في شواهد حديث « ويل للأعقاب من النار » وأبو داود ج١ ص٤٤ ـ ٤٥ . وانظر تفصيل تخريجه فيما سبق ص٦٢٥ .

(٢) أخرجه مسلم ج٥ ص٣٥ من حديث معقل عن أبي الزبير قال : سألت جابراً عن ثمن الكلب والسِّنَّور ؟ فقال : « زجر النبي ﷺ عن ذلك » .

أخرجه مسلم شاهداً لأحاديث النهي عن ثمن الكلب .

(٣) تمام الحديث : « ولكن يقول : افسحوا » . أخرجه مسلم في كتاب السلام ج٧ ص١١٠ ، أخرجه شاهداً في شواهد ومتابعات حديث « لا يقيم الرجلُ الرجلَ من مقعدِه. . . » .

(٤) « المغيرة بن مسلم القَسْمَلي ، أبو سلمة السرّاج بتشديد الراء ، المدائني ، أصله من مَرْوَ ، صدوق ، من السادسة/ بخ ت س ق » .

الصبيُّ ورث وصُلِّي عليه »[١] .

وخَرَّجَه من طريق ابن جُريج عن أبي الزبير موقوفاً ، وقال : « هو أصح » .

وقد ذكرنا له حديثاً آخر في كتاب الأطعمة في النهي عن [بيع] الجَلاَّلَة[٢]

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٩١٩ من طريق الربيع بن بدر ثنا أبو الزبير عن جابر ، والترمذي من حديث إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عن جابر في الجنائز ج٣ ص٣٥٠ ـ ٣٥١ وأعله بالاضطراب ، ورجَّح روايته عن جابر موقوفاً ، وكذا أخرجه الحاكم من طريق إسماعيل بن مسلم ج١ ص٣٦٣ وقال : « الشيخان لم يحتجا بإسماعيل بن مسلم » .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه « الإحسان » ١٣/ ٣٩٢ رقم ٦٠٣٤ ـ وانظر «موارد الظمآن» ص ٣٠٠ـ من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

وأخرج الحديث من طريق مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً النسائي في الفرائض كما في « نصب الراية » ج٢ ص٢٧٧ . والحاكم في « المستدرك » ج٤ ص٣٤٨ وقال الحاكم : « لا أعرفُ أحداً رَفَعه عن أبي الزبير غيرَ المغيرة ، وقد أوقفه ابنُ جُرَيج وغيرُه . وقد كتبناه من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير موقوفاً » .

ثم أخرج الحاكمُ الحديث في ص٣٤٩ من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال : « إذا استهلَّ الصبي وَرِثَ ، وصُلِّيَ عليه » . وقال : « هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقد أجدُه من حديث الثوري عن أبي الزبير موقوفاً فكنت أحكم به » انتهىٰ .

وقد أعادَ الذهبي في تلخيصه ما قاله الحاكم في الموضعين!! .

وكأنَّ مَن صحح الحديث عدَّ روايةَ الرفع زيادة ثقة .

(٢) أخرجه أصحاب «السنن» من غير هذا الطريق : أبو داود ج٣ ص٣٥١ والترمذي ج٤ ص٢٧٠ وقال : «حسن غريب» . وابن ماجه ص١٠٦٤ كلهم من حديث =

بهذا الإسناد[1] ، وهو أيضاً مُنكَر ، وقد رُوي من وجهٍ آخر عن أبي الزبير مرسلاً ، وهو أصح .

ومنهم : عِكْرِمة بن عمَّار اليمامي[2] :

وهو ثقة ، لكن حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير خاصةً مضطرب لم يكن عنده في كتاب ، قاله يحيىٰ القطان وأحمد والبخاري وغيرهم [ب ـ ١١١] .

وحديثه عن إياس بن سلمة بن الأكوع مُتْقَنٌ ، قاله أحمد .

وقال في رواية حرب [آ ـ ١٢٩] : « هو في غيرِ يحيىٰ ثَبت » .

= ابن عمر قال : « نهىٰ رسولُ الله ﷺ عن أكل الجلاَّلة وألبانها » .

وأخرجه النسائي ج٧ ص٢٣٩ ـ ٢٤٠ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبيه محمد بن عبد الله بن عمرو ، قال مرةً عن أبيه وقال مرة عن جده « أن رسول الله ﷺ نهىٰ يومَ خيبر عن لحوم الحُمُرِ الأهلية وعن الجلاَّلة وعن ركوبها وعن أكل لحمها » .

وانظر للتوسع في طرقه وألفاظه « التلخيصَ الحبير » ص٣٩٠ ـ ٣٩١ .

والجَلاَّلة هي التي تأكل العَذِرة .

(١) سقط من هنا من ظ إلىٰ قوله في الترجمة التالية « يقبل الله . . » .

(٢) «عِكْرمة بن عمَّار العِجْلِيُّ ، أبو عمار اليمامي ، أصله من البصرة ، صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب . من الخامسة ، مات قبيل الستين ـ ومئة ـ/ خت م عه ».

أخرج له البخاري تعليقاً ، وأكثر مسلم الاستشهاد به كما ذكر الذهبي في « المغني » رقم ٤١٦٨ .

وقد أُنكِرَ عليه حديثُه عن يحيىٰ عن أبي سلمة عن عائشة في استفتاح النبي ﷺ الصلاةَ بالليل ، وقد خَرَّجَه مسلم في « صحيحه » ، وخَرَّجَه الترمذيُّ في الدعاء[1] ، وذكرنا هناك كلام الأئمة بألفاظهم في رواية عِكْرمة عن يحيىٰ .

وأُنكِر عليه أيضاً حديثُه بهذا الإسناد : « لا[2] يَقبَلُ الله صلاةً بغيرِ طُهور »[3] ، وقد ذكرناه في أول الكتاب .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « هو مضطرب عن غير

---

(١) أخرجه مسلم (باب الدعاء في صلاة الليل) ج٢ ص١٨٥ والترمذي ج٥ ص٤٨٤ . وقال : « حسن غريب » .

وهو من رواية عكرمة بن عمار حدثنا يحيىٰ بن أبي كثير حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف قال : « سألت عائشة أم المؤمنين بأيِّ شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاتَه إذا قام من الليل » ؟

قالت : « كان إذا قامَ من الليل افتتح صلاته : اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطرَ السماواتِ والأرضِ عالمَ الغيبِ والشهادةِ ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اخْتُلِفَ فيه من الحقِّ بإذنك ، إنك تهدي مَنْ تشاء إلىٰ صراط مستقيم » .

(٢) قوله في الترجمة السابقة « وهو أيضاً منكر » سقط من ظ إلىٰ هنا .

(٣) أخرجه مسلم عن ابن عمر ج١ ص١٤٠ بزيادة « ولا صدقة من غُلول » . والترمذي في أول « جامعه » وابن ماجه ص١٠٠ .

وأخرجه أبو داود ج١ ص١٦ والنسائي (باب فرض الوضوء) ج١ ص٨٧ وابن ماجه وابن حبان « موارد الظمآن » ص٦٥ من حديث أبي المليح عن أبيه أسامة بن عُمَير الهُذَلي .

وأخرجه أبو داود عن أبي هريرةَ ، وابن ماجه عن أنس وأبي بكرة .

إياس بن سلمة ، وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح » .

ومنهم : سِمَاك بن حَرْب[1] :

وقد وثَّقه جماعة ، وخَرَّجَ حديثَه مسلمٌ ، ومن الحفاظ مَنْ ضَعَّفَ حديثَه عن عكرمة خاصة ، وقال : « يُسنِدُ عنه عن ابن عَبَّاس ما يرسِلُه غيرُه » .

وقال ابنُ المديني : « روايةُ سِماك عن عكرمة مضطرِبةٌ ، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة ، وغيرهما يقول : عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص » .

ومنهم من ضَعَّف حديثَه في آخر عمره وقال : «كان يُلقَّن حينئذٍ» .

وقد ذكرنا ذلك كله مستوفىً في أول الكتاب .

ومنهم : عَمْرو بن أبي عَمرو المدني :

مولىٰ المُطَّلِبِ بن حَنْطَب[2] وهو ثقةٌ متَّفق علىٰ تخريج حديثه ، مع أنه تكلَّم فيه ابن مَعِين ، وقال : « روىٰ عنه مالك » ، وكان يستضعِفُه .

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٤١ وانظر ص٣٢٦ .

(٢) اسم أبيه مَيْسرة ، ويكنىٰ أبا عثمان ، « ثقة ، ربما وهم ، من الخامسة ، مات بعد الخمسين ـ ومئة ـ/ع » .

وقال الذهبي في « الميزان » ج٣ ص٢٨١ ـ ٢٨٢ : « حديثه صالحٌ حَسَن ، منحطٌ عن الدرجة العليا من الصحيح » وفيه وفي « المغني » رقم٤٦٨٥ : « خرَّجا له في الأصول » .

قلت : فهذا مع تجنب روايته عن عكرمة أخذ من الشيخين بالاحتياط في الرواية عنه ، كما هو دأبهما . وانظر ص٣٢٦ تعليقاً .

وقال البخاري : « هو صدوق ، لكن روىٰ عن عكرمة مناكير ولم يذكر في شيء منها أنه سمعَ من عكرمة » نقله عنه الترمذي في كتاب « العلل » ، ولم يخرّج له في «الصحيح» شيءٌ عن عكرمة ، وقد رُوِيَ عنه حديث : « مَنْ وقعَ علىٰ بهيمةٍ فاقتلوه »[1] .

وقال أحمد : « كل[2] أحاديثه عن عِكرِمَة مُضطَربة »، لكنه نسبَ الاضطرابَ إلىٰ عكرمة لا إلىٰ عمرو .

[ومنهم : داود بن الحُصَين[3] :

روىٰ عنه مالك، وخرَّجا حديثَه في «الصحيحين» وتكلم فيه طائفة .

وقال ابن المديني : « ما روىٰ عن عِكْرِمة فمنكر » . وهذا يقتضي اختصاصَ نكارة حديثه بما رواه عن عكرمة] .

ومنهم : الأوزاعي إمام أهل الشام[4] :

تكلَّم طائفة في حديثه عن الزهري خاصة ، وقد ذكرنا ذلك في ذكر أصحاب الزهري[5] .

---

(١) ورقة ٤٢/ ٢= ٢/ ٦٢٢ وتمام الحديث « واقتلوها معه » . أخرجه أبو داود في الحدود ج٤ ص١٥٩ والترمذي ج٤ ص٥٦ . وأخرجه ابن ماجه لكن من طريق داود بن الحصين عن عكرمة ص٨٥٦ . قال الترمذي : « لا نعرفُه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو » ثم أخرج من قول ابن عباس « لا حدّ عليه »

(٢) « كان » ب .

(٣) « الأموي مولاهم ، أبو سليمان المدني ، ثقة ، إلا في عِكْرِمة ، ورُمِيَ برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ـ ومئة ـ/ع » .

(٤) سبقت ترجمته في ص١٨٦ .

(٥) بإشارة موجزة في ص٣٩٩ ، وبالتفصيل في ص٤٨٤ .

وتكلم [الإمام] أحمد في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير خاصة ، وقال : « لم يكن يحفظه جيداً فيخطىء فيه ، وكان يروي عن يحيىٰ عن أبي قِلابة عن أبي المُهَاجر[1] ، وإنما هو أبو المُهَلَّب » .

وذُكِرَ له حديثُ الأوزاعي عن يحيىٰ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرة « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سئِل : متىٰ كنت نبياً ؟ »[2] ، فأنكَره

---

(١) إشارة إلىٰ حديث عِمران بن حُصين « أن امرأةً أتت النبي ﷺ فاعترَفَتْ بالزنا » . ابن ماجه ج٢ ص٨٥٤ رقم٢٢٥٥ عن أبي المهاجر عن عمران . وقد علمتَ ما فيه .

(٢) أخرجه الترمذي أول المناقب (باب في فضل النبي ﷺ) ج٥ ص٥٨٥ من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كَثير عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة قال : قالوا : يا رسولَ الله ، متىٰ وجبت لك النبوة ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه » اهـ .

وله شاهد عن عِرْباض بن سارية أخرجه أحمد والدارمي وأبو نُعَيم وصححه ابن حِبَّان والحاكم مرفوعاً « إني عند الله لمكتوبٌ خاتم النبيين وإن آدم لمُنْجَدِل في طينته » .

وعن ابن عباس أخرجه الطبراني : ١٢/ ٧٣ : أنه قال : قيل : يا رسول الله متىٰ كنت نبياً ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » « المقاصد الحسنة » ص٣٢٧ و« كشف الخفاء » ج٢ ص١٢٩ .

وبهذا تعلم صحَّة الحديث جزماً ، واندفاع النقد عنه ، وأنه صحيح من أكثر من وجه . وقد أشار الترمذي إلىٰ هذا التعدد بقوله : « حسن صحيح » وأشار إلىٰ الغرابة في إسناد حديث أبي هريرة خاصة .

قال التقي السبكي : « فإن قلتَ : النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف به موجوداً ، وإنما يكون بعد أربعين سنة ، فكيف يوصَف به قبل وجوده وقبل إرساله ؟

وقال : « هذا من خطأ الأوزاعي » . وقد ذكرنا ذلك في أول كتاب[١] المناقب .

وقال مُهَنَّا[١] : سألتُ أحمد عن حديث الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير ؟ قال أحمد : «كان كتاب الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير قد ضاعَ منه ، فكان يحدِّث عن يحيىٰ بن أبي كثير حفظاً »[٢] .

ومنهم : الأعمش : سليمان بن مِهْران : حافظ أهل الكوفة .

وشُعبة بن الحَجَّاج : حافظ أهل البصرة .

وسفيان بن عُيينة : محدِّث الحجاز بعد مالك[٣] :

حكىٰ ابن البرّاء في كتاب « العلل » عن علي بن المديني قال :

= قلت : « جاء أن الله تعالىٰ خلق الأرواح قبل الأجساد ، فقد تكون الإشارة بقوله : « كنت نبياً » إلىٰ روحه الشريفة ، أو حقيقته . والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها ، وإنما يعرفها خالقها ، ومن أمده بنور إلهي » . « كشف الخفاء » : الموضع السابق .

(١) قوله « كتاب » و« سألت » ليسا في ظ .

(٢) قال عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي : « دفع إليَّ يحيىٰ بن أبي كثير صحيفة ، فقال : اروها عني . ودفع إليَّ الزهري صحيفة وقال : اروها عني » . « تهذيب » ج٦ ص٢٤٠ ـ ٢٤١ والمعتمد في أصول الحديث صحة التلقي بهذه الطريقة وأنها تعدل السماع ، انظر كتابنا « منهج النقد » ص١٩٢ .

وأما أن هذا الكتاب قد ضاع ، فلم نجده إلا هنا ، ولم يتكلم أحد في حديث الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير . .

(٣) « بعد مالك » ليس في ظ ، وتصحف في ب هكذا « بعد ذلك » ؟! .

« الأعمشُ كثيرُ الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار ، مثل الحَكَم وسلمةَ بن كُهَيل ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبي إسحاق ، وما أشبههم » .

وقال ابن المديني : « الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق » . [و] قال يعقوبُ بن شيبةَ عن علي بن المديني : « حديث الأعمش[1] عن الصِّغار كأبي إسحاق وحَبيب وسلمة ليس بذاك » .

وعن ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « كان سفيان الثوريُّ يحفظ عن الصِّغار والكبار » ، يعني أن الأعمش ليسَ كذلك[2] .

---

(١) قوله : « الأعمش » سقط من ظ من الأصل المنقول عنها ، وضبَّب عليها في ظ .

(٢) الأعمش تابعي ، ثقة ، حافظ ، إمام في القراءة ، ورع ، سبقت ترجمته ص٣٨٦ .

وهذا ما ذكر من الكلام في حديثه عن بعض مشايخه :

تُكُلِّم في روايته عن أنس بن مالك ، وقيل : لم يسمعْ منه إلا أحاديثَ يسيرة .

وقال يعقوبُ بن شيبة في « مسنده » : « ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة » .

وقال عبد الله بن أحمد عن ابن مَعِين : « لم يسمع الأعمش من أبي السَّفَر إلا حديثاً واحداً ، ولم يسمع من أبي عمرو الشيباني شيئاً » ، « تهذيب التهذيب » ج٤ ص٢٢٥ .

وحكىٰ الحاكم عن ابن مَعِين أنه قال : « أجودُ الأسانيد : الأعمش عن إبراهيم ـ أي النَّخَعي ـ عن علقمة عن عبد الله » . المرجع السابق .

قال يحيىٰ : « كان شعبةُ إذا جاءَ حديثُ الصِّغَار لم يحفظْ[(١)] » .

قال علي : [ب ـ ١١٢] « وكان سفيان بن عيينة أيضاً حديثه عن الصغار ليسَ بذاك[(٢)] » .

قال يعقوب بن شيبة : « الحكمُ بن عُتَيبة[(٣)] [هو] من صغار شيوخ الأعمش ، وليس هو من صغار شيوخ شعبة » . [ظ ـ ١٩٥] .

ومنهم : منصور بن المُعْتَمِر[(٤)] :

هو من أثبت الناس في مجاهد ، كما سبق .

---

(١) شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث ، سبقت ترجمته ص١٧٢ ـ ١٧٦ . حافظ بإطلاق ، وما ذكره الحافظ ابن رجب أن في حفظ شعبة عن الصغار شيء ، لهو أمر غريب ، لما عُرف من احتياطه في السماع ، واعتنائه وتكراره له .

قال الحاكم : « شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة ، رأىٰ أنس بن مالك وعمرو بن سَلِمة الصحابيين ، وسمع من أربعمئة من التابعين » « تهذيب » ج٤ ص٣٤٦ .

فغاية ما هنالك أنه لم يصح سماعه من هذين الصحابيين ، وهما من صغار الصحابة .

(٢) تقدمت ترجمة سفيان بن عيينة ص٥٧٢ . وأنه ثقة ، وتوثيقه مطلق في المصادر ، مما يعارض إطلاق عبارة « حديثه عن الصغار ليس بذاك » .

نعم تُكلم في حديثه عن أيوب ، انظر «التهذيب» ج٤ ص١٢٠ ـ ١٢١ .

(٣) سبقت ترجمته ص٥٢٨ . وفي ب « الحكم بن عيينة » تصحيف .

(٤) تقدمت ترجمته في ص٥٣٦ ـ ٥٣٨ . وقال في « التهذيب » ج١٠ ص٣١٤ : « قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : إن قوماً يقولون : منصور أثبت في الزهري من مالك ؟ . قال : « هؤلاء جهال ، منصور إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب » . =

قال أحمد في رواية ابنه صالح : « منصور إذا نَزَل إلىٰ المشايخ اضطرب : إلىٰ أبي إسحاق ، والحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كُهَيل . روىٰ حديث أم سلمة في الوِتر[1] ، خالف فيه ، وحديث ابن أبزىٰ[2] خالف فيه » .

= وقد بيَّنَتْ روايةُ الحافظ ابن رجب المرادَ بالمشايخ . والمراد « اضطرب » بالنسبة لزيادة ضبط مالك ، لا أنه يبلغ درجة الضعف ، بدليل هذا السياق في « التهذيب » ، فإن هذا القول « إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب » ورد لبيان أنه دون مالك ، لا لتضعيفه . والله أعلم .

(١) أخرجه النسائي (باب كيف الوتر بخمس) ج٣ ص٢٣٩ من وجهين عن منصور ، وابن ماجه ص٣٧٦ من وجه واحد عن منصور عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس وبسبع لا يفصل بينها بسلامٍ ولا بكلام » .

فخالف منصور غيره ، فقد أخرجه النسائي عن سفيان بن حسين عن الحكم عن عائشة وعن ميمونة ، وعن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وهو أرجح .

وهكذا أخرجه الترمذي ج٢ ص٣٢١ من حديث عائشة وقال : « حديث حسن صحيح » وأخرج حديث أم سلمة من غير طريق منصور ج٢ ص٣١٩ ـ ٣٢٠ بلفظ « كان النبيُّ ﷺ يوتر بثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً، فلما كَبِر وضعف أوتر بسبع » . قال الترمذي : « حديث حسن » .

فظهر بهذا مخالفة منصور في السند والمتن ، وكأنه انتقل ذهنه فانقلب عليه سند الحديث ، فجعل له سنداً آخر . فهو مقلوب .

(٢) أخرجه النسائي في الوتر (نوع آخر من القراءة في الوتر) ج٢ ص٢٤٥ بسنده عن منصور عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزَىٰ عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يوتر بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ ، و﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا

ومنهم : حَمّاد بن زيد[(١)] :

كان يخلط في حديث يحيىٰ بن سعيد ، وكان عنده كتاب عنه ، لم يكن عنده كتاب [آ ـ ١٣٠] غيره ، قاله [يحيىٰ] بن مَعِين ، وقد سبق ذكر كلامه[(٢)] .

ومنهم : حَبيب بن أبي ثابت[(٣)] :

= ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ . وكان إذا سلَّم وفرغ قال : سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، طوَّل في الثالثة » .

خالف منصور غيره ، فلم يذكر في سنده ذراً ، وتابعه علىٰ ذلك عبد الملك ابن أبي سليمان ، ومحمد بن جُحَادة . وذرٌّ هو المُرهِبي ، ثقة مات قبل المئة/ع .

ورواه غيرهما من طرق عن سلمة بن كُهَيل وزبيد وطلحة عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ عن أبيه فذكر الحديث . وهو الراجح . وحديثه الأول من المرسل الخفي ، لأن سلمة معاصر لسعيد .

وأخرجه أبو داود ج٢ ص٦٣ وابن ماجه ص٣٧٠ من أوجه عن الأعمش عن طلحة وزبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَىٰ عن أبيه عن أُبَيّ بن كعب فذكره بمعناه لم يذكر آخره « سبحان الملك . . . » .

ومن هذا التخريج لهذا الحديث ولسابقه نجد مخالفة منصور يسيرة ليست من المخالفات الفاحشة ، كما أنها قليلة ، مما لا يُخِلُّ بثقته ، فإنه لا يعرىٰ أحد عن خطأ .

(١) ثقة ثبت ، فقيه ، جليل ، سبقت ترجمته ص١٨٩ ـ ١٩٢ .

(٢) في ص١٩١ لكنه عزاه هناك إلىٰ ابن مهدي .

(٣) حبيب بن أبي ثابت أبو يحيىٰ الكوفي ، ثقة ، فقيه جليل ، متفق علىٰ الاحتجاج به ، إنما عابوا عليه التدليس ، « كان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة/ع » . =

عالم كبير ثقة ، متَّفق علىٰ حديثه . أحاديثه عن عطاءٍ خاصة ليست محفوظة .

قال أبو بكر بن خلَّاد : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : « حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست محفوظة ، سمعته يقول : إن كانت محفوظة فقد نزلَ عنها » يعني عطاء[1] .

وحديث حبيب عن عروة أيضاً ، قال أحمد ويحيىٰ : « هو منكر وله عنه حديثان .

أحدهما : « أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كانَ يُقَبِّل ثم يصلِّي ولا يتوضأ[2] » .

= والتحقيق ثبوتُ سماعه من عُروة ، كما سيأتي ، وأما أحاديثه عن عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ فقد تُكُلِّم فيها .

ونقل العُقَيلي عن يحيى القطان قال : « حديثه عن عطاء ليس بمحفوظ » كأنه يريد حديث دعاء عائشة . وقال في « التهذيب » ج٢ ص١٧٩ عن العُقَيلي : « وله عن عطاء أحاديث لا يتابع عليها ، منها حديث عائشة : « لا تُسَبِّخي عليه » وهو نقل بالمعنىٰ عن العقيلي ص٩٥= ١ : ٢٦٣ وفيه « لا تُسَبِّخي عنه » يعني لا تخففي .

قال نور الدين : لعل هذا أتىٰ من تدليسه ، بأن سمعها عن بعض الضعفاء عن عطاء ، فدلسها عنه » .

(١) في ب « يعني عن عطاء » ، ولفظ العقيلي ج١ ص٢٦٣ : « إن كانت محفوظةً فقد نزل عنها ، يعني عطاء نزل عنها » كأنه يريد نزل في سنده، لأنهما قرينان متعاصران .

(٢) أخرجه أبو داود ج١ ص٤٦ والترمذي ج١ ص١٣٣ وابن ماجه ص١٦٨ بأسانيدهم عن الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبّل امرأةً من نسائه ثم خرج إلىٰ الصلاة ولم يتوضأ » . =

. . . .

= قال عروة : فقلت لها : « من هي إلا أنت ؟ » فضحكت .

قال أبو داود : «هكذا رواه زائدة وعبد الحميد الحِمَّاني عن سليمان الأعمش .

حدثنا إبراهيم بن مخلد الطَّالَقَاني ثنا عبد الرحمن بن مَغْراء ، ثنا الأعمش أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث .

قال أبو داود : قال يحيىٰ بن سعيد القطان لرجل : احكِ عني أن هذين ـ يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة ـ قال يحيىٰ : احك عني أنهما شبه لا شيء » .

قال أبو داود : ورُوي عن الثوري قال : « ما حَدَّثنا حبيب إلا عن عروة المزني » . يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء .

قال أبو داود : وقد روىٰ حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً . انتهىٰ .

وذكر الترمذي عن البخاري قال : « حبيب بن أبي ثابت لم يسمعْ من عروة » .

ويُجاب عن هذا بأن الراجح أنه عروة بن الزبير ، وقد سمع منه حبيب ، كما حققه الحفاظ .

ويدل علىٰ ذلك أمورٌ : الأول : ورود التصريح بكونه عروة بن الزبير في «سنن ابن ماجه» وغيره .

الثاني : قول عروة لها : « من هي إلا أنت » ، فإن هذا لا يجرؤ عليه غيرُ عروة بن الزبير ، لكونه ابنَ أخت عائشة السيدة أسماء بنت أبي بكر .

الثالث : أنه ورد الحديث عن عروة بن الزبير عن عائشة من غير طريق حبيب .

والحديث له طرق كثيرة منها صحيح ومنها حسن ومنها ضعيف ، فبطل الكلام عليه بالضعف . انظر « نصب الراية » ج١ ص٣٧ ـ ٣٩ ، وتعليق أحمد شاكر الموسع علىٰ «الترمذي» ج١ ص١٣٤ ـ ١٣٨ . ففيهما توسع وتحقيق مفيد هام .

والآخر في المستحاضة : « تُصلي وإن قَطَر الدم علىٰ الحَصِير[١] » .

وقد سبقَ الكلام عليهما مستوفىً في كتاب الطهارة .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » مطولاً ج٦ ص٤٢ و٢٠٤ و٢٦٢ ومختصراً في ص١٣٧ ، وابن ماجه ص٢٠٤ ولفظ ابن ماجه : « حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة قالا : ثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلىٰ النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أُسْتحاض فلا أطهرُ ، أفأدع الصلاة ؟

قال : « لا ، إنما ذلكِ عِرْقٌ ، وليس بالحيضة ، اجتنبي الصَّلاة أيام محيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطَر الدم علىٰ الحصير » . (وانظر ابن أبي شيبة : ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

وقد أطال في « نصب الراية » ج١ ص١٩٩ ـ ٢٠١ ، الكلام عليه ، ومال إلىٰ ترجيح وقفه . وكذا توسَّع الدارقطني في بيان اختلاف الرواة فيه ج١ ص٢١١ ـ ٢١٤ ، وفيه ما يشير إلىٰ ترجيح وقفه .

وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » ج٢ ص١٧٨ : « وروىٰ ـ يعني حبيب بن أبي ثابت ـ عن عروة بن الزبير حديث المستحاضة . وجزم الثوري أنه لم يسمعْ منه ، وإنما هو عروة المزني آخر . وكذا تبع الثوريَّ أبو داود والدارقطني وجماعة » انتهىٰ .

قلت : في كون أبي داود تبع الثوريَّ نظر ، فقد ذكرنا كلام أبي داود في التعليقة السابقة ، وفيه تصحيحُ سماع حبيب من عروة ، والكلام جاء علىٰ هذا الحديث والحديث السابق .

والإسناد هنا إلىٰ حبيب صحيح ، وفيه التصريح عن عروة بن الزبير .

وله حديث آخر عن عُروة في الدعاء ، سَبَق أيضاً في كتاب الدعاء[(١)] وقد اختُلِفَ في سماعه له من عروة .

ومن أحاديثه[(٢)] عن عطاء عن عائشة « أنها سُرِقَ لها شيء ، فجعلت تدعو عليه، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُسَبِّخي عليه » .

قال العُقيلي[(٣)] : « وله عن عطاء غيرُ حديثٍ لا يُتابع عليه » .

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي ج٥ ص٥١٨ : عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن عُروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقول : « اللهم عافني في جسدي ، وعافني في بصري ، واجعله الوارثَ مني ، لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين » .

قال أبو عيسىٰ : «هذا حديث حسنٌ غريب» . قال : « سمعت محمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمعْ عن عروة بن الزبير شيئاً والله أعلم » انتهىٰ .

وهذا تَبِع فيه محمد وهو البخاري تَبِع فيه الثوريَّ ، وقد ثَبَت سماعُ حبيب من عروة كما بيناه . وقد صحَّح أبو داود هذا الحديث في كلامه علىٰ الحديث قبل السابق الذي ذكرناه عنه .

(٢) كذا في الأصل . والعبارة في ظ وب هكذا : « وهذا الحديث هو حديثه عن عطاء » انتهىٰ . وعليه يكون حديث عائشة في الدعاء علىٰ السارق هو الحديث السابق ، والواقع خلاف ذلك .

(٣) « الضعفاء » ورقة٤٨ ص٩٥ = ١ : ٢٦٣ وفيه تخريج الحديث ولفظه :

عن عائشة قالت : « سُرِق لها شيءٌ فجعلتْ تدعو عليه ، فقال لها رسول الله ﷺ لا تُسَبِّخي عنه » . يعني لا تخففي . كذا في « الضعفاء » . وفي الجملة الأخيرة احتمال في قراءتها في مخطوطة الضعفاء .

وهذا الحديثُ المشار إليه خَرَّجه الترمذي في أواخر الأدعية ، وسبق الكلام عليه هناك .

ولم يخرَّج له في «الصحيح» شيءٌ عن عطاء بن أبي رباح .

ومما يُستَغْرب أن حبيبَ بن أبي ثابت يروي عن عطاءٍ ، ويروي عطاءٌ عنه(١) .

ومنهم : عبد الكريم بن مالك الجَزَري(٢) :

ثقة كبير روىٰ عنه مالك وغيره ، ولكنَّ أحاديثَه عن عطاءٍ تُكُلِّم فيها .

---

(١) وهذا من المُدَبَّج في علوم الحديث . انظر «ابن الصلاح» : ٣٠٩ و« المنهج » : ١٥٤ .

(٢) « أبو سعيد ، مولىٰ بني أمية ، وهو الخِضْرِمي ، بالخاء والضاد المعجمتين ، نسبة إلىٰ قرية من اليمامة ، ثقة ، متقن ، مات سنة سبع وعشرين ومئة/ع » .

قال ابن معين : « حديث عبد الكريم عن عطاء رديء » .

قال ابن عدي : « وهذا الحديثُ الذي ذكره يحيىٰ بنُ مَعِين عن عبد الكريم عن عطاء هو ما رواه عبيد الله بن عمرو الرَّقي عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة : «كان النبي ﷺ يُقَبِّلُها ولا يُحْدِث وضوءاً » إنما أراد ابن مَعِين هذا الحديث ، لأنه ليس بمحفوظ » . « الكامل » ورقة ١/٣١٤ = ١٩٧٩ . وانظر «التهذيب» ج٦ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ . و« الميزان » ج٢ ص٦٤٥ . ولفظ «الميزان» : « أحاديثه عن عطاء رديّة » . بصيغة الجمع ، كما هو مثبت في «شرح العلل » ، وهو نقل بالمعنىٰ ، كما يدل عليه باقي كلام ابن عدي في « الكامل » ، وما أورده فيه ، وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ج٢ ص١٤٥ : « لم يخرِّج البخاري من روايته عن عطاءٍ إلا موضعاً واحداً معلَّقاً ، واحتجَّ به الجماعة » انتهىٰ .

قلت : ولم نجد فيما انتقدوه من روايته عن عطاء شيئاً عند مسلم ، فليحرر .

قال ابن مَعِين : « أحاديثه عن عطاء رَدِيّة » .

ومما أنكر من حديثه عن عطاء :

حديثُه عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يُقَبِّل ثم يخرج إلىٰ الصلاة ولا يتوضأ »[١] .

وحديثُه عن عطاء عن جابر قال : « كنا نأكلُ لحومَ الخيل علىٰ عهد رسول الله ﷺ »[٢] .

---

(١) أخرجه البزار في « مسنده » عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة « أنه عليه السلام كان يُقَبِّل بعض نسائه ولا يتوضأ » . « الجوهر النقي » ج١ ص١٢٥ وخرجه في « مجمع الزوائد » ج١ ص٢٤٧ من الطبراني في « الأوسط » ، وقال : « وفيه سعيد بن بشير ، وثقه شعبة وغيره ، وضعَّفه يحيىٰ وجماعة » انتهىٰ .

وقد بيَّن لنا ابن عدي سبب طعن ابن مَعِين في هذا الحديث أنه ليس بمحفوظ ، لكن الواقع غير ذلك ، وقد ورد عن عائشة من طرق كثيرة ، كما أوضحنا قبل قليل .

(٢) أخرجه الدارقطني في « سننه » ج٤ ص٢٨٨ من وجهين عن عبد الكريم بن مالك بسنده . .

وأصل الحديث صحيح ثابت مشهور من غير وجه عن جابر ، متفق عليه : البخاري في المغازي (غزوة خيبر) ج٥ ص١٣٦ والذبائح ج٧ ص٩٥ مكرر في بابين ، ومسلم ج٥ ص٦٥ ـ ٦٦ . وهو مروي في «السنن» الأربعة أيضاً من غير وجه عن جابر .

وأقرب الألفاظ إليه من غير طريق عبد الكريم رواية الترمذي ج٤ ص٢٥٣ من طريق سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ عن عمرو بن دينار عن جابر قال : « أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ، ونهانا عن لحوم الحُمُر » .

وانظر « التلخيص » ص٣٨٨ .

ومنهم : مَعْمَر بن راشد[١] :

(و) ضُعِّفَ حديثُه عن ثابتٍ خاصة ، وقد تقدم ذكر ذلك عن علي بن المديني وغيره .

وكذا قال ابن مَعِين : « حديثُ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ ضعيفٌ » .

ومما أنكِر عليه أنه حَدَّث عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ بحديث قصة جُلَيْبِيبٍ[٢] ، وأخطأ في إسناده ، إنما رواه ثابت عن كنانة بن نُعَيم عن أبي برزة عن النبي ﷺ (و) كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت .

ومنهم : مَطر بن طَهْمَان الوَرَّاق البصري[٣] :

ضعَّفه أحمدُ ويحيىٰ في عطاءٍ خاصة .

---

(١) تقدمت ترجمته في ص٥١٦ و٥٤٠ و٦٠٢ و٦١١ ، وأن حديثه عن ثابت ضعيف في ص٥١٦ تعليقاً .

(٢) أخرَجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن كنانة بن نُعيم عن أبي برزة أن النبي ﷺ كان في مغزًى له فأفاء الله عليه . . ثم قال : « لكني أفقد جُلَيْبِيًا ، فاطلبوه » ، فطُلِبَ في القتلىٰ فوجدوه إلىٰ جنب سبعة قد قتلهم ، ثم قتلوه ، فأتىٰ النبي ﷺ فوقف عليه ، فقال : «قتل سبعة ثم قتلوه ، هذا مني وأنا منه ، هذا مني وأنا منه » . قال : فوضعه علىٰ ساعديه ليس له إلا ساعِدَا النبي ﷺ . قال : فحُفِر له ، ووُضِعَ في قبره ، ولم يذكر غُسْلاً . « صحيح مسلم » ج٧ ص١٥٢ و« مسند أحمد » ج٤ص٤٢١ . وبأطول من هذا في ص٤٢٢ .

(٣) « أبو رجاء السلمي مولاهم ، الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق ، كثير

قال أحمد : « هو مضطرب الحديث عن عطاء » .

ومنهم : أبو مَعْشَرٍ نَجِيحٌ السِّنْدِيُّ(١) :

قال مُضَر بن محمد عن يحيىٰ بن مَعِين : « يُكْتَب حديثُه مما روىٰ عن محمد بن قيس وعن محمد بن كعب القرظي وعن مشايخه ، وأما ما رَوىٰ عن المَقْبُري ، وعن نافع ، وهشام ، فهو فيه ضعيف ، فلا يُكتب » .

قال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمد بن كعب في التفسير ، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء ، التفسيرُ حسن » . يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القُرَظي في تفسير القرآن ، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع . [ب ـ ١١٣] .

= الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ـ ومئة ـ ويقال : سنة تسع/ خت م عه » .

وقال الذهبي في « الميزان » ج٢ ص١٢٧ : « مَطَر من رجال مسلم حسن الحديث » ووثقه في « المغني » رقم ٦٢٨٣ . قلت : روىٰ له مسلم في المتابعات .

(١) « نَجيح بن عبد الرحمن السِّندي ، بكسر المهملة وسكون النون ، المدني ، أبو معشر ، مولىٰ بني هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة ، أسنَّ واختلط ، مات سنة سبعين ومئة ، ويقال : كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال/ عه » .

وقال الإمام أحمد : « كان بصيراً بالمغازي » « المغني» ٦٦٠٠ و«التهذيب» ج١٠ ص٤٢٠ ـ ٤٢١ ، وفيه : قال أحمد : « يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير » . فعلىٰ هذا يدخل فيمن اختلط في بعض الأبواب ، هو والأربعةُ بعده . فتنبه .

ونظير هذا قول سعيد بن عبد العزيز الدمشقي في :

سعيدِ بنِ بشيرٍ[١] :

« كان غالبُ علمِه[٢] التفسيرَ ، خُذْ عنه التفسير ، ودَعْ ما سوىٰ ذلك ، فإنه كان حاطبَ ليل » خَرَّجَه العُقَيلي[٣] .

وعكس هذا ما قاله الإمام أحمد في :

إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمن السُّدِّيِّ[٤] :

الكوفيِّ صاحب التفسير ، قال « هو حَسَن الحديث ، وحديثه مقارِب ، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباطٌ[٥] عنه» ، فجعل يستعظِمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد ؟ ما أدري ما ذاك » .

---

(١) « سعيد بن بشير الأزدي ، مولاهم ، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة ، الشامي ، أصله من البصرة ، أو واسط ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة ثمان أو تسع وستين ـ ومئة ـ/ عه » . له تفسير مصنَّف ، لكثرة سماعه من قتادة . لذلك قال : « خُذْ عنه التفسير » ، ولأنه قد يُتَسامح في رواية التفسير في غير الأحكام . وقد وقع له في هذا التفسير مناكير ، منها أن لقمان خُيِّرَ بين النبوةِ والحكمةِ فاختار الحكمة!! .

(٢) « غالب عليه » ظ وب . ولفظ « الضعفاء » : ثنا أبو خليد قال : سألني سعيد بن عبد العزيز: ما الغالب علىٰ علم سعيد بن بشير ؟ قال : قلت له : التفسير قال : خُذْ عنه التفسير . . » إلىٰ آخره .

(٣) في « الضعفاء » ورقة ٨٠ ـ ٨١= ٢/ ١٠٠ . وهو من المختلط في بعض الأبواب .

(٤) « السُّدّي بضم المهملة وتشديد الدال ، أبو محمد الكوفي ، صدوق يهم ، ورمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ـ ومئة ـ/ م عه » .

(٥) هو أسباط بن نصر الهمْداني ، . . . صدوق ، كثير الخطأ ، يُغْرِب ، من الثامنة/ خت م عه » . وهذا ممن اختلط في بعض الأبواب .

وقال **أحمد** في رواية ابنه عبد الله[١] في :

إسماعيل بن مُسلم المكي[٢] :

« ما [آ ـ ١٣١] روىٰ عن الحسن في القراءات ، فأما إذا جاء المسند يسند عن الحسن عن سَمُرة أحاديث مناكير ، وعن عمرو بن دينار يسند عنه مناكير » .

ونقل البَرْذَعي عن أبي زُرْعَة قال :

« عبد الجَبَّار بن عمر[٣] :

واهي الحديث ، وأما مسائِلُه فلا بأس » .

قال البَرْذَعي : « كأنه يقول : حديثُه واهي ، ومسائِله مستقيمة » . يعني ما روىٰ من المسائل عن ربيعة وغيره .

ومنهم عمر بن إبراهيم البصري[٤] .

مختلف فيه ، وقال ابن عدي : « له عن قتادة خاصة مناكير » .

---

(١) في « العلل » ج١ ص٣٧٢ بنحوه .

(٢) « أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن مكة ، وكان فقيهاً، ضعيف الحديث ، من الخامسة/ ت ق » . وهو ممن خلط في بعض الأبواب .

ولعلَّ سبب قوته في القراءة لاعتنائه بها ، ما لم يُعْنَ بحفظ الحديث .

(٣) عبد الجبار بن عمر الأيلي : ضعيف جداً ، غالب ما يرويه يخالف فيه ، « من السابعة ، مات بعد الستين ـ ومئة ـ/ ت ق » . أما مسائله التي ذكر هنا أبو زرعةَ والبرذَعِيُّ فهي مسائل في الفقه أخذها عن ربيعةِ الرأيِ . وكان عبد الجبَّار يتفقَّه . فهو ممَّن خلط في بعض الأبواب .

(٤) « العبدي . . ، صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف ، من السابعة/ قد ت س ق » . وقارن بابن عدي : ٥ : ١٧٠٠ ـ ١٧٠١ .

وهو راوي حديث العَبَّاس بن عبد المطلب في وقت المغرب[1] ، وقد استنكره الإمام أحمد ، وسبق الكلام عليه في كتاب الصلاة مستوفًى .

ومنهم : يزيد بن إبراهيم التُسْتَري[2] البصري[3] :

ثقة ، متفق علىٰ حديثه .

قال ابن عدي : « أحاديثه مستقيمة ، إنما أُنكِرتْ عليه أحاديث رواها عن قتادةَ عن أنس » .

وذَكَرَ عن (علي) [ظ ـ ١٩٦] بن المديني سمعتُ يحيىٰ بن سعيد يقول : « يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليسَ بذاك » .

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٢٢٥ عن العَبَّاس بن عبد المطلب قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تزال أمتي علىٰ الفطرة ، ما لم يؤخروا المغرب حتىٰ تشتبك النجوم » قال السِّنْدي ج١ ص٢٣٤ : « وفي الزوائد : إسناده حسن ورواه أبو داود من حديث أبي أيوب » .

ورمز له الترمذي ج١ ص٣٠٥ في قوله : « وفي الباب » ثم قال : « وحديث العباس قد روي موقوفاً عنه ، وهو أصح » اهـ .

لكن يشهد له حديث أبي أيوب ، وهو بلفظه تقريباً ، أخرجه أبو داود مرفوعاً ج١ ص١١٣ .

وفي سنده كما قال المنذري في « تهذيب السنن » ج١ ص٢٤٢ «محمد بن إسحاق ». سبق في ص١٢٦ ـ ١٢٧ و٢٠ وهو حجة في مثل هذا، غاية ما يُخشىٰ منه التدليس ، وقد صرح هنا بالتحديث .

(٢) « اليشكري » ب ، تصحيف . وانظر « الكامل » : ٧ : ٢٧٣٤ .

(٣) « يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة ، ثم راء ، نزيل البصرة ، أبو سعيد ، ثقة ، ثبت ، إلا في روايته عن قتادة ففيها لِين ، من كبار السابعة ، مات سنة ثلاث وستين ـ ومئة ـ علىٰ الصحيح/ع » .

ومنهم : عبدُ المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[١] :

قال ابن عدي : « هو ثَبْت في ابن جُرَيجٍ خاصة » . يعني أنه في غيره ليس بذاك ، وقد ضعَّفه بعضُهم مطلقاً .

ومنهم : هشام بن سُليمان المَخْزُومي[٢] :

قال العُقيلي[٣] : « في حديثه عن غير ابن جُريج وَهَمٌ » .

ثم خَرَّج له حديثاً من حديثه عن الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « من حَجَّ البيت أو اعتمر فلم يَرْفث ولم يفسُق كان كما ولدته أمه[٤] » .

قال : « ورواه الناس عن الثوري وغيره عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ[٥] وهو الصواب » .

---

(١) « صدوق ، يخطىء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : « متروك » ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين/ م عه » .

قلت : الأولىٰ أنه « ثقة ، أخطأ في أحاديث » ، فقد وثَّقه الأكثرون واحتجوا به . وانظر « الكامل » : ٥ : ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ .

(٢) « ما أرىٰ بحديثه بأساً » ، قاله أبو حاتم . « من الثامنة/ خت م ق » .

(٣) « الضعفاء » ورقة ٢٣٤/ ٢ = ٤/ ٣٣٨ .

(٤) أخرجه العقيلي من هذا الوجه كما ذكر الحافظ ابن رجب غير أنه قال : « ولم يفسق ولم يرفث » .

وهو متفق عليه بالسند الراجح الذي ذكره العقيلي وأورده فيما يلي الحافظ ابن رجب : البخاري ج٢ ص١٣٣ ومسلم ج٤ ص١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٥) قوله « عن النبي ﷺ » ليس في ظ . والمثبت موافق لنص « الضعفاء » .

ومنهم : وَرْقاء بن عمر اليَشْكُري[١] :

ثقة ، مشهور .

قال العقيلي[٢] : « تكلَّموا فيه[٣] في حديثه عن منصور » .

ثم ذكر من طريق عباس عن ابن مَعِين[٤] قال : « سمعتُ معاذ بن معاذ يقول ليحيىٰ بن سعيد : سمعتُ حديث منصور . فقال يحيىٰ : ممن سمعتَ حديثَ منصور ؟ قال : من وَرْقاء ، قال : لا يساوي شيئاً » .

ومنهم جماعةٌ من أصحابِ الزهري ضُعِّفوا في الزهريِّ خاصة :

منهم : سفيانُ بن حُسين[٥] :

---

(١) « أبو بشر الكوفي ، نزيل المدائن ، صدوق ، في حديثه عن منصور لين ، من السابعة/ع » .

قلت : بل هو ثقة ، تكلموا في حديثه عن منصور ، قال ابن حجر في « هدي الساري » : « لم يخرِّج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئاً ، وهو محتجّ به عند الجميع » .

(٢) « الضعفاء » ورقة٢٣٣/ ٢ = ٤/ ٣٢٧ . وفي نسخة العقيلي اختصار لما هنا ، فكأن الحافظ ابن رجب اعتمد علىٰ نسخة أخرىٰ .

(٣) « فيه » ليس في ظ .

(٤) في ظ « عن ابن مَعِين عن قال . . » سبق قلم .

(٥) « ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، من السابعة ، مات بالرَّيِّ مع المهدي ، وقيل في أول خلافة الرشيد/ خت م عه » .

وقع في ب « سفيان بن حصين » وهو تصحيف .

قال ابن مَعِين : « هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ، إنما سمع من الزهري بالمَوْسِم » . يعني لم يصحَبْه ، ولم يجتمع به غير أيام الموسم(١) .

وقال يحيىٰ أيضاً فيه : « ليس به بأس ، هو صالح . حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك » .

ومنهم : عبد الرزاق بن عُمر الدمشقي(٢) :

قال أبو مُسْهِر : « ذهب سماعه من الزهري ، فيترك حديثه عن الزهري ، ويؤخذ عنه ما سواه » .

وقال سعيد البَرْذَعي : « أحاديثُه عن غير الزهري أشبه ، ليس فيها تلك المناكير ، إنما المناكيرُ في حديثه عن الزهري ، قال : وتتبعت أحاديثَه فوجدت حديثه عن إسماعيل بن عبيد الله مستقيماً » .

ومنهم : إسحاق بن راشد الجَزَري(٣) :

قال ابن مَعِين : « ليس هو في الزهري بذاك ، قيل له : في غير الزهري ؟ قال : ليس به بأس » .

قال ابن مَعِين : « **ابن أبي ذئب**(٤) :

---

(١) يعني موسم الحج . وكانوا يغتنمونه للقاء العلماء .

(٢) « أبو بكر الثقفي ، متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره ، من الثامنة » .

(٣) «أبو سليمان ، ثقة . في حديثه عن الزهري بعض الوهم ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر/ خ عه» .

(٤) تقدمت ترجمته ص٦١٨ وأنه تكلم غير واحد في حديثه عن الزهري . قال في=

ثقة ، [و] كانوا يقولون : حديثه عن الزهري فيه شيءٌ » .

وقال أيضاً : « حديثه عن الزهري [ب ـ ١١٤] ضعيف ، يضعِّفونه في الزهري » .

ومنهم جماعةٌ من أصحاب عُبَيْدِ الله بن عمر العُمَري ضُعِّفَ حديثُهم[1] عنه خاصة :

فمنهم عبد الرزاق بن هَمَّام[2] :

قال ابنُ أبي مريم : « قيل ليحيىٰ بن مَعِين[3] : إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، ثم

= « هدي الساري » ج٢ ص١٦٢ : « وإنما تكلَّموا في سماعه من الزهري ، لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء ، فحلفَ الزهريُّ أن لا يحدثه ، ثم ندم ، فسأله ابن أبي ذئب أن يكتب له أحاديث أرادها ، فكتبها له ، فلأجل هذا لم يكن في الزهري بذاك بالنسبة إلىٰ غيره ، وقد قال عمرو بن عليٍّ الفلاَّس : هو أحب إليَّ في الزهري من كل شامي » انتهىٰ .

احتجَّ به الجماعة ، وحديثه عن الزهري في «البخاري» في المتابعات » .

وقد ظهر من كلام الحافظ سبب الكلام في حديث ابن أبي ذئب عن الزهري ، وأنه لكونه أخذه مكاتبةً ، وهذا لا يقدح في صحة الرواية ، لأن المكاتبة طريق صحيحة من طرق تحمل الحديث ، كما هو مقرر في أصول هذا الفن . انظر كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص١٩٣ . وانظر ما سبق لنا في ص٢٦٦ .

(١) « حديثه » ظ ، سهو قلم .

(٢) سبق في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ و٦٠٦ .

(٣) « ليحيىٰ بن موسىٰ » ظ ، وهو سهو .

حدث بها عن عبيد الله[١] ، فقال يحيىٰ : لم يزلْ عبدُ الرزاق يحدث بها عن عبيد الله ، ولكنها كانت مُنكرة » . يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر .

ومما أنكرَ من حديثه عن عبيد الله بن عُمر أنه حدث عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبْطَح» يعني المُحَصَّب وخالَفَه [آ ـ ١٣٢] ، خالد بن الحارث ، قال : سُئِل عُبيد الله بن عُمر عن المُحَصَّب والنزول به[٢] فحدثنا عبيد الله عن نافع قال : « نزلَ بها رسولُ الله ﷺ وعُمر وعبد الله بن عمر » .

فخالف عبدَ الرزاق ولم يصلْه ، بل أرسَلَه .

وقد اختُلِفَ علىٰ عبد الرزاق في لفظ الحديث أيضاً :

فمنهم من روىٰ عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر لم يكونوا ينزلون بالأبطح» ، فخالف في المتن أيضاً .

وقد ذكرناه في كتاب الحج ، وقد خرَّج مسلم والترمذي حديثَ عبد الرزاق هذا، وخرَّج البخاري حديثَ خالدِ بن الحارث المرسل[٣] .

---

(١) « عن عبد الله » ـ وب ، والمثبت أولىٰ .

(٢) « والنزول فيه » ظ .

(٣) انظر الحديث من طريق عبد الرزاق في « صحيح مسلم » ج٤ ص٨٥ و« سنن الترمذي » ج٣ ص٢٦٢ ، ٢٦٣ وقال : « صحيح حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر » .

ومن طريق خالد بن الحارث المرسل في «البخاري» ج٢ ص١٨١ . ولفظ خالد بن الحارث : سُئِل عبيدُ الله عن المُحَصَّب ؟ فحدثنا عبيد الله عن نافع =

ومنهم : عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي[1] :

قال أحمد : « أحاديثُه عن عبيد الله بن عُمر تشبه أحاديثَ عبد الله بن عمر »[2] .

قال أبو حاتم الرَّازي[3] : « ظهر مصداق قول أحمد في حديث الدَّرَاوَرْدي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عُمر : « من أتىٰ عَرَّافاً فصدَّقه بما يقول لم تقبلْ له صلاةُ أربعين ليلة » قال : والناس يروونه

= قال : « نزل بها رسول الله ﷺ وعمرُ وابنُ عمر » .

وقد أزاح الحافظُ ابن حجر إشكال تفاوت الروايات بتحقيق جَيِّد رد فيه المرسلَ إلىٰ الاتصال فقال في « فتح الباري » ج٣ ص٣٨٤ : في حديث خالد بن الحارث : « هو عن النبي ﷺ مرسل . وعن عمر منقطع ، وعن ابن عمر موصول ، ويحتمل أن يكون نافع سمعَ ذلك من ابن عمر ، فيكون الجميع موصولاً ، ويدُلُّ عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذي قبله » انتهىٰ .

فقد حملَ الحافظُ رواية خالد علىٰ رواية عبد الرزاق وفسَّرها علىٰ الاتصال ، وهو وجه وجيه ، يشهد له ما هو معروف من اختصاص نافع بابن عمر ، فالظاهر أنه تلقىٰ ذلك عن ابن عمر ، وحَدَّث به ، فتحقق بذلك أن يكون الجميعُ موصولاً ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص٥٨٦ ـ ٥٨٨ ، وأن حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر .

(٢) ورد قول أحمد في «الجرح والتعديل» ج٢/ ٢/ ص٣٩٥ و٣٩٦ هكذا : « ما حدث عن عُبَيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر » .

وورد فيه قول أحمد : « . . . وربما قَلَب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر » .

(٣) في « العلل » ج٢ ص٢٦٩ . والسياق هنا بمعناه .

عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر ، وليس يشبِه هذا حديثَ عبيد الله .

ورواه الدَّراوَرْدِي عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن صَفِيَّة بنتِ أبي عُبيد عن عمر عن النبي ﷺ» .

ثم قال : « وعن عبيد الله بن عمر[١] عن نافع عن ابن عمر مثله » .

قلت : والصحيح أنَّ عبيدَ الله بن عمر إنما رواه عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ ، وهذا أصحُّ من حديثِ أبي بكر بن نافع ، قاله ابن المديني .

وقد خَرَّجه مسلم في « صحيحه »[٢] من طِريق يحيىٰ القطان عن عبيد الله كما ذكرنا[ه] .

وقال النسائي : « الدَّراوَرْدي ليس به بأس ، حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر » .

ومنهم : قَبِيصةُ بن عُقْبة[٣] :

---

(١) من هنا إلىٰ قوله « إنما رواه » سقط من ب .

(٢) ولفظه عند مسلم « من أتىٰ عَرَّافاً فسأله عن شيء. . . » كتاب السلام ج٧ ص٣٧ ، وكذا أخرجه أحمد ج٤ ص٦٨ وج٥ ص٣٨٠ وأخرجه من طريق آخر ج٢ ص٤٢٩ من حديث أبي هريرة والحسن مرفوعاً ، وفيه « فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ » .

(٣) « قَبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُوائي ، بضم المهملة وتخفيف الواو والمد ، أبو عامر الكوفي ، صَدوق ربما خالف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ـ ومئتين ـ علىٰ الصحيح/ع » الأولىٰ أنه ثقة ، كما قال الذهبي في=

قال ابنُ أبي خَيْثمة عن يحيىٰ بن مَعِين : « هو ثقة ، إلا في حديث سفيان الثوري ليس بذاك القوي » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « كان ثقة صدوقاً فاضلاً ، تكلَّموا في روايته عن سفيان خاصة ، كان ابن مَعِين يُضعِّف روايتَه عن سفيان » .

ومنهم : يعلىٰ بن عُبَيْد[1] :

[ظ ـ ١٩٧] قال ابن مَعِين : « كان كثيرَ الخطأ عن سفيان الثوري » .

ومنهم : أبو معاوية الضَّرِير محمد بن خازِم[2] :

= « المغني » رقم٥٠٢٦ وكلام ابن مَعِين في حديثه عن سفيان معارض بشهادة غيره له بحفظ حديث سفيان درساً درساً علىٰ الولاء .

وسبب كلام ابن معين أن قَبيصة كان صغيراً لمّا سمع من سفيان ، لكن هذا لا يمنع من الحفظ ، نعم قد يكون دون رُتبته العلياً في الحفظ ، كما قال الحافظ ابن حجر في ترجمة قَبيصة في « هدي الساري » ج٢ ص١٥٧ : « هذه الأمور نسبية » قاله في موازنة بين قَبيصة وغيره . وانظر للتوسع « التهذيب » ج٨ ص٣٤٨ ـ ٣٤٩ .

(١) « يعلىٰ بن عُبَيْد بن أبي أمية ، الكوفي ، أبو يوسف ، الطَّنَافسي ، ثقة ، إلا في حديثه عن الثوري ، ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين ، وله تسعون سنة/ع » .

(٢) « محمد بن خازِم ، بمعجمتين ، أبو معاوية الضرير ، الكوفي ، عَمِي وهو صغير ، ثقة ، أحفظُ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره . من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ـ ومئة ـ وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء/ع » .

احتاطَ البخاري في الرواية عنه ، واحتجَّ به الباقون ، لأن غاية ما يبلغ الكلام في حديثه عن غير الأعمش أن يكون من درجة الحديث الحسن .

قال أحمد : « هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره » .

وقال أيضاً: «هو يضطربُ في أحاديث عُبيد الله[١]» يعني ابن عمر.

وقال أيضاً : « هو في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً » .

وقال ابن نُمَير : « كان أبو معاوية يضطرب[٢] فيما كان عن غير الأعمش » .

وقال عثمان بن أبي شيبة : « أبو معاوية حُجَّة في حديث الأعمش ، وفي غيره لا »[٣] .

وذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني قال : « أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظ له ، وكان غيرُ حديثِ الأعمش يُقرأُ عليه الكتب » . يعني أنه كان لا يحفظه .

وقد سبق الكلامُ في الأعمىٰ إذا قُرِىء حديثه عليه من كتاب ، وهو لا يحفظه[٤] .

ومنهم : محمد بن كثير الصَّنعاني[٥] :

---

(١) « عبد الله » ظ .

(٢) « يضطرب » سقط من ظ وب .

(٣) قوله « لا » سقط من ب .

(٤) انظر المسألة في ص٢٤٦ .

(٥) « محمد بن كثير بن أبي عطاء ، الثقفي ، الصنعاني ، أبو يوسف ، نزيل المِصِّيصَة ، صدوق ، كثير الغلط ، من صغار التاسعة ، مات سنة بضع عشرة ـ ومئتين ـ/ د ت س » .

وعلىٰ هذا فغلطه في حديث مَعْمَرٍ فرع من مستواه العام الذي فيه كثرة الغلط . =

[ب ـ ١١٥] حديثه عن مَعْمَرٍ منكر ، قاله أحمد وغيره .

قال أحمد : « سمع من مَعْمرٍ ، ثم أرسل إلىٰ اليمن أخذ كتبه فحدَّث منها » .

وقد وَصَلَ حديثاً عن مَعْمَر لم يصله غيره ، ذكرناه في «تفسير سورة سبحان» من التفسير .

ومنهم : زيد بن الحُباب العُكْليُّ[1] :

ثقة مشهور ، قال ابن مَعِين : « أحاديثُه عن الثوري مقلوبة » .

وقال أحمد : « هو كثير الخطأ ، ما نفذ في الحديث إلا بصلاحه » .

ومنهم سَلَمة الأحمر[2] :

قال أحمد في رواية حنبل : « يحدِّث عن أبي إسحاق أحاديث

---

(١) « زيد بن الحُباب بضم المهملة وموحدتين ، أبو الحسين ، العُكْلي بضم المهملة وسكون الكاف أصله من خراسان ، وكان بالكوفة ، ورحل في الحديث فأكثر منه ، وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين/ ر م عه » .

ووثقه علي بن المديني وغيرُه ، وقال أحمد : « كان صاحب حديث كيساً رحّالاً ، ما كان أصبرَه علىٰ الفقر » انتهىٰ .

وله في « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي ص١٥٧ ـ ١٥٩ خبر طريف ، في تطوافه بين البلدان لحديث « فرقٌ بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكلةُ السَّحر » فارجع إليه .

(٢) هو « سلمة بن صالح الواسطي الأحمر ، عن ابن المنكدر : متروك الحديث » . « المغني في الضعفاء » رقم٢٥٤٠ وانظر للتوسع في ترجمته « ميزان الاعتدال » ج٢ ص١٩٠ ـ ١٩١ و« لسان الميزان » ج٣ ص٦٩ ـ ٧٠ .

صحاحاً ، إلا أنه عن حماد - يعني ابن أبي سليمان - مختلط الحديث : حَدَّث عن حماد بأحاديث مضطربة » .

ومنهم : يونس بن أبي إسحاق[١] :

ففي « تاريخ[٢] الغَلَابي » : « كان يونس بن أبي إسحاق مستويَ الحديث في غير أبي إسحاق [آ - ١٣٣] مضطرباً في حديث أبيه » .

ذِكرُ مَن ضُعِّفَ حديثه إذا جمعَ الشيوخَ دونَ ما إذا أفردَهم

قد تقدم[٣] عن شعبة أنه قال لابن عُلَيَّة . « إذا حدَّثك

عطاء بن السائب

عن رجل واحد فهو ثقة ، وإذا جمعَ فقال : زاذان وميسرة وأبو البَخْتَري فاتَّقِهِ ، كان الشيخُ قد تغير » .

وقد ذكره يعقوب بن شيبة بهذا اللفظ ، وقال : « أحسبُ عليَّ بن طِبْراخ[٤] حدَّثني بهذا عن ابن عُلَيَّة أو بعضه » .

---

(١) « يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي ، أبو إسرائيل ، الكوفي ، صدوق ، يهم قليلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين - ومئة - على الصحيح/ ر م عه » .

(٢) « في تاريخ . . » ظ .

(٣) في ص٥٥٩ .

(٤) « طِبْراخ » بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة ، كذا ضبطه في « التقريب » ، ولا يستبين ضبطه في النسخ الخطية هنا بالخاء المعجمة ، وكأنه في الأصل بالجيم ، وهو واضح بها بالجيم في ب ، مهمل في ظ .

وعلي بن طِبْراخ هو علي بن أبي هاشم: عبيد الله بن طِبْراخ ، من شيوخ البخاري، صدوق، من العاشرة .

وكذلك قال الدارقطني في :

ليثِ[1] بن أبي سُلَيم[2] :

« إنما أنكروا عليه الجمعَ بين عطاءٍ ، وطاوسٍ ، ومجاهد » .

(خبر نقله عنه البرقاني ، وهذا أخذه من قول شعبة لليث بن أبي سُلَيْم : « أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة . عطاءٌ وطاوسٌ ومجاهد ») .

قال أبو نُعَيم : قال شعبةُ لليث : « كيف سألتَ عطاءً ، وطاوساً ، ومجاهداً كلهم في مجلس واحد ؟! » .

قال ابن أبي حاتم[3] : « يعني كالمُنْكِر عليه اجتماعهم » .

قال يعقوب بن شيبة : «يقال : إن لَيْثاً كان يسأل عطاءً وطاوساً ومجاهداً عن الشيء ، فيختلفون فيه ، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمُّد له» .

قال : « وقد طُعِن بمثل هذا علىٰ :

جابرِ الجُعْفِي[4] :

كان يجمع الجماعةَ في المسألة الواحدة ، وربما سأل بعضهم » .

وأما يحيىٰ فضَعَّف ليثاً وقال : « إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً » .

قال الميموني : سمعتُ يحيىٰ ذكر لَيْثَ بن أبي سُلَيم فقال : « هو ضعيف الحديث عن طاوسٍ ، فإذا جمع بين طاوسٍ وغيره ، فويلاه هو[5] ضعيف » .

---

(١) « وليث . » ب موضع « في ليث » .

(٢) سبق في ص١٤٠ .

(٣) « الجرح والتعديل » ج٣/ ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ذكر قول شعبة لليث ، وليس عنده : « كالمنكر عليه اجتماعهم » .

(٤) سبق في ص٦٩ و٣٢٧ .

(٥) في ظ وب « فزيادة هو »!! .

وكذلك ذكر بعضهم في :

ابنِ إسحاق[١] :

لكن إذا جمع بين رجلين . قلت : كيف ؟ قال : يحدِّث عن الزهري وآخر ، يحمل حديثَ هذا علىٰ هذا »[٢] .

وكذلك قيل في :

حَمَّادِ بن سَلَمة[٣] :

---

(١) سبق في ص٢٠ و٧٣ و١٢٦ و٣٢٧ و٤٨٣ و٤٨٤ .

(٢) أي يجعل حديثهما متفقين وهما غير متفقين .

(٣) سبق في ص١١٨ و١٢٧ . ونضيف هنا إلىٰ ترجمته هذا النص من «تهذيب التهذيب»، لفائدته البالغة في رواية الشيخين لمن تكلم فيهم ، فاحفظه وقس عليه :

« لم يخرج عنه البخاري معتمداً عليه ، بل استشهد به في مواضع ، ليبين أنه ثقة .

وأخرج أحاديثَه التي يرويها من حديث أقرانه ، كشعبةَ وحماد بن زيد وأبي عَوَانة وغيرهم .

ومسلم اعتمد عليه لأنه رأىٰ جماعةً من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا ، وشاهد مسلم منهم جماعة ، وأخذ عنهم .

ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة أهل النقل علىٰ ثقته وأمانته » انتهىٰ .

[من كلام ابن طاهر المَقْدِسي] وقال الحاكم : « لم يخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت ، وقد خرّج له في الشواهد عن طائفة » .

وقال البيهقي : « هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كَبِرَ ساءَ حفظُه ، فلذا تركه البخاري ، وأما مسلم فاجتهد وأخرجَ من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره ، وما سوىٰ حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد » « تهذيب التهذيب » ج٣ ص١٤ .

قال أحمدُ في رواية الأثرم ـ في حديث حَمَّاد بن سلمة عن أيوبَ وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثَعْلبة الخُشَنِي عن النبي ﷺ في آنية المشركين[١] ـ قال أحمد : « هذا من قِبَلِ[٢] حماد ، كان لا يقوم علىٰ مثل هذا ، يجمعُ الرجالَ ثم يجعله إسناداً واحداً ، وهم يختلفون » .

وقال أبو يعلىٰ الخليلي في كتابه « الإرشاد » : « ذاكرتُ بعض

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي ج٤ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ بالسند الذي ذكره الحافظُ ابن رجب . قال الترمذي : « حدثنا علي بن عيسىٰ بن يزيد البغدادي حدثنا عبيد الله بن محمد القُرَشي حدثنا حَمّاد بن سلمة عن أيوبَ ، وقتادة عن أبي قِلابة عن أسماء الرحبي عن أبي ثعلبةَ الخُشَني أنه قال : يا رسول الله ، إنا بأرضِ أهل الكتاب ، فَنَطْبُخُ في قُدورهم ونشربُ في آنيتهم ؟ .

فقال رسولُ الله ﷺ : « إن لم تجدوا غيرَها فارْحَضُوها بالماء » ثم قال : يا رسول الله إنا بأرض صيد. . . ؟ » الحديث .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث حسن صحيح » .

وأخرجه أيضاً « عن شعبة عن أيوبَ عن أبي قِلابة عن أبي ثعلبة » .

كذا وقع هنا في نسخة «الجامع» « عن أسماءَ الرحبي » ، ووقع قبله بأسطر علىٰ الصواب « عن أبي أسماء الرحبي » ، ومعنىٰ ارحضوها : اغسلوها .

وأصل الحديث متفق عليه ؛ البخاري في الذبائح (باب صيد القوس) ج٧ ص٨٦ ، (وباب التصيد) ج٧ ص٨٨ و(باب آنية المجوس والميتة) ص٩٠ بأسانيده عن أبي إدريس الخَولاني عائذ الله حدثني أبو ثعلبة الخشني، ومسلم في الصيد ج٦ ص٥٩ من طريق عبد الرحمن بن جبير عن أبيه ومكحول والخولاني عن أبي ثعلبة .

(٢) « قيل » ظ .

الحفاظ قلت : لِمَ لَمْ يُدخِلِ البخاريُّ حمادَ بن سلمة في «الصحيح» ؟ »

قال : « لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس ، يقول : نا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صُهيب عن أنس ، وربما يخالف في بعض ذلك » . فقلت : « (أَلَيس) ابن وَهْب اتفقوا عليه ، وهو يجمع بين أسانيد ، فيقول : أنا مالك ، وعمرو بن الحارث والأوزاعي ، ويجمع بين جماعة غيرهم ؟! » .

فقال : « ابن وهب أتقنُ لما يرويه وأحفظ » .

ومعنىٰ هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق ، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظٍ متقِن لحديثه يعرف اتِّفاق شيوخه واختلافَهم .

كما كان الزهريُّ يجمعُ بين شيوخٍ له في حديث الإفك[1] [ب ـ ١١٦] وغيره .

وكان الجمع بين الشيوخ يُنْكَر علىٰ :

---

(١) في البخاري في تفسير سورة النور ج٦ ص١٠١ : « . . . عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيّب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، فبرَّأها الله مما قالوا ، وكلٌّ حدَّثني طائفةً من الحديث ، وبعضُ حديثهم يصدِّق بعضاً وإن كان بعضُهم أوعىٰ له من بعض » .

وهذه دِقَّة عظيمة من الإمام الزهري في جمع الحديث عن عدد من الرواة ، مع التمييز والخبر برواية كل منهم .

الواقديّ [١] وغيره، ممن لا يضبط هذا[٢]، كما أنكِر علىٰ ابن إسحاق وغيره.

وقد أنكره شعبةُ أيضاً علىٰ:

عوفٍ الأعرابي[٣]:

قال ابن المديني: سمعت يحيىٰ قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خِلاس عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة ـ إذا جمعهم ـ قال لي شعبة: «تُرىٰ لفظهم واحداً؟!».

قال ابن أبي حاتم: «أي كالمُنْكِر علىٰ عوف».

---

(١) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، مولاهم، الواقدي، صاحب التصانيف، مجمع علىٰ تركه. «المغني» رقم٥٨٦١ «متروك مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومئتين، وله ثمان وسبعون/ ق».

(٢) قوله «هذا» ليس في ظ.

(٣) «عوف بن أبي جَميلة، بفتح الجيم، الأعرابي، العبدي، البصري، ثقة، رمي بالقدر وبالتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين ـ ومئة ـ وله ست وثمانون/ع».

وما ذكره الحافظ ابن رجب من إنكار شعبة علىٰ عوف أنه جمع حديثي راويَين، لا يضر، غاية الأمر أن يكون أحدهما رواهُ باللفظ والآخر قريباً منه بالمعنىٰ نفسه. وهو جائزٌ عند المحدثين، علىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ، إنما يعاب في الجمعِ الجمعُ بين المتباينين، أو الخَلْط، وعوف ثقة كبير، «أجمعوا علىٰ الاحتجاج به».

وانظر في مسألة الجمع بين الرواة «علوم الحديث» ص٢٠٠ و٢١١ و«تدريب الراوي» ج٢ ص١١١ ـ ١١٢.

وكذلك أنكر يحيىٰ بن مَعِين علىٰ :

عبد الرحمن بن [ظ ـ ١٩٨] عبد الله بن عُمر العُمَري[(١)] :

أنه كان يحدِّث عن أبيه وعمه ، ويقول : « مثلاً بمثل وسواء بسواء »، واستدل بذلك على ضعفه وعدمِ ضبطه[(٢)] .

وقد ذكر يعقوبُ بن شيبةَ أن :

ابنَ عُيينة[(٣)] :

كان ربما يحدِّث بحديث واحد عن اثنين ، ويسوقه بسياقةِ واحدٍ منهما ، فإذا أفردَ الحديثَ عن الآخر أرسله أو أوقفه .

ومن هؤلاءِ من كان يجمعُ (بين) المشايخ لاختلاطه ، وهو لا يشعر ، كما قيل عن :

عطاء بن السائب[(٤)] :

إنه كان يأتي بذلك علىٰ وجه التوهُّم .

وكذلك قيل في :

أبي بكر بن أبي مريم[(٥)] :

---

(١) «أبو القاسم المدني ، العمري ، نزيل بغداد ، متروك ، من التاسعة ، مات سنة ست وثمانين ـ ومئة ـ/ ق .

(٢) لأن أباه عبد الله بن عمر ضعيف ، وعمه عبيد الله بن عمر من أئمة الحفظ في الدنيا ، فكيف يتلازم حديثهما سواء بسواء ؟!

(٣) سفيان بن عيينة ثقة إمام سبقت ترجمته ص٥٧٢ ـ ٥٧٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص٥٥٥ ـ ٥٦٠ . وانظر ٦٧٢ .

(٥) « أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، الغَسَّاني ، الشامي ، وقد يُنسب إلىٰ جده ، قيل اسمه بُكير ، وقيل عبد السلام ، ضعيف ، وكان قد سُرِق بيته ، فاختلط ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ـ ومئة ـ/ د ت ق » .

قال أحمد عن [آ ـ ١٣٤] إسحاقَ بن رَاهُوْيَه عن عيسىٰ بن يونس : لو أردتُ أبا بكر بن أبي مريم (أن) يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل » . يعني يقول: «عن راشد بن سعد ، وضَمْرة بن حبيب ، وحَبيب بن عبيد» .

ذكر من حَدَّثَ عن ضعيفٍ وسمَّاه باسم ثِقَة(١)

رواية أبي أسامة(٢) :

(١) هذا صورة من صور تدليس يعرف عند المحدثين بـ« تدليس الشيوخ » وتدليسُ الشيوخ أحد قسمي التدليس ، وهما : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ . انظر بحث المدلّس في كتابنا « منهج النقد » ص٣٥٧ ـ ٣٦٣ رقم عام ٦٦ .

وتدليس الشيوخ : هو أن يرويَ عن شيخ حديثاً سمعه منه ، فيسميَ هذا الشيخ أو يَكْنِيَهُ أو ينسبه أو يصفهُ بما لا يُعرف به ، كي لا يُعرفَ .

وحكم هذا القسم هو الكراهة ، لكن هذه الكراهة تختلفُ باختلاف المقصد الحامل علىٰ ذلك ، فَشَرُّ ذلك إذا كان المرويُّ عنه ضعيفاً ، فيدلسه حتىٰ لا تظهرَ روايته عن الضعفاء ، أو يُتَوهمَ أنه راو من الثقات ، كما هو البحث هنا . فإذا وقع ذلك عمداً كان تدليساً وإن وقع سهواً دخل في المختلط إذا كثر .

وقد يكون الحاملُ علىٰ ذلك كونَ المرويِّ عنه صغيراً في السن ، أو تأخرت وفاته وشارك المدلِّسَ في الأخذ عنه من هو دونه ، وقد يكون الحاملُ علىٰ ذلك إيهامَ كثرة الشيوخ . وترجمة ابن رجب تشمل التدليس والسهو، كذا أمثلته .

(٢) هو « حماد بن أُسامة ، القرشي مولاهم ، الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكُنيته ، ثقة ثبت ، ربما دَلَّس ، وكان يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدىٰ ومئتين ، وهو ابن ثمانين/ع » .

عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي[١] :

قال محمدبن عبد الله بن نمير : « ليس هو بابن جابر المعروف ، إنما هو رجل يسمىٰ بابن جابر ، كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث ، قال : ألا ترىٰ روايته لا تشبِهُ شيئاً من حديثه الصِّحاح الذي يروي عنه أهلُ الشام وأصحابُه الثقات » .

وكأنَّ ابنَ نُمَير يشير إلىٰ أن أبا أسامة عَلِمَ ذلك ، وتغافل عنه ، فكان يوهِّن أبا أسامة ، ويتعجَّب ممن يحدِّث عنه ، نقله يعقوب الفَسَوي عن ابن نُمَير .

ومما روىٰ أبو أسامة عن ابن[٢] جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرةَ حديث « الحُمَّىٰ حظُّ المؤمن من النار »[٣] .

ورواه من الشاميين أبو المغيرة عن ابن[٤] تميم عن إسماعيل بهذا

---

(١) « الأزدي ، أبو عتبة ، الشامي ، الدّاراني ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة بضع وخمسين ـ ومئة ـ/ع » .

(٢) قوله « ابن » سقط من ظ .

(٣) أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن أنس ، وفيه عيسىٰ بن ميمون : ضعيف . والبزار عن عائشة بلفظ « الحمىٰ حظ كل مؤمن من النار » وحسَّن إسناده الهيثمي . ورواه ابن أبي الدنيا عن عثمان بلفظ « الحمَّىٰ حظُّ المؤمن من النار يوم القيامة » ، وأخرجه أحمد : ٥/ ٢٥٢ والطبراني في « الكبير » : ٨/ ٩٣ عن أبي أمامة بنحوه وانظر « مجمع الزوائد » ج٢ ص٣٠٥ ـ ٣٠٦ و« كشف الخفاء » ج١ ص٣٦٨. وأصل الحديث متفق عليه عن عدد من الصحابة بلفظ « الحمَّىٰ من فَيح جهنَّم فأبردوها بالماء » أو نحوه . البخاري في بدء الخلق ج٤ ص١٢٠ ـ ١٢١ والطب ج٧ ص١٢٩ ومسلم في السلام ج٧ ص٢٣ ـ ٢٤ .

(٤) قوله « ابن » سقط من ظ .

الإسناد ، فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم[١] .

وقال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود : « أبو أسامة روىٰ عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وغلط في اسمه ، فقال : ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . قال : وكلُّ ما جاء عن أبي أسامة ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم » .

وكذلك روىٰ **حُسينٌ الجُعْفي**[٢] :

عن ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ حديث[٣] « أكثروا عليَّ من الصَّلاة يوم الجمعة . . . » الحديث[٤] ، فقالت طائفة : « هو حديث مُنكر ، وحسينٌ الجُعْفِي سمع من

---

(١) ابن تميم هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الآتي ذكره ، « ضعيف ، ما له في «النسائي» سوىٰ حديث واحد ، من السابعة/ س ق » .

وقال أبو بكر بن أبي داود : « سمعت أبا أسامة عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي عن مكحول . فلما قدم ابن تميم الكوفة قال : أنا عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي ، وحدَّث عن مكحول ، فظنَّ أبو أسامة أنه ابن جابر . . . » « التهذيب » ج٦ ص٢٩٦ .

ففي هذا التماس عذر لأبي أسامة فانظر .

(٢) «الحسين بن علي بن الوليد الجُعْفي ، الكوفي ، المقرىء ، ثقة ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين ، وله أربع أو خمس وثمانون سنة/ع » .

(٣) قوله « حديث » ليس في ب .

(٤) تمام الحديث كما رواه أبو داود (باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة) ج١ ص٢٧٥ : =

. . . .

= حدثنا هارون بن عبد الله ثنا حسينُ بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشْعَث الصَّنْعاني عن أوس بن أوس قال : قال رسول الله ﷺ :

« إن من أفضل أيامِكُم يومَ الجمعة : فيه خُلِق آدم ، وفيه قُبِضَ ، وفيه النَّفخَةُ ، وفيه الصَّعْقَةُ ، فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه ، فإن صلاتَكم معروضةٌ عليَّ » .

قال: قالوا : يا رسول الله! وكيف تُعْرَضُ صلاتنا عليك وقد أَرِمْتَ ؟ يقولون : بَلِيتَ ؟ فقال : « إن الله عز وجل حَرَّم علىٰ الأرض أن تأكلَ أجساد الأنبياء » .

وأخرجه من هذا الوجه أحمد ج٤ ص٨ والنسائي ج٣ ص٩١ ـ ٩٢ وابن حبان : « الإحسان » ج٣ ص١٩١ و« موارد الظمآن » ص١٤٦ والحاكم في « المستدرك » ج١ ص٢٧٨ ، وقال : « صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي .

وقد أطال ابن القيم في كتاب « جِلاء الأفهام » بذكر أقوال المحدثين في إعلال هذا السند بنحو ما ذكره الحافظ ابن رجب ، ثم قال ص٤٣ : « وجواب هذا التعليل من وجوه :

أحدها : أن حسينَ بن علي الجُعْفيَّ قد صَرَّح بسماعه له من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال ابن حِبَّان في « صحيحه » : « حدثنا ابن خزيمة حدثنا أبو كُريب حدثنا حسين بن علي حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر » فصرَّح بالسماع منه .

وقولهم : «إنه ظن أنه ابن جابر وإنما هو ابن تميم فغَلِطَ في اسم جده، بعيد ، فإنه لم يكن يشتبه علىٰ حسين هذا بهذا ، مع نقده ، وعلمه بهما ، وسماعه منهما » اهـ .

ثم أورد ابن القيم مناقشةً حول هذا وثبَّت جوابَه أخيراً ، بأن حقَّق المسألة ، وبيَّن موضع العلة في سندِ الحديث بدقة ، وأجاب عنها فقال : (ص٤٥ ـ ٤٦) :

. . . .

= « وأما رواية حسين الجعفي عن ابن جابر فقد ذكره شيخنا في « التهذيب » ، وقال : روىٰ عنه حسين بن علي الجعفي ، وأبو أسامة حماد بن أسامة إن كان محفوظاً » . فجزم برواية حسين عن ابن جابر ، وشكَّ في رواية حماد .

فهذا ما ظهر في جواب هذا التعليل .

ثم بعد أن كتبتُ ذلك رأيتُ الدارقطني قد ذكرَ ذلك نصاً . فقال في كلامه علىٰ كتاب أبي حاتم في « الضعفاء » : « قوله : حسين الجعفي » روىٰ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وأبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، فيغلط في اسم جده . تمَّ كلامه . فالحديث مُعَلٌّ في السند بعلة غير قادحة .

وللحديث علة أخرىٰ غير قادحة أيضاً ، وهي : أن عبد الرحمن بن يزيد لم يذكر سماعه من أبي الأشعث ، قال علي بن المديني : حدثنا الحسين بن علي بن الجعفي حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر سمعته يذكر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس . فذكره .

وقال إسماعيل بن إسحاق في كتابه : حدثنا علي بن عبد الله ، فذكره .

وليست هذه بعلة قادحة ، فإن للحديث شواهدَ من حديث أبي هريرة ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، وأبي مسعود الأنصاري ، وأنس بن مالك ، والحسن عن النبي ﷺ» .

ثم خَرَّج ابنُ القيم هذه الأحاديث ، فلا نطيل بإيرادها .

لكنا نرىٰ أن التعليل الأخير بإسقاط واسطة بين ابن جابر وأبي الأشعث غيرُ وارد؛ وذلك لأن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة ، لم يُوسَم بتدليس ، ورواية علي ابن المديني لا تنفي الاتصال ، فلا يزال الحديث علىٰ الصحة والاتصال .

ولو قد انتهض دليل صريح علىٰ انقطاع السند ، فإن الحديث صحيح بما له من الشواهد ، كما عرفت .

عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي ، وروىٰ عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته » .

وممن ذكر ذلك البخاري ، وأبو زُرْعَة ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، وابن حِبان ، وغيرهم : وأنكر ذلك آخرون وقالوا : « الذي سمع منه حسين هو ابن جابر » .

قال العِجْلي : « سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة » .

وكذا أنكر الدارقطني علىٰ من قال : إنَّ حُسيناً سمعَ من ابن تميم ، وقال : « إنما سمع من ابن جابر ، قال : والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة ، وغلط في اسم جده ، فقال ابن جابر ، وهو ابن تميم » .

وقد ذكرنا هذا الحديث والكلامَ عليه في أول كتاب الجمعة . وقد استنكر البخاريُّ رواياتِ الكوفيين جملة عن [ب ـ ١١٧] ابن جابر .

قال الترمذيُّ في « علله »[١] قال البخاري : « أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديثَ مناكيرَ ، وإنما أرادوا عندي عبدَ الرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو مُنْكَرُ الحديث ، وهو بأحاديثه أشبهُ منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[٢] » .

---

(١) ورقة٧٦/ ١ = ٢/ ٩٧٤ .

(٢) فيكون الحديث بناء علىٰ ذلك من غيرِ هذا النوع ، إذ يكون من نوع من حَدَّث في مكان فحُفِظ حديثه ، وحدَّث في مكان آخر فلم يحفظ ، وقد سبق هذا في ص٦١٤ .

وعلىٰ ذلك أيضاً لا يسلم إعلال الحديث ، لأن الراويَ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر هنا هو حسين الجعفي وهو ثقةٌ مجمعٌ عليه فمستبعد جداً أن يخلط في حديثه عن ابن جابر .

زهير بن معاوية[١] :

روى عن واصل بن حَيَّان[٢] عن ابن بُريدة عن أبيه عن النبي ﷺ [عِدَّة] أحاديث .

منها حديث « الكَمْأة » وحديث « الحَبَّة السوداء » وحديث « عُرِضت عليَّ الجنة »[٣] .

---

(١) زهير بن معاوية بن حُدَيج ، أبو خيثمة ، الجُعْفي ، الكوفي ، نزيل الجزيرة ، ثقة ثَبت ، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخرة ، من السابعة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ، وكان مولده سنة مئة/ع » .

وانظر ما سبق في ص٥١٩ .

(٢) في ب « حبان » وهو تصحيف ، وقد تكرر في كل المواضع الآتية .

(٣) أخرج الإمام أحمد الأحاديث الثلاثة من حديث صالح بن حيان في « مسنده » ج٥ ص٣٥١ في سياق واحد :

« ثنا محمد بن عبيد ثنا صالح ـ يعني ابن حَيّان ـ عن ابن بريدة عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ في اثنين وأربعين من أصحابه والنبي ﷺ يصلِّي في المقام وهم خلفه جلوس ينتظرونه ، فلما صلى أهوى فيما بينه وبين الكعبة كأنه يريدُ أن يأخذ شيئاً ثم انصرف إلى أصحابه ، فثاروا وأشار إليهم بيده أن اجلسوا ، فجلسوا ، فقال : « رأيتموني حين فرغتُ من صلاتي أهويت فيما بيني وبين الكعبة كأني أريدُ أن آخذ شيئاً ؟» قالوا : نعم يا رسول الله .

قال : « إنَّ الجنة عُرِضت علي فلم أر مثل ما فيها ، وإنها مرت بي خُصْلَةٌ من عنب ، فأعْجَبَتْني، فأهويتُ إليها لآخذها فسبقتني ، ولو أخذتُها لغرستها بين ظَهْرَانَيْكم حتى تأكلوا من فاكهة الجنة .

واعلموا أن الكَمْأة دواءُ العَين ، وأن العَجْوة من فاكهة الجنة ، وأن هذه

=

قال أحمدُ وأبو داود : « انقلب على زهيرٍ اسمُ صالح بن حَيَّان فقال : واصل » [يعني] إنما يروي عن صالح بن حَيَّان ، فسماه واصلاً .

وقال ابن مَعِين : « سمع منهما معاً فجعلهما واحداً ، وسماه واصلَ بن حَيَّان » .

= الحَبَّة السوداء التي تكون في الملح اعلموا أنها دواء من كل داء إلا الموت » .

وأخرج كذلك في « المسند » ج٥ ص٣٤٦ حديث زهير عن واصل بن حَيّان [في « المسند » : واصل ابن حِبّان] البَجَلي حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ يقول قال : « الكَمْأة دواء العين ، وإن العجوة من فاكهة الجنة ، وإن هذه الحبَّة السوداء ـ قال ابن بريدة : يعني الشُّونِيزَ الذي يكون في المِلْح ـ دواء من كل داء إلا الموت » .

قال أبو حاتم الرازي في « علل الحديث » ج٢ ص٢٣٢ « أخطأ زهير مع إتقانه ، هذا هو صالح بن حَيَّان ، وليس هو واصلاً ، وصالح بن حَيَّان ليس بالقوي ، هو شيخ ، ولم يدرك زهيرٌ واصلاً » . انتهى .

وقد أخرج البخاري ومسلم حديث « الكمأة من المَنِّ وماؤها شفاءٌ للعين » : البخاري في تفسير سورة البقرة ج٦ ص١٨ والأعراف ج٦ ص٥٩ وفي الطب ج٧ ص١٢٦ـ١٢٧ ومسلم في الأشربة (باب فضل الكمأة . .) ج٦ ص١٢٤ـ١٢٥ والترمذي ج٤ ص٤٠١ ، ٤٠٢ كلهم من أوجه أخرى غير طريق زهير بن معاوية، وتفرَّد الترمذيُّ بحديث العجوة وأخرجه من غير طريق زهير مع حديث الكَمْأة السابق من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « الكَمْأة من المَنِّ ، وماؤها شفاءٌ للعين ، والعجوة من الجنة ، وهي شفاءٌ من السَّمِّ » وقال الترمذي « حديثٌ حسن » .

وأما حديث الحَبَّة السوداء فمتَّفق عليه عن أبي هريرة البخاري في الطب ج٧ ص١٢٤ ومسلم ج٧ ص٢٥ والترمذي ج٤ ص٣٨٥ ، وأخرجه البخاريُّ عن عائشة ، كل ذلك من غير طريق زهير بن معاوية .

وقال أبو حاتم : « زهير مع إتقانه أخطأ في هذا ، ولم يسمعْ من واصل بن حَيَّان ولم يدركْه[١] ، إنما سمعَ من صالح بن حَيَّان » .

وهذا يوافقُ قولَ أحمد وأبي داود، ويخالفُ قولَ ابن مَعين . وقد ذكرنا حديثه في الحَبَّة السوداء ، وحديثه الآخر في الكَمْأة في كتاب الطب .

فعلى قول يحيى يُتوقَّف في رواية زهير عن واصل بن حَيَّان حتى يُعْرَفَ الحديثُ عند غيره عن واصل .

وأما على قول أحمد ومن وافقه فروايات زهير عن واصل ضعيفة ولا بدَّ ، لأنها عن صالح بن حيان من غير تردد ، وصالح بن حيان القُرَشي فيه ضَعْف ، وواصل بن حَيَّان ثقة .

وقد اشتبه على كثيرٍ من المتأخرين صالح بن حَيَّان القُرَشي الكوفي الذي يروي عن ابن بُريدة بصالح بن حَيَّان[٢] والد الحسنَ وعلي ، فإنه يقال له : صالح بن حَيَّان ، والمشهور في نسبه صالح بن حي الهَمْدَاني[٣] الكوفي ، وهو ثقة كبير .

أبو بَلْجٍ الواسِطي[٤] :

(١) هذا مشكل : لأن مولد زهير سنة مئة، وتوفي واصل سنة عشرين ومئة ، وهما كوفيان ؟! . فَلْيُنْظَر

(٢) « فصالح بن حبان » ب ، تصحيف ، وكذا تصحف فيها « حيان » فيما يأتي .

(٣) « الهمذاني » ظ بالذال المعجمة ، وهو تصحيف ، وهذه النسبة في الكوفيين بالدال المهملة .

(٤) « أبو بَلْج : بفتح أوله وسكون اللام بعدها جيم ، الفَزَاري ، الكوفي ثم الواسطي ، الكبير ، اسمه يحيى بن سُلَيم ، أو ابنُ أبي سُلَيم ، أو ابن أبي الأسود ، صدوق ، ربما أخطأ/ عه » . الأولى أنه « صدوق » « الميزان » ج٤ ص٣٨٤ و« التهذيب » ج١٢ ص٤٧ . وفي ب « أبو بلخ » . تصحيف .

يروي عن عَمرو بن ميمونٍ عن ابن عباس عن النبي ﷺ أحاديث ـ منها حديثٌ طويل في فضل علي[١] ـ أنكرها [آـ١٣٥] (الإمامُ) أحمد في رواية الأثرم .

وقيل له : عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس ؟ قال : «ما أدري ما أعلمه» .

وذكر عبدُ الغني بن سعيد المصري الحافظُ أن أبا بَلْج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا ، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور ، (و) إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سَمُرة ، وهو ضعيف ، [ظ ـ ١٩٩] وهذا ليس ببعيد . والله أعلم .

جَرِير بنُ عبد الحميد الضَّبِّي[٢] :

---

(١) « فضائل علي » ظ وب .

(٢) « جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط ، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ، الضبي ، الكوفي ، نزيل الرَّي ، وقاضيها ، ثقة ، صحيح الكتاب . قيل : كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين ـ ومائة ـ ، وله إحدى وسبعون سنة/ع » .

والقول بأنه كان يهم من حفظه عزاه الحافظ في «هدي الساري» إلى البيهقي ثم تعقبه فقال : « ولم أرَ ذلك لغيره ، بل احتجَّ به الجماعة » .

والحكاية التي ذكرها الحافظُ ابنُ رجب لا تضرُّ بثقته ، لما هو مقرر في علم أصولِ الحديث أنه إذا وَجد سماعَه في كتابه ولا يذكره أن الصحيحَ جواز روايتهَ منه ، بشرطِ أن يكونَ السماع بخطه أو خطِّ من يثق به والكتاب مصون من التغيير .

وكذلك يجوز له أن يروي ما شكَّ فيه واستثبته من كتاب غيره أو حفظه دون

=

روى عن عاصمٍ الأحول أحاديث ، وكان قد اشتبه عليه حديثُ عاصم الأحول بحديث أشعثَ بن سَوَّار ، فلم يفصلْ بينهما ، فميَّزها له بَهْزٌ ، فحدَّث بها على قول بَهْز .

قيل ليحيى بن مَعِين : « كيف تكتُبُ هذه عن جَرِير إِذا كانت هكذا ؟ » .

قال : « ألا تراه قد بيَّن لهم أمرها » . كأنه يبين لهم ثم يحدِّثهم[1] بها .

وقال أحمد : « لم يكن جَرِير ذكياً في الحديث » . ثم ذكر عنه هذه الحكاية بالمعنى .

روايات الشاميين عن زهيرِ بن محمد[2] :

قال أحمد : « ينبغي أن يكونَ قَلَبَ اسمَه أهلُ الشام »[3] ، يعني سمَّوا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد ، وليس بزهير بن محمد الخراساني .

= بيانِ حال الرواية . والأَوْلى بيانُ حال الرواية .

فلا مطعن فيما ذكره الحافظُ على رواية جَرِير عن عاصم ، ولا عن أشعث ، ولا مطعن في حِفْظِه ، لأن الثقةَ عُرضةٌ للسهو أو النسيانِ أحياناً ، ولا يضعِّفه ذلك ، ما لم يُكْثِر ، والله أعلم .

(١) « حدثهم » ظ .

(٢) سبقت ترجمته في ص٢٨ و٦١٤ـ٦١٨ .

(٣) « قُلِبَ اسمُه على أهلِ الشام » ظ بزيادة « على » .

ونقل الترمذي في « علله »[١] عن البخاري أنه قال : « أنا أتَّقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع ، وليس هذا عندي زهيرَ بنَ محمد » .

ذكر مَنْ روى عن ضَعيفٍ وسمَّاه باسم يُتَوَهَّم أنه اسم ثقة[٢]

منهم : عَطِيّة العَوْفي[٣] :

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي[٤] ذكرَ عطيَّةَ العَوْفي فقال : « هو ضعيفُ الحديث ، بلغني أن عَطية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد قال أبو سعيد » .

قال عبد الله : ونا [ب ـ ١١٨] أبي نا أبو أحمد الزبيري سمعت الثوريَّ قال : سمعتُ الكلبي قال : « كَنَانِي عطيةُ بأبي سعيد »[٥] .

---

(١) « في علله » ليس في ظ . وكلام البخاري ذكره الترمذي في « العلل الكبير » ورقة ٧٣/ ١ = ٢/ ٩٥٢ . وهذا القول من البخاري مستبعَد في شخص زهير بن محمد التميمي ، كيف وهو يروي له في « صحيحه » ، فالظَّاهر أنه قاله في زهيرٍ آخرَ غيرِ موضوع البحث هنا لتمييزه عن زهير بن محمد التميمي . وانظر ما سبق من تعليقنا على ص ٦١٦ لزاماً . وقد قال البخاريُّ هذا القول ـ كما في « العلل الكبير » ـ في حديث زهير بن محمد عن زيدِ بن أسلم عن ابن عمر قال : « رأيتُ النبيَّ ﷺ محلولاً إزارُه »!! .

(٢) هذا من تدليس الشيوخ ، وهو أشد كراهة ، ويشمل السهو كما في ص٦٧٩ .

(٣) « عطية بن سعد بن جُنادة ، بضم الجيم بعدها نون خفيفة ، العَوْفي ، الجَدَلي ، بفتح الجيم والمهملة ، الكوفي ، أبو الحسن ، صدوق ، يخطىء كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً ، من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة ـ ومئة ـ / بخ د ت ق » .

(٤) قوله : « منهم » إلى هنا سقط من ظ .

(٥) « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٩٨ .

ولكن الكلبي لا يُعتَمَدُ على ما يرويه ، وإن صحَّت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضِي التوقُّفَ فيما يحكيه عطيةُ عن أبي سعيدٍ من التفسير خاصة .

فأما الأحاديثُ المرفوعةُ التي يرويها عن أبي سعيدٍ فإنما يريد أبا سعيد الخدريَّ، ويصرِّح في بعضها بنسبته[١] .

ومنهم : الوليد بن مسلم[٢] :

كان كثيرَ التدليس ، وكان يروي عن الأوزاعي فيقول : «نا أبو عمرو» ، ويروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي ، وهو ضعيفٌ جداً ، فيقول : «نا أبو عمرو» ، حكى ذلك ابن حِبَّان[٣] وغيره .

ومنهم: بَقِيَّة بن الوليد[٤] :

وهو من أكثر الناس تدليساً ، وأكثر شيوخه الضُّعفاء مجهولون لا يُعرفون .

وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزُّبيدي أو زُرْعَة[٥] بن

---

(١) وعلى ذلك جرى الترمذي ، فأخرج في الأدعية ج٥ ص٤٧٠ عن الوصَّافي عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من قال حين يأوي إلى فراشه. . » الحديث . ثم قال : « هذا حديث حسن غريب. . » .

(٢) سبقت ترجمته في ص٦٠٨ـ٦٠٩ .

(٣) « المجروحين » ج٢ ص٥٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص٦١٠ـ٦١١ .

(٥) في ب « أن زرعة » . وقوله « بن عمرو » ليس في ظ وب .

عمرو الزبيدي ، وكلاهما ضعيف الحديث[١] فيقول : «نا الزبيدي»، فيُظَن أنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدي صاحب الزهري .

وقد تقدَّم له عنه في كتاب الصيام في باب الكُحْل للصائم حديث رواه عن الزبيدي ، وظنَّه بعضُهم محمدَ بن الوليد ، فنسبه كذلك ، وأخطأ ، [و] إنما هو سعيد بن عبد الجبار .

ومنهم : حُسين بن واقد[٢] :

يروي عن أيوبَ عن نافع عن ابن عُمر ، وعنده عن أيوبَ السَّختِياني ، وعن أيوبَ بن خَوْط[٣] ، وأيوبُ بن خوط ضعيف جداً ، فالمنكرات التي عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، إنما هي عن أيوب بن خوط[٤] ، ذكره ابن حبان .

وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكُلِّية :

فهو نوع تدليس[٥] ومنه ما يسمى التسوية ، وهو أن يروي عن شيخ له ثقة عن رجل ضعيف عن ثقة فيُسقِطَ [آـ١٣٦] الضعيفَ من الوسط ، وكان الوليدُ بن مسلم وسُنَيْدُ بن داود وغيرهما يفعلون ذلك ، وذِكْرُ أفرادِ الأحاديث التي فعل فيها ذلك يطول جداً ، لكن :

---

(١) « الحديث » ليس في ظ .

(٢) « الحسين بن واقد المَرْوزي ، أبو عبد الله القاضي ، ثقة ، له أوهام ، من السابعة ، مات سنة تسع ويقال سبع وخمسين ـ ومئة ـ / خت م عه » .

(٣) « حوطب » ب ، تصحيف .

(٤) « عن أيوب عن حوط » ب ، غلط .

(٥) من القسم الأول من التدليس وهو تدليس الإسناد . وهو شديد الكراهة ، وأشد منه تدليس التسوية ، الذي سيذكره الحافظ ابن رجب .

نذكر بعض الأسانيد التي كان رواتُها يُسقطون منها الضعيفَ غالباً :

فمن ذلك :

روايةُ عبد الرزاق[١] عن ابن جُرَيْجٍ[٢] عن صفوان بن سُلَيم[٣] :

قال أبو عثمان البَرْذَعي : سمعتُ أبا مسعودٍ أحمدَ بن الفُرات يقول : « رأيت عند عبد الرزاق عن ابن جُريج عن صفوان بن سُلَيم[٤] أحاديث حساناً ، فسألته عنها ؟ فقال : أي شيء تصنعُ بها ؟ (هي) من أحاديثِ إبراهيم بن أبي يحيى[٥] ، قال أبو مسعود :

---

(١) سبق في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ و٦٠٦ و٦٦٥ .

(٢) « عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الأموي ، مولاهم ، المكي ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلِّس ، ويرسِل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ـ ومئة ـ أو بعدها ، وقد جاوز السبعين ، وقيل جاوز المئة ، ولم يثبت/ع » .

(٣) « المدني ، أبو عبد الله الزهري ، مولاهم ، ثقة ، مُفْتٍ ، عابد ، رُمِيَ بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وله اثنتان وسبعون سنة/ع » .

(٤) قوله « قال أبو عثمان. . » إلى هنا سقط من ب .

(٥) هو «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، متروك ، مات سنة أربع وثمانين ومئة ، وقيل إحدى وتسعين / ق .

وذكر في ترجمته في «التهذيب» ج١ ص١٥٨ ابنَ جريج فيمن روى عنه وقال :

=

فتركتُها ولم أسمعها » انتهى .

ويقال : إن ابن جُرَيْج كان يدلِّس أحاديثَ صفوان عن ابن أبي يحيى .

وكذلك أحاديث :

ابنِ جُريج عن المطَّلب بن عبد الله بن حَنْطَب[(١)] :

قال ابن المديني : « لم يسمَعْ منه ، وإنما أخذ حديثَه عنه عن ابن أبي يحيى » .

وقال ابن المديني أيضاً : « كل ما في كتاب ابن جُريج أُخبِرْت عن داود بن الحصين ، وأخبرت عن صالحٍ مولى التَّوءَمة فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى » .

ومنها : رواية عَبَّاد بن منصور[(٢)] عن عِكْرِمة عن ابن عباس :

وقد قيل : إنها كلها مأخوذة عن[(٣)] ابن أبي يحيى عن داودَ بن الحُصَين عن عكرمة .

= « وكنى جده أبا عطاء » .

قلت : وهذا من تدليس ابن جُريج ، وهو من نوع تدليس الشيوخ . وانظر ترجمة ابن جريج في « التهذيب » ج٦ ص٤٠٥ .

(١) « صدوق ، كثير التدليس والإرسال ، من الرابعة/ رعه » .

(٢) « عبَّاد بن منصور النَّاجي، بالنون والجيم ، أبو سلمة ، البصري ، القاضي بها ، صدوق ، رُمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخرة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ـ ومئة ـ / خت عه » .

(٣) « من » ظ .

وله حديث في اللِّعان عن عكرمة[١] .

قال أحمد : « إنما رواه عن ابن أبي يحيى » .

وقد ذكرناه في أبواب اللِّعان .

وله حديث آخر في الحِجَامة[٢] .

---

(١) هو حديث عكرمة عن ابن عباس : «جاء هِلال بن أُميَّة ـ وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ـ فجاء من أرضه عشياً ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنه ، . . ، » الحديث بطوله وأنه أخبر النبي ﷺ فنزلت : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ [النور : ٦] الآيتين كلتيهما ، وأنه ﷺ لاعَنَ بينهما بتحليفهما الأيمان ، ثم فرَّق بينهما . . الحديث بطوله .

أخرجه من هذا الطريق أبو داود في الطلاق (باب في اللعان) ج٢ ص٢٧٦ـ٢٧٨ ، وذكره الترمذي معلقاً بالإشارة إليه ج٤ ص٣٣٢ . وأخرجه البخاري مختصراً من طريق آخر غير طريق عبّاد بن منصور في الشهادات (باب إذا قذف أو ادعى فله أن يلتمس البينة . .) ج٣ ص١٧٨ والطلاق في مواضع منه ج٧ ص٥٣ـ٥٦ ، ومطولاً في التفسير تفسير سورة النور ج٦ ص١٠٠ـ١٠١ . وكذا أخرجه الترمذي مطولاً بسند البخاري هذا نفسه، في التفسير ج٥ ص٣٣١ـ٣٣٢ فالسند معل بعلة لا تقدح في المتن، لوروده من طرق أخرى صحيحة .

(٢) حديث الحجامة هذا أخرجه الترمذي في الطب ج٤ ص٣٩١ وابن ماجه في الطب برقم ٣٤٨٩ مقتصراً على بعضه ، واللفظ للترمذي بسنده عن عباد بن منصور قال : سمعت عِكرمة يقول : «كان لابن عباس . . » الحديث بطوله، وفيه قوله : « وقال ابن عباس : قال نبي الله ﷺ : نِعْم العبد الحجَّام . . ، وقال : إن رسول الله ﷺ حين عُرجَ به ما مر على ملأٍ من الملائكة إلا قالوا: عليك بالحِجَامة . . ـ وهذه الجملة أخرجها ابن ماجه ـ .

وفيه عند الترمذي : « وإن رسول الله ﷺ لَدّه العباس وأصحابه ، فقال رسول الله ﷺ : « من لَدَّني » فكلهم أمسكوا ، فقال : « لا يبقى أحدٌ ممن في =

وحديث في الاكتحالِ[1] . [و] قد ذكرناهما أيضاً [ظ ـ ٢٠٠] .

= البيت إلا لُدَّ ، غير عمه العباس » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور » انتهى . وانظر « علل الرازي » ج٢ ص٢٦٠ .

وقد أخرجَ البخاري في الطب ج٧ ص١٢٧ (باب اللَّدُود) الشطر الأخير من الحديث من رواية عائشة على خلاف رواية عَبّاد بن منصور عن عكرمة . . ولفظها : « فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لدّ وأنا أنظر إلا العباسَ ، فإنه لم يَشْهدْكم » . انتهى .

وهذا خلافُ قول عباد بن منصور في روايته « لدّه العباس وأصحابه » . ولعله لذلك غرَّ به الترمذي .

واللَّدُود : هو ما يسقاه المريض في أحد شقي الفم .

(١) هو حديث عبّاد بن منصور عن عكرمة عن ابنِ عباس أن النبي ﷺ قال : « اكْتَحِلوا بالإِثْمِدِ ، فإنه يجلو البصرَ ويُنْبِتُ الشَّعَر» ، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلَة يَكْتَحِلُ بها كلَّ ليلة ثلاثةً في هذه وثلاثة في هذه » .

أخرجه من هذا الوجه بهذا اللفظ الترمذي في اللباس ج٤ ص٢٣٤ـ٢٣٥ ، وأخرج منه من طريق عبّاد أيضاً ابن ماجه جملة « أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ منها ثلاثاً في كل عين » « سنن ابن ماجه » كتاب الطب (باب من اكتحل وتراً) ج٢ ص١١٥٧ رقم ٣٤٩٩ . رواه عندهما مُعَنْعناً .

والحديث مشهور من غير وجه عدا قوله « كانت له مكحلة . . » أخرجه أبو داود في اللباس (باب في البياض) ج٤ ص٥١ والنسائي في الزينة ج٨ ص١٤٩ـ١٥٠ وابن ماجه في الطب (باب الكحل بالإثمد) رقم ٣٤٩٧ـ٣٤٩٩ .

وقد بيَّن الترمذي ذلك فقال ـ بعد أن أخرجه من طريق أبي داود الطيالسي عن عبّاد ـ ما نصه : « حديث ابن عباس حديث حسن غريب ، لا نعرفه على =

وقد سُئل عنهما عَبّاد ؟ فقال : « حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة »[١] .

ومنها : أحاديثُ متعددة يرويها الحَسَن بن ذَكْوان[٢] :

عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَة عن علي . يرويها عنه عبد الوارث بن سعيد .

إنما رواها الحسنُ بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي ـ وهو كذَّاب متَّهم بالوَضْع ـ عن حبيب[٣] ، ثم [ب ـ١١٩] أسقطَ عَمْراً من إسنادِها ، وكلها بواطيل ، قالَهُ الإمام أحمد ، وقال ابن المديني نحو ذلك .

= هذا اللفظ إلا من حديث عبّاد بن منصور :

حدثنا عليّ بن حُجْر ومحمد بن يحيى قالا : حدثنا يزيد بن هارون عن عبّاد بن منصور نحوَه .

وقد رُوِيَ من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال : « عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصرَ ويُنبِتُ الشَّعَرَ » .

(١) لكن يُشكِل على هذا القول تصريحُ عبّاد بن منصور بالسَّماع من عكرمة كما سبق في حديث الحجامة .

وقد حسَّن الترمذي في الموضعين حديثَي عباد وقال : « حسن غريب » ، لمتابعته على أصل الحديث ، ووصفه بالغرابة لتفرّده ببعض الحديث .

(٢) « الحسن بن ذَكْوان ، أبو سلمة البصري ، صدوق يخطىء ، ورمي بالقدر ، وكان يُدَلِّس ، من السادسة/ خ د ت ق » .

قلت : أخرج له البخاري حديثاً واحداً ، له شواهد كثيرة . انظر « هدي الساري » ج٢ ص١٢٢ .

(٣) « حليب » ب تصحيف ، وفي ب وظ « ثم أسقط عمرو »! .

وقال ابن مَعِين : « بين الحسن وحبيب رجلٌ غيرُ ثقة » .

وقال أيضاً : « لم يسمع الحسنُ من حبيب ، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه ، وعمرو متروك » .

وقد ذكرنا من هذه الأحاديث أحاديث متعددة متفرقة في الكتاب ، وبيَّنا عِلَّتها .

وروى ابن جُريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي مرفوعاً حديثاً في كَشْفِ الفَخِذ(١) .

---

(١) أخرجه في « المسند » عبدُ الله ابن الإمام أحمد من زوائده على « المسند » رقم ١٢٤٨ ولفظه :

قال عبد الله بن أحمد : حدثني عُبيد الله بن عمر القَواريري حَدّثني يزيد أبو خالد البيسري القرشي حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ عن علي قال : قال لي رسول الله ﷺ : « لا تُبرِزْ فخذك ، ولا تنظرْ إلى فخذِ حيٍّ ولا ميت » .

هكذا وقع في « المسند » : « حدثنا ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » .

وأخرجه أبو داود في الجنائز (ستر الميت عند غسله) ج٢ ص١٩٦ وفي الحمام ج٤ ص٤٠ وعنده في الموضعين : « عن ابن جُريج أُخْبِرْتُ عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ . . » وتكلم على الحديث في الموضع الثاني فقال : « هذا الحديث فيه نكارة » .

وأخرجه الحاكم ج٤ ص١٨٠-١٨١ شاهداً من شواهد حديث « الفخذ عورة » ، وسكت عليه هو والذهبي . وأخرجه أيضاً الدارقطني ج١ ص٢٢٥ من طريق « رَوْح بن عبادة ثنا ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي . . » .

=

. . . .

= وذكر أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » ج٢ ص٣٠٣ أنه لم يجده في « سنن ابن ماجه » مع طول البحث . وقد وجدناه في « سنن ابن ماجه » ص٤٦٩ ، وفيه : عن ابن جريج عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم . . » .

وناقشَ أحمد شاكر إعلالَ الحديث بسبب تدليس ابن جُريج ، فردَّ هذا الإعلالَ بما وقع في سند الحديث عند عبد الله بن أحمد من تصريح ابن جُريج بقوله : « أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » . وأنه وقعَ عند الدارقطني من حديث رَوْح بن عبادة قال : « حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » .

ثم قال يرد على الحافظ ابن حجر إعلاله للحديث : « هذا النقدُ من الحافظ والتعليلُ شيءٌ غير محرَّر ، فإن راويين ثقتين هما يزيد البيسري هنا ـ أي في « المسند » ـ وروح بن عبادة عند الدارقطني نَقَلا عن ابن جُريج أنه قال : « أخبرني حبيب بن أبي ثابت » . فلا يستقيم بعد ذلك ادعاء أن ابن جُريج لم يسمع من حبيب ، وابن جُريج ثقة قديم . وأكثر ما قيل في ابن جُريج شيء من التدليس » . . ثم تمحَّل في نقده للحافظ ابن حجر بإثارة احتمالات هي من مجرد الحَدْسِ والتخمين ، فيما يبدو لنا والله تعالىٰ أعلم .

ومبنى الكلام كله على قاعدة يُحتاج إلى إيضاحها : وهي أن الثقة المدلِّس ـ كابن جُريج هنا ـ إذا روى بصيغة غير صريحة في السَّماع حُمِل حديثُه على الانقطاع . وإذا روى بصيغة تدلُّ على السماع كان حديثه مقبولاً من هذه الجهة ، كما بيناه في « منهج النقد » رقم عام ٦٦ ص٣٦١ .

وقد استدلَّ أحمد شاكر بتصريح ابن جريج بالإخبار في روايتي يزيد البيسري وروح بن عبادة عنه . وحكم عليهما بالثقة .

أما يزيد البيسري فقد تُكُلِّم فيه ، ولا يصلُح توثيقُه بسكوت البخاري عليه ، وذكرِ ابنِ حبان إياه في الثقات . وهو استدلالٌ غيرُ سديد ، غاية الأمر أن الرجلَ من أهل العدالة من أدنى مراتب التعديل ، كما اخترناه في تعليقنا على « المغني في الضعفاء » رقم ٧١٢١ . =

. . . .

= وأما رَوح بن عبادة فهو ثقة فاضل أخرج له الجماعة .

لكن هنا دقيقة في الموضوع وهي أنه ليس كل تصريح بالسماع يُقْبَل ، لأنه كثيراً ما يشتبه على بعض الرواة العنعنةُ بالإخبار والتحديث . لهذا قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص » ص١٠٨ : « ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإِخبار حبيب له ، وهو وَهَمٌ في نقدي » . انتهى .

ثم إن للحديث عِلةً أخرى هي الانقطاعُ بين حَبيب بن أبي ثابت وبين عاصم ابن ضَمرة . قال الحافظ في « التلخيص الحبير » ص١٠٨ : « ولا يثبتُ لحبيب رواية عن عاصم ، فهذه عِلَّة أخرى ، وكذا قال ابن مَعِين : « إن حبيباً لم يسمعه من عاصم وإِنّ بينهما رجلاً ليس بثقة ، وقد بيّن البزارُ أن الواسطة هو عمرو بن خالد الواسطي » انتهى .

وقد حاولَ أحمد شاكر دفع هذا التعليل بالإحالة على احتمالات تخيَّلها تخيلاً ، زعم أن ابنَ حَجَر أخطأ بسبب سرعةِ القراءة في ترجمة الحسن بن ذكوان ؟! .

والذي يدُلُّ على بطلان هذا الظن أن الحافظ ابن حجر صَرَّح بمرجعه وهو « مسند » البزار الذي صرَّح بالواسطة بين حبيب وعاصم بن ضمرة . وأيضاً فإِنَّه معروف أَنَّ حبيب بن أبي ثابت ثقة فقيه جليل ، كان كثيرَ الإرسالِ عمن عاصره ، والتدليسِ عمن سمع منهم ، فماذا ينفعُ قول أحمد شاكر : « فهذه هي المعاصرة وهذا اللقاء قد ثبتا » يعني بين حبيب وعاصم!! .

فنقول له : وهذا هو الإرسال ، وهذا هو التدليس قد ثبتا على حبيب بن أبي ثابت ، فماذا يغني هذا اللقاء مع العنعنة في الإسناد ، وكيف نصنعُ برواية البزار التي صرحت بالواسطة بين الرجلين ؟! .

والحاصل أَنَّ سندَ الحديث ضعيف لأنه منقطع بين حبيب بن أبي ثابت =

قال أبو حاتم[1] : « لم يسمعْه ابنُ جُريج من حبيب ، فأُرى أَنَّ ابن جُريج أخذه عن الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب » .

وقال ابن المديني : « أحاديث حبيب عن عاصم بن ضَمرة لا تصح ، إِنَّما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي » .

ولكن ذكر يعقوبُ بن شيبة عن ابن المديني أَنَّه قال في حديث ابن جُريج هذا : « رأيته في كتب ابن جُريج : أخبرني إِسماعيل بن مسلم عن حبيب » .

وحبيب قال أبو حَاتم[2] : « لا تثبت له رواية عن عاصم » . وقد سبق ذكر حديث الفَخِذِ في أبواب الأدب .

ومنها : أحاديث يَرْويها عبدُ الرحمن بن زياد الإِفرِيقي[3] :

= وعاصم ، فضلاً عما في حفظ عاصم من الكلام، على أَنَّه ـ كما اخترنا ـ « صدوق » انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٢٩٨٤ وانظر ما يأتي في كلام الحافظ ابن رجب .

نعم يرقى الحديثُ للحَسَن بتقويته بحديث « الفَخِذ عورة » الذي أخرجه الترمذي في الأدب ج٥ ص١١٠ـ١١١ من حديث ابن عباس ، وحديث جرهد الأسلمي ، وحسنهما . وأخرجه الحاكم وصححه والله تعالىٰ أعلم .

(١) في « علل الحديث » ج٢ ص٢٧١ بنحوه .

(٢) في « العلل » ج٢ ص٢٧١ ، ولفظه « ولا يثبتُ لحسنٍ رواية عن عاصم » .

(٣) قاضي إِفريقية ، « مشهور جليل ، ضعفه ابن مَعِين والنسائي ، وقال الدَّارقطني : ليس بالقوي ، ووهَّاه أحمد » كما في « المغني » رقم ٣٥٦٦ .

وقال الحافظ في « التقريب » : « ضعيفٌ في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ـ ومائة ـ ، وقيل بعدها . وقيل جاز المئة ، ولم يصح . وكان رجلاً صالحاً/ بخ د ت ق » .

عن عُتبة بن حُميد عن عُبَادة بن نُسَي عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ عن معاذ عن النبي ﷺ .

قد قيل : إنَّها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد المَصلوب في الزَّنْدقة ، المشهور بالكَذِب والوَضْع ، وأنَّه أسقط اسمه من الإسناد بين عُتْبَة وعُبادة .

ومن جملتها حديث المِنديل بعد الوضوء[1] ، وقد سبق في كتاب الطهارة .

* * *

(١) أخرجه الترمذي ج١ ص٧٥-٧٦ : « حدثنا قتيبة حدثنا رِشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن أنعُم. . . » وهو الإفريقي فذكر الحديث بالسند المذكور ولفظه : « رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسحَ وجهه بطرف ثوبه » .

قال أبو عيسى : « هذا حديثٌ غريب ، وإسناده ضعيف . ورِشدينُ بنُ سعدٍ وعبدُ الرحمن بن زياد بن أنْعُمٍ الإفريقي يُضَعَّفان في الحديث » انتهى .

وقد حاول أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي دفع الضعف عن رِشدين بن سعد والإفريقي بما خالف به جماعةَ المحدثين. . ! .

ذِكرُ من سَمِع من ثقةٍ مع ضَعيف فأفسدَ حديثَه وهو لا يشعرُ

[آ-١٣٧] منهم : عُثمان بن صالح[١] المصري[٢] :

قال البَرْذَعِي عن أبي زُرْعَة : « لم يكن عثمان عندي ممن يكذِب ، لكنه كان يكتبُ الحديثَ مع خالد بن نَجيح ، فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا ، فبُلوا به ، وقد بُلِيَ به أبو صالح أيضاً - يعني كاتبَ الليث - في حديث زُهْرَةَ بن مَعْبَد عن سعيد بن المسيّب عن جابر . ليس له أصل ، إنّما هو من حديث خالد بن نَجيح »[٣] .

قلت : وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة ، وذكرنا قول أحمد فيه : «إنَّه موضوع» .

وكذا ذكر أبو زُرعة وأبو حاتم في :

---

(١) «عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولاهم أبو يحيى المصري ، صدوق ، مات سنة تسع عشرة ، ومائتين ، وله خمس وسبعون سنة/ خ س ق» .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » : « والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميَّز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلَّم فيهم غيره أنَّه لا يدعي أنَّ جميع أحاديثهم من شرطه ، فإنَّه لا يخرج لهم إلا ما تبيَّن له صحته ، والدليل على ذلك أنَّه ما أخرج لعثمان هذا في «صحيحه» سوى ثلاثة أحاديث ، أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة » .

وهذه فائدة جليلة ينبغي استحضارها في مثل هذا الموضع .

(٢) وقع في «التقريب» « البصري » . وهو تصحيف . قد صحح في تحقيق الأستاذ عوامة .

(٣) «زُهْرَة بن معبد ثقة» . «تقريب» . وخالد بن نَجيح كذّاب . «المغني» : ١٨٨٦ .

عبدِ الله بن صالحٍ أبي صالح[١]

أَنَّ خالدَ بن نَجيح كان يدُسُّ له في كتبه أحاديث[٢] .

ومنهم : يحيى بن بُكَير[٣] :

وغيره ، ممن سمع من مالكٍ بعَرْضِ حبيبٍ[٤] كاتبِهِ ، قال عباس وغيره عن ابن مَعِين : « حبيب كان يقرأ على مالك ، وكان يُخَطْرِف

---

(١) في ب « عبد الله بن صالح بن أبي صالح » بزيادة « أبي » وهو خطأ .

(٢) « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ٨٧ ذَكَرَ هذا عن أبي حاتم ، ثم ذَكَرَ عن أبي زُرْعَة قوله : « لم يكن عندي ممن يتعمَّد الكذب ، وكان حسن الحديث » وكأنَّه يشير إلى ذاك ، ويرد على من اتهمه بالكذب انظر « المغني » رقم ٣٢١٨ .

وعبد الله بن صالح هذا هو أبو صالح كاتب الليث بن سعد « صدوق ، كثير الغلط ، ثَبتٌ في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ـ ومائتين ـ وله خمس وثمانون سنة/ خت د ت ق » .

وظاهر كلام الأئمة أَنَّ حديثه في الأول كان مستقيماً ، ثم طرأ عليه فيه تخليط ، ومقتضى ذلك أَنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن مَعِين والبخاري فهو من صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه ، « هدي الساري » ج٢ ص١٣٨ .

قلت : البخاري روى له استشهاداً . انظر « التهذيب » . والصواب في رمزه (خ) .

(٣) هو « يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المخزومي ، مولاهم ، المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين ـ ومائتين ـ وله سبع وسبعون/ خ م ق » .

(٤) هو « حبيب بن أبي حبيب المصري ، كاتب مالك ، يُكنى أبا محمد ، واسم أبيه إِبراهيم ، وقيل : مرزوق . متروك ، كذَّبه أبو داود وجماعة ، مات سنة ثماني عشرة ومائتين ، من التاسعة/ ق » .

للناس[1] وَيُصَفِّحُ ورقتين وثلاثة . قال يحيى : سألوني عنه بمصرَ ؟ فقلت : ليس بشيء ، قال : وكان يحيى بن بُكير سمع بعَرض حبيب ، وهو شَرُّ العرض » .

قال الأثرمُ عن أحمد : « كان مالك إذا حَدَّث من حفظه كان أحسنَ مما يعرضون عليه ، يقرؤون عليه الخطأ ، وهو شبه النائم » .

(و) قال ابن حِبَّان[2] : « امتُحِنَ أهلُ المدينة بحبيب بن أبي حبيب الورَّاق كان يُدْخِلُ عليهم الحديث ، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعُه لا شيء » انتهى .

وممن كان يستملي استملاء سيئاً :

إبراهيم بن بَشَّار الرَّمَادي[3] :

(١) « الناس » ظ .

(٢) في « المجروحين » ج١ ص٢٦٠ بمعنى ما ذكره الحافظُ ابن رجب لا بلفظه . وأورد بعد هذا عن قتيبةَ بن سعيد قال : « سمعتُ هذه الأحاديثَ من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت : يا أبا عبد الله ، هذه أحاديثك تعرفها أرويها عنك ، فقال: نعم ، وربما قال له غيري » انتهى ، فتأمل .

(٣) « أبو إسحاق البصري ، حافظ له أوهام ، من العاشرة ، مات في حدود الثلاثين ـ ومائتين ـ / د ت » .

انظر التوسُّع في ترجمته « تهذيب التهذيب » ج١ ص١٠٩ـ١١٠ وفيه ما يؤكد إساءَة الاستملاء غير أنَّه ذكر أنَّه كان صحب ابن عُيينة سنينَ كثيرة ، وأنَّه سمعَ أحاديثَه مراراً وأنَّه كان ينام في مجلسِ ابن عُيينة . ولعل ذلك من كثرة تكْرَار ما سمعه منه .

قلنا : لعل تغييره في الاستملاء كان لغفلته عن سماع ما يُملى فيعتمد على حافظته والله أعلم .

كان يُملي على الناس ما يحدّث به سفيانُ بن عُيينة بزيادة وتغير ، قاله أحمد ويحيى .

ولكن لا أعلمُ من كَتَبَ بإملائه .

وقد روى **قُتيبة بن سعيد** عن اللَّيث بن سعد حديثَ الجمع بين الصَّلاتين في السفر[1] ، وهو غريبٌ جداً فاستنكره الحفَّاظ .

---

(١) أخرجه الترمذيُّ من هذا الوجه والسياق له ج٢ ص٤٣٨ـ٤٣٩ وأبو داود ج٢ ص٧ـ٨ قالا : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن يزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : « أَنَّ النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخَّر الظهر إلى أن يجمعَها إلى العصر ، فيصليهما جميعاً .

وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار .

وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخَّر المغربَ حتى يصليَها مع العشاء .

وإذا ارتحلَ بعدَ المغرب عَجَّل العشاء ، فصلاها مع المغرب » .

والحديث محفوظ من طريق أبي الزبير عن أبي الطُّفيل عامر بن واثلة عن معاذ .

أخرجه من هذا الوجه مختصراً مسلم ج٢ ص١٥١ـ١٥٢ وأبو داود ج٢ ص٤ـ٥ بلفظ « خَرَجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً » .

وأخرجه أيضاً أبو داود مطولاً : حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن مَوْهَب الرَّملي الهَمْدَاني ثنا المفضَّل بن فَضَالة والليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزُّبير عن أبي الطُّفيل عن معاذ فذكر الحديث بنحو حديث قتيبة بن سعيد .

فقد خالف قتيبة بن سعيد في إسناد الحديث ، فتكلم في سنده بسبب ذلك : =

ويقال : إِنَّه سمعه مع[1] **خالد بن الهيثم** .

فأدخله على اللَّيث ، وهو لا يشعرُ ، كذا ذكره الحاكم في « علوم الحديث »[2] .

وقد سَبَقَ الكلام عليه مستوفى في كتاب الصلاة .

= قال الترمذي ج٢ ص٤٤٠ : « وحديثُ معاذ حديث حسن غريب ، تفرَّد به قتيبة ، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره .

وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطُّفيل عن معاذ حديث غريب .

والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ : « أَنَّ النبي ﷺ جمعَ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء » . انتهى كلام الترمذي .

وقال أبو سعيد بن يونس : « لم يحدِّث بهذا الحديث إلا قتيبة ، ويقال إنه غلط فيه » .

(١) « إنه سمع منه » ظ . وهو خطأ .

(٢) في كلام طويل ص١١٩ـ١٢١ ، وقد ذكرنا من كلامه ما يتعلق بالشاذ فيما سبق ص٤٥٨ـ٤٦١ . ونذكرُ نصَّ كلامه هنا فيما يتعلق بإدخال خالد بن الهيثم الحديثَ على قتيبة ، وليس على الليث كما ذكر ابن رجب :

« قال أبو عبد الله : فأئمةُ الحديث إنَّما سمعوه من قتيبةَ تعجباً من إسناده ومتنه ، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أَنَّه ذكرَ للحديثِ عِلَّة ، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب ، وحدَّثنا به عن أبي عبد الرحمن النَّسائي ، وهو إمام عصره عن قتيبةَ بن سعيد ، ولم يذكرْ أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علةً .

فنظرنا فإذا الحديث موضوع ، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون :

حدثنا أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه ، قال : ثنا محمد بن

تنبيه

اعلم [ب ـ ٢٠] أَنَّه قد يُخَرَّجُ في الصحيح لبعضٍ من تُكُلِّمَ فيه .

إما متابعةً واستشهاداً ، وذلك معلوم(١) .

= إسحاق بن خُزيمة قال : سمعت صالح بن حَفْصُويَه النيسابوري ـ قال أبو بكر وهو صاحب حديث ـ يقول: سمعتُ محمدَ بن إسماعيل البخاري يقول : قلت لقتيبة بن سعيد : معَ منْ كَتَبْتَ عن الليث بن سعد حديثَ يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ .

فقال : كتبته مع خالد المدائني .

قال البخاري: «وكان خالد المدائني يُدخل الأحاديث على الشيوخ » انتهى.

لكنا نجد في هذا النقل عن البخاري توقفاً ، وقتيبة بن سعيد من الثقات الأثبات أهل التيقظ ، والترمذي وهو حامل علم البخاري في العلل تكلم على الحديث كما سبق أن نقلنا كلامه ، ولم يذكر عن البخاري شيئاً مما أورده الحاكم لا في « الجامع » ولا في « العلل الكبير » في جَمْع الصَّلاتين ورقة ١٩/ ٢= ٩٦٢ . فالله أعلم .

(١) قال ابنُ الصَّلاح في « علوم الحديث » ص٧٦ : « ثم اعلم أَنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يُحْتَجُّ بحديثه وحدَه ، بل يكون معدوداً في الضعفاء ، وفي كتابَيْ البخاري ومسلم جماعةٌ من الضُّعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد .

وليس كلُّ ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء : فلان يُعْتَبر به ، وفلان لا يُعتبر به » انتهى .

ونحو هذا تجده في سائر مصادر علوم الحديث .

أما ضابط من يصلح للاعتبار والاستشهاد به ومن لا يصلح ، فهو : من كان من المراتب التي لا يُحتَجُّ بها لكن يُعتَبر بها ، ولم ينزل إلى مراتب الضعف الشديد ، التي نصَّ العلماء على أنَّ من قيلت فيه لا يعتبر به . =

وقد يُخَرَّج من حديثِ بعضِهم ما هو معروفٌ عن شيوخه من طرق أخرى ، ولكن لم يكنْ وقعَ لصاحب الصحيح ذلك الحديثُ إلا من طريقه ، إما مطلقاً ، أو بعلو .

فإذا كان الحديثُ معروفاً عن الأعمش صحيحاً (عنه) ، ولم يقع لصاحبِ الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعضِ من تُكُلِّم فيه من أصحابه خرَّجه عنه .

قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البَرْذَعِي : « شهدتُ أبا زُرْعَة ، وأنْكَر على مسلم تخريجه لحديث أسْباطِ بن نَصْر ، وقَطَنِ بن نُسَيْرٍ ، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه «الصحيح». . » [ظ ـ٢٠١] في حكاية طويلة ذكرها .

قال : « فلما رجعتُ إلى نيسابور ذكرتُ ذلك لمسلم فقال : « إنَّما أدخلتُ من حديث أسباطِ ، وقَطَنِ بن نُسَيْرٍ ، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنَّه ربما وقع إلي[١] عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثقَ منهم بنزول ، فأقْتَصِرُ على أولئك ، وأصلُ الحديثِ معروفٌ من رواية الثقات »[٢] انتهى .

---

(١) « أي » ب ، تصحيف .

(٢) وانظر هذا في « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي .

ونحو هذا ما قاله الإمام أبو داود السِّجِسْتاني في « رسالته إلى أهل مكة » ص٤ : « سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب « السنن » أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم :

=

وهذا قسم آخَرُ ممن خُرِّج له في الصحيح على غيرِ وجهِ المتابعة والاستشهاد، ودرجتُه تقصُر عن درجةِ رجالِ الصحيح عند الإطلاق[١] .

* * *

= فاعلموا أنَّه كذلك كله ، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً (يعني أعلى إسناداً) ، والآخر صاحبه قُدِّم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك (يعني الأقدم) . ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث . . » .

(١) نترجم لهؤلاء الذين ذكر الإمام ابن رجب الانتقاد على مسلم لأنه خَرّجَ عنهم في «صحيحه» ، ونبين جليّة الأمر فيهم ، لزيادة إيضاح كلام مسلم وتأكيده :

أَسْبَاط بن نَصْر : « صدوق كثير الخطأ ، يُغْرِبُ ، من الثامنة / خت م عه» . أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم مما رواه الثقات عن شيوخه كما صرح مسلم ، أي لم ينفرد به ، بل هو معروف من غير طريقه ، لكنه عنده بعلو .

قَطَنُ بنُ نُسَيْر : «صدوق يخطىء، من العاشرة/ م د ت . قال ابن عدي ٦/ ٢٠٧٥ : « يسرق الحديث » . وهذا جرح شديد . قلنا : له في مسلم حديث واحد في فضل ثابت بن قيس . وردَّ الذهبي دعوى سرقة الحديث بوجود المتابعة له على الحديث الذي اتُّهِمَ به ، فسقط تجريح ابن عدي .

أحمد بن عيسى المصري : قال الذهبي : «ثقة . كذبه ابن معين فأسرف» ، وأشار أبو حاتم إلى ضعفه ، وقال النسائي : لابأس به» . « المغني » : ٣٩٤ . والتحقيق الراجح فيه قول الذهبي : ثقة ، وقد تُكُلِّمَ في بعض سماعاته بلا حجة ، ولم يخرج له البخاري شيئاً تفرد به . قال ابن حجر : « وليس في حديثه شيء من المناكير» . « هدي الساري » ج٢ ص١١٣ . أما رواية مسلم عنه فقد بينها كلامه الذي ذكره ابن رجب .

ولنختِمْ هَذا الكِتابَ

بكلماتٍ مختصرات من كلام الأئمة النُّقَّاد ، الحفَّاظ الأثبات ، هي في هذا العلم كالقواعدِ الكُلِّيات ، يدخل تحتها كثيرٌ من الجزئيات ، والله الموفق للخير والمعينُ عليه في كل الحالات :

قاعدة :

الصَّالحون ـ غيرُ العلماء ـ يغلِبُ على حديثهم الوَهَم والغَلَط :

وقد قال أبو عبد الله بن مَنْدَهْ : [آـ١٣٨] « إذا رأيتَ في حديثٍ : ثنا فلانٌ الزاهدُ ، فاغسلْ يدكَ منه » .

وقال يحيى بن سعيد : « ما رأيتُ الصالحينَ أكذبَ منهم في الحديث » .

وقد ذكرنا ذلك مستوفى فيما تقدم ، والحفاظ منهم قليل ، فإذا جاء الحديثُ من جهة أحدٍ منهم فليتوقف فيه حتى يتبيَّن أمره .

قاعدة :

الفُقهاءُ المعتنون بالرَّأي ـ حتى يغلِبَ عليهم الاشتغالُ به ـ :

لا يكادُونَ يحفظونَ الحديثَ كما ينبغي ، ولا يقيمون أسانيده ، ولا متونه ، ويخطئونَ في حفظ الأسانيد كثيراً ، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه ، وربما يأتون بألفاظٍ تشبه ألفاظَ الفقهاء المتداولةَ بينهم .

وقد اختصر شَرِيك[١] حديثَ رافع في المزارعة ، فأتى به بعبارةٍ أخرى ، فقال : « من زَرَعَ في أرض قومٍ بغير إذنهم فليس له من الزرعِ شيءٌ ، وله نفقتهُ »[٢] .

---

(١) هو شَرِيك بن عبد الله النخعي . تقدمت ترجمته ص١١٧ .

(٢) أخرجه من طريق شَرِيك أبو داود في البيوع (زرع الأرض بغير إذن صاحبها) ج٣ ص٢٦١ـ٢٦٢ والترمذي في الأحكام ج٣ ص٦٤٨ـ٦٤٩ وابن ماجه ص٨٢٤ .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث أبي إسحاقَ إلا من هذا الوجه ، من حديث شَرِيك بن عبد الله .

والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق .

وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : « هو حديث حسن ، وقال : لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شَرِيك » .

قال محمد : « حدثنا مَعْقِل بن مالك البصري حدثنا عقبة بن الأصمّ عن عطاء عن رافع بن خَدِيج عن النبي ﷺ نحوه » .

قال الخطَّابي في « مختصر السنن » ج٥ ص٦٤ـ٦٥ : « هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث .

وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمَّال : أنَّه كان ينكر هذا الحديث ويضعِّفه ، ويقول : لم يروه عن أبي إسحاق غيرُ شَرِيك ، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق . وعطاء لم يسمعْ من رافع بن خَدِيج شيئاً . وضعَّفه البخاري أيضاً ، وقال : تفرَّد بذلك عن أبي إسحاق ، وشَرِيك يهم كثيراً أو أحياناً » . .

وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال : سمعت أحمد بن حنبل وسُئِل عن حديث رافع ؟ فقال : « عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه « زرع بغير إذنه » ، وليس غيره . ينكر هذا الحرف » .

=

وهذا يشبهُ كلامَ الفُقهاء .

وكذلكَ روى حديثَ أنس « أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يتوضأ برِطْلين من ماء »[1] .

= قال ابن القيِّم في تعليقه على «مختصر المنذري» ج٥ ص٦٤ : « وليس مع من ضعف الحديث حجة ، فإن رواته مُحتجٌّ بهم في الصحيح ، وهم أشهر من أن يُسأل عن توثيقهم . وقد حسَّنه إمام المحدِّثين أبو عبد الله البخاري ، والترمذي بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعِّفه ، فهو حسن عنده . واحتجَّ به الإمام أحمد وأبو عبيد .

وقد تقدم شاهدهُ من حديث رافع بن خَدِيج في قصة « الذي زرع في أرض ظُهَيْر بن رافع ، فأمر النبي ﷺ أصحاب الأرض أن يأخذوا الزرع ويردوا عليه نفقته » . وقال فيه لأصحاب الأرض : « خذوا زرعكم » . فجعله زرعاً لهم ، لأنه تولَّد من منفعة أرضهم ، فتولده في الأرض كتولد الجنين في بطن أمه .

ولو غصب رجلٌ فَحْلاً فأنزاه على ناقته أو رَمَكَتِه ـ يعني الفرس ـ لكان الولد لصاحب الأنثى دون صاحب الفحل ، لأنه إنَّما يكون حيواناً من حرثها ، ومَنيُّ الأب لما لم يكن له قيمة أهدره الشارع ، لأن عَسْب الفحل لا يقابل بالعوض .

ولما كان البذر مالاً متقوماً رُدَّ على صاحبه قيمته ، ولم يذهب عليه باطلاً ، وجُعِل الزرع لمن يكون في أرضه ، كما يكون الولد لمن يكون في بطن أمه ، ورَمَكَتِه وناقتِه . فهذا محض القياس لو لم يأت فيه حديث .

فمثل هذا الحديث الحسن الذي له شاهد من السنة على مثله ، وقد تأيد بالقياس الصحيح ، من حُجَج الشريعة ، وبالله التوفيق » انتهى .

(١) أخرجه الترمذي في أواخر الصلاة ج٢ ص٥٠٧ أَنَّ النبي ﷺ قال : « يجزىء في الوضوء رِطلان من ماء » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ » .

وهذا رواه بالمعنى الذي فَهِمَه ، فإن لفظَ الحديث « أنَّه كان يتوضأ بالمُدِّ »[١] ، والمُدُّ عند أهلِ الكوفة رِطلان .

وكذلك سليمان[٢] بن موسى الدِّمشقي[٣] :

الفقيه ، يروي الأحاديثَ بألفاظٍ مستغرَبة .

وكذلك فقهاءُ الكوفة ، ورأسهم : حَمَّاد بن أبي سليمان[٤] وأصحابُه وأتباعهم .

وكذلك :

الحَكَم بن عُتَيْبة[٥] ،

---

(١) تمامه « ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد » متفق عليه . البخاري ج١ ص٤٧ ومسلم بلفظه ج١ ص١٧٧ .

(٢) في ظ « سليم » . وهو تصحيف .

(٣) « صدوق ، فقيه ، في حديثه بعض لِيْن ، وخلط قبل موته بقليل ، من الخامسة/ م عه » .

(٤) هو حماد بن أبي سليمان : مسلم الأشعري ، سبقت ترجمته في ص٥٩٢-٥٩٣ ، واختيارنا فيه أنه « ثقة ، ربما وَهِمَ » ، خلافاً لقول الحافظ ابن حجر : « صدوق ، له أوهام » .

وسيأتي له ذكر وكلام فيه عند الحافظ ابن رجب في الصفحتين الآتيتين مع تعليق لنا عليه .

(٥) « الحَكَم بن عتيبة - بالمثناة ثم الموحدة مصغراً - أبو محمد الكندي ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة - ومائة - ، أو بعدها ، وله نيف وستون/ ع » .

وقع في ب « الحكم بن عيينة » وهو تصحيف .

وعبدُ الله بن نافع الصَّايغ[١] : صاحب مالك ، وغيرهم .

قال شعبة : « كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ » .

قال ابن أبي حاتم[٢] : « كان الغالبُ عليه الفقهَ ، ولم يُرزَقْ حِفْظَ الآثار » .

وقال شعبة أيضاً : « كان حمَّاد ومغيرة أحفظ من الحَكَم » يعني مع سوء حفظ[٣] حماد للآثار كان أحفظَ من الحكم .

وقال عثمان البَتِّي : « كان حماد إذا قال برأيه أصابَ ، وإذا قال : قال إبراهيم، أخطأ » .

قال أبو حاتم الرازي : « حَمَّاد صدوق لا يُحتَجُّ بحديثه ، وهو مستقيم في الفقه ، فإذا جاء [ب ـ١٢١] الآثار شوَّشَ . وكان حماد إذا سُئل عن شيء من الرأي سُرَّ به ، فإذا سُئل عن الرواية ثقلتْ عليه ، وربما كان يُسأل عن شيء من حديث إبراهيم فيقول : قد طال العهدُ بإبراهيم » .

قال حماد بن سلمة : « كنت أسأل حماد بن أبي سُليمان عن أحاديثِ مسندهِ ، وكان الناسُ يسألونَه عن رأيه ، فكنت إذا جئت قال : لا جاء الله بك » .

قال حماد بن زيد : « قدِمَ علينا حمادٌ[٤] البصرةَ ، فجعل فتيان

---

(١) «المخزومي ، مولاهم، أبو محمد المدني ، ثقة ، صحيح الكتاب ، في حفظه لِيْن ، من كبار العاشرة ، مات سنة ست ومائتين ، وقيل بعدها/ بخ م عه » .

(٢) في « الجرح والتعديل » ج١/ ٢/ ١٤٧ . وانظر فيه الأقوال الأخرى .

(٣) « حفظه » ب .

(٤) « قدم حماد علينا البضرة » ب ، وليس في ظ « حماد » .

البصرة يسخرون به ، فقال له رجل : ما تقول في رجل وطىءَ دجاجة ميتة فخرجَ منها بيضة ؟ ، وقال له آخر : ما تقول في رجل طلَّق امرأته مِلءَ[١] سُكُرُّجَة ؟ »[٢] .

قال ابن حِبَّان[٣] : « الفقيه إذا حَدَّث من حِفْظِه وهو ثقة في روايته لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبره ، لأنه إذا حدَّث من حفظه فالغالبُ عليه حفظ المتون دون الأسانيد .

وهكذا رأينا أكثرَ من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظونَ إلا متنَه ، وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون قال رسول الله ﷺ ، فلا يذكرون بينَهم وبين النبي ﷺ أحداً .

---

(١) « من سكرجة » ب ، وهو تصحيف . والسُّكُرُّجَة : إناء صغير يُؤكَل فيه الشيء القليل من الأدم ، وأيضاً : كل ما يوضع فيه الكوامخ ونحوها على المائدة حول الأطعمة ، للتَّشهِّي والهضم . وفي ثبوت هذه القصة نظر .

(٢) ما ذكره الحافظ ابن رجب فيه إسراف وغلو في حقِّ حمَّاد بن أبي سليمان ، وبعض ذلك ناشىء عن اختلافِ المشرب العلمي بين أهل الحديث وأهل الرأي الذين كان حماد من كبارهم ، وبعضُ ذلك لا صحة له والله تعالىٰ أعلم .

وقد وثَّق حماداً كثيرٌ من أئمة الحديث ، وقد رأيتَ قول شعبة : « كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم » . والحَكَم ثقة ثبت فقيه ، كما مَرَّ قبل قليل جداً ، فليُعلم . .

وكان من طريقة حماد ـ وهي طريقة أبي حنيفة ومن جاء على طريقته ـ التحرُّج الشديد في الرواية ، لذلك كانت الرواية تثقُل على حماد ، ويتوقف فيها ، وذلك آية تثبُّته وتحرِّيه وسبق أن ذكرنا قول الذهبي في الكاشف : «ثقة إمام مجتهد» رضي الله عنه .

(٣) في كتاب « المجروحين » ج١ ص٧٨ـ٧٩ .

فإذا حَدَّث الفقيهُ مِنْ حفظه ربما صَحَّفَ الأسماءَ ، وأقْلَبَ الأسانيد[١] ورفعَ الموقوف ، وأوقف المرسل ، وهو لا يعلم ، لقلة عنايته به ، وأتى بالمتن على وجهه ، فلا يجوزُ الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد » .

قلت : هذا إن كان الفقيه حافظاً للمتن ، فأما من لا يحفظُ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء ، فإنما[٢] يروي الحديث بالمعنى ، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون ، إلا بما يوافق الثقات في المتون ، أو يحدِّث به من كتابٍ موثوق به .

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمُه من المعنى ، وأفهامُ الناسِ [آـ١٣٩] تختَلِف ، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأوَّلون الأحاديث (الصحيحة) بتأويلاتٍ مستبعَدَة جداً بحيث يجزِمُ العارفُ المنصِفُ بأن ذلك المعنى الذي [ظ ـ٢٠٢] تأوَّله (به) غيرُ مراد بالكلية ، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه . وقد سبق[٣] أن شَرِيكاً روى حديثَ الوضوء بالمُدِّ بما فهمه من المعنى ، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك .

قاعدة :

الثقاتُ الحفّاظ إذا حَدّثوا من حفظهم ، وليسوا بفقهاء :

---

(١) في الأصل « وأقلب الإسناد » . وفي ظ « وقلب الأسانيد » . والمثبت من ب موافق لـ« المجروحين » .

(٢) « وإنما » ظ وب .

(٣) في ص٧١٣ـ٧١٤ .

قال ابن حبان[١] : « عندي لا يجوزُ الاحتجاج بحديثهم ، لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق دون المتون » .

قال : « وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظونَ الطرق ، ولقد كنا نجالسهم بُرْهَة من دهرنا على المذاكرة ، ولا أَراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمةً واحدة يشيرون إليها . قال : ومن كانتْ هذه صفتَهُ وليس بفقيه ، فربما يقلِبُ المتن ويغيّر المعنى إلى غيره وهو لا يعلم ، فلا يجوز الاحتجاج به إلا أن يحدّث من كتابه أو يوافق الثقات » .

وقد ذكرنا هذا عن ابن حِبَّان فيما تقدم[٢] ، وبينا أن هذا ليس على إطلاقه ، وإنَّما هو مختصٌّ بمن عُرِف منه عدم حفظ المتون وضبطها ، أو[٣] لعله يختصّ بالمتأخرين من الحفاظ ، نحو مَن كان في عَصْر ابن حِبَّان .

فأما المتقدِّمون كشعبةَ والأعمش وأبي إسحاق ونحوهم فلا يقول ذلك أحد في حقِّهم[٤] ، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ[٥] الإسنادِ والمتن ، إلا أن يوقفَ منه على خلاف ذلك ، والله أعلم .

وقد سبقَ قولُ الشافعي أَنَّ من حَدَّث بالمعنى ولم يحفظ لفظَ

---

(١) في « المجروحين » ج١ ص٧٨ والحافظ ابن رجب يسوق كلام ابن حِبَّان بمعناه .

(٢) ص١٥٠-١٥١ وانظر تعليقنا عليه هناك .

(٣) « ولعله » ظ وب .

(٤) « فلا يقول أحد ذلك في حفظهم » ظ وب .

(٥) « لحفظ » ب ، وهو خطأ . فإن قوله « حفظ » خبر إن .

الحديث أَنَّه[١] يُشترط فيه أن يكون عاقلاً لما[٢] يحدِّث به من المعاني عالماً بما يُحيل المعنى [ب ـ١٢٢] من الألفاظ ، وأنَّ من حَدَّث بالألفاظ فإِنَّه يشترط أن يكونَ حافظاً للفظ الحديثِ متقناً له ، والله أعلم .

قاعدة :

إذا روى الحفَّاظ الأثبات حديثاً بإِسناد واحد وانفرد واحد منهم بإِسناد آخر :

فإِن كان المنفرد ثقةً حافظاً فحكمه قريبٌ من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك .

وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا ، هل يردُّ قول من تَفَرَّد بذلك الإِسناد لمخالفةِ الأكثرين له ؟ أم يُقبل قوله لثقته وحفظه ؟

ويَقْوَى قَبُولُ قولِهِ إِن كان المرويُّ عنه واسعَ الحديثِ يمكن أن يحمل الحديث من طرقٍ عديدة ، كالزهريِّ ، والثوريِّ ، وشعبة ، والأعمش[٣] .

ومثال ذلك :

ما روى أصحابُ الأعمش، مثل: وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي ابن مُسْهِر، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهم، عن الأعمشِ عن إِبراهيم

---

(١) « أن » ب ، وليس في ظ .
(٢) « ما » ظ وب وانظر ما سبق ص١٤٧ و٣٤٥ و٣٤٧ـ٣٥١ .
(٣) انظر ما سبق في ص١٤٣ـ١٤٤ .

عن علقمةَ عن عبد الله «أَنَّه كان مع النبي ﷺ في حَرْثٍ[١] بالمدينة فمر على نفرٍ من اليهودِ فسألوه عن الروح» الحديث[٢] .

وخالفهم ابن إدريس فرواه عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله ، ولم يتابَعْ عليه ، فصححت طائفةٌ الروايتين عن الأعمش ، وخرَّجه مسلم من الوجهين[٣] .

وقال الدارقطني : « لعلهما محفوظان ، وابن إدريس من الأثبات ، ولم يُتابَع على هذا القول » .

قلت : ومما يشهد لصحة ذلك أَنَّ ابن إدريس روى الحديثَ بالإسناد الأول أيضاً ، وهذا مما يَستَدِلُّ به الأئمة كثيراً على صحة

---

(١) كذا في الأصول . وضبط في الأصل أيضاً « خرب » وفوقه كلمة « معاً » أي تقرأ على الوجهين .

(٢) تمام الحديث : « وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه ، فقال بعضهم: لنسألنَّه ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ما الرُّوح ؟ فسكت، فقلت : إنه يُوحى إليه ، فقمت ، فلما انجلى عنه فقال : ﴿ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلا﴾ [الإسراء: ٨٥] . قال الأعمش : هكذا في قراءتنا » .

(٣) الحديث متفق عليه : البخاري في العلم ج١ ص٣٣ وتفسير سورة الإسراء ج٦ ص٨٧ والاعتصام (ما يكره من كثرة السؤال . .) ج٩ ص٩٦ والتوحيد (ولقد سبقت كلمتنا) ص١٣٥ و(باب قول الله تعالىٰ ﴿إنما أمرنا لشيء . . ﴾ ص١٣٦ بأسانيده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في هذه المواضع كلها . وأخرجه مسلم على الوجهين كما ذكر الشارح في القيامة وصفة الجنة ج٨ ص١٢٨ و١٢٩ .

وقد تبين لك ما يصحِّحُ صنيعَ مسلم ، وعرفتَ تقريرَ القاعدة في ذلك .

رواية من انفرد بالإسناد ، إذا روى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة .

فخرَّجه ابن أبي خيثمة في كتابه : نا عبد الله بن محمد أبو عبد الرحمن الكرماني كتبت عنه بكفر بيًا[١] نا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : «إني لأمشي مع النبي ﷺ . . » فذكره .

مثال آخر :

روى أصحابُ الزهري (عن الزهري) عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس [آ-١٤٠] عن ميمونةَ عن النبي ﷺ حديثَ الفأرةِ في السَّمْن[٢] ، ورواه مَعْمَر عن الزهري عن ابن المسيّب عن

---

(١) قوله « بكفر بيا » سقط من ب .

(٢) ولفظه « أن فأرة وقعت في سَمْن فماتت، فسُئِل النبي ﷺ عنها فقال : أَلْقُوها وما حولها وكلوه » البخاري في الوضوء (ما يقع من النجاسات في السمن والماء) ج١ ص٥٢ والذبائح ج٧ ص٩٧ وأبو داود في الأطعمة ج٣ ص٣٦٤ وفيه حديث مَعْمَر على الوجهين أيضاً والترمذي ج٤ ص٢٥٦ وتكلم على إسناد مَعْمَر ، والنسائي في الفرع والعتيرة ج٧ ص١٧٨ ، أخرجه على الوجهين أيضاً وخرج حديث التفريق بين المائع والجامد أيضاً من حديث معمر عن الزهري بالسند المذكور .

وأخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الجامع (باب ما جاء في الفأرة . .) ج٢ ص٢٤٤ عن ابن شهاب ـ وهو الزهري ـ عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سُئِل عن الفأرة تقع في السمن ؟ فقال : « انزِعوها وما حولها فاطرحوه » .

قال الرازي في «العلل» ج٢ ص٩ : قال أبو زُرْعَة : «هذا الحديث في « الموطأ » : =

أبي هريرة .

فمن الحُفَّاظ من صحَّحَ كلا القولين ، ومنهم الإمام أحمد ، ومحمد بن يحيى الذُّهلي ، وغيرُهما .

ومنهم من حكم بغلط مَعْمَر لانفراده بهذا الإسناد ، منهم البخاري[١] .

= مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أَنَّ النبي ﷺ مرسل .

وقال أبي : الصحيح من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ » انتهى .

وهذا عجيب ، فإِنَّ الحديث في «الموطأ» موصول ، قد ذكرناه لك بتمامه . فلعلَّ هذا من مخالفة بعض نسخ « الموطأ » .

(١) قال البخاري عقب الحديث في الذبائح : «قيل لسفيان : فإِنَّ معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة؟ قال : ما سمعت الزهري يقول إِلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً » .

وقال الترمذي : « وروى مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وهو حديثٌ غيرُ محفوظ . قال : وسمعت محمد بن إِسماعيل يقول : وحديث مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وذكر فيه أَنَّه سُئِل عنه فقال : « إِذا كان جامداً فأَلْقُوها وما حولها ، وإِن كان مائعاً فلا تقربوه » وهذا خطأ ، أخطأ فيه مَعْمَر ، قال : والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » انتهى .

وقال الذُّهلي في « الزهريات » كما في « الفتح » ج١ ص٢٣٩ : « الطريقان عندنا محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر » .

وقد أوسع الحافظ في « الفتح » هنا وفي ج٩ ص٥٢٩ـ٥٣٠ البحث في =

والترمذي ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

وذكر الذُّهلي أَنَّ سعيدَ بن أبي هلال تابع مَعْمَراً على روايته عن الزهري عن سعيد بن المسيّب إلا أَنَّه أرسله ولم يذكر أبا هريرة .

ويدل على صحة رواية مَعْمَر أَنَّه رواه بالإسنادين كليهما .

وأما لفظ الحديث بالتفريق بين الجامد والمائع ، فقد ذكره مَعْمَر عن الزهري بالإسنادين معاً ، وتابعه الأوزاعي عن الزهري فرواه عن عبيد الله عن ابن عباس ، وكذلك رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه عن سفيان ابن عُيينة عن الزهري ، لكنه حمل حديث ابن عُيينة على حديث معمر وقد سبق ذلك كله مستوفىً في كتاب الأطعمة .

فأما إن كان المنفردُ عن الحفاظ سيىءَ الحفظ :

فإنَّه[1] لا يُعْبَأُ بانفراده ، ويحكم عليه بالوَهَم :

= الحديث ، وأورد شواهدَ على أن الحديث ورد في السَّمْن الجامد ، لكن الزهري كان لا يفرِّق في هذا الحكم بين الجامد والمائع ، واستدل على ذلك بالحديث ، « وهذا يقدح في صحة من زاد في الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب » . فارجع إليه للتوسع .

وقد خرَّجنا رواية التفريق بين المائع والجامد في التعليقة السابقة من طريق معمر عن الزهري .

وأخرجه الدارقطني ج٤ ص ٢٩١ من طريق يحيى بن أيوبَ عن ابن جُريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : سُئِل رسولُ الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والوَدَك ؟ قال : « اطرحوا ما حولها إن كان جامداً ، وإن كان مائعاً فانتفعوا به ولا تأكلوا » .

فقد ورد عن الزهري التفريق بين الجامد والمائع من غير طريق مَعْمَر .

(١) « فإنَّه » سقط في ظ .

مثال ذلك :

أَنَّ أصحابَ الزهري رووا عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة المُجَامع في رمضان(١) . ورواه هشام بن سعد عن الزهري [ظ ـ٢٠٣] عن

---

(١) لفظ الحديث : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : هلكتُ يا رسول الله! قال : « وما أهلَكَكَ ؟ » قال : وقعتُ على امرأتي في رمضان . قال : هل تجدُ ما تُعتق رقبةً ؟ » . قال : لا . قال : « هل تستطيعُ أن تصومَ شهرين متتابعين ؟ » . قال : لا . قال : « فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ » . قال : لا . ثم جلس .

فأُتِيَ النبيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فيه تمرٌ . فقال : « تصدَّقْ بهذا » . قال : أعلى أفقَرَ مِنَّا ؟ فما بَيْنَ لابَتَيْها أهلُ بيتٍ أحوَجَ إليه منا! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « اذهب فأطْعِمْهُ أَهْلَكَ » . متفق عليه : البخاري في الصوم ج٣ ص٣٢ في مواضع ، ومسلم بلفظه ج٣ ص١٣٨ .

عَرَق : مِكْتَل . وهو الزِّنْبِيل كما ورد في « صحيح مسلم » .

لابتيها : اللابة الحَرَّة ، وهي أرض بركانية سوداء . والمدينة تقع بين لابتين .

أما رواية هشام بن سعد فأخرجها أبو داود ج٢ ص٣١٤ وقال فيه : « فأُتِيَ بعَرَقٍ فيه تمرٌ قَدْر خمسةَ عشرَ صاعاً » . وقال فيه : « كُلْهُ أنتَ وأهلُ بيتك وصُمْ يوماً ، واستغفرِ الله » .

قال الحافظ في « الفتح » ج٤ ص١١٦ : « وخالفهم هشام بن سعد ، فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أخرجه أبو داود وغيره . قال البزار وابن خزيمة وأبو عوانة : أخطأ فيه هشام بن سعد .

قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة . .

=

أبي سلمة عن أبي هريرة ، فحكمَ الأئمةُ بأَنَّه وَهِم[1] في ذلك .

فإن كان المنفردُ عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريقَ المشهورَ ، والحفاظ يخالفونه ، [ب ـ١٢٣] فإِنَّه لا يكاد يُرْتابُ في وهمه وخطئه ، لأن الطريقَ المشهور تسبق إِليه الألسنةُ والأوهام كثيراً ، فيسلكه من لا يحفظ .

ومثال ذلك :

روى حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن أبي سُبَيْعَة الضُبَعي عن الحارثِ أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ الله ِإني أُحِبُّ فلاناً ، قال: (قال) : أعلمتَه ؟ قال : لا . . » الحديث[2] .

= أخرجه الدَّارقطني في « العلل » ، والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجماعة ، كذلك أخرجه أحمدُ وغيره ، من طريق رَوْح بن عُبادَةَ عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر، أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريقه » اهـ .

وقال ابن القطان : «وعلة هذا الحديث ضعف هشام بن سعد» . وقال عبد الحق في « أحكامه » : « طرق مسلم في هذا الحديث أصح وأشهر ، وليس فيها : صم يوماً ، ولا مكتلة التمر ، ولا الاستغفار ، وإنما يصح القضاء مرسلاً » انتهى . « نصب الراية » ج٢ ص٤٥١ .

قال نور الدين : هشام بن سعد ضعيف أخرج له الأربعة ، ومسلم في الشواهد « المغني » رقم ٦٧٤٨ ، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف . « المغني » رقم ٢٨١٤ . فلا تُقْبَلُ هذه الرواية من هذين الضعيفين ، مع هذه المخالفة ، والله أعلم .

(١) في ظ « فحكم الأمة بوهم . . » وعليها ضَبَّة ، إشارة لقلق العبارة .

(٢) أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » كما في « تحفة الأشراف » للمزي ج٣ ص٩٠٨ .

هكذا رواه حمَّاد بن سَلَمة ، وهو أحفظُ أصحابِ ثابت ، وأثبتهم في حديثه كما سبق[١] .

وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت ، كمُبَارَكِ بن فَضَالَة ، وحسين بن واقد ، ونحوِهما ، فرووه عن ثابت عن أنسٍ عن النبي ﷺ .

وحَكَمَ الحفاظُ هنا بصحَّة قولِ حماد وخطأ من خالَفه . منهم : أبو حَاتِم ، والنَّسائي ، والدَّارقُطني .

قال أبو حَاتِم : « مبارك لَزِم الطريق » . يعني أَنَّ رواية ثابت عن أنس سِلسِلة[٢] معروفة مشهورة تسبق إِليها الألسنة والأوهام ، فيَسْلُكُها مَن قَلَّ حِفظهُ ، بخلافِ ما قاله حماد بن سلمة فإِنَّ في إِسناده ما يُسْتَغرَبُ ، فلا يحفَظُه إِلا حافظ .

وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّلُ الأحاديث بمثل هذا ، وكذلك غيرهُ من الأئمة .

وقد سَبَقَ إِلى نحو ذلك ابن عُيينة ، وابن مهدي ، فإِنَّ مالكاً روى عن صفوان بن سُلَيْم عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذه من هذه » .

وخالفه ابنُ عُيَيْنَةَ فرواه عن صفوانَ بن سُلَيْمٍ عن أُنَيْسَةَ عن أمِّ

---

(١) في ص٦٢٣ وانظر ص٥٠٠ .

(٢) « مسلسلة » ظ .

سعيد بنتِ مُرَّة الفِهْرية عن أبيها عن النبي ﷺ[١] .

ورجَّح الحفاظ كأبي زُرْعة وأبي حاتم قول ابن عُيينة في هذا الإسناد على قول مالك .

قال الحُميدي : « قيل لسفيان : إنَّ عبد الرحمن بن مهدي

---

(١) أخرجه البخاري من حديث سهل بن سعد في الطلاق (باب اللعان) ج٧ ص٥٣ ، والأدب (فضل من يعول يتيماً) ج٨ ص٩ ، ومسلم في الزهد من حديث أبي هريرة ج٨ ص٢٢١ .

وأما حديث سفيان بن عيينة الذي ذكره الشارح فأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ج١ ص٢٢٧-٢٢٨ عن سفيان عن صفوان قال : حدثتني أنيسة عن أم سعيد بنت مرة الفِهْري عن أبيها عن النبي ﷺ قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين ، أو كهذه من هذه » شكَّ سفيان في الوسطى والتي تلي الإبهام .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » ج٢٠ ص٣٢٠ «عن امرأة يُقال لها أنيسةُ عن أم سعيد بنت مُرَّة الفِهري عن أبيها» . ورجاله ثقات . وقال الطبراني في طريق أخرى «عن بنتٍ لِمُرَّةَ عن أبيها عن النبي ﷺ» . قال الهيثمي : ج٨ ص١٦٣ « وبنتٌ لِمُرّة لم أعرفها » انتهى .

قلت : هذا من المبهم في اصطلاح المحدثين ، ويُستعان على معرفته بتسميته في طرق أو روايات أخرى ، كما يقرر علماءُ هذا الشأن ، وقد أوضحتْ الطريقُ الأخرى أنها « أم سعيد بنتُ مُرَّة الفِهْري » . فزال الإبهام . بل قد عرفت شخصيتها أيضاً أنها صحابية ، فقد ترجم لها الحافظ ابن حجر في « الإصابة » ج٤ ص٤٣٨ فيمن ثبتت صحبته ، وتكلم عن تسميتها ، فراجعه ، وانظر « التهذيب » ج١٢ ص٤٧١ .

وأبوها صحابي أيضاً ذكره في « الإصابة » ج٣ ص٣٨٢ . وذكر الحافظ ابن حجر في الموضعين خلافاً في الحديث عن صفوان غير ما ذكره الحافظ ابن رجب . فلينظر .

يقول : إنَّ سفيان أصوبُ في هذا الحديث من مالك ، قال سفيان : وما يدريه ؟ أدرك[(١)] صفوان ؟ قالوا : لا ، لكنه قال : إنَّ مالكاً قال : عن صفوان عن عطاءِ بن يسار ، وقال سفيان : عن أُنيسة عن أم سعيد بنتِ مُرَّة عن أبيها ، فمن أين جاء بهذا الإسناد ؟!

فقال سفيان : ما أحسن ما قال! لو قال[(٢)] لنا : صفوان عن عطاء بن يسار كان أهونَ علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد» .

ومن ذلك :

أن حُصين بن عبد الرحمن روى عن عمرو بن مُرَّة عن علقمة بن [آـ١٤١] وائل عن أبيه عن النبيِّ ﷺ حديثَ رفع اليدين في الصلاة .

ورواه شعبةُ عن عمرو بن مُرَّة عن أبي البَخْتَرِي عن عبد الرحمن اليَحْصَبِي عن وائل بن حُجْر عن النبي ﷺ[(٣)] .

---

(١) في ظ « أأدرك » . وهو تصريح بما هو مقدر في نسخة الأصل وب .

(٢) « لو كان » ظ . وعليها ضبَّة . إشارة لإشكال العبارة .

(٣) أصل الحديث أخرجه مسلم (باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الافتتاح) ج٢ ص١٣ .

وأخرجوه من أوجه عن وائل من غير طريق عَمرو بن مرة : أبو داود (باب الافتتاح) ج١ ص١٩٢ـ١٩٣ والنسائي ج٢ ص١٢٢ـ١٢٣ وابن ماجه ج١ ص٢٨١ .

وأخرجه من طريق حصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ: الدارقطني ج١ ص٢٩١ والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ج١ ص٢٢٤ والبيهقي ج٢ ص٨١ .

=

وسُئِلَ عن ذلك أحمدُ[١] ؟ فقال : « شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حُصين ، القولُ قول شعبة ، من أين يقع[٢] شعبة عن أبي البَختري عن عبد الرحمن اليَحْصَبي عن وائل » . يشير إلى أَنَّ هذا إسناد غريب لا يحفَظُه إلا حافظ ، بخلاف عَلقمة بن وائل عن أبيه ، فإنَّه طريق مشهور .

واعلم : أَنَّ هذا كلَّه إذا عُلِمَ أَنَّ الحديث الذي اختُلِف في إسناده حديثٌ واحد ، فإن ظهر أَنَّه حديثان بإسنادين لم يُحكم بخطأ أحدهما .

وعلامة ذلك أن يكونَ في أحدهما زيادة على الآخر ، أو نقص منه ، أو تغيّر[٣] يستدَلُّ به على أَنَّه حديثٌ آخر ، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصَّنْعَة : هما حديثان بإسنادين .

= وأخرجه أحمد في « المسند » ج٤ ص٣١٦ من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَري عن عبد الرحمن بن اليَحْصَبي عن وائل بن حُجْر الحضرمي قال : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير » .

ثم أخرجه بالسند نفسه مطولاً ، في الصفحة نفسها .

وجاء في « معاني الآثار » ج١ ص٢٢٥ بعد سَرْد الحديث عن عمرو بن مرة قال : « فذكرت ذلك لإبراهيم فغضب ، وقال : رآه هو ، ولم يره ابن مسعود رضي الله عنه ولا أصحابه ؟! » .

(١) كما في « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٥٦ .

(٢) « من يقع » ظ وعليها ضَبَّة لقلقها . وفي ب « من أين يمع » ؟! . وقد اتفقت النسخ على لفظ « عن أبي البَخْتري » . ووقع في « العلل » « على أبي البَخْتري » . وهو أولى كما لا يخفى .

(٣) وفي ظ « أو تغيير » .

(وقد ذكرنا كلامَ ابن المديني في ذلك في باب صفة الصَّلاة على النبي ﷺ من كتاب الصلاة. وكثيرٌ من الحفاظ كالدَّارقطني وغيره لا يُراعون ذلك ، ويحكمون بخطأ أحدِ الإسنادين وإِن اختلفَ لفظ الحديثين إِذا رجع إِلى معنى متقارب ، وابنُ المديني ونحوه إِنَّما يقولون: هما حديثان بإِسنادين)[١] إِذا احتمل ذلك وكان متنُ ذلك الحديث يُروى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة : كحديث الصلاة على النبي ﷺ[٢] .

(١) بين القوسين من قوله « وقد ذكرنا كلام ابن المديني. . » إِلى هنا ليس في ظ وب .

(٢) وردتْ صيغٌ متعدِّدة للصلاة على النبي ﷺ ، بعضها مطوَّل ، كالصيغة الصحيحة المشهورة ، وفي بعضها اختصار شيء ، وبعضها أكثر اختصاراً .

ومن أمثلة ذلك :

حديث أبي حميد السَّاعدي أَنَّهم قالوا : يا رسولَ الله كيف نصلي عليك ؟

قال : قولوا : « اللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركْتَ على آل إبراهيم، إِنَّك حميد مجيد » .

متَّفق عليه : البخاري في الأنبياء ج٤ ص١٤٦ ومسلم ج٢ ص١٦ـ١٧ .

وحديث زيد بن خارجة قال : أنا سألت رسول الله ﷺ فقال : « صَلُّوا عليَّ ، واجتهدوا في الدعاء ، وقولوا : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد » . أخرجه النسائي ج٣ ص٤٨ـ٤٩ .

وغيرُ ذلك مما لا نطيل به .

وقد صحَّح العلماء رواية الصيغ المتعددة ، لأن كل صيغة جاءت في حديث مستقل . إِلى جانب أَنَّه لا تمانع بينها .

فأما ما لا يُعرَف إلا بإسناد واحد ، فهذا يَبْعُد فيه ذلك .

وكذلك حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر في هَدْي النبي ﷺ [ب ـ ١٢٤] الغَنَم المُقَلَّدة .

وحديثه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في هَدْي النبي ﷺ الغنم[١] .

فمن الحفّاظ من قال : الصحيحُ حديث عائشة[٢] ، وحديث جابر وَهَم ، ومنهم من قال : هما حديثان مختلفان في أحدهما التقليد ، وليس في الآخر ، ومنهم أبو حاتم الرازي[٣] . وقد سبق ذلك في كتاب الحج .

---

(١) في ظ وب « عن عائشة أهدى النبي ﷺ الغنم » .

والمعنى على أي النسخ واحد ، وهو أنَّه لم يذكر في هذه الرواية تقليد الغنم ، كما ذكر في الرواية السابقة .

(٢) « حديثه عن عائشة » ظ .

(٣) حديث الأعمش عن إبراهيم عن عائشة قالت : « كنت أَفْتِلُ القلائد للنبي ﷺ فيقلِّد الغنم ، ويقيم في أهله حلالاً » يعني يبعث بها هدياً إلى مكةَ ويقيم في المدينة ، ولا يحرُم عليه بهذا الهدي شيء مما يحرُم على المُحْرِم . الحديث متفق عليه من هذا الوجه : البخاري ج٢ ص١٦٩-١٧٠ ومسلم ج٤ ص٩٠ وله متابعات عن عائشة عديدة عندهما .

وأما حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر فقد أخرجه أحمد في « المسند » ج٣ ص٣٦١ بلفظ « أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنماً » . قلت : « وإسناده صحيح » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » ج١ ص٢٨٣ : « سألت أبي عن حديث رواه عَبْثر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : « كان فيما أهدى رسول الله ﷺ غَنَمٌ مقلَّدة » ؟ =

ذكر الأسانيد التي لا يَثْبُتُ منها شيءٌ

أو لا يثبت منها إلا شيءٌ يسيرٌ مع أَنَّه قد رُوي بها أكثرُ من ذلك[١]

قتادةُ عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ :

هذه السلسلة قال البَرْدِيجيّ : « لا يثبتُ منها حديثٌ أصلاً من رواية الثقات »[٢] .

قتادة عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

قال البَرْديجي : « هذه الأحاديثُ كلها معلولة ، وليس عند شعبة منها شيء ، وعند سعيد بن أبي عَرُوبة منها حديث ، وعند هشام منها آخر ، وفيهما نظر » .

يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ :

= قال أبي : « روى جماعة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : « أَنَّ النبي ﷺ أهدى مرة غنماً» ، وليس في حديثهم : « مقلدة » . قال أبي : اللفظان ليسا بمتفقين ، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين » .

(١) هذه الأسانيد التي سيوردها الحافظ ابن رجب رجالها ثقات مشهورون ، فلا نطيل بالتعليق بترجمتهم ، إلا من كان فيه شيء فننبه عليه .

(٢) قوله « قتادة . . » إلى هنا الترجمة كلها سقطت من ب . وتصحّف فيها قتادة ـ فيما يلي ـ هكذا: « فتارة »!! .

[ظ ـ ٣٠٤] قال البَرْدِيجي : « قال ابن المديني : لم[1] يصحّ منها شيء مسند بهذا الإسناد » .

وقال البَرْدِيجي : « لا يصحّ[2] منها شيء إلا من حديث سليمان بن بلال من حديث ابن أبي أويس عن أخيه عنه، قال : وسائر ذلك مراسيل وصلها قومٌ ليسوا بأقوياء » .

يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس :

قال البَرْدِيجي : « هي صحاحٌ ، وهي ثلاثة أحاديث ، منها حديث فيه اضطراب ، وسائر حديث يحيى عن أنس فيها[3] نظر » .

حمّاد بن زيد عن أيوبَ عن نافع عن ابن عمر :

قال سليمان بن حرب : « لم يصحّ بهذا الإسناد إلا حديثٌ واحد »، وأنكر[4] حديثَ نافع عن ابن عمر عن عمرَ في تقبيل الحجر . وقال : « ليس هو عن أيوبَ قط » .

وحديث حماد عن نافع عن ابن عمر[5] عن عمر في تقبيل الحجر[6] رواه غيرُ واحد عنه ، وخرّجه مسلم في « صحيحه » .

---

(١) في ظ « لا » .

(٢) في ظ « قال البَرْدِيجي : ولا يصحّ . . . »

(٣) « فيه » ظ وب ، وكانت كذلك في الأصل ثم أصلحت .

(٤) « وانكسر » ب ، تصحيف شنيع .

(٥) كذا في الأصول الثلاثة . وعلق في حاشية ظ « لعله عن أيوب » يعني « حماد عن أيوب عن نافع . . » وهو ظاهر موافق لمسلم .

(٦) قوله « الحجر » سقط من ظ .

ورواه ابن عُلَيَّة[١] عن أيوبَ قال : «نُبِّئتُ أَنَّ عمر قَبَّل الحجر» ، كذا رواه مرسلاً[٢] .

يحيى بن الجَزَّار[٣] عن علي :

قال شَبَابة[٤] عن شعبة : «لم يسمعْ يحيى بن الجزار من علي إلا ثلاثةَ أشياء : منها : أَنَّ النبي ﷺ قام على فُرْضَة من فُرَضِ الخندق ،

---

(١) « ابن عُيينة » ظ . وفي ب « ثبت أن عمر قبل » ، وهو تصحيف .

(٢) أصل الحديث عن عمر متفق عليه أَنَّه قَبَّل الحجر وقال : « إني لأعلم أنك حجر ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبّلك ما قبّلتك » البخاري ج٢ ص١٥٠ـ١٥١ ، ومسلم واللفظ له ج٤ ص٦٦ . وفيه رواية حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر ، وطرق أخرى عن عمر .

وما ذكره الشارح من روايةِ ابنِ عُلَيَّةَ الحديثَ عن أيوبَ مرسلاً فهذا لا يُعَلُّ به حديثُ حمادٍ ؛ لأنه إسناد صحيح ، ولا يعلُّ الصحيح بالمرسل ، وهو من زيادة الثقة في السند التي سبق التحقيق فيها في ص٤٢٦ وما بعد ، فلا تغفُل .

(٣) « يحيى بن الجزار العُرَني ـ بضم المهملة وفتح الراء ثم نون ـ الكوفي ، قيل : اسم أبيه زبّان ، بزاي وموحدة، وقيل: بل لقبه هو . صدوق ، رمي بالغلو في التشيع ، من الثالثة/ م عه » . كذا في « التقريب » .

قلت : هو ثقة ، وثَّقه أبو حاتم ، وأبو زُرْعَة ، والنسائي ، وغيرهم لم يتكلم فيه إلا بالتشيع . قال الحَكَم بن عُتيبة « كان يغلو في التشيع » . انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٦٩٤٢ وتعليقنا .

(٤) « سبابة » ب ، تصحيف .

وأَنَّ رجلاً جاء إلى علي فقال : أي يوم هذا »[١] .

الحسن عن سَمُرة :

قيل : [إنه] لم يسمعْ منه سوى حديثِ العقيقة ، وقيل : لم يسمعْ منه شيئاً بالكُلِّية[٢] ، وقد ذكرنا ذلك غيرَ مرة .

حُمَيدٌ الطويلُ عن أنس :

قال أبو داود الطَّيالسِي : قال شعبة : « إنَّما روى حُميد عن أنس

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ج٤/ ٢/ ص١٣٣ قال : ذكره أبي قال : نا محمود بن غيلان نا شبابة عن شعبة قال : لم يسمعْ يحيى الجزار من علي رضي الله عنه إلا ثلاثة أشياء : أحدها : أَنَّ النبي ﷺ كان على فُرْضَة من فُرَض الخندق ، والآخر : أَنَّ علياً سُئِل عن يوم الحج الأكبر ؟ . ونسي محمودٌ الثالثَ » انتهى .

(٢) سبق تخريج حديث العقيقة في ص٢٨٨-٢٨٩ ، وسبق هناك تصريح البخاري بسماع الحسن له من سمرة .

وقال الترمذي في « العلل الكبير » ورقة ٧٤/ ٢ = ٢/ ٩٦٣ : « قال محمد يعني البخاري : وسماع الحسن من سَمُرة بن جندب صحيح ، وحكى محمد عن علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ أنَّه قال ذلك » انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » ج٢ ص٢٦٩ : « وقد روى عنه ـ يعني الحسن عن سمرة ـ نسخةً كبيرة غالبُها في «السنن» الأربعة . وعند علي بن المديني أن كلها سماع ، وكذا حكى الترمذي عن البخاري . وقال يحيى القطان وآخرون : « هي كتاب » . وذلك لا يقتضي الانقطاع . . » انتهى .

والراجحُ ثبوت اتصال أحاديث الحسن عن سمرة كما هو مذهب البخاري وابن المديني والترمذي وحسبك بهم ، خصوصاً أَنَّ ما أعلَّ به المانعون سند الحسن عن سَمرة لا يقدح في اتصال السند ولو سلم لهم ادعاؤهم .

ما سمعه منه خمسةَ أحاديث » .

قال أبو داود : قال حماد بن سلمة : « عامةُ ما يروي حميد عن أنس لم يسمعْه منه ، إنَّما عامتها سمعه من ثابت » .

وذكر العِجْليّ عن يحيى بن مَعِين عن أبي عُبيدة الحدَّاد قال : قال شعبة : « لم يسمعْ حميد من أنس إلا أربعةً وعشرين حديثاً »(١) .

الزُّبير بن عدي عن أنس عن النبي ﷺ :

[آـ١٤٢] قال ابن مَعِين : « ليس له(٢) إلا حديثٌ واحد » يعني

(١) جاء في « التهذيب » ج٣ ص٣٩ و٤٠ : «وقال مُؤَمَّل عن حماد : «عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت» ، وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة : لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً ، والباقي سمعها من ثابت ، أو ثبته فيها ثابت» .

قال الحافظ : وقال ابن عدي : « له أحاديث كثيرة مستقيمة ، وقد حدَّث عنه الأئمة ، وأما ما ذكر عنه أنَّه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر ، وسمع الباقي من ثابت عنه ، فأكثر ما في بابه أن بعض ما رواه عن أنس يدلِّسه ، وقد سمعه من ثابت » انتهى . وانظر هذا في « الكامل » : ٢ : ١٦٨٤ .

قلت : ومعنى هذا أَنَّ ذلك لا يضرّ بصحة حديثه ، لأن الواسطة قد عُرفتْ وهي ثقة غاية الثقة ، لذلك عُدَّ حميد من طبقة من يُقبَل تدليسُه ، لما ذكرنا ، كما أوضح الحافظ العلائي في « جامع التحصيل » ورقة ٣٨ =ص١١٣ والحافظ ابن حجر في « تعريف أهل التقديس » ص٢ .

(٢) « له » سقط من ظ .

حديثَ « لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شَرٌّ منه »[١] ، وكذا قال ابن حِبَّان[٢] .

وقال أبو حَاتِم الرَّازي[٣] : « له عنه أربعة أحاديث أو خمسة » .

وروى بِشْر[٤] بن الحُسين الأصبهاني عن الزبير عن أنس[٥] عن النبي ﷺ نسخةً نحوَ عشرين حديثاً ، وهي موضوعة . قاله أبو حَاتِم وغيرُه[٦] .

---

(١) أخرجه البخاري في أوائل الفتن ج٨ ص٤٩ . من طريق الزبير بن عدي عن أنس . قال الحافظ في « الفتح » ج١٣ ص١٥ : « وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد يلتبس به راو قريب من طبقته ، وهو الزبير بن عَرَبي بفتح العين والراء ، بعدها موحدة مكسورة ، وهو اسم بلفظ النسب ، بصري يكنى أبا سلمة وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد تقدَّم في الحج من روايته عن ابن عمر . . » .

(٢) في «المجروحين» ج١ ص١٨١ . وانظر ترجمة بشر بن الحسين الآتية .

(٣) في « الجرح والتعديل » ج١/١ ص٣٥٥ وانظر الترجمة التالية .

(٤) « نسر » ب ، تصحيف .

(٥) قوله « عن أنس » سقط من ظ .

(٦) في « الجرح والتعديل » الموضع السابق قال ابن أبي حاتم :

« سُئِل أبي عن بشرِ بن حُسَين الأصبهاني ، فقال : لا أعرفه ، فقيل له : إنَّه ببغداد قوم يحدِّثون عن محمد بن زياد بن زبار عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس نحو عشرين حديثاً مسندة ؟ .

فقال : هي أحاديث موضوعة ، ليس للزبير عن أنس عن النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث . وأتيت محمد بن زياد بن زبار ببغداد ، وكان شيخاً شاعراً ، ولم يكن من البابة ، فلم نكتب عنه » انتهى .

=

الأعمش :

قيل : « إِنَّه سمع[(١)] من أنس حديثاً واحداً » . وقيل : « إِنَّه[(٢)] لم يسمعْ منه شيئاً » .

وقد سبق ذلك مستوفى في أول الكتاب .

الزُّهري :

قيل : إِنَّه لم يسمعْ من ابن عمر ؛ وقيل : سمع منه حديثين ، كذا ذكره محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن مَعْمَر .

أبو إسحاق عن الحارث :

لم يسمعْ منه غيرَ أربعةِ أحاديث ، والباقي كتاب أخذه كذا قاله شعبة ، وكذا قال العِجلي [وغيره] .

وقال الإمام أحمد : سمعت أبا بكر بن عَيَّاش قال : « قلَّ[(٣)] ما سمع أبو إسحاق من الحارث : ثلاثةَ أحاديث » .

= فدلَّ هذا على ضعف محمد بن زياد جداً .

وقال أبو حاتم بن حِبَّان في « المجروحين » الصفحة السابقة : « بِشْر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي ، يروي عن الزبير بن عدي بنسخة موضوعة ، ما لكثير حديث منها أصل ، يرويها عن الزبير عن أنس شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً مسانيد كلها . وإِنَّما سمع الزبير من أنس حديثاً واحداً : « لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه . . » . » .

(١) « لم سمع » ظ وهو سهو ووضع تحت سمع نقطتين فلم يستقم المعنى .

(٢) « إِنَّه » ليس في ظ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي ظ وب « أقل » .

الحَكَمُ عن مِقْسَم[1] :

[ب ـ١٢٥] روى عنه كثيراً ، ولم يسمعْ منه سوى أربعةِ أحاديث ، قاله شعبة .

قال أبو داود : « ليس فيها مسندٌ واحدٌ » يعني كلها موقوفات .

وذكر ابن المديني عن يحيى بن سعيد عن شعبة أَنَّه قال : « هي خمسة أحاديث ، وعدَّها شعبة : حديث الوتر ، وحديث القنوت ، وحديث عزمة الطلاقة ، وحديث جزاء ما قَتَل من النعم ، و[حديث] الرجل يأتي امرأتَه وهي حائض » .

قتادةُ عن أبي العالية :

قال شعبةُ : « لم يسمعْ منه إلا أربعةَ أحاديث[2] : حديثَ يونس

---

(١) «مِقْسم بن بُجْرة ، ويقال نَجْدة ، أبو القاسم ، مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس للزومِهِ ابنَ عباس : صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومائة . وماله في البخاري سوى حديث واحد/خ عه » .

قلت : هو حديثه عن ابن عباس موقوفاً في تفسير آية: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ . . ﴾ .

(٢) أخرج الترمذي ج١ ص٣٤٤ـ٣٤٥ هذا عن شعبة بخلاف ما ذكره الحافظ ابن رجب . ولفظه :

« قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد : قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء : حديثَ عمر أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد

=

ابن مَتَّى[١]، وحديثَ ابن عمر في الصلاة[٢]، وحديثَ «القضاةُ ثلاثة»[٣]،

= العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس». وحديثَ ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّى». وحديثَ علي: «القضاة ثلاثة» انتهى.

فالظاهر أَنَّه لعلَّه وقع خطأ في هذا النقل الذي أورده عن شعبة. وإنَّ الصواب «حديث عمر في الصلاة» لا «ابن عمر»، والمراد هو الحديث الآتي: «شهد عندي رجال مرضيون» كما يتبيَّن من تخريجه. والله تعالىٰ أعلم.

وقد أورد نحوَ ما أخرجه الترمذي الحافظُ ابن حجر في «التهذيب» ج٨ ص٣٥٤، لكن فيه: «قول علي: القضاة ثلاثة». فصرحت العبارة بأنَّه حديث موقوف، وإليه الإشارة عند الترمذي بقوله: «وحديثَ علي: القضاة ثلاثة». بينما صرَّح بالرفع في الحديثين السابقين.

(١) حديث يونس بن متى: متفق عليه من حديث شعبة عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متّى» البخاري في الأنبياء ج٤ ص١٥٩، ومسلم في الفضائل ج٧ ص١٠٣. وأخرجه البخاري في التوحيد ج٩ ص١٥٦ بالسند السابق ومسلم ج٧ ص١٠٢ من حديث أبي هريرة فجعلاه حديثاً قدسياً واللفظ للبخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال: «لا ينبغي لعبد»، وعند مسلم «لا ينبغي لعبدٍ لي»، ولمسلم أيضاً «لا ينبغي لعبدي أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

(٢) حديث ابن عمر في الصلاة: هو فيما يبدو حديث ابن عباس: «شهد عندي رجال مرضيون. . » على ما أوضحناه قبل تعليقة واحدة.

(٣) حديث: القضاة ثلاثة: قال الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه على الترمذي» ج١ ص٣٤٥: «لم أجدْه مع كثرة البحث عنه، ولكن في معناه حديث بُريدة، وسيأتي في «الترمذي» إن شاء الله تعالىٰ. . ».

=

وحديثَ ابن عباس: «شهدَ عندي رجال مَرضِيُّون، وأرضاهم عندي عُمر...» الحديث[١].

وقد خرَّجا له في «الصَّحيحين» عن أبي العالية حديثين آخرين: أحدهما: حديثُ دعاءِ الكَرْب[٢]. والثاني: حديث رؤية النبي ﷺ

= قلت: الظاهر أنَّه ظنَّ أنَّه مرفوع، لكنه موقوف كما ذكرنا قبل تعليقتين.

وحديث بُريدة الذي أشار إليه أخرجه أبو داود أول الأقضية ج٣ ص٢٩٩ والترمذي - واللفظ الآتي له - ج٣ ص٦١٣ وابن ماجه ص٧٧٦ وسكتوا عليه والحاكم ج٤ ص٩٠ وصحَّحه. وانتقده الذهبيُّ بأنَّ فيه عبدَ الله بن بكير الغَنَوي منكر الحديث.

ولفظ الحديث: «عن بُريدة عن النبي ﷺ: القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة: رجلٌ قضى بغير الحق فعلم ذاك، فذاك في النار، وقاضٍ لا يعلم، فأهلك حقوق الناس، فهو في النار، وقاضٍ قضى بالحق، فذلك في الجنة».

وقد أخرج له الحاكم شاهداً عن بُريدة أيضاً بمعناه وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجاه من طريق قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال: «شهد عندي رجال مَرْضِيُّون وأرضاهم عندي عمر أنَّ النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تُشْرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب». البخاري في مواقيت الصلاة ج١ ص١١٦، ومسلم ج٢ ص٢٠٧ واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم «سمعتُ غيرَ واحد من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمر بن الخطاب وكان أَحَبَّهم إليَّ..».

(٢) البخاري ج٨ ص٧٥، ومسلم ج٨ ص٨٥ من طرق عن هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول - وفي رواية يدعو - عند =

ليلة أُسرِيَ به موسى وغيرَه من الأنبياء[١] .

أبو سفيان : طَلْحة بن نافع :

قال شعبةُ وابن عيينة : « روايته[٢] عن جابر : إنَّما هي صحيفة » . ومرادهما أنَّه كتاب أخذه فرواه عن جابر ولم يسمعْه .

ورُوي عن شعبة قال : « حديثُ أبي سفيان عن جابر إنَّما هو

= الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم » .

(١) البخاري في بدء الخلق (باب إذا قال أحدكم آمين) ج٤ ص١١٦ . ومسلم ـ واللفظ له ـ ج١ ص١٠٥ عن قتادة عن أبي العالية حدثنا ابنُ عَمِّ نبيكم ﷺ ابنُ عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « مررتُ ليلة أُسري بي على موسى بن عمران عليه السلام رجلٌ آدَمُ طُوالٌ جَعْدٌ كأَنَّه من رجال شَنُوءَةَ ، ورأيت عيسى بن مريم مربوع الخَلْق إلى الحمرة والبياض سَبِط الرأس» ، وأُرِيَ مالكاً خازن النار ، والدجال ، في آيات أراهن الله إياه . ﴿ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ﴾ قال : كان قتادةُ يفسِّرها أنَّ نبي الله ﷺ قد لقي موسى عليه السلام » .

وأخرج البخاري نحوه من غير هذا الوجه ج٤ ص١٥٣ و١٦٦ و١٦٧ .

وأخرجا رؤيةَ النبي ﷺ باقيَ الأنبياء من أوجه أخرى : انظر البخاري في أول الصلاة ج١ ص٧٤ـ٧٥ من طريق يونس عن ابن شهاب عن أنس . وفي الأنبياء (باب ذكر إدريس عليه السلام) ج٤ ص١٣٥ وفي التفسير ج٦ ص٨٢ ، وفي التوحيد ج٩ ص١٤٩ـ١٥٠ كلها من غير طريق قتادة ، وأخرجه مسلم كذلك من غير طريق قتادة ج١ ص٩٩ـ١٠٣ .

(٢) قوله « روايته » سقط من ب .

كتاب سليمان اليشكري »[١] .

وقال ابن المديني : قال مُعَلَّى الرَّازي عن يحيى بن أبي زائدة قال : سمعت يزيدَ الدالاني قال : « لم يسمعْ أبو سفيان من جابر إلا أربعةَ أحاديث » .

وذكر الترمذي في « علله » عن البخاري قال : « كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول : أبو سفيان لم يسمعْ من جابر إلا أربعةَ أشياء ، ثم قال البخاري : وما يُدْريه ؟ أَوَ ما يرضى أن[٢] رأساً برأس ، حتى يقول مثل هذا ؟! » .

يشير البخاري إلى [أن] أبا خالد في نفسِهِ ليس بقوي ، فكيف يتكلَّم في غيرهِ! .

وأثبتَ البخاريُّ سماعَ أبي سفيان من جابر ، وقال في « تاريخه »[٣] : « قال لنا مُسَدَّد عن أبي معاويةَ عن الأعمش عن أبي سفيان: جاورتُ جابراً بمكةَ ستة أشهر » .

قال : وقال علي : سمعتُ عبدَ الرحمن قال : قال لي هُشَيم عن

---

(١) لو سُلِّم هذا فإنَّه لا يضر ، لأن الواسطة قد عُرِفَتْ ، وهو سليمان اليشكري ، وهو ثقة . وطلحة بن نافع ثقة مُحتجٌّ به عند الجمهور ، وقد أثبت الإمام البخاري سماع أبي سفيان للحديث الكثير من جابر ، كما سيأتيك في كلام الحافظ ابن رجب ، وحسبك به .

(٢) « أن » سقط من ظ . والذي في « علل الترمذي الكبير » ورقة ١/٧٥ =٢ : ٩٦٦ : « وما يدريه ؟! أَوَ لا يرضى أنْ ينجوَ رأساً برأس. . » إلى آخره .

(٣) « التاريخ الكبير » ج٢/ ٢/ ص٣٤٦ . وفيه : « نا مسدد. . » .

العلاء قال : قال لي أبو سفيان : « كنت أحفظ وكان سليمان اليَشْكري يكتب » يعني : عن جابر .

وخَرَّج مسلم حديث أبي سفيان عن جابر، وخَرَّجه البخاريُّ مقروناً .

الأعمش : قيل : إِنَّه لم يسمعْ من مجاهد إِلا أربعة أحاديث :

قاله ابن المبارك عن هُشَيم .

وذكر ابن أبي حاتم[1] بإِسناده عن وكيع قال : « كنا نَتَّبَعُ ما سمع الأعمش من مجاهد فإِذا هي [ظ ـ٢٠٥] سبعة أو ثمانية » .

وحكى الكرابيسي أَنَّه سمع عليَّ بن المديني يقول : « لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إِلا نحواً من ستة أو سبعة » .

قال علي : « وكذلك سمعت يحيى[2] وعبد الرحمن يقولان في الأعمش » .

وقال الترمذي في « علله »[3] : قلت للبخاري : يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إِلا أربعةَ أحاديث ؟ قال : « ريح! ليس بشيء ، لقد عددتُ له أحاديثَ كثيرةً نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها : ثنا مجاهد » .

وكذا نقل الكرابيسي عن الشَّاذَكُوني أَنَّ الأعمشَ سمعَ عن مجاهد أقلَّ من ثلاثين حديثاً .

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٢٧ ، ولفظه : « كنا نتتبع . . » وقال في آخره : « ثم حدثنا بها » .

(٢) بيض في ظ موضع « يحيى » .

(٣) « العلل الكبير » للترمذي ورقة ٧٥/ ١ـ٢/ ٩٦٦ .

ومما اختُلِفَ في سماع الأعمشِ له من مجاهد [آ-١٤٣] .

حديثُ ابن عمر : « كن في الدنيا كأَنَّك غريب » . والبخاري يرى أَنَّه سمعه الأعمشُ من مجاهد ، وخَرَّجه في « صحيحه » كذلك ، وأنكرَ ذلك جماعةٌ(١) . وقد ذكرناه في كتاب الزهد .

---

(١) أخرجه البخاري في أوائل الرقاق ج٨ ص٨٩ قال : حدثنا علي بن عبد الله حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو المنذر الطُّفاوي عن سليمان الأعمش قال : حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسولُ الله ﷺ بِمَنْكِبي فقال : « كن في الدنيا كأَنَّك غريب أو عابر سبيل » .

وأخرجه الترمذيُّ في الزهد (باب ما جاء في قِصَرِ الأمل) ج٤ ص٥٦٧ من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عمر . . فذكر الحديث .

قال الترمذي : « وقد روى هذا الحديثَ الأعمشُ عن مجاهد عن ابن عمر نحوَه .

حدثنا أحمد بن عَبْدة الضَّبِّي البصري حدثنا حمّاد بن زيد عن لَيْث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوَه » انتهى .

وقد صرَّحَ الأعمش ـ وهو ثقة مدلس ـ في سند البخاري بالسماع من مجاهد فصحَّ السند من طريقه ، على ما ذهب إليه البخاري ، ولَيْث في إسناد الترمذي هو الليث بن أبي سُلَيم وهو « صدوق اختلط ، ولم يتميّز حديثُه » وقد عَدَّه مسلم من رجال الطبقة الثانية انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٥١٢٦ وتعليقنا عليه . وانظر التقريب نشر الأستاذ عوامة، وفيه «اختلط جداً».

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ج١١ ص١٨٤ : « قوله : عن الأعمش حدثني مجاهد : أنكر العقيلي هذه اللفظة ، وهي : « حدَّثني مجاهد » ، وقال : إنما رواه الأعمش بصيغة « عن مجاهد » ، كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه ، وكذا أصحاب الطُّفاوي عنه ، وتفرَّد ابنُ المديني بالتصريح : قال : ولم يسمعْه الأعمش من مجاهد ، وإنما

=

الأعمش[١] عن أبي سفيان :

قال الكرابيسي : حدثني عليُّ بن المديني وسليمانُ الشَّاذَكُوني قالا : « روى الأعمشُ عن أبي سفيان أكثرَ من مائة ، لم يسمعْ منها إلا أربعة » .

قال علي[٢] : « وسمعتُ يحيى يقول ذلك » .

= سمعه من لَيْث بن أبي سُليم عنه فدلَّسه .

وأخرجه ابن حِبَّان في « صحيحه » من طريق الحسن بن قَزَعَةَ حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوِي عن الأعمش عن مجاهد بالعنعنة ، وقال : قال الحسن بن قزعة : « ما سألني يحيى بن مَعِين إلا عن هذا الحديث » .

وأخرجه ابن حِبَّان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي عن الطُّفاوي بالعنعنة أيضاً . وقال : « مكثت مدَّة أظن أَنَّ الأعمش دلَّسه عن مجاهد وإنَّما سمعه من لَيْث حتى رأيت علي بن المديني رواه عن الطُّفاوي فصرَّح بالتحديث » . يشير إلى رواية البخاري التي في الباب .

قلت : وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليث بن أبي سُليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عدي في « الكامل » : ٢ : ٦٦١ من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتَّات عن مجاهدٍ ، وليثٌ وأبو يحيى ضعيفان والعمدة على طريق الأعمش .

وللحديث طريق أخرى أخرجه النسائي من رواية عَبْدةَ بنِ أبي لُبابَةَ عن ابن عمرَ مرفوعاً ، وهذا مما يقوي الحديثَ المذكور ، لأن رواته من رجال الصحيح وإن كان اختُلِف في سماع عبدة من ابن عمر » انتهى .

(١) الترجمة من هنا إلى قوله « في الصحيح » مؤخرة في ظ وب إلى الآخر قبل قوله « ذكر من عرف بالتدليس » .

(٢) في ظ : « قال علي سمعت » . بدون واو .

وذكر البزَّار في « مسنده » أَنَّ الأعمشَ لم يسمعْ من أبي سفيان ، قال : « وقد روى عنه نحوَ مائة حديث » .

كذا قال . وهو بعيد ، وحديث الأعمش عن أبي سفيان مخرَّج في « الصحيح »[١] .

سفيانُ بن عُيينة عن بُرَيْدِ[٢] بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ عن أبي بُردة[٣] عن أبي موسى عن النبي ﷺ :

قال العُقَيلي[٤] : «ليس لسفيان بهذا الإسناد غيرُ أربعة أحاديث [ب ـ١٢٦] « مَثَلُ الجليس الصَّالح »[٥] ، و« المؤمنُ للمؤمن

---

(١) في ظ « مخرَّج في الصحيحين » .

(٢) « يزيد » ب ، تصحيف .

(٣) « عن أبي بردة » سقط من ظ .

(٤) في « الضعفاء » ورقة ١٠/١ = ١/٤٩ـ٥٠ ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي ، قال العقيلي : « وعند ابن عُيينة عن بُريدة أربعة أحاديث : المؤمن للمؤمن . . إلى أن قال : « ليس عنده غيرها » انتهى . وانظر : ١/١٥٨ .

وهذه الأحاديث مشهورة مخرَّجة في المصادر الحديثية المعروفة ، كما ستطَّلع عليه من تخريجنا .

(٥) أخرجه البخاري في البيوع (باب في العطار وبيع المسك) ج٣ ص٦٣ ، والذبائح ج٧ ص٩٦ من طريق أبي أسامة عن بُريد في الموضعين .

وأخرجه مسلم في البر (ج ٨ ص٣٧ـ٣٨) من طريق سفيان بن عيينة وأبي أسامة قرنهما عن بُرَيْدِ بنِ عبد الله عن أبي بُرْدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « إنَّما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير : فحامل المسك إما أن يُحْذِيَك وإما أن تبتاعَ منه وإما أن تجدَ منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكير إما أن يُحرِقَ ثيابَك وإما أن تجدَ ريحاً خبيثة » .

كـالبنيـان »(١) . و« اشفعـوا إِلـيَّ فلتـؤجـروا »(٢) . و« الخـازن الأمين »(٣) .

---

(١) البخاري في المظالم (باب نصر المظلوم) ج٣ ص١٢٩ من طريق أبي أسامة عن سفيان وفي الأدب ج٨ ص١٢ (باب تعاون المؤمنين) من طريق سفيان عن أبي بُردة بُريد بن ـ عبد الله بن ـ أبي بُرْدَة قال : أخبرني جدي أبو بُرْدة عن أبيه أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يشدُّ بعضُه بعضاً، ثم شبَّك بين أصابعه . وكان النبيُّ ﷺ جالساً إِذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا فَلْتُؤْجَرُوا ولْيَقْضِ اللهُ على لسانِ نبيِّه ما شاء » .

هكذا أخرج هنا الحديثين ، وأخرج في الموضع الأول حديث : « المؤمن للمؤمن . . » .

وأخرجه مسلم في البر (ج٨ ص٢٠) من طرق عن بُريدة بن عبد الله غير طريق سفيان .

(٢) أخرجه البخاري من طريق سفيان في الأدب كما ذكرنا ، وأخرجه أبو داود في الأدب (باب الشفاعة) ج٤ ص٣٣٤ باللفظ الذي ذكره ابن رجب من طريق سفيان عن بريد بن أبي بردة ، عن أبيه عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ : « اشفَعوا إِليَّ لِتُؤْجَروا ، ولْيَقْضِ اللهُ على لسانِ نبيه ما شاء » .

وأخرجه البخاري في الزكاة ج٢ ص١١٣ من طريق عبد الواحد عن أبي بُرْدة وفي الأدب ج٨ ص١٢ من طريق أبي أسامة عن أبي بردة. . ، وعنه الترمذي أيضاً ج٥ ص٤٢ . وأخرجه مسلم ج٨ ص٣٧ من طريق علي بن مُسْهِر وحفص ابن غياث عن بُريد بن عبد الله بسنده فذكره. . . . . . والمراد بأبيه وجده .

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة (أجر الخادم إِذا تصدق بأمر صاحبه) ج٢ ص١١٤ من طريق أبي أسامة عن بُرَيد بن عبد الله وكذا في آخر الوكالة ج٣ ص١٠٣ ومنه أخرجه مسلم في الزكاة ج٣ ص٩٠ . وأخرجه البخاري

=

قال : « ليس عنده غيرُ هذه الأربعة » .

وروى إبراهيم بن بشار عن سفيان بهذا الإسناد حديثَ « كلكم راع »[١] . قال[٢] : « وليس له أصلٌ ، ولم يتابعْ إبراهيمَ عليه أحدٌ عن ابن عُيينة » .

= في أول الإجارة ج٣ ص٨٨ من طريق سفيان عن أبي بُرْدة قال: أخبرني جدي أبو بُرْدة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « الخازن الأمين الذي يؤدي ما أُمِر به طيبةً نفسُه أحدُ المتصدِّقَيْن ».

(١) الحديث مشهور متَّفق عليه عن ابن عمر عنه ﷺ البخاري في الجمعة ج٢ ص٥ (باب الجمعة في القرى والمدن) ومواضع أخرى كثيرة، ومسلم في الإمارة (باب فضيلة الإمام العادل. .) ج٦ ص٧ـ٨ ، وأبو داود أول باب الخَرَاج والإمارة ج٣ ص١٣٠ ، والترمذي في الجهاد ج٤ ص٢٠٨ ، كلهم من حديث ابن عمر .

وأورد الترمذي هنا حديث ابن عُيينة وخرَّجه وتكلم عليه فقال ما لفظه : « وفي الباب عن أبي هريرة ، وأنس ، وأبي موسى .

وحديث أبي موسى غير محفوظ ، وحديث أنس غيرُ محفوظ . وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

قال : حكاه إبراهيم بن بشار الرَّمادي عن سفيان بن عُيينة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة عن أبي بُردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، أخبرني بذلك ابن بشار .

قال : وروى غيرُ واحد عن سفيان عن بُريد عن أبي بُردة عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهذا أصح » انتهى .

(٢) القائل هو العُقيلي ، وكأنَّه يرى أَنَّ هذا من وهم إبراهيم بن بشار الرمادي ، وإبراهيم له أوهام مع ثقته وحفظه ، كما ذكرنا في ترجمته في ص٧٠٥ .

سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِي عن أنس عن النبي ﷺ :

ذكر بعضُ الحفاظ أَنَّه لا يصحّ بهذا الإسناد غيرُ ستة أحاديث أو سبعة . قال : « وأظهر بعضُهم كتاباً كله بهذا الإسناد ، فظهر كذبه وافتضح » .

هُشَيْم : لم يصحّ له السماع من الزهري إلا أربعةَ أحاديث :

منها : حديث السَّقيفة[١] ، قاله الإمام أحمد .

قال أحمد : « وسمع هُشَيم من جابر ـ يعني الجُعْفي ـ حديثين » .

حَجَّاج بن أَرْطاة :

قال أبو نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن : « لم يسمعْ حَجَّاج من عَمْرو بن شُعَيْب إلا أربعة أحاديث ، والباقي عن محمد بن عبيد الله[٢] العَرْزمي » . يعني أَنَّه يدلِّس بقيةَ حديثِهِ عن عَمرٍو عن العَرْزَمي .

[٣] وقال شعبة :

---

(١) « السفيعة » ب ، تصحيف .

(٢) « عبد الله » ظ تصحيف . وفي ب في الموضعين « العزرمي » تصحيف .

(٣) وجدنا في النسخة الأصل ما يلي صورته :

لا

« معاوية بن سلاّمَ بن أبي سلاّم : يروي عن أبيه سلاّم ، وعن أخيه زيد بن سلاّم ، وسمع من جده أبي سلاّم حديثاً واحداً عن كعب قال : « من قال سبحان الله وبحمده مائتي مرة غفرت ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر » .

إلى

ذكره جعفر الفِرْيابي عن أبي هشام بن خالد عن مروان بن محمد الدمشقي» .=

«أحاديث الحَكَم[1] عن مجاهد كتاب، إلا ما قال: سمعتُ»[2].

ذكرُ من عُرفَ بالتدليس وكان له شيوخٌ لا يدلِّس عنهم فحديثُه عنهم متَّصل

منهم: هُشَيْم بن بَشِير[3]:

ذكر أحمد أنَّه لا يكاد يدلّس عن حصين.

وقال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في «علله»[4]:

«لا أعرف لسفيانَ يعني الثوريَّ:

عن حَبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كُهيل ولا عن منصور وذكر شيوخاً كثيرة.. لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقلَّ تدليسه!»[5].

= انتهى.

هكذا في أول الترجمة فوق السطر «لا»، وفي آخرها فوق السطر أيضاً «إلى». وهذا علامة الإبطال والضرب، كما هو مقرَّر في اصطلاحات المحدثين، انظر كتابنا «معجم المصطلحات الحديثية» ص١١٨.

(١) هو «الحَكَمُ بن عُتَيْبَةَ، بالمثناة ثم الموحدة، مُصَغَّراً، أبو محمد الكِنْدي الكوفي، ثقة، ثَبت، فقيه، إلا أنَّه ربما دَلَّس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائة ـ أو بعدها، وله نيف وستون/ع». وليست هذه الترجمة موجودة في ظ وب، وكأنَّ الناسخ ظنَّها مضروبة مع ما قبلها.

(٢) نقل البخاري هذا في «التاريخ الكبير» ج١/ ٢/ ص٣٣٣.

(٣) سبقت ترجمته في ص٤٨٣.

(٤) «العلل الكبير» ورقة ٧٥/ ١=٢/ ٩٦٦ وسبقت ترجمة الثوري ص٧٦.

(٥) ومنهم ابن جريج، لا يدلس عن عطاء بن أبي رباح. تهذيب: ٦/ ٤٠٦.

ذِكْرُ مَنْ كان يدلِّس بعبَارة دُون عِبَارة

قال العِجْليُّ : « إذا قال سفيانُ بن عيينة[١] : عن عمرٍو سمع جابراً فصحيح ، وإِذا قال سفيان : سمع عمرٌو جابراً فليس بشيء » .

يشير إِلى أنه إِذا قال: «عن عَمرو» فقد سمعه منه ، وإِذا قال : « سمع عمرو جابراً » فلم يسمعْه ابنُ عيينة من عمرو .

قاعدة :

قال العِجْلي : « كلُّ شيءٍ روى محمد بن سِيرين عن عَبِيدَةَ يعني السَّلماني سوى رأيه فهو عن علي ، **وكل شيءٍ روى إبراهيم النَّخَعِي[٢] عن عَبيدة** سوى رأيه فإِنَّه عن عبد الله ، إِلا حديثاً واحداً » انتهى .

وقد روى ابنُ سيرين عن عبيدة حديثاً مرسلاً عن النبيِّ ﷺ فيمن مات له ثلاثة أولاد ، وقيل فيه: عن علي ، ولا يثبت[٣] .

---

(١) سبقت ترجمته محققة في ص٥٧٢ـ٥٧٣ . ومعروف أَنَّه لا يدلِّس إِلا عن ثقة . « جامع التحصيل » ورقة ٣٨ وجه١ و« تعريف أهل التقديس » ص٢ و٩ ، و« التبيين » ص٩ . لذلك احتمل تدليس مثله ، كما بيناه في كتابنا « منهج النقد » ص١٢٧ـ١٢٨ .

(٢) « الهجري » ظ ، وهو تصحيف .

(٣) الحديث مشهور صحيح مخرّج في « الصحيحين » وغيرهما من غير هذا الطريق ، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وغيرهما ، عند البخاري في العلم ج١ ص٢٨ والجنائز ج٢ ص٧٣ ، ومسلم ج٨ ص٣٩ـ٤٠ ، ولفظه =

وكذلك روى ابنُ سيرين عن عَبيدةَ حديثَ أُسارَى بدرٍ، والصوابُ إرسالهُ من غيرِ ذِكر عليٍّ[1].

= عند البخاري في الجنائز عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «ما من الناس من مسلم يُتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحِنْثَ إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم».

ونحوه في حديث أبي سعيد الخدري، وزاد: «فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: واثنين».

(١) أخرجه الترمذي في السِّيَر (باب ما جاء في قتل الأُسارى والفداء) ج٤ ص١٣٥ من الطريق الذي ذكره الحافظ ابن رجب عن علي أَنَّ رسول الله ﷺ قال: إن جبرائيل هبط عليه فقال له: خيِّرهم ـ يعني أصحابك ـ في أسارى بدر: القتلَ، أو الفداءَ على أن يُقتلَ منهم قابل مثلُهم. قالوا: الفداءَ ويُقتلَ منا».

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة، وروى أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النبي ﷺ نحوه.

وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النبي ﷺ مرسلاً» انتهى.

كذا في النسخة «عن عَبيدة عن علي عن النبي مرسلاً». وهو غلط. الصواب حذف قوله «عن علي». وقوله: «قابل» بالرفع. أي عام مقبل.

قال الحافظ ابن كثير في (تفسير سورة الأنفال) ج٢ ص٣٢٦: «رواه الترمذي والنسائي وابن حِبَّان في «صحيحه» من حديث الثوري به، وهذا حديث غريب جداً».

ثم ذكر حديث ابن عون عن عَبيدة عن علي مرفوعاً موصولاً بنحو الحديث السابق، ثم قال: «ومنهم من روى هذا الحديث عن عَبيدة مرسلاً، فالله أعلم» انتهى.

=

وقد ذكرنا الحديثَ الأول في آخر الجنائز ، والثاني في كتاب الجهاد .

وقد روى يزيد بن زُرَيع عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن أبي مَعْشَر عن إبراهيم عن عَبِيْدَة عن علي «أنَّه كان يكرَهُ ذبائحَ نصارى بني تَغْلِبَ»[1] .

وخالفه ابن عُلَيَّة وغيرُه فروَوْه عن سعيد عن أبي مَعْشر عن إبراهيم عن علي مرسلاً من غيرِ ذكر عبيدة .

قال الدارقطني : «وهو المحفوظ» .

قاعدة :

قال أحمد في رواية ابنه عبد الله : «نا محمدُ بن فُضَيل ، نا عُمَارَةُ بنُ القعقاع عن أبي زُرْعَة عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ[2] . .» ،

= وانظر « ابن حبان » (الإحسان ج١١ ص١١٨) و« موارد الظمآن » ص٤١١ فقد أخرج الحديث عن علي مرفوعاً موصولاً ، وتفسيرَ الطبري ج١٤ ص٧٦ . وقد أخرج الرواية المرسلة فقط من أكثر من وجه . وكلام ابن كثير يفيد ترجيح الإرسال ، خصوصاً وقد قال في رواية الوصل : « غريب جداً » .

(١) أخرجه الطبري ج٩ ص٥٧٥ من حديث ابن عُلَيَّة عن أيوب عن محمد عن عَبيدة قال : قال علي : « لا تأكلوا ذبائح بني تَغْلِبَ ، لأنهم إنما يتمسكون من النصرانية بشرب الخمر » .

هكذا أخرجه عن علي موقوفاً ، لا مرسلاً كما ذكر الحافظ ابن رجب ، وهو عند الطبري من غير وجه نحو رواية ابن عُلَيَّةَ . وكذا عند البيهقي ج٩ ص٢٨٤ من طريق الثقفي موصولاً موقوفاً على علي رضي الله عنه .

(٢) « المسند » ج٢ ص٢٣٠ـ٢٣٢ . وفيه أحاديث نسخة السندِ ، وكلها مروية من طريق محمد بن فضيل عن عُمارة عن أبي زُرْعَةَ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ ، =

فذكر بضعةَ عشرَ حديثاً ، كلها بهذا الإِسناد إلا حديثَ : « أَوَّلُ زُمْرَةٍ يدْخُلونَ الجنةَ على صورةِ القَمَرِ . . . » الحديث فإِنَّه قال : «عن عمارة عن أبي صالح [ب ـ١٢٧] عن أبي هُريرة ، كذا قال» .

يشيرُ أحمدُ إِلى أَنَّ هذا قاله ابن فُضَيل ، و(أن) الصحيحَ خلافه وأَنَّه عن [آـ١٤٤] أبي زُرْعَة .

وقد خرَّجاه في « الصحيحين » كذلك ، وقد رواه عن عمارة عن أبي زُرْعَة : جَريرٌ وعبدُ الواحد بن زياد[1] .

= كما ذكر الحافظ ابن رجب ، فراجعها . وهذا السند صحيح ، والأحاديث المروية به أحاديثُ صحيحة رُوِيَت كلُّها أو أكثرُها في « الصحيحين » ، اتفقا على تخريج جملة منها .

(١) سياقة الحديث بسنده في « المسند » ج٢ ص٢٣١ـ٢٣٢ هكذا :

« قال أبي ـ أي الإمام أحمد والد عبد الله راوية المسند عن أبيه ـ : كلها عن أبي زُرْعَة إلا هذا عن أبي صالح : حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن فضيل عن عُمارَةَ عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ، ثم الذين يلونهم على أشد ضوء كوكب دريّ في السماء إضاءةً ، لا يبولون ، ولا يتغوَّطون ، ولا يتفلون ، ولا يتمخطون . أمشاطهم الذهب ورشحِهِم المسك ، ومجامرهم الأَلُوَّةُ ، وأزواجهم الحور العين ، أخلاقهم على خَلْق رجل واحد ، على صورة أبيهم آدم ، في طول ستين ذراعاً » .

وأخرجه البخاري في بَدْءِ الخلق (باب قول الله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ . . ﴾ ج٤ ص١٣٢ عن جَرير عن عُمَارةَ عن أبي زُرْعَةَ عن أبي هريرةَ ، ومسلم في صفة الجنة ج٨ ص١٤٦ من طريق عبد الواحد بن زياد وجَرير كلاهما عن عمارةَ عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة . كما ذكر الحافظ ابن رجب . والحديث عندهما من طرق أخرى عن أبي هريرة أيضاً .

قال أحمد : « ونا ابن فُضَيل نا أبي عن عُمارَةَ عن أبي زُرْعَة عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ : « اللهم اجعلْ رزقَ آلِ محمد قُوتاً » .

قال عبدُ الله [ظ ـ٢٠٦]: قال أبي : « كل شيءٍ يروي ابنُ فُضَيل عن عمارة إلا هذا الحديث » . يعني أنَّه رواه عن أبيه عن عمارة ، وبقية الأحاديث يرويها (ابن فُضيل) عن عمارة[(١)] .

قاعدةٌ مُهمَّة :

حُذَّاق النُّقَّاد من الحفاظ لكثرةِ ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرِّجال[(٢)] وأحاديثِ كلٍّ واحد منهم :

لهم فَهْمٌ خاصّ يفهمون به[(٣)] أَنَّ هذا الحديثَ يشبِهُ حديثَ فلان ، ولا يشبِهُ حديثَ فلان ، فيعللون الأحاديثَ بذلك[(٤)] .

---

(١) « المسند » ج٢ ص٢٣٢ بالسند الذي ذكره الحافظ ابن رجب ولفظ الحديث : « اللهم اجعل رزق آل بيتي قُوتاً » . وكذا أخرجه البخاري في الرقاق (باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) ج٨ ص٩٨ ، ومسلم في الزكاة (الكفاف والقناعة) ج٣ ص١٠٢ ، وفي الزهد ج٨ ص٢١٧ كلاهما من طريق محمد بن فُضَيل عن أبيه . . وأخرجه مسلم ج٨ ص٢١٧ ، من طريق الأعمش عن عمارة بن القعقاع بالسند المذكور فذكر الحديث بنحوه .

(٢) « ومعرفتهم للرجال » ظ .

(٣) « له فهم خاص يتهمون به » ب ، تصحيف! .

(٤) هذا الإعلال ليس على إطلاقه ، إنما يرد عند إرادة التحقق من سرقة الحديث ـ فيما نرى والله أعلم ـ فإنَّ الموافقة للراوي المؤتمن الذي يُخشى غلطه تدُل على ضبطه ، ولذلك نشأ فن جليل هو فن الاعتبار وما يتفرع عنه من كشف =

. . . .

= المتابعات والشواهد ، أو التفرد .

وكلامُهم في هذا كثير ، نسوق منه هذا المثال .

قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ج١١ ص٦٨ في ترجمة همَّام بن يحيى العَوْذي : « قال عمرُ بن شَبَّة عن عفَّانَ: كان يحيى بن سعيد يعترض على هَمّام في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه ، فوجدناه يوافق همَّاماً في كثير مما كان يحيى ينكره ، فكف يحيى بعدُ عنه » .

وأما الإعلال بأَنَّ هذا الحديث يشبه حديثَ فلان لا فلان فالنظر فيه من حيث السندُ أو المتن :

أما السند : فأن تكون سلسلة السند مما عرف بالرواية بها فلان ، لا فلان الذي يروي عنه الحديث ، فالإعلال بهذا وارد ، على ما سبق في الشاذ عند الحاكم .

وأما المتن : فمجرد شبه المعاني أو بعض الأسلوب ليس كافياً ، إلا حيث احتفَّت القضية بقرائن تقوي الإعلال بذلك .

ومن ذلك إعلالهم الحديث بأَنَّه يشبه أحاديث القُصَّاص ، فليس هذا وحده كافياً لإعلال الحديث ، إذ قد يكون الراوي رواه بالمعنى ، فشابه أسلوب القصاص .

يدُل لذلك قولهم في الحديث الموضوع : « يشهد على وضعه ركاكة لفظه ومعناه » .

قال الحافظ ابن حجر كما في « تدريب الراوي » ص١٧٩ : « المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدتْ دلَّ على الوضع وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة » .

قال : «وأما ركاكة اللفظ فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيَّر ألفاظه بغير فصيح ، نعم إن صرَّح بأَنَّه من لفظ النبي ﷺ فكاذب » .

وهذا مما لا يُعَبَّر عنه بعبارة تحصره ، وإنَّما يَرْجِعُ فيه أهلُه إلى مجرد الفهم والمعرفةِ ، التي خُصّوا بها عن سائرِ أهلِ العلم ، كما سبق ذكرهُ في غيرِ موضع .

فمن ذلك :

سَعْد بن سِنان ، ويقال : سِنان بن سَعد[١] :

يروي عن أنس ، ويروي عنه أهلُ مصرَ :

قال أحمد : « تركتُ حديثَه ، حديثُه حديثٌ مضطرب . وقال : يشبه حديثُه حديثَ الحسن ، لا يشبه أحاديثَ أنس » . نقله عبد الله بن أحمد عن أبيه .

ومراده أَنَّ الأحاديث التي يرويها عن أنسٍ مرفوعة ، إنَّما تشبِه كلامَ الحسن البَصري أو مراسيلَهُ .

وقال الجُوْزَجاني : « أحاديثه واهيةٌ لا تشبِهُ أحاديثَ الناس عن أنس » .

(حديثُ) شُعيبِ بنِ أبي حمزةَ[٢] عن ابن المُنْكَدر[٣] :

---

(١) « سَعْد بن سِنان ، ويقال : سنان بن سَعد الكندي ، المصري . وصوَّب الثانيَ البخاري وابن يونس ، صدوق ، له أفراد ، من الخامسة/ بخ د ت ق » .

(٢) « شُعيب بن أبي حمزةَ الأمويُّ ، مولاهم ، واسم أبيه دينار ، أبو بِشْرٍ الحمصي ، ثقة عابد . قال ابن مَعِين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين ـ ومائة ـ أو بعدها/ع » . وانظر ما سبق في ص٢٦٤ .

(٣) «محمد بن المُنْكَدِر بن عبد الله بن الهُدَيْر ـ بالتصغير ـ التيمي ، المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ـ ومائة ـ أو بعدها/ع » . =

روى عنه أحاديث :

منها : حديث ابن المنكَدِر عن جابر مرفوعاً : « من قال حين يسمعُ النداءَ : اللهم ربَّ هذه الدعوةِ التامَّة. . » الحديث . وقد خرَّجه البخاري في « صحيحه »[1] .

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان (الدعاء عند النداء) ج١ ص١٢٢ قال : حدثني علي بن عياش قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أَنَّ رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع النداء : اللهم ربَّ هذه الدعوة التامة والصَّلاة القائمة آتِ محمداً الوسيلةَ والفَضيلةَ وابعثْهُ مَقاماً محموداً الذي وعدْتَه ، حلَّتْ له شفاعتي يوم القيامة » .

وكذا أخرجه أبو داود ج١ ص١٤٦ ، والترمذي ج١ ص٤١٣ ، والنسائي ج٢ ص٢٦ـ٢٧ ، وابن ماجه ج١ ص٢٣٩ .

قال الحافظ في « الفتح » ج٢ ص٦٣ في علي بن عياش وفي حديثه هذا : « من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدَّث عنه القدماء بهذا الحديث . أخرجه أحمد في « مسنده » عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحمد ـ عنه ، أخرجه الإسماعيلي من طريقه » .

ثم قال في ص٦٤ : « ذكر الترمذي أَنَّ شعيباً تفرَّد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته ، وقد تُوبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في « زوائد الإسماعيلي » : أخبرني ابن المنكدر » .

فلم يرَ الحافظ في تفرّد علي بن عياش ما يوجب إعلالاً ، وقد سبق لتصحيح الحديث من المتقدمين مَنْ لا يخفى عليهم كلام أبي حاتم الرازي ، فقد أخرجه ابن خزيمة وابن حِبَّان في «صحيحيهما» كما في « الفتح » وخرَّجه المنذري في « مختصر سنن أبي داود » ج١ ص٢٨٥ من « البخاري » ، وبقية

=

وله عِلة : ذكرها ابن أبي حاتم عن أبيه قال : « قد طُعِنَ في هذا الحديث . وكان عَرَض[١] شعيبُ بن أبي حمزة على ابن المُنْكَدِرِ كتاباً فأمرَ بقراءته عليه فعَرَف بعضاً وأنكرَ بعضاً ، وقال لابنه أو ابن أخيه : اكتبْ هذه الأحاديث ، فدوَّن شعيب ذلك الكتاب ، ولم تثبت رواية شعيب تلك الأحاديثَ على الناس ، وعُرِض عليَّ بعضُ تلك الكتب فرأيتها مشابهاً لحديث إسحاق بن أبي فروة ، وهذا الحديث من تلك الأحاديث » .

قلت : ومصداق ما ذكره[٢] أبو حاتم أَنَّ شعيبَ بن أبي حمزة

= «السنن » ، ولم يتعقَّبه بشيء هو ولا الخطَّابي ولا ابن القيِّم .

ولعل مَرَدَّ ذلك إلى أَنَّ ما ذكره الحافظُ ابن رجب نقلاً عن الرازي من إعلال حديث الاستفتاح لا يلزم من وقوع هذا الإعلال في إسناد ذاك الحديث أن يحكم به في حديث الدعاء عند الأذان ، لأنه حديث آخر لا تعلق له بذاك . وقد رأينا في نسخة أحاديث محمد بن فُضَيل عن عمارة عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة السابقة ص٧٥٤ كيف أَنَّ بعضها جاء بروايته محمد بن فضيل عن أبيه خلافاً لسائر الأحاديث المروية بهذا السند ، ولم يعلّه أحد بذلك ، بل أخرجه الشيخان من هذا الوجه .

كذلك هنا صَرَّح ابن أبي حاتم أَنَّ بعض أحاديث شعيب اشترك فيه إسحاق بن أبي فَرْوة . والبعض لم يشترك . فهذا ليس مما اشترك فيه إسحاق مع محمد بن المنكدر حتى نخشى أن يساق الحديث على رواية إسحاق بن أبي فَرْوة. . بخلاف حديث الاستفتاح الآتي والله أعلم .

(١) ثبت في ظ : « قال طعن في هذا الحديث ، وكان قد عرض » .

(٢) « ومصداق ذلك ما ذكره. . » ظ وب .

روى عن ابن المنكدر عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث عليٍ . ورُوي عن شعيب عن ابن المنكدر عن الأعرج عن محمد بن مَسْلمة ، فرجع الحديثُ إلى الأعرجِ .

وإنَّما رواه الناس عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب ، ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاقُ بن أبي فروة .

وقيل : إنَّه رواه عن عبد الله بن الفَضْل عن الأعرج .

وروي عن محمد بن حِمْيَر عن شعيب بن أبِي حمزة عن ابن أبي فروة وابن المنكدر عن الأعرج عن محمد بن مَسْلمة .

ورواه حَيْوَة[1] عن شعيب عن إسحاقَ عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مسلمة ، فظهر بهذا أَنَّ الحديث عند شعيب عن ابن أبي فَرْوة .

وكذا قال أبو حاتم الرازي : « هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فَرْوة يرويه شعيبٌ عنه »[2] .

---

(١) في الأصل « أبو معاوية » . والمثبت من ظ وب ، موافق للدَّارَقُطني .

(٢) حديث دعاء الاستفتاح عن جابر أخرجه النسائي ج٢ ص١٢٩ ، و١٣٠ وأبو داود ج١ ص٢٠١_٢٠٣ ، وعنده في بعض أسانيده « ابن أبي فَرْوة » . والدارقطني ج١ ص٢٩٦_٢٩٨ ، والبيهقي ج٢ ص٣٥ . وقد أخرج البيهقي حديث جابر من طريق بشير بن شعيب بن أبي حمزة أَنَّ أباه حَدَّثه أَنَّ محمد بن المنكدر أخبره أَنَّ جابر بن عبد الله رضي الله عنهماأخبره «أَنَّ رسول الله ﷺ كان إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللهم . . » فذكره، وذكر معه دعاء التوجه إلى قوله «لا شريك له» كذا. وانظر حديث علي عند مسلم =

وحاصلُ الأمر أَنَّ حديثَ الاستفتاح رواه شعيب عن إِسحاق بن أبي فَرْوة وابن المنكدر ، فمنهم من ترك إِسحاقَ وذكر ابنَ المنكدر ، ومنهم من كَنَى عنه ، فقال : عن ابن المُنْكَدر [ب ـ١٢٨] وآخر ، وكذا وقعَ في « سنن النسائي » .

وهذا مما لا يجوز فعله ، وهو أن يروي الرجل حديثاً عن [آ ـ٤٥] اثنين : أحدهما مطعون فيه ، والآخر ثقة ، فيتركَ ذكرَ المطعون فيه ، ويذكرَ الثقة[1] .

وقد نصَّ الإِمام أحمد على ذلك ، وعلَّله[2] بأَنَّه رُبَّما كان في حديث الضعيف شيءٌ ليس في حديث الثقة ، وهو كما قال ، فإِنَّه ربما كان سياق الحديث للضعيفِ، وحديثُ الآخر محمولاً عليه .

فهذا الحديث يرجع إِلى رواية إِسحاق بن أبي فَرْوة وابن

= (باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه) ج٢ ص١٨٥ـ١٨٦ ، وأبي داود (باب ما يستفتح به الصلاة) ج١ ص٢٠١ـ٢٠٢ . وهو عندهما بطوله في دعاء افتتاح الصلاة بالتوجه وزيادة عليه ، ثم أدعية في الركوع والرفع منه والسجود . وأخرجه النسائي ج٢ ص١٣٠ و١٣١ مقتصراً على ما يقول في الافتتاح ، والترمذي ج٢ ص٥٣ـ٥٤ مقتصراً على ما يقول بعد الركوع .

(١) « علوم الحديث » ص٢١١ ، لكنه قال : « فلا يُسْتَحْسن إِسقاط المجروح من الإِسناد. . » إِلى آخره ، ولم يقل « لا يجوز » وانظر أيضاً « الكفاية » ص٣٧٨ . وقد صَرَّح النووي بقوله : « فإِن اقتصر على ثقةٍ فيهما لم يَحْرُم » قال السيوطي في « التدريب » : « لأن الظاهر اتّفاق الروايتين. . » . وهذا يشير إِلى أَنَّهما إِن عُلِم أَنَّهما لم تتفقا لم يجزْ إِسقاط المجروح والله أعلم .

(٢) « وعلل » ظ وب .

المنكدر ، ويرجع إلى[١] حديث الأعرج ، ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي ، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما .

وهذا الاضطراب في الحديثِ الظاهرُ أَنَّه من ابن أبي فروة لسوءِ حفظه وكثرةِ اضطرابه في الأحاديث ، وهو يروي عن ابن المنكدر ، وقد روى هذا الحديث يزيدُ بن عياض بن جُعْدُبَة[٢] عن ابن المنكدر عن الأعرج عن ابن أبي رافع عن علي .

وقد كانَ بعضُ المدلّسين يسمعُ الحديثَ من ضعيفٍ فيرويه عنه ويدلّسه معه عن ثقة لم يسمعْه[٣] منه ، فيُظَنُّ أَنَّه سمعه منهما ، كما روى مَعْمَر عن ثابت وأبان وغيرِ واحد عن أنس عن النبي ﷺ أَنَّه « نهى عن الشِّغار »[٤] .

---

(١) « إلى » سقط من ظ .

(٢) « جعدة » ب ، تصحيف . ويزيد هذا كذَّبه مالك وغيره .

(٣) « لم يسمع » ظ .

(٤) أخرجه ابن ماجه ج١ ص٦٠٦ من طريق عبد الرزاق أنا مَعْمَر عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ : « لا شِغار في الإسلام » .

لم يذكر هنا أبانَ ، وقد صرَّح برواية الحديث عن أبانَ عن أنس ابنُ عديٍّ في « الكامل » ورقة ٢٥ وجه٢ =١/ ٣٧٧ عن حماد بن سلمة عن أبان عن أنس وقد أشار الإمام أحمد إلى أَنَّه لعل مَعْمراً دلسه . وقد عرفتَ حكم ذلك فيما سبق . فانظر في تعبير الحافظ ابن رجب عن هذا بأنه تدليس ؟ ولاسيما أَنَّه ليس في إسناده معمر .

وأصلُ الحديث صحيحٌ مشهور عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر ، وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله في « الصَّحيحين » وغيرهما ، وقد أخرجاه عن ابن عمر بسلسلة الذهب : « مالك عن نافع عن ابن عمر أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الشِّغار » البخاري ج٧ ص١٢ ، ومسلم ج٤ ص١٣٩ .

والشِّغار : أن يزوِّجَ الرجلَ ابنته على أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما صداق . =

قال أحمد : « هذا عمل أبان ـ يعني أنه حديثُ أبان ـ وإنَّما مَعْمَر » ، يعني لعله دلَّسه . ذكره الخلاَّل عن هلال بن العلاء الرَّقِّي عن أحمد .

ومن هذا المعنى : أَنَّ ابن عُيينة كان يروي عن لَيْث وابن أبي نَجيح جميعاً عن مجاهد عن أبي مَعْمَر عن علي[١] حديثَ القيام للجنازة[٢] .

---

(١) « عن علي » ليس في ظ وب .

(٢) أخرجه الحُمَيْدي في « مسنده » ج١ ص٢٨ : ثنا سفيان ثنا لَيْث بن أبي سُليم عن مجاهد عن أبي مَعْمر عبد الله بن سَخْبَرة الأزدي قال : كانوا عند علي بن أبي طالب فمرَّت بهم جنازة فقاموا لها ، فقال علي : ما هذا ؟ فقالوا : أمر أبو موسى الأشعري . فقال علي : « إنَّما قام رسولُ الله ﷺ مرة واحدة ثم لم يَعُدْ » . قال أبو بكر الحُميدي : « وكان سفيان ربما حدثنا به عن ابن أبي نَجيح ولَيْث عن مجاهد عن أبي مَعْمَر ، فإذا وَقّفناه عليه لم يُدْخل في حديث ابن أبي نَجيح أبا مَعْمر ، وكان لا يقول كل واحد منهما » . انتهى بحروفه من « مسند الحميدي » .

وقوله : « كان لا يقول كل واحد منهما » معناه : « أَنَّه إذا جمع بينهما لم يصرِّح بأَنَّ كل واحد منهما حدثه عن مجاهد عن أبي مَعْمَر » انتهى من تعليق المحقق المحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله .

والحديث أخرجه من رواية أبي مَعْمَر عن علي: النسائيُّ ج٤ ص٤٦ من طريق سفيان عن ابن أبي نَجيح عن أبي مَعْمَر .

قال العلامة الأعظمي محقق « مسند الحُميدي » : « وهذا يردُّ ما زعم الحميدي من أَنَّ سفيان كان لا يُدخِل في حديث ابن أبي نَجيح أبا مَعْمَر » انتهى .

قلت : وحديث علي له طريق آخر من حديث سفيان وغيره عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو عن نافع بن جُبير عن مسعود بن الحَكَم عن علي بن أبي طالب أَنَّه ذُكِر القيام في الجنائز حتى توضع ، فقال عليٌّ : « قام =

قال الحُميدي: «فكنا إذا وقَّفناه عليه لم يدخِلْ[١] في الإسناد أبا مَعْمَر إلا في حديثِ لَيْث خاصة».

يعني أَنَّ حديثَ ابن أبي نَجيح [ظ ـ٢٠٧] كان يرويه عن مجاهد عن علي منقطعاً. وقد رواه ابنُ المديني وغيرُه عن ابن عُيينة بهذين الإسنادين.

ورواه ابنُ أبي شيبة وغيره عن ابن عُيينة[٢] عن ابن أبي نَجيح وحدَه، وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وَهَم.

قال يعقوب بن شيبة: «كان سفيانُ بن عُيينة ربما يحدِّث بالحديث عن اثنين فيسنِدُ الكلامَ عن أحدهما، فإذا حَدَّث به عن الآخَرِ على الانفراد أوقفه أو أرسله».

مَعْقِل بن عُبيد الله الجَزَري[٣]:

قد سبق قولُ أحمد: «إنَّ حديثه عن أبي الزبير يشبه حديثَ ابن لَهِيْعة». وظهر مصداقُ قول أحمد «إنَّ أحاديثه عن أبي الزبير مثلُ

= رسولُ الله ﷺ، ثم قَعَدَ».

أخرجه الحميدي في الموضع السابق، وأبو داود ج٣ ص٢٠٤، والترمذي ج٣ ص٣٦١ـ٣٦٢ وقال حسن صحيح.

وأخرجه ابن ماجه ج١ ص٤٩٣ من طريق شعبة عن محمد بن المنكدر عن مسعود بن الحَكَم عن علي بن أبي طالب قال: «قام رسول الله ﷺ لجنازة فقمنا، حتى جلسَ فَجَلَسْنا».

(١) «..وقفنا عليه لم ندخل..» ظ وب!!.

(٢) قوله «بهذين الإسنادين» إلى هنا سقط من ب.

(٣) سبقت ترجمته في ص٦٣٨. وانظر هناك قول الإمام أحمد أيضاً.

أحاديث ابن لهيعة سواء» ، كحديث[١] اللُّمْعَة في الوضوء وغيره .

وقد كانوا يستدلون باتّفاق حديث الرجلين في اللفظ :

على أَنَّ أحدهما أخذَه عن صاحبه .

كما قال ابن مَعِين في

مُطَرِّف بن مازن[٢] :

إِنَّه قابلَ كتبَه عن ابن جُريج ومَعْمر فإذا هي مثلُ كتب هشام بن يوسف سواء ، وكان هشامٌ يقول : « لم يسمعْها من ابن جُريج ومَعْمر إنَّما أخذها من كُتُبي » .

قال يحيى : « فعلمتُ أن مُطَرِّفاً كذاب » . يعني عَلِم صدقَ قول هشام عنه .

ومن ذلك :

قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدَّرَاوَرْدِي[٣] عن عُبيد الله[٤] ابن عمر : « إِنَّها تُشْبِهُ أحاديثَ عبد الله بن عمر » .

---

(١) « الحديث » ب ، سهو . وانظر تخريج الحديث فيما سبق ص٦٢٥ و٦٣٩ .

(٢) مُطَرِّف بن مازن الصنعاني قال الذهبي : « ضعَّفوه ، وقال ابن مَعِين كذاب » انتهى .

قلت : كان قاضيَ صنعاء ، وكان صالحاً ، واتهامه بالكذب ليس بجزم ، إلا إذا ثبت أَنَّه صرحَ بالتحديث عمن لم يسمعْه . وإلا فإِنَّه يكون مدلِّساً ، كما حققناه في التعليق على « المغني » رقم ٦٢٨٠ . وقال ابن عدي: ٦ : ٢٣٧٤ : « ولم أرَ فيما يرويه متناً منكراً » . أي المشكل أسانيده وقارن: ٧٥٦.

(٣) هو عبد العزيز بن محمد ، سبق ص٥٨٦ .

(٤) « عبد الله » ظ . وهو خطأ .

ومن ذلك :

ما ذكره البَرْذَعِيُّ قال : قال لي أبو زُرْعَة : « خالد بن يزيدَ المصريُّ[(١)] وسعيدُ بن أبي هلال[(٢)] صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حُسْن[(٣)] حديثهما » .

قال : وقال لي أبو حاتم : « أخاف أن يكونَ بعضها مراسيلَ عن ابن أبي فَرْوة وابن سمعان » انتهى .

ومعنى ذلك أَنَّه عَرَضَ حديثَهما على حديث ابن أبي فَرْوة وابن سمعان[(٤)] فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم،

---

(١) « هو خالد بن يزيدَ الجُمَحِي ، ويقال السَّكْسَكِي ، أبو عبد الرحيم ، المصري ، ثقة ، فقيه ، من السادسة ، مات سنة تسع وثلاثين ـ ومائة/ع » . وهو من شيوخ سعيد بن أبي هلال . ولم يتكلَّم فيه أحد بشيء . وانظر « التهذيب » ج٣ ص١٢٩ .

(٢) « الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري ، . . . ، صدوق ، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً ، إلا أَنَّ الساجي حكى عن أحمد أَنَّه اختلط ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ، وقيل: قبلها. وقيل: قبل الخمسين ـ ومائة ـ بسنة/ع » .

قلت : عبارة الإمام أحمد التي نقلها الساجي هكذا : « ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث » . وهذه العبارة تحتمل تضعيف الحفظ مطلقاً .

وقال في «التهذيب» ج٤ ص٩٥ : « وقال ابن حزم : ليس بالقوي ، ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه » وانظر «الميزان» ج٢ ص١٦٢ .

وعلى كل فالمعتمد توثيق سعيد ، وقد احتج به الجماعة كما في «هدي الساري» ج٢ ص١٣١ .

(٣) قوله « حسن » ليس في ب .

(٤) قوله « انتهى » إلى هنا سقط من ب .

فخاف أن يكون[(١)] أخذا حديث ابن أبي فَرْوة وابن سمعان ودلَّساه عن شيوخهما[(٢)] .

ومن ذلك :

أَنَّ مسلماً خَرَّج في « صحيحه » [ب ـ١٢٩] عن القواريري عن أبي بكر الحنفي عن عاصم بن محمد العمري ثنا سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي [آـ١٤٦] هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال اللهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ[(٣)] : أبتلي عبدي المؤمنَ، فإن لم يشكُني إِلى عُوَّاده أطلقْتُه من

---

(١) في ظ « يكونا » .

(٢) في هذا القول نظر ، فخالد وسعيد ثقتان بإطلاق ، لم يُوصفْ أحدهما بتدليس ، ولم تعرّج المراجع على هذا القول ، ولعله ورد في بعض يسير مما غلط فيه سعيد ، فظنّ به ذلك الظن والله أعلم .

(٣) قوله « عز وجل » زيادة من ظ .

ولفظ الحديث : « إذا ابتليتُ عبدي المؤمن فلم يَشْكُني إلى عُوَّادِهِ أطْلَقْتُهُ من إساري ، ثم أبدلتُه لحماً خيراً من لحمِه ، ودماً خيراً من دمِه ، ثم يستأنفُ العمل » . يعني يكفر المرض عمله السيىء فيستأنف العمل .

الحديث ليس من رواية مسلم على بحثنا عنه في « صحيح مسلم » . وقد أخرجه بهذا السند والمتن نفسه الحاكم في « المستدرك » في الجنائز ج١ ص٣٤٨ـ٣٤٩، وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي في « تلخيص المستدرك » فقال : « على شرطهما » . وهذا يدل على أنَّه ليس في «صحيح مسلم» .

وأخرجه أيضاً البيهقي في « السنن الكبرى » ج٣ ص٣٧٥ بالسند والمتن كذلك ، ولم ينسبْه لشيء من المصادر الحديثية ، كما هي عادته إذا شاركها في الرواية أن يخرج الحديث منها . ثم أخرجه من طريق أبي صخرٍ حُمَيدِ بن زياد

=

إِساري ، ثم أبدَلْتُه لحماً خيراً من لحمه . . » الحديث .

قال الحافظُ أبو الفضل بن عَمَّار الهَرَوي الشهيد رحمه الله : « هذا حديث مُنْكر ، وإِنَّما رواه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المَقْبُري عن أبيه . وعبد الله بن سعيد شديد الضعف . قال يحيى القطان : « ما رأيتُ أحداً أضعفَ منه » .

ورواه معاذُ بن معاذ عن عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو يُشبه أحاديثَ عبد الله بن سعيد » انتهى .

ومن ذلك :

قول ابن المديني في حديث الفَضْل بن عباس عن النبي ﷺ في

= أنَّ سعيداً المَقْبُري حدثه قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال الله عز وجل : « أبتلي عبدي المؤمن فإِذا لم يَشْكُ إِلى عُوَّادِه . . » إِلى آخره ، لم يذكر فيه النبي ﷺ .

وقال المُناوي في « فيض القدير » ج٤ ص٤٩٥ : « قال الحاكم: على شرطهما ، وأقرّه الذهبي في « التلخيص » . لكنه قال في « المهذب » : « لم يخرجه الستة لعلته » اهـ . وقال العراقي : سنده جيد » انتهى .

فلم يأخذوا بما قاله الحافظ الهَرَوي رحمه الله ، وكأَنَّ ملحظهم في ذلك أَنَّ مجرد مشاركة عبد الله بن سعيد في روايته لا تدل على حصر مخرج الحديث به ، والله أعلم .

ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه أبو داود في أول الجنائز ج٢ ص١٨٢ أَنَّه ﷺ قال : « إِنَّ المؤمنَ إِذا أصابَه السقمُ ثم أعفاه الله منه كان كفَّارةً لما مضى من ذنوبه ، وموعظةً له فيما يستقبلُ ، وإِنَّ المنافقَ إِذا مرضَ ثم أُعْفِيَ كالبعير عَقَلَه أهلهُ ثم أرسلوه ، فلم يدرِ لِمَ عَقَلوه ، ولم يَدْرِ لِمَ أرْسَلوه » . ورمز لحسنه في « الجامع الصغير » انظره بشرحه للمُناوي ج٢ ص٣٨٥ـ٣٨٦ .

خُطبة الوداع[١] ـ الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قُسَيْط عن أبيه عن عطاءٍ عن الفَضْل ـ : « إِنَّه يشبِهُ أحاديثَ القُصَّاص وليس يشبه أحاديثَ عطاءِ بن أبي رباح » .

ومنه : قول أبي أحمد الحاكم :

في حديث عليٍّ الطويل في الدعاء لحفظ القرآن[٢] : « إِنَّه يُشْبِه

---

(١) أي وداع النبي ﷺ الصحابةَ قبل وفاته ، في مرض موته . فروى القاسم خطبةً طويلة فيها حوار بينه ﷺ وبين الصحابة بالسند الذي ذكره الحافظ ابن رجب . وقد أخرجها العُقَيلي « بطريق معللة » في « الضعفاء » ورقة ١٨٩/١ و٢ = ٣/ ٤٨٢ـ٤٨٥ ترجمة القاسم .

ثم قال العقيلي : « أخاف أن يكون كذباً مختلقاً . . . » إلى آخر ما أورده . وقد نقله الذهبي ، فانظر نصَّ الحديث والخطبة وتلخيص كلام العُقيلي عنده في « ميزان الاعتدال » ج٣ ص٣٨١ـ٣٨٣ . لكن لم نجد في « الضعفاء » قول العقيلي : « أخاف أن يكون كذباً مختلقاً » .

لكن فيه قوله : « أخاف أن يكون ـ يعني عطاءَ المذكور في السند هو ـ عطاءَ الخراساني ، لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبد الله بن عباس ، والله أعلم » انتهى .

(٢) هو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : « بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال : بأبي أنت وأمي ، تفلّت هذا القرآن من صدري فما أجِدُني أقدِرُ عليه!

فقال له رسول الله ﷺ : « يا أبا الحسن أفلا أُعلِّمُكَ كلماتٍ ينفعُكَ الله بهن ، وينفعُ بهن مَن علَّمْتَه ، ويثبت ما تعلمت في صدرك . . » الحديث بطوله . وفيه أنَّه ﷺ علمه صلاة مخصوصة في الثلث الأخير من ليلة الجمعة ودعاءً يدعو به بعدها . . .

=

أحاديثَ القُصَّاص » .

ومن ذلك :

حديث يرويه عُمر[١] بن يزيد الرفَّاء عن شعبةَ عن عَمرِو بن مُرّةَ عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ : « ما بالُ أقوام يُشرِّفونَ المترَفِين ، ويَسْتخِفُّون بالعابدين ، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم ، وما خالف أهواءَهم تركوه . . » الحديث[٢] .

قال ابن عدي : « هذا يعرف[٣] بعُمر بن يزيد عن شعبة ، وهو بهذا الإِسناد باطل » .

= أخرجه الترمذي في أواخر الدعوات (باب دعاء الحفظ) ج٥ ص٥٦٣ـ٥٦٥ ، والحاكم في « المستدرك » (كتاب صلاة التطوع) ج١ ص٣١٦ .

وقد اختلف أئمة الحديث فيه اختلافاً كثيراً ، وتفرَّقوا فيه طرائق ، فصححه الحاكم ، وحسّنه الترمذي ، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع ، وكثر النقاش ، وقال الذهبي : « وقد حيَّرني والله جودة إسناده . . » .

وقد استوفينا بحثه وحققنا الرأي في سنده وفي كيفية العمل به في كتابنا « هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة » ص٢٤٦ـ٢٥٣ . فانظره هناك .

(١) « عمرو » ظ . وهو تصحيف .

(٢) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » ورقة ١٥١/ ٢=٣/ ١٩٥ـ١٩٦ . وابن عدي في « الكامل » ورقة ٢٥٨/ ١=١٧١١ كلاهما في ترجمة عمر بن يزيد .

(٣) « معروف » ظ . والمثبت موافق لـ« الكامل » ، ولفظه : « وهذا لا يعرف إلا بعمر بن يزيد هذا عن شعبة ، وهو بهذا الإِسناد باطل ، وعمر بن يزيد يعرف بهذا الحديث » انتهى .

قال العُقيلي[١] : « ليس لهذا الحديث أصلٌ من حديث شعبةَ . قال : وهذا الكلام عندي ـ والله أعلم ـ يشبه كلامَ عبدِ الله بن المِسوَر الهاشمي المدايني ، وكان يضعُ الحديث ، وقد روى عمرو بن مرة عنه ، فلعل هذا الشيخَ حمله عن رجل عن عَمْرِو بن مُرَّةَ عن عبدِ الله بن المِسْوَرِ مرسلاً ، وأحاله على شعبة » انتهى .

والأمرُ على ما ذكره العقيلي رحمه الله .

وقد روى عَمْرٌو بنُ مُرَّةَ عن ابن المِسْوَرِ المدايني حديثاً آخر أصله مرسل عن النبي ﷺ : « لما نَزَلَ قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾ قال النبي ﷺ : « إذا دخلَ النورُ القلبَ انشرحَ وانفسحَ . . » الحديث[٢] .

---

(١) « الضعفاء » الموضع السابق .

وانظر « ميزان الاعتدال » للذهبي ج٣ ص٣٠ ، و« اللسان » ج٤ ص٣٣٩ـ٣٤٠ ، وقد أوردا الحديث بطوله . وأورد في « اللسان » كلام الحافظ ابن رجب بعد قول العقيلي : « الرَّفَّاء شيخ بصري مجهول بالنقل ، جاء عن شعبة بحديث معضل ، وليس له من حديث شعبة أصل » .

وقوله هنا : « معضل » ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي أُسْقِط منه اثنان ، بل بمعنى أَنَّه أعيى أمره ، لأنه لا أصل له ، وقد يقع المعضل بهذا المعنى في كلامهم ، فتنبه له ، وانظر للتوسع « توضيح الأفكار » للصنعاني ج١ ص٣٢٨ـ٣٢٩ و« فتح المغيث » للسخاوي ص٦٥ . وقد ضُبِط في « الضعفاء » بكسر الضاد .

(٢) الحديث في تفسير الآية ١٢٥ من سورة الأنعام . أخرجه عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن عمرو بن قيس عن عمرو بن مرة عن أبي جعفر قال : سُئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾ : قالوا : كيف يشرحُ صَدْره يا رسولَ الله ؟ قال : « نورٌ يُقْذَفُ فيه فَيَنْشَرِحُ لهُ =

فهذا هو أصل الحديث ، ثم وصله قومٌ وجعلوا له إِسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه .

قال الدَّارقُطني : « يرويه عمرو بن مرة ، واختُلِف عنه : فرواه مالك بن مِغْوَل عن عَمرو بن مرة عن عَبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ، قاله عبدُ الله بن محمد بن المغيرة ، تفرَّد بذلك .

ورواه [ظ ـ٢٠٨] زيدُ بن أبي أُنَيْسَةَ عن عَمْرِو بن مُرَّة عن أبي

= ويَنْفَسِحُ » قالوا : فهل لذلك من أَمارةٍ يُعرفُ بها ؟ قال : « الإِنابةُ إِلى دارِ الخلودِ ، والتَّجافي عن دارِ الغُرور ، والاستعدادُ للموتِ قبلَ لقاءِ الموت » .

وهذا مرسل : أبو جعفر هو عبد الله بن المِسْور المدائني ، قال الإِمام أحمد : « أحاديثه موضوعة » ، وقال النسائي والدارقطني : « متروك » . « المغني » رقم ٣٣٧٠ .

وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ج١٢ ص٩٨ـ١٠٢ مرسلاً من أكثر من وجه وابن أبي حاتم أيضاً «تفسير ابن كثير» ج٢ ص١٧٤ .

وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عَمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن مسعود قال : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ . . .﴾ الحديث . . انظر « تفسير ابن كثير » .

وأخرج طرقَ ابن مسعود التي ذكرها الحافظ ابن رجب الطبريُّ في « تفسيره » ج١٢ ص٩٨ـ١٠٢ عن عمرو بن مُرَّة من غير طريق أبي جعفر المدائني . قال الحافظ ابن كثير بعد استعراضها في « تفسيره » ج٢ ص١٧٥ : « فهذه طرقٌ لهذا الحديث مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً . والله أعلم » فلم ير فيها رأي الحافظ ابن رجب .

على أنا نرى ترجيح رأي الحافظ ابن رجب لكثرة الضعف في طرق الحديث .

عُبَيْدَةَ عن عبد الله بن مسعود . قاله أبو عبد الرحيم عن زيد .

وخالفه يزيدُ بن سِنان فرواه عن زيد عن عَمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود .

وقال وكيعٌ : عن المسعودي عن عَمرو بن مُرَّةَ عن أبي عُبَيْدَةَ عن عبد الله .

وكلها وَهَم ، والصوابُ عن عَمرو بن مُرَّةَ عن أبي جَعفرٍ عبد الله بن المِسْوَر مرسلاً عن النبي ﷺ ، كذلك قاله الثوري .

وعبد الله بن المِسْوَر هذا متروكٌ ، وهو عبد الله بن المِسْوَر بن عَوْن بن جعفر بن أبي طالب » . انتهى .

والصحيحُ عن وكيع كما رواه الثوري فقد خرَّجه وكيع في كتاب « الزهد » عن المسعودي عن عمرو بن مرة [ب ـ ١٣٠] عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْور عن النبي ﷺ مرسلاً . وما ذكره الدارقطني عن وكيع لا يثبت عنه .

ومن ذلك :

ما ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب « العلل » قال : حدثني أبو مَعْمَر نا أبو أسامة قال : كنت عند سفيان [الثوري] فحدثه زائدة عن شعبة عن سلمة بن كُهيل عن سعيد بن جُبير ﴿ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ قال : « هُمُ الشُّهَداءُ »[1] .

---

(١) الآية ٦٨ من سورة الزُّمَر . ولفظ الحديث عن سعيد بن جبير « هم الشهداء ، ثُنْية الله تعالىٰ » . أي استثناهم الله .

أخرجه سعيد بن منصور وهَنَّاد وعبد بن حميد وابن جَرِير وابن المنذر كلهم=

فقال له سفيان : « إنَّك لثقة وإنَّك لتحدثنا عن ثقة ، وما يَقْبَلُ قلبي أَنَّ هذا من حديث سلمة » . فدعا بكتاب فكتب : « من سفيان بن سعيد إلى شعبة ! . . » .

وجاء كتاب شعبة : « من شعبة إلى سفيان : إنِّي لم أحدِّثْ بهذا عن سَلَمَة ، ولكنْ حدثني عُمَارَةُ بنُ أبي حفصةَ عن حُجْرٍ الهَجَرِي عن سعيد بن جبير» [آ-١٤٧] .

ومن ذلك : أَنَّهم يعرفون الكلام

الذي يشبه كلامَ النبي ﷺ ، من الكلام الذي لا يشبه كلامه[1] .

قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه[2] : « تُعلم صحة الحديث

= عن سعيد بن جُبَير . « الدر المنثور » ج٥ ص٣٣٦ . وانظر « تفسير الطبري » ج٢٤ ص٣٠ فقد أخرجه من طريق شعبة عن عمارة إلى آخره .

وأخرجه أبو يعلى والدَّارقطني في « الأفراد » وابن المنذر والحاكم وصحَّحه ، وابن مردويه والبيهقي في « البعث » عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : سُئل جبريل عن هذه الآية . . » الحديث مطولاً . . .

وروي هذا عن غيره من الصحابة والتابعين . ورُوي في الآية غير ذلك أيضاً . انظر « الدر المنثور » ج٥ ص٣٣٦-٣٣٧ وص١١٨ ، و« تفسير ابن كثير » ج٤ ص٦٤ .

(١) في ظ : « الذي لا يشبهه » . ليس فيها قوله « كلامه » .

(٢) اختلفت النسخ في مواضع كثيرة في هذا النص ، لكنه اختلاف يسير جداً ، فعوَّلنا على نسخة الأصل . والكلمة التي ذكرها الحافظ ابن رجب عن ابن أبي حاتم عن أبيه وجدناها لابن أبي حاتم نفسه في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٣٥١ بزيادة تفصيل مفيدة ، وهذا لفظها :

قال أبو محمد : « تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف عنه =

بعدالة ناقليه ، وأن يكونَ كلاماً يصلُح أن يكونَ مثلَه كلامُ النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرّد من لم تصحّ عدالته بروايته ، والله أعلم » .

قواعدُ في علم الجَرْح والتَّعديل

قد ضُعِّفَ رجال ، واختُلِفَ فيهم :

ولكن منهم مَن روايته عن بعض شيوخِه أضعفُ من روايته عن غيره . ومنهم مَن رواية بعضِ أصحابه عنه أضعف من رواية بعض .

فنذكر هاهنا جملة من ذلك :

فمنهم : عَبَّاد بن منصور[1] :

قاضي البصرة ، ضَعَّفوه ، وأضعف رواياته عن عكرمة ، يقال : إنَّه أخذها عن ابن أبي يحيى[2] عن داود بن الحصين عنه .

ومنهم : شَهْرُ بن حَوْشَب[3] :

= في الحُمْرةِ والصفاء عُلم أنَّه مغشوش ، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإنْ خالفه في الماء والصلابة عُلم أنَّه زجاج .

ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم » .

(١) « الناجي ، أبو سلمة البصري ، صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلِّس ، وتغير بآخرة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ـ ومائة ـ / خت عه » .

(٢) « عن أبي يحيى » ظ ، وهو سقط .

(٣) سبقت ترجمته في ص١٤٠ .

مختَلَفٌ في أمره ، لكن روايةُ عبد الحميد بن بَهْرام عنه أصحّ من رواية غيره من أصحابه .

قال يحيى القطان : « من أراد حديث شَهْر فعليه بعبد الحميد بن بَهْرام » .

وقال أحمد : « حديثه عن شَهْر مقارِب ، كان يحفظها كأنَّه يقرأ سورةً من القرآن ، وهو سبعون حديثاً طِوال »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي[٢] : « عبد الحميد بن بَهْرام في شَهْر مثل اللَّيث بن سعد في سعيد المَقْبُري ، أحاديثُه عن شهر صحاح ، لا أعلم رُوي عن شَهْر أحسنُ منها . قلت : يُحتَجُّ بحديثه ؟ قال : لا ، ولا بحديث شَهْر ، ولكن يُكْتَب حديثُه » .

وقال شعبة : « نِعْمَ الشيخ عبد الحميد بن بَهْرام ، لكن لا تكتبوا عنه فإِنَّه يحدّث عن شهر »[٣] .

ومنهم : أبو فَرْوَة يزيدُ بنُ سِنانَ الرُّهاوِي[٤] :

---

(١) وفي ظ « طوالاً » . والمثبت من الأصل وب موافق لـ« الجرح والتعديل » ج٣/ ١/ ص٩ . كذا .

(٢) المرجع السابق . وقوله فيما يلي : « قلت » القائل ابن أبي حاتم .

(٣) « عبد الحميد بن بَهْرام الفَزَاري ، المدائني ، صاحب شَهْر بن حَوشب ، صدوق من السادسة/ بخ ت ق » . كذا في « التقريب » .

قلت : الراجح أنَّه ثقة ، تُكُلِّمَ في روايته عن شَهْر ، والحمل على شَهْر ، كما ذكرنا في التعليق على « المغني » برقم ٣٤٨٤ .

(٤) « ضعيف ، من كبار السابعة ، مات سنة خمس وخمسين ـ ومائة ـ ، وله ست وسبعون/ ت ق » .

ضعيف ، ضعَّفَه الأكثرونَ مطلقاً ، ونقل الترمذيُّ في « العلل » عن البخاري ، قال : « لابأسَ بحديثه إلا ما رواه عنه ابنهُ محمد[١] ، فإنَّه يروي عنه مناكير » .

قاعِدة في الرُّواة :

رِشدين اثنان :

أحدهما : رِشدين بن كُرَيْب مولى ابن عباس .

والثاني : رِشدين بن سعد المصري .

وكلاهما ضعيف ، فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة فيما نعلم .

قاعدة :

قال إسماعيل ابن عُلَيَّة : « من كان اسمَهُ عاصمٌ ففي حفظه شيء » . ذكره ابن عدي في كتابه .

وحكى المروذي عن يحيى بن مَعِين قال : « كلُّ عاصم في الدنيا ضعيف » .

ولم يوافِقْ أحمدُ على ذلك ، فإنَّ عاصمَ بن سليمان الأحولَ عنده ثقة ، وذُكِر له أَنَّ ابن مَعِين تكلَّم فيه ، فعجب .

وعاصم بن بَهْدلَة : ثقة ، إلا أَنَّ في حفظه اضطراباً .

وعاصم بن عمر بن قتادة : ثقة أيضاً متفق على حديثه كعاصم الأحول .

وعاصم بن كُليب ثقة ، وقد وثَّقه ابن مَعِين أيضاً .

وعاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر : ثقة متفق على

---

(١) « أبو عبد الله بن أبي فَزوة ، ليس بالقوي ، مات سنة عشرين ومائتين/عس فق » . وانظر « العلل الكبير » : ١ : ٣٣٩ . وفيه « صدوق » .

حديثه ، وممن وثقه ابن مَعِين أيضاً[١] .

وأما عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يقال فيه : ثقة .

وفوق هؤلاء من اسمه عاصم [ب ـ١٣١] من الصَّحابة ، وهم جماعة ، ولم يُرِدِ ابنُ مَعِين دخولَهم في كلامه قطعاً .

قاعدة :

قال أحمد في رواية ابن هانىء : « كلُّ أبي فَرْوة ثقة إلا أبا فَرْوة الجَزَريَّ » . يعني يزيدَ بن سنان ، وقد تقدم ذكره .

قاعدة :

قال أحمدُ في رواية ابن هانىء [ظ ـ٢١٩] أيضاً : « آل[٢] كعب بن مالك كلهم ثقات ، كل من رُوي عنه الحديث » . يعني كلَّ من رُوي عنه الحديثُ من أولاد كعب بن مالك وذريته[٣] فهو ثقة .

قاعدة :

قال أحمد : « كلُّ من روى عنه مالكٌ فهو ثقة »[٤] .

وقال النسائي : « لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف ، إلا عاصمَ بن عبيد الله ، فإنَّه روى عنه حديثاً ، وعن عمرو بن

---

(١) قوله « وعاصم بن محمد . . » إلى هنا ، الترجمة كلها ليست في ظ .

(٢) في ب « قال » . وهو تصحيف .

(٣) « وذريته » ليس في ب .

(٤) قوله « قاعدة » إلى هنا سقط من ب .

أبي عمرو ، وهو أصلَحُ من عاصم ، وعن شَرِيك بن أبي نَمِر[١] ، وهو أصلَحُ من عمرو ، قال : ولا نعلَمُ أَنَّ مالكاً حدَّث[٢] عن أحد يُتْرَكُ حديثُه إلا عن عبد الكريم أبي أُميَّة » .

ونقل التِّرمذي في « علله »[٣] عن البخاري أَنَّه قال : « لا نعلم مالكاً حدَّث عمن يُتْرَكُ حديثُه إلا عن عطاءٍ الخراساني » .

وقد ذكرنا فيما تقدم أَنَّ عطاءَ الخراساني ثقة ، ثقة[٤] ، [آ-١٤٨] عالمٌ رباني ، وثَّقهُ كلُّ الأئمة ما خلا البخاريَّ ، ولم يُوافَق على ما ذكره ، وأكثر ما فيه أَنَّه كان في حفظهِ بعض سوء .

(و) قال شعبة : « نا عطاء الخراساني ، وكان نَسِيّاً » .

وقال ابن مَعِين عنه : « هو ثبت ، وكان كثير الإرسال » . نقله عنه الغَلاَبي[٥] .

وكان سفيانُ الثوري يحثُّ على الأخذ عنه ، ووثقه الأوزاعي ، وأحمد ، وعلي ، ويحيى ، ويعقوب بن شيبة ، ومحمد بن سعد ، والعِجلي ، والطبراني ، والدَّارقُطني .

وقد بيَّن الترمذي في « علله » أَنَّ ما ذكره البخاري لم يُوافَق عليه ، وأَنَّه ثقة عند أهل الحديث . قال : « ولم أسمعْ أَنَّ أحداً من المتقدِّمين تكلم فيه » .

---

(١) في ظ « شريك بن نمر » وهو سقط . لذلك أعلم عليها بالضبة .

(٢) « روى » ظ وب .

(٣) « العلل الكبير » ورقة ٥٠/ ١=٢/ ٧٠٥ . ولينظر نقل ابن رجب الآتي عن الترمذي .

(٤) كذا بتكرار ثقة ، وفوق الثانية في ظ علامة «صح» . وسقطت «ثقة» الثانية من ب .

(٥) « العلائي » ب .

وقال يعقوب بن شيبة : « هو ثقةٌ ثبت[١] . قال : وهو مشهور ، له فضل وعلم ، ومعروف بالفتوى والجهاد ، روى عنه مالك بن أنس ، وكان مالكٌ ممن ينتقي الرجال » .

وأما الحكاية عن سعيد بن المسيَّب أَنَّه كذَّبه فيما روى عنه فلا تثبُتْ ، وقد كذَّب ابنُ المسيَّب عكرمةَ ، ولم يتركْه البخاريُّ بتكذيبه ، بل خرَّج له ، واعتذرَ عن تكذيبِ من كذبه في كتاب «القراءة خلفَ الإمام» ، وعن تكذيب مالك لابن إسحاق .

قال البخاري : « لو صحَّ عن مالك تناولُهُ من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسانُ فيرمي[٢] صاحبَه بشيء واحد ، ولا يتهمه في الأمورِ كلها » .

وقال إبراهيمُ بن المنذر عن محمد بن فُلَيْح : « نهاني مالك عن شيخين من قريش ، وقد أكثرَ عنهما في «الموطأ» ؛ وهما ممن يُحتَج بهما ، ولم ينجُ كثير[٣] من الناس من كلام بعضِ الناس فيهم ، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشَّعبي ، وكلام الشَّعبي في عكرمة ، وفيمن[٤] كان قَبلَهم ، وتأويل بعضهم في العرض والنفس ، ولم يلتفتْ[٥] أهلُ العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحُجَّة ، ولم تسقطْ عدالتهُم إلا ببرهانٍ ثابتٍ وحُجَّة » انتهى .

---

(١) « ثبت » ليس في ب . وفي ظ : « وقال وهو مشهور » بزيادة واو .
(٢) « فرمى » ظ وب .
(٣) « كبير » ظ .
(٤) « وممن » ظ .
(٥) « يكتف » ظ .

وعطاءٌ الخراساني أحقّ أنْ يُعْتَذَرَ عما قاله ابن المسيَّبِ[(١)] إنْ صح ، فإنَّه أعظم وأجلُّ قدراً مِن عِكْرِمَةَ، بل لا نسبةَ بينهما في الدين والوَرع[(٢)] .

وزعمَ البخاري أَنَّ عبدَ الكريم أبا أمية مقارِب الحديث ، وهو عند جميع الأئمة مباعِد الحديث جداً ، ليس بين حديثه و[بين] حديث الثقات قربٌ البتَّة[(٣)] .

ومن ذلك : قول ابن المديني :

« كلُّ مدني لم يحدِّث عنه مالك ففي حديثه شيء » .

وهذا على إطلاقه فيه نظر ، فإنَّ مالكاً لم يحدِّث عن سعد بن إبراهيم وهو ثقة جليل متَّفق عليه .

ونظير هذا : قول عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي :

« كلُّ من سكتَ عنه يحيى بن مَعِين فهو ثقة »[(٤)] .

---

(١) في ظ زيادة « فيه » .

(٢) والخلاصة : « عطاءٌ الخراساني هو ابن أبي مسلم « واسم أبيه مَيْسَرَةُ ، وقيل عبد الله . صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ـ ومائة ـ لم يصحّ أَنَّ البخاري أخرج له/ م عه » .

ومراد الحافظِ ابن رجب من دفاعه عن عطاء نفيُ التهمة عنه ، وإثباتُ عدالته وورعه ، كما يشير لذلك آخر كلامه . وكان عطاء من الصالحين العباد ، لكن وقع له في الرواية ما وقع لكثير من المشتغلين بالعبادة من الغلط .

(٣) عبد الكريم أبو أمية هو « عبد الكريم بن أبي المُخَارِق ، بضم الميم وبالخاء المعجمة . واسم أبيه قيس ، وقيل طارق . ضعيف ، من السادسة، / خت م ل ت س ق » . روى له البخاري متابعة في أول قيام الليل ، وكذا روى له مسلم متابعة ذكره في « مقدمة صحيحه » .

(٤) وقع في هذا عدد من العصريين الفضلاء فيمن سكت عنه أبو حاتم أو غيره ، =

ومن ذلك : قول أبي داود :

« مشايخُ حَرِيز[١] بن عثمانَ كلُّهم ثقات » .

وقولُ[٢] أبي حاتم :

في مشايخ سليمان بن حرب : « كلُّهم ثقات[٣] »[٤] .

قاعدة :

قال الحسين بن فَهُمْ[٥] : « ثلاثةُ أبيات كانت عند يحيى بن مَعِين

= وهو خلاف نصوصٍ لهم في ذلك ، وخلاف القاعدة الشرعية « لا يُنْسَبُ لساكتٍ قول » .

(١) « حَرِيز » بفتح الحاء المهملة أوله ، وكسر الراء ، وآخره زاي . وفي ب « جرير » وهو غلط .

(٢) قوله « وقول أبي حاتم » إلى آخر كلامه ليس في ب .

(٣) هذه التعميمات غير مقبولة ، لما فيها من الحكم على أمر منتشر يصعب حصره ، وهي مثل مسألة التعديل في قول الراوي : كلُّ من حدثت عنه ثقة ، التي سبق لنا بحثها ص٨١ وهي إن لم تقبل على إطلاقها ، لكن قد يُسْتأنسُ بها .

(٤) نضيف إلى هذه النصوص في التعديل العام هذا النص :

قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم عن ابن مَعِين : « ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة ، إلا جابر البياضي . . » .

وقال أبو داود : سمعت أحمد بن صالح يقول : « شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي » . « تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٠٤ـ٣٠٥ .

(٥) « فَهُمْ » بضم الهاء وسكون الميم ، كما ضبطه في « تاريخ بغداد » ج٨ ص٩٣ وذكر لذلك قصة عجيبة .

والحسين هذا هو صاحب محمد بن سعد ، ولد سنة ٢١١ ، ومات سنة =

من أَشَرٍّ قوم : المُحَبَّر بن قَحْذَمٍ وولده[١] [ب ـ١٣٢] وعلي بن عاصم وولده . وآل أبي أويس ، كلهم كانوا عنده ضعافاً جداً» .

أما المُحَبَّر بن قَحْذَمٍ[١] : فروى عن أبيه قَحْذم بن سليمان .

قال العُقَيْلي : « في حديثهما ـ يعني المحبَّرَ وأباه ـ وهَمٌ وغلط » .

وأما ولد المحبَّر فلا يعرف منهم سوى داود وهو ضعيف جداً ، وسُئِل عنه أحمد فضحك ، وقال : « شبه لا شيء ، كان يدري ذاك أيشٍ الحديثُ ؟! » يقوله أحمد[٢] على الإنكار .

وقال ابن مَعِين عنه : « لم يكن كذاباً ، وكان قد سمع الحديثَ بالبصرة ، ثم صار إلى عبادان فصار مع الصوفية فنسيَ الحديث وجفاه ، ثم قدم بغداد، فجاءَه أصحابُ الحديث، فجعل يخطىء في الحديثِ ، لأنه لم يجالسْ أصحاب الحديث »[٣] .

= ٢٨٩ . وكان حسن المجلس ، متفنناً في العلوم ، حافظاً للحديث ، والأخبار والأنساب والشعر عارفاً بالرجال ، متوسطاً في الفقه . قال الدَّارقُطني والحاكم « ليس بالقوي » . « ميزان الاعتدال » ج١ ص٥٤٥ـ٥٤٦ ، و« اللسان » ج٢ ص٣٠٨ـ٣٠٩ .

(١) المُحَبَّر بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة . ابن قَحْذَم بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة . ضعيف كما يؤخذ من « الميزان » ، و« اللسان » . وتصحفت « قحذم » في ب « محذم » بالميم في كل المواضع!! .

(٢) سقط من ب قوله « وقال شبه لا شيء » إلى هنا .

(٣) داود بن المحبَّر « أبو سليمان البصري ، نزيل بغداد ، متروك ، وأكثر كتاب « العقل » الذي صنفه موضوعات ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين/ قد ق » . =

فأما بَدَل بن المحبَّر :

فثقة بصري ، ليس بينه وبين هؤلاء قرابة ، وقد خرَّج عنه البخاري في « صحيحه » .

وأبَانُ بن المُحَبَّر :

شامي وهو ضعيف ، وليس من هؤلاء بشيء[(١)] .

ومِن[(٢)] ولد المحبَّر بن قَحْذَم : **الوليد بن هشام القَحْذَمي**[(٣)] :

وقد روى الوليد بن هشام هذا عن المحبَّر بن قحذم عن جده أبي قَحْذم سليمان بن ذكوان عن أنس عن النبي ﷺ قال : « أَسْلَمُ سالمها الله ، وغِفارُ [آـ١٤٩] غفر الله لها »[(٤)] .

---

(١) « متروك ، اتهمه أبو حاتم بن حبان » . « المغني » رقم ١٦ .

(٢) في ظ « لكن من ولد المحبَّر . . . » .

(٣) ثقة ، كما في « الميزان » ج٤ ص٣٤٩ . وترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ج٤/ ٢/ ص٢٠ ، ولم يجرحه بشيء .

(٤) الحديث مشهور صحيح من حديث أبي هريرة وأبي ذر وجابر ومن حديث أنس بدون هذا الدعاء . وحديث أبي هريرة متفق عليه، البخاري في الاستسقاء ج٢ ص٢٦ ، ومسلم في فضائل الصحابة ج٨ ص١٧٨ـ١٨٠ وفيه أحاديثُ عن عدد من الصحابة .

ولفظ حديث أبي هريرة في البخاري مِن طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة « أَنَّ النبي ﷺ كان إِذا رفعَ رأسَه مِنَ الركعةِ الآخِرَةِ يقول : اللهم أَنْجِ عيّاشَ بنَ أبي ربيعةَ اللهم أَنْجِ سَلَمة بن هشام ، اللهم أَنجِ الوليدَ بنَ الوليد ، اللهم أَنجِ المستضعفينَ من المؤمنينَ ، اللهم اشْدُدْ وطْأَتَكَ على مُضَرَ ، اللهم اجْعَلْها سنينَ كَسِني يوسف .

وأنَّ النبيَّ ﷺ قال : غِفارُ غفرَ اللهُ لها ، وأسْلمُ سالَمها الله » . =

وأما [ظ ـ ٢١٠] علي بن عاصم :

فهو علي بن عاصم بن صُهيب بن سِنان الواسطي يُكنى أبا الحسن ، وقد رماه طائفة بالكذب ، منهم يزيد بن هارون وغيره ، وكذبه أيضاً ابن مَعِين ، وكان أحمد يُحْسن القول فيه ، ويوثقه ، ويحدِّث عنه ، ويقول : إنَّه يخطىء ، وأنكر ذلك ابن مَعِين عليه[1] .

ومما أُنكر على عليّ بن عاصم روايته عن محمد بن سُوقَةَ عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي ﷺ : « مَن عَزّى مُصاباً فله مثلُ أجره »[2] .

= قال ابن أبي الزناد عن أبيه : « هذا كله في الصُّبْح » . انتهى من « صحيح البخاري » .

وأما حديث أنس فمتفق عليه : البخاري في الوتر ج٢ ص٢٦ ، والمغازي ج٥ ص١٠٥ ، ومسلم في الصلاة ج٢ ص١٣٦ بألفاظ متقاربة منها في « البخاري » في المغازي : في الدعاء على الغادرين بالقُرَّاء : « فقنتَ شهراً يدعو في الصبح على أحياءٍ من أحياء العرب : على رِعْلٍ وذَكْوانَ وعُصَيَّةَ وبَني لَحْيانَ » .

ويشبه عندنا ـ والله أعلم ـ أن تكون القصة واحدة ، لما ثبت في حديث أنس : « أَنَّ رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على أحياءٍ من أحياءِ العرب ثم تَرَكه » . وأَنَّ الوليد بن هشام زاد في حديث أنس الدعاء المذكور « أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها » والله تعالىٰ أعلم .

(١) « علي بن عاصم بن صُهَيب الواسطي ، التيمي مولاهم ، صدوق ، يخطىء ويصر ، ورمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين ، وقد جاوز التسعين/ د ت ق » وعذره فيما وصف به أنه يخطىء ويصر « من قِبَلِ كتبه » ، على ما قيل .

(٢) أخرجه الترمذي من طريق علي بن عاصم هذا في الجنائز « باب ما جاء في أجر من عزَّى مصاباً » ج٣ ص٣٨٥ وابن ماجه ص٥١١ . =

. . . .

= قال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم .

وروى بعضهم عن محمد بن سُوقَة بهذا الإسناد موقوفاً ولم يرفعْه ويقال : أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث ، نقموا عليه » انتهى .

وقال السِّندي في « حاشيته على سنن ابن ماجه » ج١ ص٤٨٦ـ٤٨٧ : « قال السيوطي في حاشية الكتاب :

« هذا الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات ». وقال: تفرد به عليٌّ بن عاصم عن محمد بن سُوقَة ، وقد كذبه في سنده يزيد بن هارون ويحيى بن مَعِين ».

وقال البيهقي : « تفرَّد به عليّ بن عاصم ، وهو أحد ما أُنكِرَ عليه ، قال : وقد رُوِي أيضاً عن غيره » .

وقال الخطيب : « هذا الحديثُ مما أنكرهُ الناسُ على علي بن عاصم وكان أكثر كلامهم فيه بسببه ، وقد رواه عبد الحكم بن منصور ورُوِي عن سفيان الثوريِّ وشعبة وإسرائيل ومحمد بن الفضل بن عطية وغيرهم عن ابن سُوقة وليس شيء منها ثابتاً » .

وقال الحافظ ابن حجر : « كل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير ، وليس منها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق إسرائيل ، فقد ذكرها صاحب « الكمال » من طريق وكيع عنه ، ولم أقفْ على إسناده بعد » .

قال الصَّلاح العلائي : « قد رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيس بن الربيع ، عن محمد بن سُوقة وإبراهيم بن مسلم ذكره ابن حِبَّان في « الثقات » ولم يتكلمْ فيه أحد . وقيس بن الربيع صدوق متكلم فيه ، لكن حديثه يؤيد رواية عليّ بن عاصم ويخرج به عن أن يكون ضعيفاً واهياً ، فضلاً عن أن يكون موضوعاً . والله أعلم » انتهى .

وقع في نسخة « حاشية السندي » : « محمد بن سراقة » والصواب : « محمد بن سوقة » ، وفي النسخة أخطاء أخرى قومناها . فليتنبه .

وقد تابعَه عليه قومٌ من الضعفاء . وقد[١] سبقَ الكلامُ عليه مستوفى في كتاب الجنائز .

وأما ولد علي بن عاصم : فله ابنان :

أحدهما : اسمه عاصم .

وكان ابن مَعِين يذمُّه ، وقال مرة : « كذابٌ ابنُ كذاب » :

وكان أحمد يوثقه ويقول : « هو صحيح الحديث قليل الغلط » .

وقال أيضاً : « هو أصحّ حديثاً من أبيه » .

وخرَّج له البخاري في « صحيحه »[٢] .

والآخر : اسمه الحسن[٣] :

وقد ضعفه ابن مَعِين وقال : « ليس بشيء » وقال أبو حاتم : « محله الصدق » .

وقال ابن عَدِي : « الحسنُ وعاصمٌ ابنا علي خيرٌ من أبيهما ، وليس لهما من المناكير عُشْرُ ما لأبيهما » .

---

(١) قوله « قد » ليس في ظ .

(٢) « عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ، أبو الحسن التيمي مولاهم ، صدوق ، ربما وَهِمَ ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين ـ ومائتين ـ / خ ت ق » .

قلت : الأولى أَنَّه ثقة ، فإِنَّ أوهامه معدودة . وهو من شيوخ البخاري ، فهو أعلم بما أخرج عنه .

(٣) الحسن بن علي بن عاصم الواسطي : المعتمد فيه قول أبي حاتم : « محله الصدق » قال ابن عدي : ٧٣٤ : « أرجو أَنَّه لا بأس به » . « المغني » ١٤٣٧

وقال ابن أبي خَيْثمة: سمعتُ ابن مَعِين يقول: « لا يفلحُ من آل عاصم بن صهيب الرومي أحدٌ أبداً » .

وأما آل أبي أُوَيْسٍ :

فأبو أُوَيْسٍ اسمُه عبد الله بن عبد الله بن أُويس :

ابن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي المدني ، ابنُ ابنِ عَمٍّ مالك بن أنس ، ضعَّفه يحيى ، وقال مرة : « صدوق وليس بحجة » .

وقال أحمد : « صالح » .

وقال ابن المديني : « كان عند أصحابنا ضعيفاً » .

وقال الفلاَّس : « فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق » .

وقال أبو حاتم : « صالح صدوق كأَنَّه لين » .

وقال أبو حاتم : « يُكتب حديثه ولا يُحتَجّ به، وليس بالقوي » .

وخرَّج حديثه مسلم في « صحيحه »[1] .

وله[2] ولدان أحدهما :

إسماعيل بن أبي أُوَيْس :

وقد خَرَّج حديثَه الشيخان في « صحيحهما » ، وضعفه ابن مَعِين والنسائي .

وقال أبو حاتم : « مُغَفَّل محله الصدق » .

وقال البرقاني : قلت للدَّارقُطني : لِمَ ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس ؟ فقال : « ذكر محمد بن موسى الهاشمي ـ

---

(١) سبقت ترجمته في ص٦٠٠ .

(٢) « وله » سقط من ظ . لذلك أعلم على «ولدان» بضبة ، لقلق الكلام .

وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يعني النسائي يخصّه ما لم يخصَّ به ولده ـ فذكر عن أبي عبد الرحمن [النسائي] أَنَّه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه. قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلتُ بعدَ ذلك أداريه أن يحكي لي الحكايةَ حتى قال لي: قال لي سلمة[1] بن شَبيب: سمعتُ إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنتُ أضعُ الحديثَ لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم [ب ـ١٣٣].

قلت للدَّارقطُني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: «الوزير، كتبتُها من كتابه وقرأتُها عليه» يعني ابن خِنْزَابة[2].

---

(١) في ظ «قال قال سلمة. . . .»، ليس فيها «لي».

(٢) إسماعيل بن أبي أُوَيْس «المدني، صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ـ ومائتين ـ /خ م د ت ق».

والقصة التي ذكرها الحافظ ابن رجب قال فيها ابن حجر في «التهذيب» ج١ ص٣١٢: «لعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته، ثم انصلح» انتهى.

قلت: وفي نفسي من هذه الحكاية، وإلا فأينَ صراحةُ المحدِّثين وشدتهم، ولاسيما النسائي، لو كان متثبتاً من نقل عنه؟!

وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ج٢ ص١١٧: «احتجَّ به الشيخان، إلا أَنَّهما لم يكثرا من حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرَّد به سوى حديثين. . . وروينا في «مناقب البخاري» بسند صحيح أَنَّ إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها. وهو مُشعر بأَنَّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه. .».

وهذا القول يقال بالنسبة لمسلم، فإِنَّه حامل علم البخاري وخريجه.

والثاني أبو بكر واسمه عبد الحميد[١] :

وقد خَرَّج له الشيخان أيضاً ، ووثَّقه ابن مَعِين وغيرُه ، وهو أوثق من أخيه بكثير ، قاله أبو داود وغيره .

وقال الدَّارقُطني : « حُجة » .

وضعَّف ابنُ عبد البَرِّ أبا أويس وابنيه وقال : « هم ضِعاف لا يُحتَجُّ بهم » . ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه أولاً عن يحيى بن مَعِين والله أعلم .

ويلتحق بهؤلاء من البيوت الضعفاء :

عَطِيّة بن سَعْدٍ[٢] العَوْفي[٣] وأولاده :

(أما عطية) :

فضعَّفه غيرُ واحد ، وقد تكرَّر ذكرُه في الكتاب غير مرة .

وأما أولاده : فقال العقيلي[٤] :

«عبد الله بن عَطِيّة بن سعد :

عن أخيه الحسن بن عَطِيّة ، لا يُتابَع على حديثه ، ولهما أخ ثالث

---

(١) عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي ، أبو بكر بن أبي أويس، مشهور بكنيته كأبيه، ثقة، ووقع اسمه عند الأزدي أبو بكر الأعشى في إسناد حديث فنسبه إلى الوضع، فلم يُصِب . مات سنة مائتين/ خ م د ت س .

(٢) في ب هنا « عطية بن سعيد » وهو تصحيف .

(٣) عطية العَوْفي «مجمع على ضعفه» كما في «المغني» رقم ٤١٣٩ « صدوق يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة ـ ومائة ـ / بخ د ت ق » .

(٤) في « الضعفاء » ورقة ١٠٧/ ٢ =٢/ ٢٨٥ـ٢٨٦ في ترجمة عبد الله .

(و) يقال له عمرو بن عَطية ، ويقارِبُهما في الضَّعْف وقلَّة الضبط » .

وقال البخاري : « عبدُ الله بن عطية بن سعد العوفي عن أخيه الحسن بن عطية هو أخو محمد، لم يصحّ حديثه » .

والحسن بن عطية[١] :

الذي روى عنه أخوه عبد الله ، ذكره البخاري وقال : « ليس بذاك » .

وضعَّفه أبو حاتم ، وذكره ابن حِبَّان في « ثقاته » وقال [آـ١٥٠] : « أحاديثه ليست نَقِيّة » .

وخرَّج له أبو داود حديثاً واحداً .

ومحمد بن عَطِيّة[٢] :

أخوهم الذي أشار إِليه البخاريُّ يروي عن أبيه .

قال البخاري : « يروي عنه أَسِيدٌ الجمَّال عجائب » .

وذكره العُقيلي أيضاً في « الضعفاء » فيمن اسمه محمد . وكذا[٣] ذكره ابن حِبَّان ولكن لم يطلق عليه الجرحَ ، لأنه تردَّد في نسبة النَّكارة الواقعة في حديثه بين أن تكون منه أو من أبيه أو من أَسِيد بن زيد الراوي عنه .

---

(١) « ضعيف ، من السادسة/ د » .

(٢) الذي عليه المصادر أَنَّه ابن عطية فهو غير محمد بن الحسن بن عطية الآتي ، خلافاً للدارقطني وانظر « الكامل » : ٢٢٥١ وقوله : « ثقة » ثم قوله « وعطية وأولاده فيهم ضعف » ؟! .

(٣) قوله « وذكره العُقيلي . . » إلى هنا سقط من ب . وانظر «الضعفاء» للعقيلي : ١١٣/٤ .

وخالف في ذلك الدَّارقطني وقال : « محمد ليس من أولاد عَطية لصُلْبه ، إنَّما هو محمد بن الحسن بن عطية . ثم قال : نا أحمد بن محمد بن سعيد الهَمْداني هو ابن عُقْدَة ، قال : قلت لمحمد بن سعد بن محمد العَوْفي : محمد بن عطية الذي روى عنه أَسِيدُ بنُ زيد من هو ؟ قال : « ليس لعطيةَ ابنٌ يقال له محمد ، إنَّما هو جَدّي[1] محمد بن الحسن بن عطية بن سعد ، نسبه أَسِيْدٌ إلى جده » .

وللحسن بن عطية ولدان :

أحدهما : الحُسين بن الحسن بن عَطِية :

كان قاضيَ بغداد ، ضعَّفه ابن مَعِين ، وأبو حاتم ، وغيرهما[2] .

والآخر : محمد بن الحسن بن عطية :

قال ابن مَعِين : «ليس بمتين»، وقال أبو حاتم : «ضعيف»، وقال ابن حِبَّان : «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفردَ»، وخرَّج له أبو داود في كتابه .

وزعم ابنُ حِبَّان أَنَّه محمد بن الحسنِ بنِ سعدٍ ابنُ أخي عطية بن سعد، ووهمه[3] [ظ ـ ٢١١] الدارقطني في ذلك ، وقال : « إنَّما هو محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العَوْفي بلا شك ، نسبه محمد بن ربيعة الكلابي كذلك ، ونسبه أيضاً ابن ابنه محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد » .

---

(١) « جدي » ليس في ظ .

(٢) وقال الذهبي : « ضعفوه » . « المغني » رقم ١٥١٦ . وهو يشعر بالاتفاق على ضعفه .

(٣) في ظ « ابن أخي عطية ووهم » . والمثبت من الأصل وب .

ومنهم محمدُ بن عبيد الله العَرْزمي :

ضعيفُ الحديث ، وقد ذكرنا له ترجمة مفردة فيما تقدم[١] ، وقد تكرر ذكره في الكتاب كثيراً .

وابنه : **عبد الرحمن بن محمد** بن عبيد الله .

وابنه : **محمد بن عبد الرحمن** بن محمد : كلهم ضعفاء .

قال الدَّارَقُطني فيما نقله عنه البَرْقاني : « محمد بن عبد الرحمن متروك وأبوه وجده » .

وابن أخي محمد :

عَبّاد بن أحمد بن عبد الرحمن العَرْزَمي :

قال الدَّارَقُطني : « هو متروك أيضاً » .

وروى ابن شاهين من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال : سمعتُ أبي يقول : ذكرتُ لأبي نُعَيم عبدَ الرحمن بنَ محمد بن عُبيد الله العَرْزمي فقال : « كان هؤلاء أهلَ بيت[٢] يتوارثون الضعف قرناً بعد قرن » .

ومنهم : ولد عبد العزيز بن عمر :

[ب ـ١٣٤] ابن عبد الرحمن بن عوف[٣] .

قال أبو حاتم الرازي : « هم ثلاثة إخوة :

---

(١) في ص٣٣٥ . وتصحَّفت في ب العرزمي إلى « العزرمي » في كل المواضع !! .

(٢) « أهل ثبت » ب ، فما أشنعه تصحيفاً .

(٣) قال ابن القَطَّان : « مجهول الحال » « لسان الميزان » ج٤ ص٧٦ .

محمد ، وعبد الله ، وعمران :

أولاد عبد العزيز بن عمر ، وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم » انتهى .

ولعمران ابن يقال له :

عبد العزيز يكنى بأبي ثابت :

ويقال له أيضاً: ابن أبي ثابت فإِنَّ أباه يكنى بأبي ثابت أيضاً ، وهو أيضاً ضعيف جداً .

ولمحمد بن عبد العزيز ابنان :

أحدهما : إبراهيم :

يروي عنه[1] يعقوب الزهري وإبراهيم بن المُنْذر ، ذكره البخاري في كتاب « الضعفاء » ، وقال : « مُنْكَر الحديث[2] ، سكتوا عنه » .

وقال ابن عدي : « عامة حديثه مناكير ، ولا يشبه حديثُه حديثَ أهل الصدق » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « لا عِلْم لي به » .

والآخر : أحمد :

يروي عن كتاب أبيه ، ويروي عنه عبدُ الله بن شَبِيب .

ويظهر أَنَّ جميعَهم ضعفاء لأن أحاديثهم منكرة لا توافق حديث الثقات .

---

(١) « عن » ب .

(٢) قوله « منكر الحديث » ثبت في ظ وب في صدر قول ابن عدي الآتي ، وكانت مثلهما في نسخة الأصل ، ثم أُصلِحَتْ إلى ما أثبتناه . وانظر « الكامل » : ١ : ٢٥٠ . =

ومنهم ولد سلمَة[١] **بن كُهيل**[٢] : وله ابنان : يحيى ومحمد .
فأما يحيى فضعيفٌ جداً .
وأما محمد : فقد ضعِّف أيضاً ، وهو أصلح من يحيى .
وقال أبو زُرْعَة: «هو ضعيف قريب من أخيه» يعني يحيى .
وليحيى ابن اسمه :

إسماعيل :

قال فيه الدَّارَقُطني : « متروك » .
ولإِسماعيل بن يحيى ابنٌ اسمه :

إبراهيم :

منكر الحديث ضعَّفه غيرُ واحد .

قاعدة :

في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يُخالف رأيه :

قد ضعَّف الإِمامُ أحمد وأكثرُ الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا :
فمنها: أحاديثُ أبي هريرة عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَّين[٣] .

---

(١) « مسلمة » ب ، وهو تصحيف .
(٢) « الحضرمي ، أبو يحيى الكوفي ، ثقة من الرابعة/ع » .
(٣) قال نور الدين : ما ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالىٰ من إِنكار أبي هريرة وابن عمر للمسح على الخفين غير صحيح ، لأنه ثبت إِجماع الصَّحابة على =

ضعفها أحمدُ ومسلمٌ وغيرُ واحد ، وقالوا : أبو هريرة ينكِر المسح على الخفين[١] فلا يصحّ له فيه رواية .

ومنها : أحاديثُ ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَّين أيضاً .

أنكرها أحمد وقال : « ابنُ عمر أنكرَ على سعدٍ المسحَ على الخفين ، فكيف يكون عندَه عن النبي ﷺ فيه رواية ؟! »[٢] .

= مشروعية المسح على الخفين ، ولم يثبتْ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

قال أبو عمر بن عبد البر ـ بعد أن سرد من أقوال جماعة من الصحابة في مشروعية المسح على الخفين : « لم يُرْوَ عن غيرهم منهم خلاف ، إلا الشيء الذي لا يثبتْ عن عائشةَ وابن عباس وأبي هريرة » . « التلخيص الحبير » ص٥٨ .

وقال عبد الله بن المبارك : « ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلافٌ ، لأن كلَّ مَن رُوِيَ عنه إنكارُه فقد رُوي عنه إثباتُه » . « فتح الباري » ج١ ص٢١٣ .

أما القول إنَّ أبا هريرة يُنكر المسح على الخفين فغريب ، قال الحافظُ ابن حجر في « التلخيص » : « قلت : قال أحمد : « لا يصحّ حديث أبي هريرة في إنكار المسح ، وهو باطل » .

وحديث أبي هريرة في إثبات المسح على الخفين عن النبي ﷺ وردَ عنه من أكثرَ من وجه في « المسند » ، و« السنن الكبرى » للبيهقي وابن أبي شيبة والبزَّار وابن ماجه ، انظر تخريجها في « نصب الراية » ج١ ص١٦٨ـ١٦٩ . ولم يخل شيء من طرقه من قدح . لكنها تقوى ببعضها البعض .

(١) قوله : « ضعفها » إلى هنا ليس في ظ .

(٢) ثبت عن ابن عمر الحديث في « صحيح البخاري » ج١ ص٤٧ (باب المسح على الخفين) : عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنَّه =

ومنها : حديث عائشةَ عن النبي ﷺ أنَّه قال للمستحاضة « دعي الصلاةَ أيامَ أَقْرائِكِ »[١] .

= مسح على الخفين ، وأَنَّ عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال : « نعم إذا حدَّثك شيئاً سعدٌ عن النبي ﷺ فلا تسألْ عنه غيره » .

فهذا صريح أَنَّ ابنَ عمرَ ليس من مذهبه إنكارُ المسح على الخفين ، وأَنَّه إِنَّما استشكل ذلك في الحضر لا في السفر ، كما وقعَ لبعض المتقدمين ، « التلخيص الحبير » ص٥٩ ، وكما يُشعِر بذلك سياق قصة ابن عمر مع سعد بن أبي وقاص .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص٢١٣ : « وقد روى قصته مالك في « الموطأ » عن نافع وعبد الله بن دينار أَنَّهما أخبراه أَنَّ ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها ، فرآه يمسحُ على الخفين ، فأنكرَ ذلك عليه ، فقال له سعد : سَلْ أباك ، فذكر القصة .

ويَحتَمِلُ أن يكونَ ابنُ عمر إِنَّما أنكر المسح في الحضر لا في السفر ، لظاهر هذه القصة » انتهى . وانظر « الموطأ » ج١ ص٤٥-٤٦ .

(١) روى هذا أبو داود ج١ ص٧٣ بلفظ « فأمرها أن تدعَ الصَّلاة أيام أقرائها » ، وبلفظ « المُسْتَحاضَةُ تَتركُ الصَّلاةَ أيامَ أقرائها ثم تَغْتَسلُ » ، والنسائي (ذكر الأقراء) ج١ ص١٨٣ .

والحديث متفق عليه بغير هذا اللفظ عن عائشة قالت : قالت فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إني لا أطهرُ ، أَفَأَدَعُ الصلاةَ ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّما ذلكِ عِرْقٌ وليس بالحَيْضَة ، فإذا أقبلتِ الحيضةُ فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنكِ الدم وصلي » . البخاري ج١ ص٦٤-٦٥ ، ومسلم ج١ ص١٨٢ . فكأن راويَ لفظ « الأقراء » رواه على المعنى من القَرْءِ وهو الحيض في علمه هو ، فوهم لذهوله عن مذهب السيدة عائشة رضي الله عنها في القَرء أَنَّه الطهر . والطهر لا تتركُ فيه المرأة الصلاة .

قال أحمدُ : « كلُّ من روى هذا عن عائشةَ فقد أخطأ ، لأن عائشة تقول : الأقراءُ الأطهارُ لا الحيض » .

ومنها : حديث طاوسٍ عن ابن عباس في الطَّلاق الثلاث[١] ، وقد سَبَق[٢] .

ومنها : حديثُ ابنِ عمرَ عن النبي ﷺ في فضل الصَّلاة على الجنازة[٣] .

---

(١) في ب : « الطلاق البين » . وهو خطأ .

(٢) سبق في هذا الكتاب ص١٦ مع التعليق عليه وانظر كتابَنَا « أبغض الحلال » فصل الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، ففيه مزيدُ تحقيق وتوسيع .

(٣) أخرجه أحمد في « المُسْند » ج٦ ص٢٩٦ رقم ٤٦٥٠ وج٧ ص٥٣ رقم ٤٨٦٧ وج٩ ص١٣٤ رقم ٦٣٠٥ من طريق إسماعيل وهو ابن أبي خالد عن سالم البَرَّاد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة فله قِيراط » قالوا : يا رسول الله ، مثل قيراطنا هذا ؟ قال : « لا ، بل مثل أُحُدٍ أو أعظم من أُحُد » . وهذا إسناد صحيح . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ج٣ ص٣٠ : « ورجاله ثقات » .

وقد وقع خطأ في نُسَخِ « المسند » في اسم سالم البَرّاد وسندِ الحديث فتصحف إلى : « سالم بن عبد الله عن ابن عمر » والصواب سالم أبي عبد الله عن ابن عمر . ونبّه عليه أحمد شاكر ج٩ ص١٣٤ـ١٣٥ .

وأخرجه كذلك الطبراني في « المعجم الكبير » ، و« المعجم الأوسط » ، إلا أَنَّه قال في « المعجم الكبير » : عن رسول الله ﷺ : « من تَبع جنازة حتى يصلى عليها ثم يرجع فله قيراط ، ومن صلى عليها ثم مشى معها حتى يدفنها فله قيراطان » . قيل : يا رسول الله ، وما القيراطان ؟ قال : « مثل أحد » .

وأخرجه البزار بنحوه ، ورجاله ثقات . « مجمع الزوائد » ج٣ ص٣٠ .

=

وذكر الترمذيُّ عن البخاري أَنَّه قال : « ليس بشيءٍ ، ابنُ عمر أنكرَ على أبي هريرةَ حديثَه » .

ومنها : حديث عائشة « لا نكاحَ إلا بولي »[١] .

أعلَّه أحمد في رواية عنه بأَنَّ عائشة عَمِلتْ بخلافه .

= وأما إنكار ابن عمر فإنَّما كان منه تثبّتاً لا إنكاراً ، وقد انتهى بالتسليم ، كما في « الصحيحين » عن نافع قال : قيل لابن عمر : إنَّ أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَن تَبِعَ جنازةً فله قِيراطٌ من الأجر » ، فقال ابن عمر : أكثَرَ علينا أبو هريرة ، فبعثَ إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة ، فقال ابن عمر : لقد فرَّطْنا في قراريطَ كثيرةٍ . البخاري في الجنائز (باب فضل اتباع الجنائز) ج٢ ص٨٧ ، ومسلم ج٣ ص٥١ـ٥٢ . وفي لفظ آخر مطول عند مسلم : عن أبي هريرة أَنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ خَرَجَ مع جنازةٍ من بيتها وصلى عليها ثم تبعها حتى تُدْفَن كان له قيراطان من أجر ، كل قِيراط مثل أُحُد . ومن صلَّى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أُحُد » .

فأرسل ابن عمر خَبَّاباً إلى عائشة يسألُها عن قول أبي هريرة ثم يرجعُ إليه فيخبرُه ما قالت . وأخذ ابنُ عمر قبضةً من حصى المسجد يقلبها في يده ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة : صدق أبو هريرة . فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرضَ ، ثم قال : لقد فرَّطْنا في قَراريطَ كثيرة .

فانتقد البخاري رواية ابن عمر للحديث لاعتبار ما وقع من ابن عمر ، وهذا الانتقاد إنما يَرِد على من صَرَّح من الرواة بسماع ابن عمر لهذا الحديث من النبي ﷺ ، ولم يصرح بذلك في حديث ابن عمر في « المسند » ، فيصح لاعتباره من مراسيل الصحابة التي يروونها عن بعضهم عن النبي ﷺ ، وهي صحيحة على ما حققناه في كتابنا « منهج النقد » رقم عام ٦٣ ص٣٥٠ـ٣٥١ .

(١) سبق تخريجه في ص٣٠٧ و٤٢٦ .

ومنها : حديث ابنِ عَبَّاس أَنَّ النبيَّ ﷺ لما سُئِل عن الصبي : أَلِهذا حَج ؟ قال : « نعم »[١] .

ردَّه[٢] البخاري بأَنَّ ابن عباس كان يقول : « أيما صبي حُجَّ به ثم أدركَ فعليه الحَجُّ »[٣] .

* * *

(١) أخرجه مسلم (صحة حج الصبي) ج٤ ص١٠١ ، وأبو داود ج٢ ص١٤٢ـ١٤٣ ، والنسائي ج٥ ص١٢٠ ، ولفظه كما في « مسلم » عن ابن عباس قال : رفعت امرأة صبياً لها فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : « نعم ولك أجر » .

(٢) « رواه البخاري » ب ، وهو تصحيف شنيع .

(٣) هذا يُروى عن ابن عباس موقوفاً ويُروى عنه مرفوعاً ، كما أخرجه الحاكم في «المستدرك» ج١ ص٤٨١ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا حجَّ الصبيُّ فهي له حَجَّةٌ حتى يعقِل ، وإذا عَقَلَ فعليه حَجَّةٌ أخرى . . » قال الحاكم « صحيح على شرطهما » ، ووافقه الذهبي .

لكن البيهقي ذهب إلى ترجيح وقفه على ابن عباس فقال في « السنن الكبرى » ج٥ ص١٧٩ : « تفرَّد برفعه محمد بن المنهال عن يزيدَ بن زُريع عن شعبة . ورواه غيره عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه سفيان الثوري عن الأعمش موقوفاً ، وهو الصواب » . وانظر « نصب الراية » ج٣ ص٦ـ٧ فقد مال إلى قول البيهقي أيضاً .

وعلى كل حال ليس هناك تعارضٌ بين الحديثين لأن الحديث الأول في صحة الحج والإثابة عليه ، والثاني في بيان أنَّه لا يجزىء عن حجة الإسلام إذا وجبت على الصبي بعد البلوغ ، وهذا أمر آخر كما لا يخفى .

قاعدة :

في تَضْعيفِ أحاديثَ رُويتْ عن بعض الصحابة، والصحيح عنهم روايةُ ما يخالفها :

فمن ذلك : حديث سعد بن سعيد عن عَمْرة عن عائشة عن النبي ﷺ في النهي عن صلاتين، صلاةٍ بعد العصر . . . الحديث[1]، أنكره أحمدُ والدارقطني وغيرُهما .

قال الدارقطني : « المحفوظ عنها أنَّها قالت : ما دخل عليَّ النبي ﷺ بعدَ العصر إلا صلى ركعتين »[2] .

---

(١) عَلَّقه الترمذي ج١ ص٣٤٧-٣٤٨ عن عائشة عن أم سلمةَ عن النبي ﷺ : « أنَّه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

والحديث متفق عليه عن أبي هريرة « البخاري » ج١ ص١١٧ ، و« مسلم » ج٢ ص٢٠٦-٢٠٧ ، واللفظ للبخاري عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » .

وثمةَ أحاديث كثيرة في ذلك في « الصحيحين » وغيرِهما .

(٢) متفق عليه : « البخاري » ج١ ص١١٧ و١١٨ ، و« مسلم » ج٢ ص٢١١ بمعناه، ولفظ البخاري : « ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعدَ العصر إلا صلَّى ركعتين » . وعند مسلم : « ما تركَ رسولُ الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قَطّ » .

وقد أوضحتْ السيدة عائشة نفسُها رضي الله عنها أمرَ هاتين الركعتين فقالت كما في « مسلم » : « كان يصليهما قبل العصر ، ثم إنَّه شُغِلَ عنهما أو

=

. . . .

= نسيهما ، فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما ، وكان إذا صلى صلاة أثبتها » .

وفي « الصحيحين » واللفظ لمسلم : « إنَّه أتاني ناس من عبد القَيْس بالإسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين بعد الظهر ، فهما هاتان » .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج٢ ص٤٣ : « وأما مواظبته ﷺ فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنَّها حدثته أنَّه ﷺ كان يصلي بعدَ العصر وينهى عنها ، ويواصلُ وينهى عن الوصال . رواه أبو داود ، ورواية أبي سلمةَ عن عائشةَ في نحو هذه القصة . وفي آخره : « كان إذا صلى صلاةً أثبتها » رواه مسلم .

قال البيهقي : « الذي اختصَّ به ﷺ المداومة على ذلك ، لا أصل القضاء . . » إلى آخر ما ذكره في « الفتح » .

قلت : لفظ البيهقي في « السنن الكبرى » ج٢ ص٤٥٨ـ٤٥٩ : « ففي هذا وفي بعض ما مضى إشارةٌ إلى اختصاصه ﷺ باستدامة هاتين الركعتين بعد وقوع القضاء بما فعل في بيت أم سلمة ، وقد مضى في رواية طاوس عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت : إنَّما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها ، وكأنَّها لما رأته ﷺ أثبتهما حملت النهي على هاتين الساعتين ، والنهي ثابت فيهما وقبلهما كما مضى ، فحَمْلُ ذلك على اختصاصه بذلك أولى والله أعلم » .

قال علاء الدين بن التركماني في « الجوهر النقي » : « قولها : وينهى عنها صريح بأنَّ حُكم غيرِ النبي ﷺ في هذا يخالف حكْمَه ، وأنَّه عليه السلام مخصوصٌ بأصل هذه الصلاة لا باستدامتها ، وكذا ما ذكر في أوائل هذه الأبواب من النهي عن الصلاة بعد العصر ، وحديث معاوية وابن عباس وفعل عمر يدل على ذلك ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء ، وكرهوا هاتين الركعتين . ذكره الطحاوي » انتهى .

ومن ذلك : حديث يزيدَ الرِّشْكِ وقتادة عن معاذة عن عائشة : «كان النبي صلى الله عليه وسلم [ب ـ١٣٥] يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله »[1] .

أنكره أحمدُ والأثرمُ وابن عبد البر وغيرهم ، وردُّوه بأَنَّ الصحيح عن عائشة قالت : « ما سبَّح رسول الله ﷺ سُبحة الضحى قط »[2] [ظ ـ٢١٢] .

---

(١) أخرجه مسلم ج٢ ص١٥٧ .

(٢) تمام الحديث : « وإني لأسبحها » . متفق عليه : البخاري في التهجد ج٢ ص٥٠ ، وفي التطوع ج٢ ص٥٨ ، ومسلم ج٢ ص١٥٦ .

وأخرج مسلم من طريق عبد الله بن شقيق قال : قُلت لعائشة : أكان النبي ﷺ يصلي الضُحى ؟ قالت : « لا ، إلا أن يجيء من مَغِيبه » .

وقد اختلف العلماء في حَلّ التعارض بين هذه الروايات عن عائشة إلى مسالك .

المسلك الأول : ترجيح حديث « ما رأيت النبي ﷺ سبّح . . » لأنه اتفق عليه الشيخان ، وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدمَ الوقوع ، فيقدم من رُوي عنه من الصحابة الإثبات ، وهو رأي ابن عبد البر وجماعة .

المسلك الثاني : أَنَّ المراد بقولها « ما رأيته سبحها » أي داومَ عليها ، وقولها « وإني لأسبحها » أي أداوم عليها ، ويدل عليه بقية الحديث من طريق أخرى عندهما قالت : « إن كان ليدعُ العملَ وهو يحب أن يَعملَ به خشية أن يعمل به الناس فيُفْرَض عليهم » ، وهو رأي البيهقي .

المسلك الثالث : قولها « ما صلاها » معناه ما رأيته يصليها . والجمع بينه وبين قولها « كان يصليها » أَنَّها أخبرت في النفي عن مشاهدتها ، وفي الإثبات عن غيرها ، وهو رأيُ القاضي عياض . وانظر « فتح الباري » للحافظ ابن حجر ج٣ ص٣٧ ، وقارن مع « نصب الراية » ج٢ ص١٤٦ـ١٤٧ .

فصل :

قد ذكرنا في كتاب « العلم » فضلَ علم علل[1] الحديث ، وشرفَه وعزتَه ، وقلةَ أهله المتحققين به[2] من بين الحفاظ والمحدثين[3] .

وقد صُنِّفَت فيه كتبٌ كثيرة مُفرَدة :

بعضُها غير مرتبة : كـ« العِلل » المنقولة عن يحيى القطَّان ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، ويحيى ، وغيرهم .

وبعضها مرتبة :

ثم منها ما رُتِّب على المسانيد : كـ« عِلل الدارقطني » ، وكذلك « مسند علي بن المديني »[4] ، و« مسند يعقوب بن شيبة » هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث .

ومنها ما هو مرتَّب على الأبواب : كـ« علل ابن أبي حاتم » ،

---

(١) قوله « علل » ليس في ظ .

(٢) « المحققين له » ظ . « المحققين به » ب .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة » ص٨٩ :

« وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالىٰ فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة ، ومَلَكَةً قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليلٌ من أهل هذا الشأن ، كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ويعقوب بن شيبة ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعَة ، والدَّارقُطني » .

(٤) قوله « وأحمد . . » إلى هنا سقط من ب .

و« العلل » لأبي بكر الخلاَّل الحنبلي ، وكتاب « العلل » للترمذي أوله مرتَّب وأواخره[١] غير مرتَّب[٢] .

وقد ذكر أبو داود في « رسالته إلى أهل مكة »[٣] : « أنَّه ضَرَرٌ على العامة أن يُكْشَفَ لهم كل ما كان من هذا الباب ، فيما مضى من عيوب الحديث ، لأنَّ علمَ العامَّة يقصر عن مثلِ هذا » .

وهذا كما قال أبو داود ، فإِنَّ العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك ، وربما ساءَ ظنُّهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك .

وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيءٍ من هذه العلل . وكان مقصودُه بذلك الطعنَ في الحديث[٤] جملةً والتشكيكَ فيه . أو الطعنَ في غيرِ حديثِ أهل الحجاز ، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بـ« كتابِ[٥] المدلّسين » ، وقد ذُكِر كتابه هذا للإِمام أحمد [آ-١٥٢] فذمَّه ذماً شديداً . وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء .

قال المَرُّوذي : « مضيتُ إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستورٌ يَذُبُّ عن السنة ويُظهِر نُصْرَةَ أبي عبد الله، فقلت له : إِنَّ «كتاب المدلسين» يريدون أن يَعْرِضُوه على أبي عبد الله ، فأظهِرْ أنَّك قد نَدِمْتَ حتى

(١) « وآخره » ظ وب .

(٢) وقد رتَّبه على الأبواب فأحسنَ ترتيبه أبو طالب القاضي الأندلسي. وحصلنا على نُسخته الخطية ، وقام بنشره الأستاذ حمزة ديب مصطفى بمشاورتي أجزل الله مثوبته .

(٣) ص٧ .

(٤) « في أهل الحديث. . » ظ وب .

(٥) « كتاب » ظ ، بدون باء الجر .

أُخْبِرَ أبا عبد الله [١] . فقال لي : « إِنَّ أبا عبد الله رجلٌ صالح مثلُه يُوفَّقُ لإِصابة الحق ، وقد رضيتُ أن يُعرَض كتابي [٢] عليه ، وقال : قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش [٣] أن أضرب على هذا الكتاب، فأبيتُ عليهم، وقلت : بل أزيدُ فيه ، ولجَّ في ذلك وأبى أن يرجعَ عنه .

فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله وهو لا يدري مَنْ وضعَ الكتابَ ، وكان في الكتاب الطعنُ على الأعمشِ والنصرة للحسَن بن صالح .

وكان في الكتاب : « إن قلتم : إنَّ الحسن بن صالح كان يرى رَأْيَ الخوارج فهذا ابن الزبير قد خَرَجَ » .

فلما قرىء على أبي عبد الله قال : « هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجّوا به ، حذِّروا عن هذا » ونهى عنه .

وقد تسلَّط بهذا الكتاب طوائفُ من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعنِ على أهل الحديث ، كابن عَبّادٍ الصاحب ونحوه [٤] ، وكذلك بعضُ أهل الحديث ينقل منه دسائس ـ إما أنَّه يخفى عليه [٥] أمرُها ، أو لا يخفى عليه ـ في الطعن في الأعمشِ ، ونحوهِ ، كيعقوبَ الفسوي ، وغيره .

وأما أهلُ العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإِنَّما يذكرون عللَ الحديثِ نصيحةً للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ ، وصيانةً لها ، وتمييزاً

(١) قوله « فقلت له . . » إلى هنا سقط من ظ .
(٢) في الأصل « وقد وصيت » والمثبت أظهر . وفي ظ « كتابه » . وهو سهو .
(٣) « ابن حبيش » ظ ، « ابن حبيس » ب .
(٤) « وغيره » ظ وب .
(٥) « عليه » ليس في ظ وب .

مما يدخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسهو والوَهْم ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طعناً في غير[1] الأحاديثِ المعلَّلة ، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمةُ عندهم لبراءتها من العِلَل وسلامتها من الآفات ، فهؤلاء هم العارفون بسنةِ رسول الله ﷺ حَقّاً ، وهم النقادُ الجهابذة الذين ينتقدون الحديثَ انتقادَ الصَّيرَفيِّ الحاذقِ للنقدِ[2] البَهْرَجِ[3] من الخالص ، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذِقِ للجوهر [ب ـ١٣٦] مما دُلِّس به .

❊ ❊ ❊

وقد انتهى الكلامُ على كتاب « الجامع » لأبي عيسى الترمذيِّ رحمهُ اللهُ ورضي عنه .

واللهُ تعالىٰ المسؤولُ أن يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم ، وموجِباً للفوز برضوانه في جَنَّات النعيم ، وأن ينفعَ به صاحِبَه وكاتِبَه وقارِئَه في الدنيا والآخرةِ ، وأن يجعله سَبَباً لإحياءِ علوم السنن التي هي مهجورةٌ داثرةٌ ، وأن لا يجعلَ ما علَّمنا علينا وَبالاً ، وأن لا يجعلَ سَعْيَنا ونَصَبَنا في العلمِ يذهبُ ضلالاً ، بمنِّه وكَرَمِهِ ، إنَّه أكرمُ الأكرمين وأرحمُ الراحمين لا يرد سؤالاً ، (ولا يخيِّبُ آمالاً) .

---

(١) « غير » سقطت من ظ .

(٢) « المنقد » ظ وب .

(٣) البَهْرَج : الباطل والرديء من الشيء .

وهذا آخر ما تيسَّر من التعليق على هذا الكتاب القيِّم ، راجعناه في هذه الطبعة وحررناه ، وزدنا فوائده . اللهم اجعله في حِرْز الرضا والقَبول عندك ، وعمِّم النفعَ به ، وامنحْنا من جودك ما نرجوه وفوق ما نرجوه إنَّك سبحانك ذو الكرم العَميم والفضل العظيم ، وأنت أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين ، لا ترد سؤالاً ، ولا تخيب آمالاً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الفهارس



١ ـ المصادر المخطوطة

ـ الإرشاد ، لأبي يَعلى الخليلي ، (استانبول) .
ـ التمهيد لابن عبد البَرّ (معهد المخطوطات المصورة) .
ـ التمييز ، لمسلم بن الحجَّاج (دار الكتب الظَّاهرية بدمشق) .
ـ تهذيب الكمال ، للمِزِّي (دار الكتب المصرية) .
ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل ، للعلائي (دمشق) .
ـ رسالة في تعارض الجرح والتعديل ، للمُنْذري (دمشق) .
ـ الضعفاء ، للعُقيلي (دمشق) .
ـ العلل الكبير ، للترمذي (ترتيب أبي طالب القاضي) ، (استانبول) .
ـ عين الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة ، للسيوطي (حلب) .
ـ الكامل في الضعفاء ، لابن عَدِي (دمشق) .
ـ الكنى والأسماء ، لمسلم بن الحجاج (دمشق) .
ـ المحدِّث الفاصِل للرَّامَهُرمُزي (دمشق) .
ـ المصنَّف ، لأبي بكر بن أبي شيبة (نسخة مصورة) .
ـ المُقْنِع في علوم الحديث ، لابن المُلَقِّن (مصر) .
ـ نكْتُ الهِمْيان في نُكَتِ العُميان ، للصفدي (مصر) .

* * *

٢ـ المراجع المطبوعة
وكتب ذكرت في التعليقات على ترتيب الألف باء

ـ أ ـ

ـ أبغض الحلال ، بقلم نور الدين عتر ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دمشق .
ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشةُ على الصحابة ، للزَّرْكَشي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، طبع دمشق .
ـ إحياء علوم الدين ، للغزالي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .
ـ الأدب المُفرد ، للبخاري ، نسخة الشرح فضل الله الصمد ، السلفية ، مصر .
ـ الأذكار للنووي ، المطبعة الخيرية ، للخشاب ، مصر .
ـ إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري ، للقسطلاني . الطبعة الخامسة المطبعة الأميرية .
ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، لابن عبد البَرّ ، مع الإصابة . مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ ، للسيوطي ، مع تنوير الحوالك . مطبعة مصطفى محمد .
ـ الأسماء والكنى ، لأبي بشر الدولابي ، طبع الهند .
ـ الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، مع الاستيعاب .
ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، للحازمي ، طبع حمص .
ـ الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية .
ـ الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط ، لسبط ابن العجمي ، المطبعة العلمية حلب .
ـ الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، مصر .
ـ الأم للشافعي ، شركة الطباعة الفنية : مصر .
ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين ، نور الدين عتر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر .

ـ إنباء الغُمر بأنباء العُمر ، لابن حجر العسقلاني ، طبع المجلس الأعلى ، مصر .
ـ الأنساب ، للسمعاني ، طبع حجر في بريطانيا سنة ١٩١٢ .
ـ إنهاءُ السَّكن لمن يطالع إعلاء السنن : ظفر أحمد التهانوي ، طبع الهند = قواعد في علوم الحديث تحقيق وتعليق الأستاذ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ .

ب ـ ت

ـ البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة كردستان العلمية ، مصر .
ـ تاج العروس شرح القاموس للزَّبِيْدِي ، المطبعة الأميرية ، مصر .
ـ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ، طبع مصر .
ـ التاريخ الكبير ، للبخاري ، طبع الهند .
ـ تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة ، مكتبة الكُلِّيَّات الأزهرية ، مصر .
ـ تبصير المُنتَبِه بتحرير المُشْتَبِه ، لابن حجر العسقلاني ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر .
ـ التبيين لأسماء المدلسين ، للبرهان الحلبي ، المطبعة العلمية ، حلب .
ـ تحفة الأَحْوَذي شرح جامع الترمذي ، للمُبارَكْفُوري ، طبع الهند (تصوير بيروت) .
ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى .
ـ تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، طبع الهند ، الطبعة الثالثة .
ـ ترتيب المدارك ، للقاضي عياض ، طبع مصر .
ـ ترتيب مسند الشافعي ، للسِّندي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق .
ـ الترغيب والترهيب ، للمُنذري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة .
ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، لابن حجر العسقلاني ، طبع الهند .
ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر العسقلاني ، طبع مصر .
ـ التعليق على سنن أبي داود ، لابن القيم ، مع مختصر المنذري ، مطبعة أنصار السنة .
ـ تفسير القرآن العظيم ؛ لابن كثير ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ تقدمة الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، طبع الهند .
ـ تقديم ذيل طبقات الحنابلة ، لسامي الدهان ، طبع دمشق .
ـ تقريب التهذيب ، لابن حجر ، تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، مصر .
ـ التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير ، للنووي ، نسخة شرحه تدريب الراوي .

- التقرير والتحبير ، لابن أمير حاج، شرح التحرير للكمال بن الهمام، المطبعة الأميرية في بولاق ، مصر .
- تقييد العلم ، للخطيب البغدادي ، تحقيق يوسف العش ، طبع بيروت .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني، طبع الهند .
- تلخيص المستدرك ، للذهبي ، بذيل المستدرك للحاكم ، طبع الهند .
- التلويح حاشية على التوضيح ، لسعد الدين التفتازاني ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، طبع الهند (تصوير بيروت) .
- تهذيب السنن = مختصر السنن للمنذري .
- توجيه النظر ، لطاهر بن صالح الجزائري ، (تصوير بيروت) . وتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ .
- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار ، للصنعاني ، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع مصر .
- التوضيح شرح التنقيح ، لصدر الشريعة البخاري ، بحاشية التلويح ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .

- ج -

- الجامع ، للترمذي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده نسخة ثانية ، المطبع المجتبائي في الهند .
- جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، طبع دمشق .
- جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البرّ ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع دار المعارف وبقيته من طبعة الحلبي .
- الجامع الصحيح ، للبخاري ، طبع بولاق سنة ١٣١٣هـ .
- الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ، للسيوطي ، نسخة شرحه فيض القدير .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، طبع الهند .
- جِلاء الأفهام في الصَّلاة والسلام على خير الأنام ، لابن القيم ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل = رسالة في تعارض الجرح والتعديل .
- الجوهر النقي على سنن البيهقي ، لابن التركماني ، بذيل السنن الكبرى .

- ح -

ـ حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه ، المطبعة التازية ، مصر .
ـ الحج والعمرة في الفقه الإسلامي ، لنور الدين عتر ، الطبعة الثانية ، دمشق .

د ـ ذ

ـ دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الأول) نور الدين عتر ، مديرية الكتب الجامعية ـ دمشق .
ـ دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الثاني) نور الدين عتر مديرية الكتب الجامعية ، دمشق .
ـ الدر المنثور في التفسير المأثور ، للسيوطي ، تصوير بيروت .
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية مصر .
ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، لابن حجر ، مطبعة الفجالة الجديدة مصر .
ـ ذيل تذكرة الحفاظ ، للسيوطي ، مع مجموعة ذيول التذكرة ، طبع القدسي ، دمشق .

- ر -

ـ الرِّحلة في طلب الحديث ، للخطيب البغدادي ، تحقيق نور الدين عتر ، نشر المكتبة العلمية، بيروت .
ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، مطبعة الأنوار ، مصر .
ـ الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
ـ رسالة في تعارض الجرح والتعديل ، للمنذري، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله طبعها بعنوان (جواب الحافظ أبي محمد المنذري . .) .
ـ الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، طبع بيروت .
ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، لمحمد عبد الحي اللكنوي ، الطبعة الأولى ، حلب .
ـ رياض الصالحين ، للنووي ، طبع عبد الحميد حنفي ، مصر .

- س -

- السنن ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
- السنن ، للترمذي = جامع الترمذي .
- السنن للنسائي = المجتبى .
- السنن ، لابن ماجه ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- السنن ، للدَّارِمي ، المطبعة الحديثة ، دمشق .
- السنن ، للدَّارَقُطْني ، دار المحاسن للطباعة ، مصر .
- السنن الكبرى ، للبيهقي ، طبع الهند ، (تصوير بيروت) .

- ش -

- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب لابن العماد الحنبلي ، طبع مكتبة القدسي، مصر .
- شرح الألفية في علم الحديث ، للعراقي ، طبع جمعية النشر والتأليف، مصر .
- شرح شرح نُخبة الفِكَر ، لعلي القاري، طبع استانبول ، وتحقيق الأخوين تميم ، طبع بيروت .
- شرح صحيح مسلم للنووي = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .
- شرح العزيزي على الجامع الصغير ، طبع مصر .
- شرح العَضُد على مختصر ابن الحاجب ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، مصر .
- شرح معاني الآثار ، للطحاوي ، مطبعة الأنوار المحمدية ، مصر .
- شرف أصحاب الحديث ، للخطيب البغدادي ، تحقيق الدكتور سعيد خطيب أوغلو ، طبع تركية .
- شفاء الغلل شرح العلل، لمحمد عبد الرحمن ، (آخر تُحفة الأَحْوَذي) .
- شروط الأئمة الخمسة ، للحازِمي ، مكتبة القدسي ، مصر .
- شروط الأئمة الستة ، لأبي الفضل بن طاهر المقدسي ، مع شروط الحازمي .

- ص -

- صحيح مسلم ، طبع استانبول .
- صحيح ابن خزيمة ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، بيروت .

ـ ض ـ

ـ الضعفاء الصغير ، للبخاري ، طبع دار الوعي، حلب .
ـ الضعفاء والمتروكون، للنسائي طبع دار الوعي، حلب .
ـ الضعفاء الكبير للعُقَيْلي ، طبع دار الكتب العلمية، بيروت .
ـ الضوء اللامع ، للسخاوي ، طبع مصر .

ـ ط ـ

ـ الطبقات ، للنسائي ، رواية ابن التمار ، طبع دار الوعي ، حلب ، آخر الضعفاء والمتروكين للنسائي .
ـ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، طبع بيروت .

ـ ع ـ

ـ العِلل ، لابن المديني ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، بيروت .
ـ العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل ، طبع تركية .
ـ العلم ، لأبي خيثمة ، المكتب الإسلامي ، دمشق ـ بيروت .
ـ علوم الحديث ، لابن الصلاح ، تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الأولى ، حلب .
ـ علوم الحديث للحاكم = معرفة علوم الحديث .
ـ علوم الحديث ومصطلحه ، لصبحي الصالح ، الطبعة الخامسة، بيروت .

ـ ف ـ

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، المطبعة الخيرية للخشاب ، مصر .
ـ فتح الباقي شرح ألفية العراقي ، لزكريا الأنصاري ، طبع فاس .
ـ فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث ، للسخاوي ، طبع الهند .
ـ فتح المُلْهم شرح صحيح مسلم ، لشَبِّيْر أحمد العثماني ، طبع الهند .
ـ الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل ، لابن حزم ، طبع مصر (تصوير بيروت) .
ـ الفهرست ، لابن النديم ، طبع مصر .
ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمُنَاوِي ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .

- ق -

- قواعد التحديث ، لجمال الدين القاسمي ، الطبعة الثانية، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، حققه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة = إنهاء السكن.
- قوت المغتذي على جامع الترمذي ، للسيوطي ، طبع الهند .

- ك -

- الكامل في الضعفاء، لابن عدي ، طبع دار الفكر، بيروت .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، تصوير بيروت .
- الكفاية في علم الرواية ، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، طبع الهند .
- كنز العمال ، لعلي المتقي الهندي ، طبع الهند ، الطبعة الثانية .
- الكوكب الدري على جامع الترمذي ، لرشيد أحمد الكَنْكُوهي ، طبع الهند .

- ل -

- اللُّبَاب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير علي بن محمد ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .
- لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ ، لتقي الدين محمد بن فهد المكي ، نشر القدسي، دمشق ، مع مجموعة ذيول التذكرة .
- لسان العرب ، لابن منظور ، المطبعة الأميرية، تصوير مصر .
- لسان الميزان ، لابن حجر ، طبع الهند ، تصوير بيروت .
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف ، لابن رجب ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- لقط الدرر حاشية على نزهة النظر ، للعدوي ، مطبعة التقدم العلمية ، مصر .
- لمحات في أصول الحديث ، لمحمد أديب صالح ، دمشق .

- م -

- المجروحين ، لابن حِبَّان ، طبع الهند .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .

ـ المجموع شرح المهذَّب للنووي ، مطبعة العاصمة ، مصر .
ـ المُحدِّثُ الفاصِلُ بين الرَّاوي والواعي ، للرَّامَهُرْمُزِي ، تحقيق محمد عَجَاج الخطيب ، طبع دار الفكر ، بيروت .
ـ المُحَلَّى ، لابن حزم الظاهري ، مطبعة الإمام ، مصر .
ـ مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، مطبعة الترقي ، دمشق .
ـ مختصر سنن أبي داود ، للمنذري ، مطبعة أنصار السنة ، مصر .
ـ مختصر المزني ، مع كتاب الأم ، شركة الطباعة الفنية ، مصر .
ـ المدخل إلى كتاب الإكليل ، للحاكم النيسابوري ، طبع حلب .
ـ المذاهب الإسلامية ، لمحمد أبو زهرة ، الطبعة الأولى سلسلة ألف كتاب .
ـ المراسيل، لأبي داود السجستاني ، طبع مصر .
ـ المستدرك على الصَّحيحين للحاكم النيسابوري ، طبع الهند .
ـ المسند ، للإمام أحمد ، المطبعة الميمنية ، مصر (تصوير بيروت)، وطبع دار المعارف بتحقيق أحمد شاكر .
ـ المسند، لأبي بكر الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبع الهند .
ـ المسند ، لأبي داود الطيالسي ، طبع الهند .
ـ مشكل الآثار ، للطحاوي ، طبع الهند .
ـ المصنَّف، لعبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع بيروت.
ـ معالم السنن، للخطابي ، مع مختصر المنذري ، مطبعة أنصار السنة .
ـ المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ، للقاضي أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي ، من مختصر الباجي ، طبع الهند ، الطبعة الثانية .
ـ معجم المصطلحات الحديثية ، لنور الدين عتر ، مَجْمَع اللغة العربية ، دمشق .
ـ معجم المؤلفين ، لعمر رضا كَحَّالة ، طبع دمشق .
ـ المعجم الوسيط ، إصدار مَجْمَع اللغة العربية ، مصر .
ـ معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري ، طبع دار الكتب المصرية .
ـ المُغْني ، لابن قُدامة ، في الفقه الحنبلي ، مطبعة المنار ، الطبعة الثالثة .
ـ المغني في الضعفاء ، للذهبي ، تحقيق نور الدين عتر ، دار المعارف ، حلب .
ـ مفتاح السعادة ، لطَاشْ كُبْرِي زَادَهْ ، طبع الهند .
ـ المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للسَّخاوي، دار الأدب العربي للطباعة ، مصر .

- الملل والنحل للشهرستاني ، بهامش الفِصَل لابن حزم ، تصوير بيروت .
- منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود ، لأحمد البَنَّا ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، للنووي ، المطبعة المصرية .
- منهاج الطالبين في الفقه الشافعي ، للنووي ، نسخة شرح المَحَلِّي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
- منهج النقد في علوم الحديث ، لنور الدين عتر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق .
- موارد الظمآن بزوائد صحيح ابن حِبَّان ، للهيثمي ، المطبعة السلفية ، مصر .
- الموطَّأ ، للإمام مالك ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذَّهبي ، تحقيق البَجاوي ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .

- ن -

- نزهة النظر شرح نُخْبَة الفِكَر ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق رضوان محمد رضوان ، طبع مصر .
- نَصب الراية بتخريج أحاديث الهداية ، للزَّيلَعي ، مطبعة دار المأمون ، مصر .
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، لسيدي محمد بن جعفر الكَتَّاني ، دار المعارف بحلب (تصوير) .
- نُكت العراقي على علوم الحديث لابن الصَّلاح ، طبع مصر .
- النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير ، المبارك بن محمد ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، لمحمد بن علي الشوكاني ، المطبعة العثمانية ، مصر .

- هـ -

- هَدْي الساري مقدمة فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوات الخاصة ، لنور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، للبغدادي ، تصوير بيروت .

* * *

٣ـ المصادر المذكورة في شرح العلل

- أدب المحدِّث والمحدَّث لعبد الغني بن سعيد الحافظ
- الإرشاد لأبي يعلى الخليلي (مطبوع)
- الاستذكار لابن عبد البَرّ (مطبوع)
- الأفراد للدَّارقُطني
- الأم للإمام الشافعي (مطبوع)
- التاريخ لابن البراء
- التاريخ لابن خِراش
- التاريخ لابن أبي خيثمة (جزء منه) (مطبوع)
- التاريخ للإمام البخاري (مطبوع)
- التاريخ للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم
- التاريخ للغَلَابي
- تاريخ سمرقند للإدريسي
- التسوية بين حدثنا وأخبرنا للطحاوي
- التفسير للدَّارمي
- التمهيد لابن عبد البر (مطبوع)
- التَّمييز للإمام مسلم بن الحَجَّاج (مطبوع)
- تمييز المَزِيد في مُتَّصِل الأسانيد للخطيب البغدادي
- الجامع للإمام الترمذي ط
- الجامع للدَّارِمي (وكأنه يريد السنن) (مطبوع)
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (مطبوع)
- الجرح والتعديل للرازي (مطبوع)
- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (مطبوع)
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه للإمام أبي داود (مطبوع)
- رسالة البيهقي إلى الجويني البيهقي

ـ الزهد	لوَكيع (مطبوع)
ـ السنن	لأبي داود (مطبوع)
ـ السنن	للنسائي (مطبوع)
ـ السنن الكبرى	للبيهقي (مطبوع)
ـ سؤالات البرذعي	لأبي زرعة البرذعي (مطبوع)
ـ شرح الرسالة	للصَّيرفي
ـ الصَّحيح	للإسماعيلي
ـ الصَّحيح	للإمام البخاري (مطبوع)
ـ الصَّحيح	للإمام مسلم بن الحَجَّاج (مطبوع)
ـ الصَّحيح	لمحمد بن إسحاق بن خُزيمة (مطبوع)
ـ الضعفاء	للإمام البُخاري (مطبوع)
ـ الضعفاء والمجروحون	لابن حِبَّان (مطبوع)
ـ الضعفاء	للعُقيلي (مطبوع)
ـ العلل	لابن أبي حاتم الرَّازي (مطبوع)
ـ العلل	لأبي بكر الخَلّال
ـ العلل	لعلي بن المديني (مطبوع)
ـ العلل	للدَّارقُطني (جزء منه) (مطبوع)
ـ العلل	ليحيى بن سعيد القطان
ـ العلل	ليحيى بن مَعِين (بعض الروايات) (مطبوع)
ـ العلل الكبرى	للترمذي (مطبوع)
ـ العِلل ومعرفة الرجال	لأحمد بن حنبل (مطبوع)
ـ علوم الحديث	للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم (مطبوع)
ـ الكامل	لابن عَدِي (مطبوع)
ـ الكفاية	للخطيب البغدادي (مطبوع)
ـ الكنى	للإمام مسلم بن الحجّاج (مطبوع)
ـ المحدِّثُ الفاصل	للرَّامَهُرمُزي (مطبوع)
ـ المدخل إلى كِتاب الإكليل	للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم (مطبوع)
ـ المدخل	للبيهقي (جزء منه) (مطبوع)
ـ المدلِّسون	لحُسَين الكَرابيسي

ـ مسائل أبي داود للإمام أحمد	لأبي داود السِّجستَاني (مطبوع)
ـ المُسْنَد	للإمام أحمد بن حَنْبل (مطبوع)
ـ المسند	للبزَّار (مطبوع)
ـ المسند	للإمام بقي بن مَخْلد الأندلسي
ـ المسند	للدَّارمي (مطبوع)
ـ المسند	لعلي بن المديني
ـ المسند	ليعقوبَ بن شيبة (قطعة صغيرة) (مطبوع)
ـ الموطأ	للإمام مالك بن أنس (مطبوع)
ـ الموقوف	للترمذي
ـ النَّاسِخُ والمنسوخ	لأبي بكر الأثرم[1]

* * *

(١) وانظر ص٣٧ـ٣٩ ففيها مجموعة من المصنفات ومؤلفيها ذكرها الحافظ ابن رجب لمناسبة تاريخ تدوين الحديث . وانظر ص٢١٥ـ٢١٧ مجموعة من كتب علي بن المديني .

٤ـ الآيات القرآنية

* * *

٥ـ الأحاديث النبوية

الأقوال

بحسب أوائلها على حروف المعجم

- ب -

- ت -

ث - ج

ح - خ

ذ - ر

س - ش

- ص -

ع - غ

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

* * *

٦ـ الأحاديث النبوية

الأفعال

على ترتيب الأطراف[١]

(١) بحسب رواتها من الصحابة بترتيب أسمائهم على حروف المعجم .

* * *

٧ـ الأعلام المترجمة

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

- ل -

- م -

=

* * *

٨ـ مَسْرَد الأعلام

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

ـ خ ـ

ـ ز ـ

- س -

ـ ش ـ

ـ غ ـ

- ف -

- ق -

ـ ن ـ

* * *

٩ـ فهرس موضوعات تصدير المحقق

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

* * *

١٠ـ فهرس موضوعات شرح علل الترمذي

الجزء الأول في شرح نص كتاب العلل

الصفحة الموضوع

الصفحة	الموضوع

* * *

الجزء الثاني في أصول علل الحديث

اللهم اجعل تحقيقنا وتعليقنا عليه
إجابة دعائه مقبولاً عندك يا أرحم الراحمين .

* * *

١١ـ الدليل العام

الموضوعات الرئيسة في شرح علل الترمذي

« تمت والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات »

* * *

من إصدارات دار السلام

إرشاد طلاب الحقائق

إلى معرفة سنن خير الخلائق

صلى الله عليه وسلم

للإمام محيي السنة

أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

رحمه الله ورضي عنه

حققه وعلق عليه

الدكتور نور الدين عتر

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث والمصطلح في جامعتي دمشق وحلب

من إصدارات دار السلام

الدكتور نور الدين عتر



رقم الإيداع ٣٦١١ / ٢٠١٢ الترقيم الدولي I. S. B. N 0 - 022 - 214 - 977 - 978

